

كتاب

البصائر النصيرية في علم المنطق تصنيف الشيخ
الامام القاضي الزاهد زين الدين
عمر بن سم — لان
الساوي
م

تتميم الفائدة من هذا الكتاب وتبليغا لساو له على الطلاب قد كتب عليه
حضرة العلامة المفضل الشيخ «محمد عبده» المصري تعليقات شريفة
وتحقيقات منيفة ووضح مسالكه وتنويع حركته وقد
أثبتناها بأراءه ومواضعها من الكتاب في ذيل
الصحائف بصروف صغيرة

قرر مجلس إدارة الأهرام بتاريخ ٥ رجب سنة ١٣١٦ ١٩ نوفمبر
سنة ١٨٩٨ أن يكون كتاب البصائر النصيرية بتعالته من
كتب المنطق التي تدرس في الجامع الأهرام الشريف

(حقوق - مدرسة صاحب أبو بكر -)

(يباع من حضرة السيد عمر - - - - - كية بخير -)

بالمطبعة الكبرى لأميرة بمصر في مصر
سنة ١٣١٦

بهاء الدولة كافي الملك عين خراسان أبي القاسم محمود بن أبي توبة زاده الله عظم القدر وحسن الذكر ونفاذاً لأمر يجمع كتاب في بعض العلوم الحقيقية وأهداء أفضل ماتناه قوى البشر وتنتهي إليه غايات القدر إلى أفضل أكابر العالم وأجل من تسمو إليه أعناق العزائم فيسكت قوى العزم ويحل عرى الاجماع الجزم قصور باع وضيق خطوى عن الانتهاض إلى فضيلة من الفضائل العلية لم يملك زمامها ولم يحدرك ثامها ولم تسبر أغوارها ولم تستبين ظلمها وأنوارها والتقرب إلى المستغنى عن جدوى القرب يشوقه وجه الأدب إذا تداركه الاذن بالحسين وتلقاه الرضا بجلى التزين فلا جرم صرفنى الحزم عن امضاء ما شارفه العزم متطلعاً لتأشيراً بالاذن الصادر عن حضرة الشريعة وسدته المنيفة إلى أن اتصل بالخادم أمره العالى بتحرير كتاب في المنطق لا يردّه الاختصار إلى مضيق الاختلال ولا ينيه التطويل إلى متسع الاملال فاتدبت لامتنال مرسلته ومعه قوى العزيمة نافذ الصريحة وأوردت من المنطق ما لا يسع طالب العلوم الحقيقية الجهل به مقتصر على إبانة طريق اكتساب النصور والتصديق الحقيقيين اللذين هما الحد والبرهان والهداية إلى وجود الغلط فيها دون الجدل والخطابة والشعر التي هي عن افادة اليقين المحض بعزل وسميته البصائر النصيرية تأفولاً بين ألقابه وتوصلاً إليه بأسبابه ولن يعرف قدر هذا الكتاب الا من طال نظره في كتب المتقدمين بعين التأمل فيجد فيه عند تصفحه ايضاح ما أغفلوه وتفصيل ما أجلوه وتنبيه على مواضع غلطهم المتعلم التفتن لها عسا اذا ذهبت عليهم والله المستعان وعليه التكلان في أن يعصمنا من الزلل والخلل في القول والعمل وهذا حين ما أفتخ الكلام فيه بتقديم مقدمة مشتملة على فصلين أحدهما في ماهية المنطق وبيان الحاجة اليه ومنفعته والآخر في موضوعه

(الفصل الاول) (في ماهية المنطق ووجه الحاجة اليه ومنفعته)

الانسان في مبداء الفطرة خال عن تحقق الاشياء وقد أعطى آلات تُعينه في ذلك وهي الحواس الظاهرة والباطنة فاذا أحس بأمور جزئية تنسب لمشاركات بينها ومباينات يتزعزع منها عقائده أولية صادقة لا يرتاب فيها عاقل ولا تزول بوجه ما مثل أن الكل أعظم من الجزء وأن الاشياء المساوية لشيء واحد بعينه متساوية وأن الجسم الواحد لا يكون في مكانين في آن واحد وعقائده أخر مساوية لهذه في القوة كالحكم بأن كل موجود مشار إليه وإلى جهته وأن الأجسام إما لا تتناهي أو تنتهي إلى فضاء محدود

- (١) القدر يصح منهج جمع قدرة وقوله إلى أصل متعلق بأهداء (٢) الاجماع الحرم العزم الذي لا ترد معه وحل عراه تنص العزيمة والرجوع عن القصد (٣) لم يملك الخ أفعال مسببة للعجول الاستين ظلمها فانه للعامل (٤) تأشير الادن الخ المشهورى كلمة تأشير على ألسنة العامة أن معاهها وضع الاشارة والاشارة عندهم الرأى في اللفظ الموحز يقال أشرف على الورق أى أدى رأيه لفظ قصير شبه الاشارة وكل هذا الصروب من الاستعمال في هذه المادة عامية لا يعرف لها أصل في اللغة سوى أنه تحريم من أشار إلى أشرف فلا يصح حمل كلام المصنف على استعمال العامة أن يفسر تأشير الادن بوضع اشارة الادن فان علو عماريه بعد ذلك والتأشير في الامة تحديد أطراف الاسمان ويسعمل اسم الشول ساقى الحراده والتأشير والمشار عقدة في رأس دسها كالحدين وهما الأسرمان والتأشير مانتعص به الحرادة وكل ما لا اسم من المعاني يعطى ما يقوى معنى التحديد والتشديد فتأشير الادن الصادر هو تحديد العزم وتشكيده الهمة حتى تقطع الرأى في العمل
- (٥) المرسوم المكتوب أريد منه هما الامر والصريحة معنى العزيمة (٦) كتاب الكتاب اسب اليه وعيون باسمه كان شيئاً من حاجته فيتوصل إليه بآب وصلات هل له ومنه هو الكتاب نفسه

لا يتناهى لكنها كاذبة يس (١) ثبات كذبها بشهادة القضايا الأولى كما ينبغي من بعد وقد يتردد في أمور بعد ادراك المحسّات وانتزاع القضايا منها وقد لا يجد الى الحكم الجزم في بعضها سبيلا وقد يجزم في بعضها بتصرف في هذه القضايا وتوصل منها اليه وهذا التصرف قد يكون تارة على وجه الصواب وتارة على وجه الخطأ ولا يشذ عن حكمها هذا الا من أيد بحديث صائب وقوة الهمة تزيه الاشياء كما هي وتغيبه عن الفكر

فاذا انقسمت الاعتقادات الحاصلة لاكثر في مبدى الامر الى حق وباطل وتصرفاتهم فيها الى صحيح وفاسد دعت الحاجة الى اعداد قانون صناعي عاصم للذهن عن الزلل ويميز لصواب الراى عن الخطاى العقائد بحيث تتوافق العقول السليمة على صحتها وهذا هو المنطق

وانما احتيج الى تمييز الصواب عن الخطاى فى العقائد للتوصل بها الى السعادة الأبدية لاث سعادة الانسان من حيث هو انسان عاقل فى أن يعلم الخير والحق أما الحق فلذاته وأما الخير فلما جعل به وقد تواترت شهادة العقول والشرائع على أن الوصول الى السعادة الأبدية بهما وإذا كان نيل السعادة موقوفا على معرفة الحق والخير والروية الانسانية قد يعتريها الزيف والعدول عن نهج السداد فى السلوك الفكرى على الاكثر فربما اعتقدت غير الحق حقا وماليس بخير خيرا واستمرت على اعتقادها فخرم صاحبها السعادة الأبدية لما فاتته من درك الحق والخير والتمييز بينهما وبين الباطل والشر وتختلف عن نيل النعيم الدائم فى جوار رب العالمين فاذا لا بد لطالب النجاة من الهدى الى وجه التمييز بين الحق والباطل والخير والشر والطريق اليه بمعرفة القانون الصناعى الذى يقيمه الغلط فى صواب النظر وإذا حققت الحاجة اليه فشرح وجه غايته ومنفعته زيادة شرح فنقول

الحاجة الى المنطق لدرك المجهولات والجهولات إما أن يطلب تصورها فقط أو يطلب التصديق بالواجب فيها من نفي أو اثبات والتصور هو حصول صورة شئ ما فى الذهن فقط مثل ما اذا كان له اسم فنطق به تمثّل معناه فى الذهن مثل تمثّل معنى المثلث أو الانسان فى الذهن دون أن يقترن به حكم بوجوده ما أو عدمه ما أو وجوده حالة أو عدمه حالة ما فانا قد نشك فى وجود شئ أو عدمه فيحصل فى ذهننا المعنى المتهوم من لفظه وأما التصديق فهو حكم الذهن بين معينين متصورين بأن أحدهما الآخر أو ليس الآخر واعتقاد صدق ذلك الحكم أى مطابقة هذا المتصور فى الذهن للوجود الخارجى عن الذهن كما اذا قبل الاثنان نصف الاربعة فصدقت كان ذلك حكما منك بأن الاثنين فى نفسه نصف الاربعة كما حصل فى ذهنك منه

وكل تصديق فيتقدمه تصور ان لا محالة وربما يزيد عليه كما فى قولنا الاثنان نصف الاربعة فان فيه ثلاث تصورات تصورا الاثنين والنصف والاربعة ولكن الزيادة على تصورين غير واجبة وأما التصور فقد لا يفتقر الى تقدم التصديق عليه فلذلك يسمى العلم الاول

وبعد هذه المجهولات قد بدى لكفى فى درك تذكرة وإخطاره بالبال فاذا أخطرت نيتك له فهو مجهول اذا ليس حاضرا فى الذهن ولا بدعى الفعل بل لترة رآك ثرها لا يكفي فيه التذكر بل انما تدرك بمعلومات سابقة عليها ويرتبط بغيره لا بدعى أى انه به هذا المجهول ولكل مجهول معلومات تناسبه اد هو اتم ودهه سالت تمرير رجبول تصديق معلومات تصديقية وتلك المعلومات إما أن

١ - ما أتى به القاموس «بته بالكسر وبينه وبينه»
٢ - «بته بالكسر وبينه وبينه»
٣ - «بته بالكسر وبينه وبينه»
٤ - «بته بالكسر وبينه وبينه»
٥ - «بته بالكسر وبينه وبينه»
٦ - «بته بالكسر وبينه وبينه»
٧ - «بته بالكسر وبينه وبينه»
٨ - «بته بالكسر وبينه وبينه»
٩ - «بته بالكسر وبينه وبينه»
١٠ - «بته بالكسر وبينه وبينه»

تكون حاصلة بالفطرة من غير تفادى معلوم هو سبب حصولها علم (١) أو حاصلة بمعلومات أخرى سابقة عليها ولكن لا تتسلسل بل تنتهي لاحتمالها الى معلومات حاصلة بالفطرة فالنطق مدفوع الى التفكير في تلك المعلومات وكيفية تأليفها وتأثيرها الى هذه المجهولات المطلوبة وقد جرت العادة بأن يسمى الامر المؤلف من معلومات خاصة على هيئة خاصة مؤدية الى التصور قولاً شارحاً نفسه حد ومنه رسم والمؤلف من معلومات خاصة على هيئة خاصة ليؤدى الى التصديق حجة عنه قياس ومنه استقراء وغيرهما وقد يقع الخلط في كل واحد من الامرين أعني القول الشارح والحجة تارة من جهة المعلومات التي منها التأليف وتارة من جهة تأليفها وتارة من جهتهما فقصارى المطلق أن يعترفنا المعلومات المناسبة لمطلوب مطلوب وهيئة تأليفها المؤدية اليه وأنواع الخلط الواقع فيها فحصل لنا العلم بالحد الحقيقي الذي يفيد تصور ماهية الشيء وباشييه به القريب منه الذي يسمى رسماً والفساد الذي لا فائدة في معرفته الاجتنابه وكذا يحصل علماً بالقياس البرهاني الذي يفيد التصديق الحقيقي بالشيء وبالقريب منه الذي يسمى قياساً جدلياً والبعيد عنه الذي يسمى خطابياً والفساد الذي يسمى مغالطياً ونعرفه ذلك لكي يجتنب والخيال يسمى شعرياً وهو الذي لا يقع تصديقاً لينة بل تخيلاً لا يؤثر أثر التصديق فيما يرغب فيه أو ينفرد عنه وربما يستل فيقال إن تعرف المجهولات من المعلومات بال فكر العقل مفتقر الى قانون صناعي يقايس به فهو ذا القانون في نفسه من جهة الاوليات البينة المستغنية عن الفكر أو من جهة المعلومات العسكرية المفتقرة الى قانون فان كان من القبيل الاول فليس تغن عن تعلمه وان كان من القبيل الثاني فليفتقر الى نفسه ويشترط في تعلمه تقدم العلم به وهو محال فجوابه أن درك العلوم منه ما هو بطريق استفادتها من معلومات سابقة عليها وترتيب لها خاص ومنه ما هو على سبيل التذكير والتنبية كما سبق والاول منه ما هو متسق منتظم يسهل التدريج فيه من الأوائل الى الثواني والثالث ولا يعرض فيه الغلط الا نادراً كالعلوم الهندسية والعديدية ومنه ما ليس له اتساق يؤمن الغلط فيه كالعلوم الالهية والامور المتعلمة في المطلق منها ما هو على سبيل التذكير والتنبية الذي لا يحتاج فيه الى قانون متقدم عليه ومنها ما هو على سبيل الوضع والتسايم كما ذكرنا في قاطبة (٢) ورياس ومنها ما هو على سبيل الاحتجاج واستفادة المجهول من المعلوم وما كان من هذا القسم فهو من القبيل المتسق المنتظم المأمون وقوع الغلط فيه والخلاف الجاري في المطلق بين أربابه انما هو بسبب الالتفات المشتركة وذهاب كل فريق الى معنى منه ولو قدر اتفاهم على معنى له واحداً لاختلقوا فهذا القدر كاف في بيان ماهية المنطق ووجه الحاجة اليه ومنفعته ثم المنطق انما يفيد الفائدة المطلوبة منه اذا ارتاض الانسان باستعمال هذه القوانين المتعلمة فيه وأما معزفتها دون تعود استعمالها والارتياض بها فقليلة الغلة (٣) وفائدة

(الفصل الثاني) (في موضوع المنطق)

موضوع كل علم هو الشيء الذي يبحث في ذلك العلم عن أحواله التي تعرض له لذاته وتسمى تلك الأحوال

(١) عليها متعلق بتقدم أي من غير تقدم معلوم عليها هو سبب حصولها (٢) قاصي ورياس باب الكليات لمعرويه بالمقولات (٣) العناية الفتح والمدافع

أعراضاً ذاتية وسلكاً تعرفها ولما تبين أن منتهى المنطق وقصاراه تعريف القول الشارح واللمحة مطلقاً
 أى على وجهه كلى قانونى عام غير مخصص بشئ دون شئ إذا عرف كذلك استغنى عن استئناف تعلم حد
 حد وبرهان برهان بل انطبق حكمه المجرد عن المواد الخاصة على جميع الحدود والبراهين الخاصة
 فموضوع نظره إذن المعانى التى هى مواد القول الشارح واللمحة المطلقين من حيث هى مستعدة للتأليف
 المؤدى الى تحصيل أمر فى الذهن وهذه المعانى هى المعقولات الثانية ومعنى قولنا الثانية هو أن
 ذهن الانسان تحصل فيه صور الاشياء الموجودة خارج الذهن وما هيأتها ثم الذهن قد يتصرف فيها بأن
 يحكم ببعضها على بعض ويلحق ببعضها أموراً ليست منها ويحجز بعضها عن عوارض خارجة عن حقيقة
 فتصرف الذهن يجعل البعض حكماً والبعض محكوماً عليه والتجريد والالفاظ أحوال تعرض لهذه
 الماهيات الموجودة فى الذهن فالماهيات معقولات أولى وهذه الاحوال العارضة لها بعد حصولها
 فى الذهن معقولات ثانية وهى كون الماهيات محمولات وموضوعات وكليات وجزئيات الى غير ذلك
 مما تعرفه فإذا موضوع المنطق هذه المعقولات الثانية من حيث هى مؤدية الى تحصيل علم لم يكن وأما
 المعقولات الأولى فإنما ينظر فيها إذا حاول أن يطبق هذا القانون المتعلم على الحدود والبراهين الخاصة
 ويحاذيها بما فيها حيث يلتفت الى هذه المعقولات الأولى التى هى ماهيات الاشياء الموجودة مثل كونها
 جواهر وكليات وكيفيات وغير ذلك مما هى أجناس الامور الموجودة كما ستعرفها هذا اذا تعلم الانسان
 المنطق بذكره ساذجة مع نفسه دون الاستعانة بعمل مخاطبه ويحاوره لو أمكن أما اذا جرى التعليم فيه
 على سبيل المخاطبة والمحاورة ولم يكن ذلك الا بالفاظ صارت الالفاظ أيضاً منتظورة فيها بالضرورة خصوصاً
 وفكر الانسان فى ترتيب المعانى قلما ينفك عن تخيل الفاظها معها حتى كأن الانسان يتباحى نفسه
 بالفاظ متخيلة اذا أخذ فى التروى والتفكير
 ثم المعانى والالفاظ التى هى مواد الاقوال الشارحة واللمحة مؤلفة ولا يحصل العلم بالمؤلف الا بعد
 الاحاطة بمفرداته لا من كل وجه بل من حيث هى مستعدة للتأليف فلا جرم وجب علينا أن نعرف
 أحوال الالفاظ المفردة والمعانى المفردة من هذه الجهة أولاً ثم نعقبه بتعريف القول الشارح المفيد
 للتصور اذا تصور سابق على التصديق طبعاً فيستحق التقديم وضعاً ونقدم على هذا التعريف
 ما يحتاج اليه القول الشارح من التأليف ثم نتبعه (٣) بتعريف الللمحة على أصنافها تقديماً لأنواع
 التأليف الواقعة فيها فيشتمل كتابنا هذا الوجه على ثلاث مقالات الأولى فى المفردات والثانية فى
 الاقوال الشارحة الموصلة الى التصور والثالثة فى الاقوال الموصلة الى التصديق

(المقالة الاولى فى المفردات وتشتمل على فنيين)

(الفن الاول فى الالفاظ الكلية الخمسة ويشتمل على عشرة فصول)

(الفصل الاول فى دلالة اللفظ على المعنى)

قريباً نأت نظرنا فى البحث عن الالفاظ وأحوالها وأقسامها على

(١) وستعرف من هذا الفصل أن اللفظ لا يعبر عنه بغير اللفظ (٢) ما يحتاج اليه القول الشارح من التأليف قد ذكر ذلك فى أول
 الفصل (٣) ما يحتاج اليه القول الشارح من التأليف قد ذكر ذلك فى أول
 الفصل (٤) ما يحتاج اليه القول الشارح من التأليف قد ذكر ذلك فى أول
 الفصل (٥) ما يحتاج اليه القول الشارح من التأليف قد ذكر ذلك فى أول
 الفصل (٦) ما يحتاج اليه القول الشارح من التأليف قد ذكر ذلك فى أول
 الفصل (٧) ما يحتاج اليه القول الشارح من التأليف قد ذكر ذلك فى أول
 الفصل (٨) ما يحتاج اليه القول الشارح من التأليف قد ذكر ذلك فى أول
 الفصل (٩) ما يحتاج اليه القول الشارح من التأليف قد ذكر ذلك فى أول
 الفصل (١٠) ما يحتاج اليه القول الشارح من التأليف قد ذكر ذلك فى أول

ما تدعو الضرورة الى النظر فيها بسبب ما بين اللفظ والمعنى من العلاقة أغشاه ذلك عن استئناف تعريف
أحوال المعاني وأقسامها اذا اللفاظ تمحذو حذو المعاني فنقول
دلالة اللفاظ على المعاني من ثلاثة أوجه الاول دلالة المطابقة وهي دلالة اللفظ على المعنى الذى وضع
له مثل دلالة الانسان على الحيوان الناطق ودلالة البيت على مجموع الجدار والسقف الثانى دلالة
التضمن وهي دلالة على جزء من أجزاء المعنى المطابق له كدلالة الانسان على الحيوان وحده أو على
الناطق وحده وكدلالة البيت على الجدار أو السقف الثالث دلالة الالتزام والاستتباع وهي أن يدل
اللفظ على ما يطابقه من المعنى ثم ذلك المعنى يلزمه أمر آخر لا أن يكون جزءاً بل صاحباً ورفيقاً ملازماً
فيشعر الذهن بذلك اللازم مثل دلالة السقف على الجدار والمخلوق على الخالق والثلاثة على الفردية
والانسان على الضمالة والمستعد للعلم وكأن هذا ليس دلالة لفظية بل انتقال الذهن من المعنى الذى دل
عليه اللفظ بالوضع الى معنى آخر ملاصق له قريب منه والمستعمل فى العلوم هي دلالة المطابقة والتضمن
لدلالة الالتزام فانها غير منحصرة اذا لوازم قد يكون لها لوازم وهكذا الى غير نهاية

(الفصل الثانى)

(فى اللفظ المفرد والمركب)

اللفظ المفرد هو الذى يدل على معنى ولا يدل جزء منه على شئ أصلاً حين هو جزء مثل قولنا انسان فان
جزءاً منه وليكن «ان» مثلاً أو «سان» لا يدل على جزء من معنى انسان ولا على شئ خارج عن معناه حين
جعل جزء لفظ انسان وكذلك عبد الله اذا جعل اسم لقب لانعته به باضافته الى الله تعالى بالعبودية
فان جزءاً منه حينئذ لا يدل على شئ أصلاً وصار هذا الاسم فى حقه كالشترك تارة ينطلق لقصد التعريف
فيكون اسماً مفرداً وتارة يراد للوصف فيكون مركباً ومن أوجب فى هذا الحد زيادة تخصيص وهي
أن لا يدل جزء منه على جزء من معنى (١) فى الجملة لا اعتقاده أن بعض أجزاء اللفاظ المفردة يعادلت على معاني
غير أجزاء الجملة كعبد مثلاً من عبد الله أو ان من انسان فان كل واحد منهما دال على شئ وان لم يكن جزء
معنى الجملة فقد أخطأ لان دلالة اللفظ على المعنى ليست لذات اللفظ بل بالوضع والاصطلاح فتكون
دلالتها تابعة لقصد المتلفظ وليس يقصد المتلفظ ولا الواضع بوضعه أن يدل بجزء المفرد على شئ أصلاً
حينما يجعله جزءاً فلا تكون له دلالة حينئذ البتة وأما المركب فهو الذى يوجد لسموعه أجزاء دالة على
أجزاء المعنى المراد بالجملة كقولك العالم حادث والحيوان ناطق وغلالم زيد وستأتى تفاصيله فى المقالة
الثالثة

(الفصل الثالث)

(فى الكلى والجزئى)

اللفظ المفرد الكلى هو الذى معناه الواحد فى الذهن يصلح لاشتراك كثيرين فيه كالانسان والحيوان بل
الكثرة المحيطة بمنسوخ متساوى الاضلاع (٢) بل الشمس والقمر فانهما كليان وان امتنعت الكثرة قيم ما فى

(١) معنى الجملة اراد معنى الجملة المعنى المراد من العظم ومن أوجب الزيادة قال المفرد هو الذى لا يحركه على حده معناه
(٢) بل الشمس والقمر ذلك على ما كان يظن المتقدمون من أنه لا شمس الا قلوب التى تصيرها بأبوابه والى ما الذى
يبرئها أما اليوم فقد أظهر الاكتشاف شمساً كشمسنا اتضت فى عوائق كسها المواقف مرة تدور حول أحرام
كأرضنا تبرئها كما يبرئ البدر ليلها والشمس والقمر كليان يشتركان فى كل من سمى جدياً وهى حادثة كما دلالة ان
والحيوان

الوجود لكن امتناع الكثرة لم يكن لعدم صلاحية معناه الاشتراك بل لمانع خارج وقد اعتد به بعضهم أن لفظة الشمس انما كانت كلية بالنسبة الى شمس كثيرة متوهمة فان أراد بها أن اللفظ لا يكون كلياً ما لم تتوهم شمس كثيرة تشترك في معناه حتى اذا لم تتوهم وبخدمت الكثرة الوهمية لم يكن اللفظ كلياً فليس كذلك بل اللفظ كلي وان لم تتمثل في الذهن شمس كثيرة تشترك في معنى هذا اللفظ لان كليته بسبب صلاحيته لاشتراك الكثرة فيه لو كانت وان لم توجد الكثرة لافي الذهن ولا خارج الذهن والجزئي هو الذي معناه الواحد لا يصلح لاشتراك كثيرين فيه البتة مثل زيد اذا أريد به هذا المشار اليه جملة لاصفة من صفاته فان المفهوم منه لا يصلح البتة للشركة فالفرق بين زيد والشمس مع امتناع الكثرة فيهما في الوجود هو أنه يمكن أن تتوهم شمس كثيرة يصح وقوع لفظ الشمس عليها بالسوية فصلاحيته الشركة ثابتة مهما وجدت الكثرة الوهمية ولا يمكن توهم أشخاص كثيرة كل واحد منهم زيد بعينه فليس اذن لمعنى هذا اللفظ صلاحية الشركة بحال وهذا الفرق انما هو بين زيد والشمس أما هذه الشمس وهذا الرجل جزئي كلفظ زيد وكذا كل ما اقترنت به الإشارة والجزئي يستعمل بمعنى آخر وهو أن كل واحد من المشتركات في معنى الكلي يقال له جزئي بالاضافة الى الكلي والجزئي بهذا المعنى يغير الاول من وجهين أحدهما أنه بهذا المعنى مضاف الى الكلي وبالأول غير مضاف والثاني أن الجزئي بهذا المعنى قد يكون كلياً كالانسان فانه جزئي الحيوان ومع ذلك هو كلي وأما بالمعنى الآخر فلا يكون البتة كلياً واعلم أنا لا نشغل بالبحث عن أحوال الجزئي بالمعنى الاول لان الجزئيات غير متناهية ولو كانت متناهية أيضاً مثلاً ما كان مستفيداً بآثارها ما يطالبه من الكمال العقلي لان ادراكها لا يكون الاحسiasاً وحيالياً لا عقلياً

(الفصل الرابع) (في الموضوع والمحمول)

اذا حكمنا بشئ على شئ فقلنا انه كذا فاما المحكوم به يقال له المحمول والمحكوم عليه يقال له الموضوع وليس من شرط المحمول أن يكون معناه معنى ما حمل عليه أي الموضوع اذ لو كان كذلك لم يصح الحمل الا في الاسماء المترادفة وهي الالفاظ المختلفة الموضوعات لمعنى واحد مثل قولنا الانسان بشر بل من شرطه أن يكون الحمل صادقا وان لم تكن حقيقة المحمول حقيقة ما حمل عليه فاذا قلنا الانسان ضحاك فلان معنى به أن حقيقة الانسان حقيقة الضحاك بل نعني أن الشئ الذي هو انسان وله صفة الانسانية هو أيضاً ضحاك وله صفة الضحاكية سواء كانت حقيقة في نفسه المحمول أو الموضوع أو امرأاً بالغا غيرهما أما حقيقة الموضوع فنقل قولنا الانسان ضحاك وأما حقيقة المحمول فنقل قولنا الضحاك انسان فان الشئ الذي هو الضحاك حقيقة الانسانية وأما حقيقة الضحاك فالثالث غيرهما فنقل قولنا الضحاك كاتب فان حقيقة الشئ الذي يقال له الضحاك والكاتب هو الانسان لا الضحاك والكاتب والغرض من هذا الفصل هو أن المحمول يكتبني بكونه صادقا في الموضوع ولا يطلب أن تكون حقيقة الضحاك حقيقة الموضوع وأما هذه الاقسام الثلاثة التي ذكرناها فنعرّفها بعد فصول نورد هالك ان شاء الله تعالى

(الفصل الخامس) (في قسمة الكلي الى الذاتي والعرضي)

اذا عرفت أن لكلي المحمول على اشي قد يكون حقيقة الشئ وقد يكون أمراً آخر واقعاً حقيقة فلنبين أقسامه على التفصيل فنقول اللفظ المحمول إما أن يكون دالاً على حقيقة الشئ أو على صفة له وأعني

بالصفة

بالصفة ما هو كالجسم والابيض بالنسبة الى الانسان لا كالبياض والجسمية فان مثل البياض لا يكون محمولا على الانسان الا بالاشتقاق أى يشتق منه له اسم كالبياض ويحمل عليه كما سنبين بعد والصفة المحمولة إما أن تكون داخلية في ذاته يلتزم منها ومن غير هاتين الذاتين وتسمى مقومة ذاتية أو لا تكون داخلية في ذاته بل لا توجد بعده وتسمى عرضية فغناهما يلزم الذات ويخصر باسم العرضي اللازم وان كان المقوم أيضا لازما ومنها ما يفارق ويسمى العرضي المفارق فالمجولات هي هذه الدال على الماهية والذاتي المقوم والعرضي اللازم والعرضي المفارق ولنعرف كل واحد منهما ثم لنبين أن الدال على الماهية هل هو مندرج تحت الذاتي بحيث يكون الذاتي عاماله ولغيره أم هو خارج عنه لا ينطلق عليه اسمه

(الفصل السادس)

(في تعريف الذاتي)

الذاتي هو الذي يفتقر اليه الشيء في ذاته وما هيته مثل الحيوان للانسان فان الانسان لا يتحقق في ماهيته الا أن يكون حيوانا وكذا البياض لا يتحقق في نفسه الا أن يكون لونا وأما ما يفتقر اليه الشيء في وجوده لا في ماهيته فليس بذاتي مثل كون الجسم متناهيًا وكون الانسان مولودا فان الجسم لا يفتقر في جسيته الى أن يكون متناهيًا ولا الانسان في انسانيته الى أن يكون مولودا ولذلك يمكن أن يسلب التناهي والولادة عن الجسم والانسان في التصور فيتصور جسم غير متناه وانسان غير مولود ولا يمكن أن يتصور انسان ليس بمولود وهذا وان لم يكن فرقًا عامًا بين الذاتي وماليس بذاتي فان ماليس بذاتي ما يتبع سلبه عن الشيء لكنه فرق بين هذه الأمثلة وقد قنع بعضهم بهذا القدر في تعريف الذاتي فقال الذاتي هو الذي لا يمكن رفعه عن الشيء وجودا وتوهمًا وهذا غير كاف في تمييز الذاتي عن غيره فان من اللوازم ما لا واسطة بينه وبين الشيء بل يلزمه لذاته كما نعرفه ومثل هذا يتبع رفعه عن ملزومه مع استتبات الملزوم وجودا وتوهمًا فاذن الذاتي مختص بزيادة على هذا القدر وهي أنه مع كونه معقولًا للشيء تمتنع الرفع عنه يسبق تصوره على تصور ما^(١) وذاتي له وبيان هذا أن كل شيء له ماهية ملتزمة من أجزائها بما توجد في الاعيان اذا كانت أجزؤها موجودة حاضرة معها وحضور أجزائها هو وجودها أولاً وبقيتها مادام الشيء باقيا واذالم توجد في الاعيان إلا على هذا الوجه وهذا هو تقدم الأجزاء عليه تقدم ما بالذات لا بالزمان فكذلك لا توجد في الأذهان إلا على وفق وجودها في الاعيان اذا علم صورة في الذهن مطابقة للأمر الموجود فتكون الأجزاء سابقة في التصور كما هي في الوجود فاذا أخطرت الماهية بالبال وأخطرت أجزائها التي التأمت منها لم يمكن أن تعقل الماهية إلا وتكون أجزؤها معقولة أولاً مثل الحيوان والناطق اللذين هما داخلان في ماهية الانسان فلا يمكن أن يعقل الانسان إلا وقد عقل أولاً الحيوان والناطق نعم ربما لم يكونا مفصلين في الذهن وليس كل ما لا يكون مفصلاً لا يكون معلوماً فكثير من المعلومات ليس مفصلاً وأما اللوازم فلا يسبق تصورها على تصور الشيء بل اذا تم تصور الشيء تصور لزمها تابعة آياه في الوجود والماهية

(١) بل توجد بعده أى لا يعتبرها العقل تامة للماهية لا بعد تمامها كالكاتب بالقوة للانسان فان قابلية الكتابة تثنى بينته العقل للانسان بعد اعتبار حيوانا مفكرا بالقوة أى باطقالا لا يمكن أن يتقدم وصف الكاتب بالقوة في التعقل على ثبوت أخوانية أو التذكر بالقوة فانه ما أشكل استلزامه ان يتصور الانسان وكل اسعد اذ يرجع اليهما أو الى أحدهما

(٢) مع استتبات الملزوم مرتبه ما سلب الرفع أى لا يمكن تعقل رفعه مع تعقل ثبوت الملزوم تعقلا صحيحا

(٣) ما هو ذاتي له أى يسبق تصوره سابقا اتباعا على تصور الماهية التي هو في راسها مفسر بالماهية وهو مفسر لذاتي

فلذا في أو صاف ثلاثة يشاركه بعض الوازم في اثنين منها (الاول) أن الذاتي اذا خطر بالبال وأخطر ما الذاتي ذاتي له بالبال علم وجود الذاتي له لاحالة بحيث يمنع سلبه عنه وبعض الوازم أيضا كذلك (والثاني) أن الذاتي متقدم في التصور على ما هو ذاتي له وهذا هو الوصف الذي لا يشاركه فيه شيء من الوازم وهي الخاصة التي لا يشاركه فيها شيء من الوازم (والثالث) أن لا يكون مستقدا للشيء من غيره فليس الانسان حيوانا لعله جعلته حيوانا بل لذاته هو حيوان اذ لو كان لعله لا يمكن فرضه انسانا غير حيوان عند فرض عدم العلة وليس هذا مصيرا الى أن الحيوان وجد لذاته من غير علة أو وجدته كلابل المراد أن شيئا لم يجعل الانسان حيوانا نعم الذي جعل الانسان فقد جعل الحيوان بجعله الانسان لان الانسان حيوان ما فاحدائه لاحداث حيوان ما أما أن يقال جعل الانسان ثم أفاده الحيوانية فلا اذ تكون الانسانية متقدمة دون الحيوانية ثم تكون الحيوانية واردة عليها من خارج وهو محال وهذا الوصف أيضا مما تشاركه فيه الوازم التي تلزم الشيء لما هيته لافي وجوده مثل كون الثلاثة فردا أو المثلث مساوي الزوايا لثلاثين فليست الفردية موجودة لعله أفادتها بل الثلاثة في نفسها وما هيته لا تكون الافردا فاذا وجدت علة ثلاثة فقد وجدت فردا لأنهم أوجدت الفردية للثلاثة ففرق بين أن يوجد شيء أو بين أن يوجد له شيء فان مقتضى قولنا يوجد له شيء أن يوجد ذلك الشيء دون هذا الامر ثم يفيد (١) أن بعد ذلك الامر فقد عرف بهذا التحقيق أن من اقتصر في تعريف الذاتي على امتناع الرفع وجودا وتوهمه لم يف بتمييز الذاتي عن بعض الوازم

وهنا بحث لفظي وهو أن لفظ الذاتي هل يشمل الدال على الماهية والمقوم أم يختص بالمقوم فلا يكون الدال على الماهية ذاتيا وذلك لان الذاتي يدل على شيء له نسبة الى الذات وانما ينسب الى الشيء غيره لان نفسه وذاته والماهية هي الذات لا غيره فحال نسبتها الى الذات فلا يقع اذن اسم الذاتي عليها فلا يكون الانسان ذاتيا للانسان بل الحيوان والناطق ذاتيين له لكن الاستعمال اللغوي وان كان يمنع تناول الذاتي للدال على الماهية فالمنطقيون يستعملون هذه اللفظة بوضع ثان مصطلح عليه فيما بينهم وهو أن كل كلى تكون نسبتها الى جزئياته المعروضة لعناء نسبة لو توهم ارتفاعها ارتفع ذلك الشيء الجزئي لأن الجزئي يرتفع أولا بل الكلى هو الذي يرتفع أولا فيرتفع بسبب ارتفاعه الجزئي فذلك الكلى ذاتي بالنسبة الى هذا الجزئي سواء كان حقيقة ذات الجزئي أو صفة يفتقر اليها في ذاته ونسبة الانسان الى الاشخاص التي تحته مثل زيد وعمر وهي هذه النسبة فهو ذاتي لها وان كان دالا على ماهيته أيضا فاذن الذاتي أعم من الدال على الماهية يشتمل عليه اشتمال العام على الخاص

(الفصل السابع)

(في العرضي)

العرضي ينقسم الى لازم ومفارق واللازم اما أن يلزم الشيء في ماهيته أولا من خارج وما يلزمه في ماهيته قد يكون بينه وبين الشيء وسط وقد لا يكون وسط وأعني بالوسط ما يلزمه اللازم أولا ثم يسببه يلحق الشيء فالأوسط بينه وبين الشيء يكون بين الزوم له فيمتنع رفعه عنه في الوهم وان لم يكن ذاتيا فلا تفتقر بقولهم إن الذاتي هو الذي يمتنع رفعه عن الشيء وما ليس بذاتي فلا يمتنع رفعه فان مثل هذا اللازم ليس بذاتي مع امتناع رفعه عن الشيء وجودا وتوهمه ومثاله كون الثلاثة فردا وكون الانسان مستمداً تقبيل العلم وماله وسط فيمتنع رفعه أيضا اذا علم وجوبه ولزومه من جهة ذلك الوسط اللهم الا اذا

(١) واردة عليه أي على الانسان (٢) من بعد دال أي من بعد ايعاده دون هذا الامر وقوله ذلك الامر مقول يفيد

لم يعلم بعد لزومه بسبب ذلك الوسط وهذا من كل كون المثلث مساوي الزوايا القاعدتين وأما اللازم
بسبب أمر خارجي فمثل الأسود للزنجي والذكر والاثني للحيوان والابيض للطائر المسمى ققنسا (٢) ما
ومثل هذا قد يفارق الشيء وهو ما مع بقاء الشيء بعينه في الذهن وأما العرضي المفارق فينقسم الى
سريع الزوال كحمرة النخل وصفرة الوجع والقيام والقعود والى بطيئه كالشباب والى سهله
كغضب الخليم والى عسره كعلم الخليم

(الفصل الثامن) (في الدال على الماهية)

قد عرفت انقسام المحمول الى الذاتي والعرضي وانقسام الذاتي الى الدال على الماهية وغير الدال عليها
فلقد كثر آراء الناس في الدال على الماهية ثم تتبعه بذكر أصنافه
واعلم أن الدال على الماهية هو اللفظ الذي يجاب به حين يسئل عن الشيء أنه ماهو أي ما حقيقة
والصالح لهذا الجواب هو اللفظ المطابق لمعناه المتضمن لجميع ذاتياته أو القول الدال هذه الدلالة
وستعرف القول بعده هذا مثال الأول قولك في جواب من سأل عن الانسان بما هو إنه انسان فهو
لفظ مفرد دال على كمال معناه وحقيقته بالمطابقة وعلى جميع ذاتياته بالتضمن ومثال الثاني قولك في
جوابه إنه حيوان ناطق فهذا القول يدل بالمطابقة على الحيوانية والنطق بالذين هما جزأ معنى الإنسانية
وبالتضمن على جميع الذاتيات الداخلة فيها فاما إذا أتيت بقول دال على جميع الذاتيات بالمطابقة فلم
تعدل في الجواب عن التعريف لولا استكراه مثل هذا الجواب عرفا وذلك مثل أن تقول في مثال إنه
جوهر ذو أبعاد ثلاثة متنفس نام معتد مو لد حساس متحرك بالارادة ناطق

وبعض من تقدم كاقض (٣) المتأخرين زمانا اكتفي في تعريف الدال على الماهية بأنه الذاتي المشترك
وهذا التعريف لا يطابق هذه اللفظة لا بالوضع اللغوي ولا بالوضع المنطقي أما الوضع اللغوي فهو أن
الطالب بما هو انما يطلب حقيقة الشيء وماهيته ولا تتم حقيقة الشيء بذاتي مشترك بينه وبين غيره بل به
وبما يخصه أيضا ان كان له أمر خاص ذاتي دون مشاركة فكيف يجوز الاقتصار في الجواب على الذاتي
المشترك الذي ليس كمال حقيقة الشيء بل لا بد من لفظ يتضمن جميع ذاتياته المشتركة والخاصة وأما

(١) مثل كون المثلث مساوي الزوايا الخ فان هذا لازم للمثلث يتنعكس كما عنه لكن بوسط وهو كون كل مثلث قابلاً
لان يقام على أحد أضلاعه خط عمودي يتصل بأحدى زواياه فيحدث عن جانبي ذلك العمود زاويتان قائمتان وهما يحتويان



كل المثلث

(٢) ققنسا وجد مضبوطا في النسخة الى يدي بعض القاف الأولى وسكون التمام الثانية وضم المون الى قبل السين
ولم أجدها هذا اللفظ ذكر في مجامع اللغة التي أمكن الاطلاع عليها في مطولاتها ولا في مختصراتها ولا فيما استدركه
بعض الباحثين في العربية من الغربيين ولم أجده أيضا في كتب حياة الحيوان العربية ولكني ذكرت أحد المظلمين
على اللغة اليونانية واللاتينية لما عهد في علماء العرب من قبل الالفاظ العلمية من اليونانية الى العربية بنوع من
التعريب فأخبرني أنه يوجد في اليونانية كلمة كيكنوس Kyknos وهي في اللاتينية سينغنوس Cynos
وهي بالفرنسية سينني Cygne ومعنى هذه الالفاظ جميعها في اللغة العربية البلتون أو مالا الحزين وهو طير
ماء أبيض ذكره صاحب حياة الحيوان في مالك الحزين ونقل ما نقل في شأنه عن الجوهرى وابن برى والتوحيدى وه
يضرب المثل عند الغربيين في صفاء البياض وورقه فحققت من ذلك أن المصنف عرب اللفظ اليوناني أخ ققنسا وعلى هذا
يكون الصواب في ضبطه كسين القاف الأولى والله أعلم

(٣) أفضل المتأخرين زمانا هو أبو علي بن سينا يدل على أنه مراده ما سيأتي يذكره في باب النناقض

الوضع المنطقي فهو أن المنطقيين توافقوا فيما بينهم على أنه لا يجاب عن ماهو بأشياء يسهون ما فصول الأجناس وهي كما تعرفها بعد ذاتيات مشتركة لكن الذاتي المشترك وإن لم يكن دالاً على الماهية ولا مقولاً في جواب ماهو فهو داخل في الماهية ومقول في طريق ماهو وفرق بين المقول في جواب ماهو والمقول في طريق ماهو إذ كل ذاتي مقول في طريق ماهو لانه متضمن في الدلالة ولكن ليس وتحدده مقولاً في جواب ماهو لما عرفت

وأما أصناف الدال على الماهية فثلاثة (أحدها) ما يدل بالخصوصية المحضة مثل دلالة الحيوان الناطق على الإنسان وستعرف بعد أن هذه الدلالة هي دلالة الحد على الحدود (والثاني) ما يدل بالشركة فقط وهي أن تجمع أشياء مختلفة الماهيات مشتركة في أمور ذاتية لها ويستل عن ماهيتها المشتركة مثل ما إذا سئل عن إنسان و فرس وثور ماهي فالذي يصلح للجواب هو الدال على كمال الماهية المشتركة بينها وهو الحيوان فأما ماهو أعم من الحيوان مثل الجوهر والجسم فليس بكامل الماهية المشتركة بينها وما هو أخص منه مثل الإنسان والفرس والثور فينطوي كل لفظ منه على خصوصية زائدة على ما فيه الاشتراك ولا يكون مطابقاً للسؤال بل زائداً عليه وأما ماهو مثل الحساس والمتحرك بالارادة وإن كان كل واحد منهما مساوياً للحيوان حتى إن كل ماهو حيوان فهو حساس وكل ماهو حساس فهو حيوان فليس يصلح للدلالة على ماهيتها وذلك لأن الحساس انما يدل بالوضع اللغوي على شيء ماله حس فقط وليس له دلالة على الجسمانية لا بطريق الالتزام وهو شعور الذهن بأن الحساس لا يكون في الوجود إلا جسماً وليست هذه دلالة لفظية بل انتقال الذهن بطريق عقلي من معنى إلى معنى ومثل هذا الانتقال والاستدلال مهجور في الدلالات اللفظية إذ لو كان معتبراً لكان اللفظ الواحد دالاً على أشياء غير متناهية فان انتقالات الذهن غير متناهية وليس للمنطقيين في أمثال هذه الالفاظ وضع آخر غير الوضع اللغوي وأما الحيوان فهو موضوع للجسم المتشفس المغتذي النامي المولد الحساس المتحرك بالارادة لا يشذ عن دلالاته شيء ما وهذه جملة الذاتيات المشتركة بين الإنسان والفرس والثور فليكن الحيوان هو الدال على ماهيتها (وأما الثالث) فهو ما يدل بالشركة والخصوصية أيضاً مثل ما إذا سئل عن جماعة هم زيد وعمر و خالد ماهم كان الجواب انهم أناس وكذلك إذا سئل عن زيد وحده ماهو لا أن يقال من هو كان الجواب إنه إنسان فان ماهية زيد وحده هي الماهية المشتركة بينه وبين غيره من آحاد الناس وما يفضل في زيد على الإنسانية فهي إما عوارض تفرأ عليه وتزول أو لوازم صميمته من أول تكونه لا قتران أمور عارضة بمادته التي منها خلق أو طرياً عنها في رحم أمه يمكن في الوهم تقدير عدمها وعروض أضدادها في مبدأ الخلقة ويكون هو بعينه ذلك الإنسان وأما نسبة الإنسانية إلى الحيوانية فليست على هذا النحو إذ لا يمكن أن يقدر بقاء ذلك الحيوان بعينه مع تقدير زوال الإنسانية وحصول القرسية بل ذلك الحيوان في الوجود هو ذلك الإنسان وما يليق بفهم المبتدئ في هذا الموضوع هو أن ذلك الحيوان الذي هو الإنسان انما تكونه من مادة واحدة جنسية فاما أن يتم تكونه من مافيكون ذلك الإنسان بعينه أو لا يتم فلا يكون لذلك الإنسان ولا ذلك الحيوان وليس يحتمل التقدير الآخر وهو أنه انما يصير إنساناً بالواقع تلحق مادته لو قدرنا عدمها وعروض أضدادها لتكون حيواناً غير إنسان لانه لم يصير إنساناً بسبب عرض

١٠ وصورة جنسية أراد منها الصورة التي تحصل الجنس ليكون حقيقة بالفعل فقد قالوا إن الجنس لا يحصل في الوجود إلا في الخارج بالإنسان لا بالنصل ولذا قالوا إن الفصل مفقود للجنس نوعاً وجوداً بالفعل مستعداً للحقوق التي ليس به كإنسانيته ثم ذكر في فصل التام من العاشر من هذا الفن ويعبرون عن تلك الصورة التي هي تقوم الجنس نوعاً بتم حقيقة لذوها الصورة النوعية أيضاً وانما ما عاين المصنف صورة جنسية لتخصيلها الجنس حقيقة بالفعل كما سبق

في مادته المسماة (١) متعددة للحيوانية هو الذي اقتضى كونه انسانا لولم يكن هو لم يكن انسانا بل انما جعله انسانا عين ما جعله حيوانا لا بان جعله حيوانا ثم ألحق به الانسانية أو قرنهابه هو أو وغيره بل جعله الحيوانية هو جعله الانسانية أعني حيوانية زيدوانسانية ولئن اعتناص هذا الفرق على فهم الميتدئ واعتقد أن نسبة الذكورة والانوثة الى الانسانية كنسبة الانسانية الى الحيوان فكما أن الانسان انما جعله انسانا عين ما جعله حيوانا لا بسبب آخر عرض في مادته كذلك انما جعله ذكرا عين ما تقدم فجعله انسانا فلنساخ في هذا المثال ولنجعل الذكورة داخلة في ماهية زيد حتى يكون الجواب انه انسان ذكرا أو رجل حين يسئل عنه بما هو فان تحقيق الامثلة ليس على المنطقي بل عليه اعطاء القانون المفتدي به في الامثلة واجراء حكمه فيها ان كانت على وفق موجب

(الفصل التاسع)

(في الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام)

قد بينا أن المقبول في جواب ما هو إما أن يكون مقولا على كثيرين مختلفين بالحقائق قولاً بحال الشركة أو يكون مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد فقط والاول يسمى جنسا والثاني يسمى نوعا وقد (٢) يسمى كل واحد من مختلفات الحقيقة المقول عليها الجنس أيضا نوعا مثل الانسان والفرس والثور المقول عليها الحيوان أيضا وليس اطلاق النوع في الموضوعين بمعنى واحد فان النوع بالمعنى الثاني مضاف الى الجنس وحده أنه الكلي الذي يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو بحال الشركة قولاً أوليا وبالمعنى الاول غير مضاف الى الجنس وحده أنه المقول على كثيرين مختلفين بالعدد فقط ولا يحتاج في تصوّره مقولا على كثيرين إلى أن يكون شيء آخر أعم منه مقولا عليه ثم الجنس منه ما هو جنس ولا يكون نوعا بالمعنى الثاني تحت جنس آخر اذ لذاتي أعم منه ويسمى جنس الاجناس وهو الذي ينتهي الارتقاء اليه ومنه ما هو نوع تحت ذاتي آخر أعم منه هو جنسه فيكون جنسا بالنسبة الى ما هو تحتة ونوعا بالنسبة الى ما فوقه وكذلك النوع منه ما هو نوع ولا يتقلب جنسا اذ لا يقال على ماهيات مختلفة الحقائق تحتة ويسمى نوع الاقواع وهو الذي ينتهي الانحطاط اليه ومنه ما يتقلب جنسا اذ تحتة أمور مختلفة الحقائق يقال هو عليها قول الجنس على جزئياته فيترتب بهذه القسمة ثلاث مراتب للجنس وثلاث للنوع أما مراتب الجنس فهذه جنس عال ليس بنوع البتة وجنس متوسط هو نوع وجنس تحتة أجناس وجنس ساقل هو نوع وجنس ليس تحتة جنس

(١) مادته المستعدة للحيوانية يريد المادة العنصرية التي خلق منها كبد كبد في بيان أن ماهية زيد وحده هي ماهية غيره فقد قال هناك « لا قران أمور حارضة بمادته التي منها خاوالح » ومعنى كون المادة مستعدة للحيوانية أنها قابلة للحياة كالمواد العضوية التي يتكون منها الانسان وغيره من الحيوانات فهذه المادة بعد أن تكون بالحياة حيوانا لا تكون انسانا بعوارض تعرض عليها بعد حيوانيتها فتكون بتلك العوارض ذلك النوع الذي هو الانسان بل انها تكون انسانا كما كانت به حيوانا لا فاصل بين الكونين ولا في التعقل الفعل الحقيقي بل هما كون واحد حقيقي ويكفيك لا يوضح ذلك أن تعرف أن للانسان مثالا فساوا واحدة وهو بهذا النفس حيوان وانسان معاو يكون واحد

(٢) وقد يسمى الخ أي قد يطلق اسم النوع على الحقيقة باعتبارها مختلفة مع غيرها في الفصول مشتركة معها في جنس يشملها جميعا على أن يكون هذا الاعتبار اخلافي اسمية ملاحظا لاطلاق سواء اتحدت أفراد الحقيقة فيها أو اختلفت ومن هنا تحقق كون النوع بهذا المعنى مضادا للحول النسبة الى الغير فيه وأعم من النوع بالمعنى الاول لانه لم يراع اتحاد افرادة في الحقيقة

وأما مراتب النوع فهذه نوع عال هو نوع و جنس و جنسه ليس بنوع اذ هو تحت جنس الاجناس الذي لا ينقلب نوعا ونوع متوسط هو جنس ونوع و جنسه نوع ونوع سافل ليس تحته نوع فليس بجنس البتة وهذا السافل يقال له نوع بالمعنى الاول والثاني جميعا فهو كل على كثيرين مختلفين بالعدد فقط اذ ليس تحته أنواع مختلفة وهذا معنى النوع الاول وهو كل يقال عليه وعلى غيره جنس في جواب ما هو قول اوليا وهو معنى النوع الثاني لكنه باعتبار المعنى الاول وهو اضافته الى ما تحته يقال له نوع الانواع ولا مخالفة بين هذا وبين المعنى الثاني الا بالعموم والخصوص كالخ (١) الفقه بين الانسان والحيوان

والمثال المشهور لهذه المراتب هو أن الانسان نوع والانواع و جنسه الحيوان و جنس الحيوان الجسم ذو النفس و جنس الجسم ذى النفس الجسم و جنس الجسم الجوهر فالجوهر جنس الاجناس كما أن الانسان نوع الانواع والحيوان جنس سافل اذ ليس تحته جنس وهو نوع بالنسبة الى ما فوقه والجسم نوع عال اذ ليس جنسه نوعا وهو جنس بالنسبة الى ما تحته والجسم ذو النفس متوسط بينهما فهو جنس تحته جنس ونوع فوقه نوع

وأما ما ليس بدال على الماهية من قسمي الذاتي فلا يجوز أن يكون أعم الذاتيات المشتركة والا كأن مقولا على المشتركات فيه في جواب ما هو فيجب أن يكون إما مساويا لما هو الجنس الاعلى أو أخص منه فيصالح اذ لتمييز الذاتي عما يشارك الموصوف به في الوجود أو في جنس ما لان كل خاص انصف به هذا الا أعم أمر تميز به عما يتصف به اذا كان مشاركا له في أمر عام ولذلك يصلح أن يكون جوابا لسؤال الطالب للتمييز وهو لفظ «أى» فان الأئى يطلب به تمييز الشيء عما يشاركه في أمر عام لهما مثل ما اذا قيل الانسان أى حيوان هو كان ذلك طلبا للتمييز عن المشاركات في الحيوانية بخوابه الامر الذي يخصه دون غيره من الحيوان كالناطق أو الضاحك أو غيرهما من الخواص ذاتية كانت أو عرضية فان الأئى لا يتعين الذاتي لجوابه الاعلى اصطلاح بعض الناس ولا مشاحة معهم فيه وكما لا يتعين الذاتي لجوابه كذلك لا يتعين طلب التمييز به عن المشاركات في أم (٣) ذاتي بل في كل عام حتى في الشئئية المطلقة أو الوجود مثل ما اذا قيل الجزئى أى شئ هو أو أى موجود هو وحينئذ يكون الجواب بماهيته لانه يطلب به هذا السؤال جميع ماله في ذاته بعد الشئئية والوجود وذلك ماهيته فتكون لفظة أى شئ هو أو أى موجود هو أى ما هو سوى الشئئية والوجود هذا اذا قرن أى بلفظة الشئ أو الموجود أما اذا قرن بغيره من الامور العامة كان المراد طلب تمييزه عن مشاركته في ذلك العام فكل مميز صالح لجوابه وان لم يكن ذاتيا وهذا القسم من الذاتي الذي ليس بدال على الماهية مميز لا محالة فكان صالحا لهذا الجواب وقد يسمى باسم الفصل وان كان كل مميز فصلا سواء كان ذاتيا أو عرضيا لكن المنطقيون

(١) كالحالفة بين الانسان والحيوان فالعموم والخصوص بين معني النوع هما العموم والخصوص المطلق ولم يحفل المصنف بما يفرضونه من نوع بسيط يقال على أفراد المتفقين بالحقيقة وليس له جنس لبساطته أو نوع مركب من قصدين متساويين هما جزاء وليس فوقه جنس لان كلا المرصين مما لا تنفع له في العمل بالقوانين المنطقية لان الحدود اما تكون للمركبات ولا يقصد الى البساطت بالتحديد والمركب الذي لا جنس له مما يتخيل ولا يتحقق ولذلك حصرا المنطقة الحد التام فيمتركب من جنس وقصص قريبين

(٢) كأن مقولا على المشتركات فيه في جواب ما هو لانه اذا كان أعم ذاتي فكل ذاتي سواء أخص منه فيكون مقسما له متباينين متعامين وذلك لا يخص ولا ينفى لهما اشتراك في هذا الاعم فيكون تمام المشترك بينهما في جواب ما هو (٣) قوله في أمر ذي شئ لا يتعين أن يطلب بأى تمييز الشئ عما يشاركه في ذاتياته فقط بل يصلح أن يطلب به التمييز بما يشاركه حتى في الشئئية الخ

نحو ما به هذا الاسم المميز الذاتي وحده أنه الكلي المقول على النوع في جواب أي ما هو في ذاته
 ﴿واعلم﴾ أن الفصل إذا اقترن بطبيعة الجنس قوماً قوماً فهو ذاتي لطبيعة الجنس كالنطق الذي يقوم
 الحيوان نوعاً هو الإنسان لكنه ليس ذاتياً لطبيعة الجنس المطلقة مثل الحيوان المطلق في مثالنا إذ
 الحيوانية المطلقة قد تنحصر عن النطق ولا يتصور خلو الشيء عن ذاتياته بل هو ذاتي لطبيعة الجنس
 المختصة في الوجود التي هي حيوانية الإنسان دون حيوانية غيره من الأنواع فإن تلك الحيوانية إنما
 تقوم نوعاً محصلاً بالنطق فالنطق وإن كان ذاتياً للمقوم نوعاً الذي هو مركب من الحيوانية والنطق
 فهو (١) وذاتي أيضاً للحيوانية المختصة دون اعتبار النطق معها إذ لو كانت ذاتيته بالنسبة إلى المركب
 منه ومن الحيوانية فقط لم يكن بينه وبين العرضيات فرق فإن جميعها ذاتية بهذا الاعتبار إذاً البياض
 ذاتي للجسم الأبيض إذا أخذ الجسم من حيث هو أبيض والضحك ذاتي للحيوان الضاحك من حيث
 هو ضاحك

فقد عرفت بهذا أن اعتبار كون الفصل ذاتياً للجنس هو غير اعتبار كونه ذاتياً للنوع المقوم به فإن ذاتيته
 بالنسبة إليهما على اختلاف أما بالنسبة إلى النوع فهو داخل في معناه وأما إلى طبيعة الجنس التي
 هي حصّة (٢) هذا النوع فغير داخل في معناها بل مقوم لها في الوجود فقط إذ لو لا الفصل لما تصور
 تقومها أصلاً

﴿واعلم﴾ أن طبيعة الجنس إذا تقومت بالفصل نوعاً استعدت بعد ذلك لما يلحقها من اللوازم
 والعوارض الغير الذاتية وقبل اقتران الفصل بذلك الجنس لا يتصور اقتران شيء من اللوازم التي تتبع

(١) فهو ذاتي للحيوانية المختصة دون اعتبار النطق معها الخ معنى كونه ذاتياً للحيوانية المختصة أنها لا تكون حصّة
 للنوع بالفعل بحيث تكون حقيقة محققة إلا بالفصل فهو ذاتي لها من حيث أنها لا تكون ذاتاً حقيقة إلا بالتضمين إليها
 وإن لم يكن هو داخل في مفهومها وبعض القوم صرح بأن الفصل علمة فاعلمة لخصّة النوع من الجنس فالناطق مثلاً علمة
 فاعلمة للحيوانية التي في الإنسان وزعموا أنهم فهموا ذلك من كلام الشيخ ابن سينا وهو وهم غير صحيح وخبط في فهم ما رآه
 من عبارات الشيخ وغيره في بيان مذهب افلاطون وأرسطو في وجود الجنس والنوع والفصل وليس موضع تفصيله في
 المنطق وإنما هو باب واسع من أبواب الحكمة الأولى بين فيه هل للعقولات الكلية وجود عقلي حقيقي مستقل عن
 الوجود الحسي وليس دونه في التحقق الوجودي وإن ذلك الوجود العقلي الحقيقي يتزلزل إلى الوجود الحسي في أفراد كل
 نوع وهو ما ذهب إليه افلاطون أو أن ذلك الوجود الحقيقي للكميات ليس إلا وجوداً واحداً وهو وجود الحصص
 في الأشخاص أو حصص الأجناس في الأنواع فكما نقول أن النوع وهو الحقيقة إذا وجد في الخارج فخصه هو ذلك
 الوجود الخاص لا أمراً آخر جعلها اختصاصاً بفيه العوارض تلحقها بعد اعتبارها موجودة بذلك الوجود دون أن يكون
 الوجود جزءاً منها كذلك تقول أن الناطق مثلاً هو الوجود الخاص للحيوان في الإنسان وبه صار فنياً بدون أن يكون
 جزءاً من الحيوان هو وجود النوع والجنس والفصل وجود واحد وهو مذهب أرسطو وهذا لا حاجة لبيانها في المنطق
 ومع حرص المصنف على الاعتماد على هذه المباحث الحكيمة في المنطق فقد خاض في بعض ما خاضوا فيه والذي يحتاج
 إليه في المنطق للفرق بين الذاتي وغيره وما قاله الشيخ ابن سينا «أن الفصل ينقسم عن سائر الأمور التي معه بأنه هو الذي
 يليق أولاً بطبيعة الجنس فيخصها أو يفرزها وانها راي سائر الأمور» تلحقها بعد ما لقيها وأفرزها» وقول المصنف
 إذ لو كانت ذاتيته بالنسبة إلى المركب منه الخ يريد به أن المركبات الاعتبارية كالجسم الأبيض يكون فيه العرض جزءاً
 من المركب مقوماً له من حيث هو مركب منه ومن غير ومع ذلك لا يعد ذاتياً فكذلك جزئية الناطق للمركب منه
 ومن الحيوان وهو الإنسان ليست وحدها كافية في الدلالة على أنه ذاتي له فلا بد أن يكون ذاتياً من أسرار غيره وتفصيله
 لخصّة الجنس في الوجود كما سبق ولو اكتفى المصنف في الفرق بين الفصل وبين غيره بما ذكره شيخنا بعد ما لا حاجة إليه
 (٢) حصّة هذا النوع الخ أي حصّة الجنس المحصلة في هذا النوع

ذلك النوع به بل جميعها تنسج بمعنى تعرض بعد الفصل وهذا المتقوم بالفصل قد يكون نوعاً آخر وقد يكون نوعاً متوسطاً كالحيوان المتقوم بالقياس الذي هو فصله وما هو مثل الحساس الذي هو فصل جنس الشيء فهو ذاتي مشترك لجميع الأنواع الواقعة تحت ذلك الجنس ومع ذلك لا يقال عليها في جواب ما هو باعتراف المنطقيين فتعرف به أنه ليس كل ذاتي مشترك مقولاً في جواب ما هو والفصل وإن لم يكن ذاتياً مقوماً لطبيعة الجنس المطلقة فهو مقسم لها فكل فصل فهو إذن بالقياس إلى النوع مقوم وبالقياس إلى جنس ذلك النوع مقسم وبالقياس إلى طبيعة الجنس المخصصة في الوجود أيضاً مقوم فالجنس الأعلى الفصل المقسم دون المقوم والنوع الأخير المقوم دون المقسم وللتوسطات المقوم والمقسم معاً أما المقسم فما يقسمه ويقوم نوعه تحته وأما المقوم فما يقوم ويقسم جنسه إليه فهذه الثلاثة التي هي الجنس والنوع والفصل أقسام الذات

وأما العرض فإما أن يكون خاصاً بنوع واحد دون غيره سواء كان لازماً أو عارضاً مقارفاً وسواء عم جميع النوع أو لم يعم وسواء كان النوع آخر أو متوسطاً ويسمى الخاصة ولكن أفضل الخواص ما هو اللازم العام لجميع أشخاص النوع وحدتها أنها كلية مقولة على جزئيات نوع واحد قولاً غير ذاتي وهي مثل الضاحك والكاتب للانسان ومساوي الزوايا للقائمتين للثلث وإما أن لا يكون خاصاً بل يوجد لغيره من الأنواع سواء كان لازماً لتلك الأنواع أو مقارفاً وسواء عم جميع أحادها أو لم يعم ويسمى العرض العام وحدته أنه المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة قولاً غير ذاتي وهو كالأبيض للثلج والبلص وكالتحرك لأنواع الحيوانات وهذا العرض غير العرض المستعمل مقابلاً للجوهر الذي ستعرفه بعد فإن هذا قد يكون جوهر كالأبيض بالقياس إلى الانسان والثلج وهو عرض عام أذهو كلي محمول على الثلج والبلص وليس بجنس له ولا فصل ولا نوع ولا خاصة فلا بد من أن يكون عرضاً عاماً لأن الكل لا يخلو من أحد هذه الأمور الخمسة كما عرفت

(الفصل العاشر)

(في مناسبة هذه الخمسة بعضهم بعض)

اعلم أن الشيء الذي هو جنس ليس جنساً في نفسه ولا بالقياس إلى كل شيء بل جنساً للامور المشتركة فيه المقول هو عليها في جواب ما هو وهي أنواعه وكذلك النوع انما هو نوع بالقياس إلى الامر الذاتي الذي هو أعم منه وهو جنسه المتضمن لجميع ذاتياته التي تشارك فيها الأنواع الأخر والفصل فصل بالقياس إلى ما يميزه في ذاته والخاصة انما هي خاصة بالقياس إلى ما يعرض لطبيعته وحده وكذلك العرض انما هو عرض عام بالقياس إلى ما يعرض له لا وحده بل إذا أخذ مع غيره وهي (٣) نادقيقة لفظة يجب أن يتنبه لها وهي أن المشتركة في الجنس قد يمكن أن تؤخذ على وجه لا يكون الجنس بالإضافة إليها الأنواع كالحیوان إذا أخذ بالنسبة إلى هذا الحيوان المشار إليه دون

(١) وكذلك النوع الخ هذا هو النوع بالمعنى الإضافي أما بالمعنى المشهور فهو نوع بالقياس إلى الأشخاص التي تحته متفقة فيه مختلفة بالعدد فقط

(٢) إلى ما يميزه في ذاته أي إلى الماهية التي تتميز به في ذاتها

(٣) وههنا دقيقة الخ حاصل ما فصله المصنف في الامثلة أن كل كلى أخذته من حيث هو في شخص مع ملاحظة الشخص فيه دون ما عداه قد اعتبره من حيث هو حصة تتحقق بهذا الشخص وهو الوجود الخارجي فيكون حقيقة تحققت بهذا الوجود فتكون نسبتها إلى بقية الوجودات الخاصة هي نسبتها إلى هذا الوجود فتكون نوعاً لا يختلف في أفرادها باختلاف الوجودات لا غير وهو من الأنواع الاعتبارية كما لا يخفى

أخذ النطق معه فانه يكون نوعا بهذا الاعتبار لانه يكون مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد اذا لم يؤخذ معها النطق وغيره من الفصول التي للحيوانات الأخر وكذلك الفصل مثل الناطق اذا أخذ بالنسبة الى هذا الناطق غير مأخوذ معه الحيوانية فانه نوع لافصل جنس وانما هو فصل لأشخاص الحيوان اذا اعتبرت حيوانيتها وكذلك الضحالك انما هو نوع أيضا لهذا الضحالك من غير أن يعتبر انسانا وانما هو خاصة لأشخاص الناس وكذلك الابيض لهذا الابيض من حيث هو أبيض مشار إليه نوع له وانما هو عرض عام للثلج والجليد وغير ذلك مما هو موصوف بالابيض لانه لا يبيض من حيث هو هذا الابيض وكما أن الجنس ليس جنسا لاحد جزئياته المأخوذة دون الفصل فكذلك ليس جنسا للفصل ولا الفصل نوعا له ولا احتاج الى فصل آخر بل الفصل معنى خارج عن طبيعة الجنس المطلقة وكذا الجنس خارج عن معنى الفصل فان الناطق ليس هو حيوانا فانطق بل شيء تاما ونطق وان كان يلزم أن يكون ذلك الشيء حيوانا كما عرفت وأما الحيوان ذو الناطق فهو الانسان الذي هو النوع ولو كان الحيوان داخلا في معنى الناطق لكان اذا قيل حيوان ناطق فقد قيل حيوان هو حيوان ذو نطق والجنس اذا قيل على الفصل فهو كما يقال العرض اللازم على المعروف له ونسبة الفصل اليه كنسبة الخاصة التي لا توجد في جميع النوع الى النوع لكن الفرق بينهما أن الفصل هو الذي يقترب بالجنس أولا فيقومه نوعا موجودا بالفعل مستعدا للحقوق الخواص به والخاصة والعوارض اللازمة تعرض بعد تقويمه نوعا لاقتراح الفصل بطبيعة الجنس

واعلم أن الفصل المنطقي للانسان هو الناطق لا النطق فان الفصل الكلي يحمل على النوع كما عرفت والنطق لا يحمل على الانسان الا بالاشتقاق ولكذلك^(١) لانه مع ذلك يسمى فصلا بسيطا والكليات الخمسة أيضا على هذا المنهاج فالجنس هو مثل الحيوان المحمول على جزئيه الذي هو الانسان لا الحيوانية وكذلك النوع هو مثل الانسان لا الانسانية والخاصة مثل الضحالك والعرض العام مثل الابيض لا البياض لان هذه هي المحولات على جزئيات النوع التي هي زيد وعمر لا النطق والضحالك والحيوانية والانسانية والبياض

واعلم أنه قد يكون شيء بالاضافة الى أنواع عرضا عاما وبالاضافة الى ما فوقها خاصة كالشيء فانه عرض عام بالقياس الى الانسان وخاصة للحيوان بل قد يمكن أن يكون شيء واحد جنسا ونوعا وخاصة وعرضا عاما بالنسبة الى أشياء مختلفة كاللون فانه نوع من الكيف وجنس للسواد والبياض وخاصة للجسم وعرض عام للانسان والفرس

(الفن الثاني)

(في المعاني المفردة المدلول عليها بالالفاظ الكلية الخمسة ويشتمل على اثني عشر فصلا)

(الفصل الاول)

نريد أن نبين في هذا الفن جملة الأمور التي تقع عليها هذه الالفاظ الخمسة المذكورة في الفن الأول التي معانيها في الذهن أجزاء المعاني المركبة التركيب الموصل الى درك الجهولات والمنطقيون حصروا الأمور في أجناس عشرة هي أجناس الاجناس وقسموا كل واحد منها الى أنواع منطقيين في تقسيمه الى درجة أنواع الأنواع التي لا نوع بعدها وينتوا خواص كل واحد منها والامور العامة لجميعها ولعدة

(١) ولكنه أي الناطق يسمى فصلا بسيطا وان كان مشتقا عن معنى مفهومه حتى مركبا لان الفصل ما يعرضه الناطق لا مفهومه الناطق

منها وأن الالتفات المفردة الكلية لا تخرج بالدلالة عن شيء منها إلا أن أكثر البيان الذي يستعمل في هذا الفن هو على سبيل الوضع والتسليم لا على سبيل التحقيق فان البيان اللائق بفهم المبتدئ قاصر عن الوفاء بتحقيق مقصود هذا الفن بل لا يفي به الا نظر المنتهى الى العلوم الكلية المتدرب بكثير من النظريات وذلك لان ضرورة هذا العدد لا تبرز في المنطق ولا كون كل واحد منها جنسا حقيقيا ولا كون كل واحد منها جوهر او بالباقية أعراضا بل يجب أن يقبل قبولا على سبيل التقليد وحسن الظن فان بيانه الحقيقي لا يتكلفه الا الناظر في العلم الكلي من علوم ما بعد الطبيعة وغرضنا من تقديم هذا الفن مع تعذرا لاستقصاء في بيانه بالنسبة الى فهم الشكاكين أن تأنس طباعهم بأمثله هذه الكليات الخمسة ويسهل عليهم دركها بالنظر في نفس الامور فان ادراك القوانين مجردة عن المواد والامثلة ربما يستعصى على الطباع الغير المروضة فليكن هذا القدر من الفائدة منتهى طمعك في هذا الفن أما الفن الاول فضروري التقديم لكثرة نفعه وعموم فائدته بالنسبة الى تعليم الحجج والاقتوال الشارحة اذا الحجج مؤلفة من مقدمات والمقدمة مؤلفة من مفردين بينهما نسبة أحد المفردين يسمى موضوعا والاخر محمولا ولا بد من كلية الموضوع ليدخل في العلوم ومن كون المحمول على نسبة من النسب المذكورة في الذاتية والعرضية ليدخل في البرهان الذي قصارى المنطق تعليمه والقسم أيضا احدى الطرق الموصلة الى اقتناص العلم بالمجهول والقسم الفاصلة هي التي للاجناس بفصولها المقسمة الى الانواع اللاحقة بها كي لا تقع طفرة من درجة الى غير التي تليها فيدخل بالمتوسطات وقد تكون القسم بالخواص والاعراض أيضا فعرفة هذه المفردات نافعة في معرفة الحجج ومنفعتها في الاقوال الشارحة أنظهر اذا الحدود من جملتها مؤلفة من الاجناس والفصول والرسوم منها مؤلفة من الاجناس والخواص والاعراض فقد عرفت بهذا تفاوت فائدتي الفنين بالنسبة الى غرض المنطق وهذا الفن هو المسمى قاطيغورياس أي المقولات العشرة

(الفصل الثاني)

(في نسبة الاسماء الى المعنى)

المراد بالاسم ههنا كل لفظ دال سواء كان ما يراد بالاسم بعد هذا أو ما يراد بالكلمة أو بالاداة ونسبة الأسماء الى المسميات لا يحلوم من ثلاثة أقسام فإله إما أن يتحد الاسم ويتحد الاسم وتكثر المسمى أو يتحد الاسم ويتحد المسمى أو تكثر الاسماء والمسميات معا والقسم الاول على وجهين (أحدهما) أن يكون اللفظ الواحد واقعا على المسميات الكثيرة بمعنى واحد لاحتمال اختلاف بينها وبينه مثل الحيوان الواقع على الانسان والفرس والثور وهذا الوجه يخص باسم المتواطئ والكليات الخمسة كلها بانتمسها بجزئياتها متواطئة لانها رقعة عاها بمعنى واحد بالسوية وربما يظن أن الجنس والنوع والفصل هو المتواطئة فحسب دون الخاصة والعرض العام وليس كذلك فان كون الاسم متواطئا هو لوقوعه على مسميات كثيرة بمعنى واحد لا لكون المعنى ذاتيا او عرضيا

(١) الشايد السد وكل شيء من كبريت من الامور وعبرهما شيئا شوا أحسن منه طرفا وشدوب الال

شدواسقتها قراس اعراس السادي الهى والسادي الذى نعم شماس العلم والادب واعماله من خلد كانه ساقه وجمعه

ر س درأت المسين حيو اطرداس ١٨ العدر لم يتر ١١ لايه ووم المتدود

(٢) ويكثر المسمى شيئا كتر ما يطاق عليه لفظ الحيوان وانما سمى به يوم رموا المعنى الموصوع له اللطول كنه

يكتر ما يطاق عليه الحيوان كانه لسان والعرض وعبرهما وسمى لان كالا اسمه حيوان

بالاشتراك والتواطؤ مثل الاسود اذا قيل على الق^(١)ار وعلى من اسمه أسود وهو ملقون أيضا بالسود
فاذا قيل الاسود عليه تعريفاً يقال باسمه كان قوله عليه وعلى القار بالاشتراك وان قيل عليه وصفاً
له بالسود كان قوله عليه بالتواطؤ بل يتفق أن يكون مقولاً على شيء واحد من جهتين بالاشتراك
كـالأسود المسمى به شخص ملقون بالسود فان وقوع الاسود عليه بالاضافة الى اسمه ولونه ووقوع
بالاشتراك وربما كان معنى عاماً مسمى باسم وسمى ذلك الاسم معنى خاصاً تحته وقوع الاسم عليهما
والحالة هذه وقوع بالاشتراك مثل الممكن اذا قيل غير المتنع وقيل لغير الضروري وجوداً وعدماً وغير
المتنع أعم من غير الضروري فاذا قيل عليهما الممكن فهو قول بالاشتراك بل قوله على الخاص وحده
قول بالاشتراك أيضاً بالنظر الى ما فيه ^(٢) من المعنيين المختلفين ويقع من أمثال ذلك غلط كثير فهذه
كلها أقسام القسم الاول وهي المتواطئة والمشككة والمتشابهة والمشاركة

وأما القسم الثاني وهو ما يتكرر الاسم ويتعد المعنى فهو مثل قولنا الليث والأسد لهذا السبع المعروف
والخمر والعقار للشراب المسكر المعتصر من العنب فان هذه الاسماء متواردة على معنى واحد من غير أن
يكون لبعضها دلالة زائدة ليست لغيره ويسمى أسماء مترادفة

وأما القسم الثالث الذي يتكرر فيه الاسم والمعنى جميعاً فيسمى أسماء متباينة مثل الخمر والفرس
والسراج والماء وهذه الأسماء إما أن تكون مختلفة الموضوعات كما ذكرنا من المثال وإما أن تتفق
موضوعات معانيها المختلفة فيظن أنهم مترادفة لاتفاق موضوعاتها وليست كذلك فذلك على أقسام إما
أن يكون أحدهما اللفظين بحسب الموضوع والآخر بحسب وصفه مثل قولنا السيف والصارم فان
السيف اسم لهذه الآلة التي هي موض^(٣)وعة لمعنى الصارمية والصارم اسم لها اذا أخذت بوصف
الحدة وقد يكون كـل واحد من اللفظين بحسب وصف وصف مثل قولنا الصارم والمهتد فان
أحدهما يدل على حدثه والآخر على نسبه وقد يكون أحد اللفظين بحسب وصف والآخر بحسب
وصف لذلك الوصف كقوانا ناطق وفصيح فالناطق وصف والفصيح وصف لذلك الوصف

ومن جملة المتباينات الاسماء المشتقة وهي التي لسمياتها صفة أو شيء غير الصفة منسوب اليها فيؤخذ
لسمياتها من أسماء تلك الصفات أو الشيء المنسوب اليها أسماء لتدل على وجود تلك الصفات أو الاشياء
المنسوبة اليها وتغير تلك الأسماء في الشكل والتصرف أو الزيادة والنقصان لتدل على تخالف المعنيين
كقولنا شجاع من الشجاعة ومتمول من المال وحداد من الحديد ولو كان مأخوذاً بعينه من غير تغيير
الشكل كالعادل الموجود فيه العدل اذا سمي عدلاً لم يكن من جملة ما سموه مشتقاً بل من جملة ما يقال
بالاشتراك الاسم والمنسوبات مثل المكي والمدني من هذا القبيل وربما اختص المشتق بما يدل بتغيير
اللفظ عن شكله كالمهتد والمنسوب بما يدل بالحق لفظ النسبة به مع بقائه على شكله كالهندي والمشتق
يحتاج الى اسم موضوع لمعنى والى شيء آخر له نسبة الى ذلك المعنى والى مشاركة الاسم هذا الآخر مع
الاسم الاول والى تغيير ما يلحقه

(الفصل الثالث)

(في تعريف الجوهر والعرض)

الموجود إما أن يكون جوهرًا أو عرضًا والجوهر هو الموجود لا في موضوع والعرض هو الموجود في

(١) القار بالقاف شيء أسود تظلي به السفن والابل وقيل هو الرقت

(٢) من المعنيين أي جواز الوجود وجواز عدمه فإطلاق الممكن على جاز الوجود وعلى جاز عدمه بالاشتراك

(٣) موضوعة لمعنى الصارمية أي هي ذات والصارمية وصف لها محمول عاها حمل اشتقاق

موضوع ونعني بالموضوع ههنا المحل المتقوم بذاته المتقوم بما يحمله فكل ماهو به - هذه الصفة فهو عرض
وما ليس في شيء بهذه الصفة إما لأنه ليس في شيء أصلاً أو أن كان في شيء فلا يكون ذلك الشيء متقوماً بذاته
مقوماً لهذا الحال فيه فهو جوهر أما ماهو في شيء ولكن لا على هذا النحو فمثل صورة الماء في المادة القابلة
لها ومثل وجود الجزء في الكل كالواحد في العشرة ومثل الجنس في النوع كالحيوان في معنى الإنسان
ومثل النوع في الجنس كمثل الإنسان في عموم الحيوان ومثل كون الشيء في المكان أو في الزمان أو في
عرض من الاعراض مثل ما يقال فلان في الغضب أو الراحة أو الصحة أو السعادة أو السياسة فإن
جميع هذا ليس موجوداً في الموضوع على النحو الذي حددنا الموضوع

أما مادة الماء فليست مقومة الذات البصورة المائية فلا تكون موضوعاً لها وكذلك الكل لا قوام له
إلا بالجزء وكذلك طبيعة النوع تقوم بها بطبيعة الجنس كالإنسان تقوم به بالحيوان وعموم الجنس أيضاً
تقوم به بالنوع فإلم يكن الجنس أنواع لا يتحقق جنساً فلا يكون أحدهما موضوعاً للآخر وأما كون
الشيء في المكان أو الزمان أو الغضب وغير ذلك فليس قوامه بهذه الأشياء فالجسم قد يفارق مكانه إلى
غيره ولا يبطل قوامه وكذلك يستبدل الزمان وهو على قوامه وتستبدل هذه الحالات من الغضب
والراحة وغيرها وقوامه باق وان اتفق أن كان شيء من هذه ملازماً لكل الأرض في مكانه الذي هو
فيه فليس لتعلق قوامه به وأن كان شيء من هذه ملازماً لكل الأرض في مكانه الذي هو
فبخلاف ذلك فإنه انما لا يفارق موضوعه الذي له بعينه لان قوامه بذلك الموضوع لا لا امر آخر سوى ذلك
وقد أورد من جملة ما يقال في شيء وجود الكل في الأجزاء طلباً للفرق بينه وبين العرض في الموضوع
وهذا تعسف غير محتاج إليه اذ الكل هو مجموع الأجزاء فلا يقال إن الكل في الأجزاء بل الكل هو الأجزاء
لا واحداً واحداً منها بل جملة فنسبة الكل إلى جزء واحد هو محال اذ ليس الكل في واحد واحد
من الأجزاء أو إلى الأجزاء جملة أو هو جملة الأجزاء فكيف ينسب إليها بأنه فيها اذ هو كنسبة الشيء إلى
نفسه بأنه فيها فلا يقال العشرة في أحادها وأجزائها وهذا القدر كاف في الفرق بين العرض وبين
ما يقال في شيء

ثم الجوهر منه جزئي كزيد وعمر وهذا الخشب وهذا الجمل ومنه كلي كالإنسان والحيوان والعرض
منه جزئي كهذا البياض وهذا العلم ومنه كلي كالبياض والعلم فالجواهر الكلية مقول على موضوع
وموجود في موضوع أما كونه مقولاً على موضوع فلكليته وأما أنه ليس في موضوع فليجوهرية
ولفظه الموضوع فيهما باشتراك الاسم فان الموضوع عندما يقال فيه مقول على موضوع معناه المحكوم
عليه بإيجاب أو سلب كما تقدم في الفن الأول والموضوع عندما يقال ليس في موضوع هو ما حددناه في
هذا الفصل والعرض الكلية مقول على موضوع وموجود في موضوع وأما الجوهر الجزئي فلا
مقول على موضوع ولا موجود في موضوع أما أنه ليس موجوداً في موضوع فليجوهرية وأما أنه ليس
مقولاً على موضوع فلا أن الموضوع الذي يقال هو عليه إما أن يكون كلياً أو جزئياً ولا يجوز أن يكون

(١) في مكانه أي مكان كل الأرض (٢) وأن مكانه هو الذي أفاده الخ معطوف على تعلق قوامه أي ليس لروم الأرض
مكانها أو لروم مكانها بالاسباب أن قوام الأرض متعلق بالمكان وان المكان هو الذي أفادها قوامها بذاتها وأفادها
وجودها بالفعل

(٣) وجود الكل في الأجزاء نائب فاعل أو رد أي كما وردوا فمما سبق الوجود في المكان وكون الجزء في الكل مثلاً
ليفرقوا بين هذا وبين كون العرض في الموضوع أو ردوا أيضاً وجود الكل في الأجزاء ليعرفوا بينه وبين العرض الخ

كليا لأن الكلي هو ما يشترك في معناه كثيرون فلا يجوز أن يصير بحيث يستحيل اشتراك كثيرين في معناه وهو كلي وإذا حكمنا عليه بجزئي أنه هو فقد تكلمنا بأن ما يشترك فيه كثيرون هو موصوف بأنه لا يجوز أن يشترك فيه كثيرون وهو محال اللهم إلا أن يلحق السور الجزئي بذلك الكلي مثل أن تقول بعض الناس زيد فتكون قد غيرت الأمر عن وضعه الطبيعي فان زيدا أولى أن يكون موضوعا للانسان منه لزيد لانه لا يعرف الانسان والانسان يعرفه ثم ليس ذلك البعض الا زيدا بعينه فلاجل ولاوضع الا في اللفظ وان كان موضوعه جزئيا فلا يجوز أن يكون غيره لان الجزئين المتباينين لا يحمل أحدهما على الآخر فان هذا الخشب لا يكون ذلك الخشب وزيدا لا يكون عمرا من حيث هما شخصان جزئيان فبقي أن يكون موضوعه هو بعينه ومثل هذا لا يكون موضوعا لاجب اللفظ مثل ما تقول زيد هو أبو القاسم فان الإشارة باللفظين هي الى شيء واحد هو معين في الوجود والعقل فهو الموضوع وهو المحمول فلا موضوع ولا محمول فثبت أن الجزئي ليس مقولا على موضوع فان المقول على الموضوع لا بد وأن يكون كليا والعرض الجزئي موجود في موضوع وليس مقولا على موضوع أما وجوده في الموضوع فلعرضيته وأما أنه ليس مقولا على موضوع فلجزئيته

(الفصل الرابع)

(في تأليفات بين المقول على الموضوع والموجود في الموضوع)

اعلم أنه إذا قيل (١) لشيء على موضوع وقيل آخر على ذلك المقول فهذا الآخر مقول أيضا على الموضوع الأول مثل ما إذا قيل الحيوان على الانسان وقيل الجسم على الحيوان فالجسم مقول أيضا على الانسان ولكن انما يكون هذا الثالث مقولا على الاول اذا كان الثاني واحدا بعينه فيهما جميعا فيوضع الثالث من الوجه الذي حمل على الاول أما ان اختلف اعتبار الثاني بالنسبة الى الاول والثالث فلا يلزم منه أن يقال الثالث على الاول مثل الحيوان اذا قيل على الانسان وقيل الجنس على الحيوان (٢) ثم لا يقال الجنس على الانسان لان الحيوان الذي قيل عليه الجنس هو الحيوان المجرد في الذهن عن الفصول المتنوعة الصالح لقبول أي فصل كان والذي قيل على الانسان هو طبيعة الحيوان بلا شرط تجريد أو خلط فاذا خصص بشرط التخرج عن أن يكون محمولا على الانسان فما حمل عليه الجنس ليس محمولا على الانسان وما حمل على الانسان لا يحمل عليه الجنس فلذلك لم يجب حمل الجنس على الانسان بسبب حمل على الحيوان لاختلاف اعتباري الوسط (٣) بينهما وقد اشترط قوم كون المقول على الموضوع ذاتيا وعلوا امتناع حمل الجنس على الانسان بعرضيته ونحن قد أبطلنا هذا الرأي وبيننا أن غير الذاتي أيضا مقول على جزئياته بالتواطؤ فليس امتناع حمل الجنس على الانسان لانه ليس بذاتي للحيوان بل لما ذكرناه وإذا كان شيء مقولا على موضوع وآخر موجودا في هذا المقول فلا يكون مقولا على الموضوع الاول بل موجودا فيه أيضا كالجسم على الحيوان والبياض في الجسم كالبياض لا يقال على الحيوان بل يقال هو فيه وإذا كان شيء موجودا في موضوع وآخر مقولا عليه فلا يقال هذا الآخر على الموضوع الاول أيضا بل يكون موجودا فيه كالبياض في الجسم والالون على البياض

(١) اداه بل شيء أي حمل مواطأ (٢) ثم لا يقال الجنس الخ أي مع حمل الجنس على الحيوان المحمول على الانسان

لا يقال الجنس على الانسان لاختلاف الجهة في حمل الحيوان على الانسان وفي وضعه للجنس

(٣) الوسط بينهما هو الحيوان وقد اختلف اعتباراه قد حمل الانسان بلا شرط وحمل عليه الجنس بشرط التخرج

الفصول المتنوعة وانصاحيه لقبول أي حصل كان

واللون في الجسم لاعليه وأما ان كان الشيء موجودا في موضوع وآخر موجودا في هذا الشيء فالمتشهور أن هذا امتنع لان العرض لا يقوم بالعرض وليس هذا بينا بنفسه ولا لازما من حد العرض ولا قام على استحالة برهان بل الوجود يشهد بخلافه أما أنه لا يلزم من حد العرض فلان العرض هو الموجود في موضوع ولم يشترط فيه أن يكون هذا الموضوع جوهر أو عرضا فطلق هذا لا يمنع أن يكون موضوعه عرضا أيضا ويقومان بجوهر ولكن أحدهما بواسطة الآخر وأما أن الوجود يشهد بخلافه فهو أن الحركة عرض موجود في الجسم وتوجد فيها السرعة وهي عرض وكذلك السطح عرض كما تعرفه وتوجد فيه الملاسة وهي عرض وبواسطة السطح توجد في الجسم ولكن تنتهي آخر الأمر إلى موضوع وهو جوهر توجد فيه هذه الاعراض كلها ولكن بعضها بواسطة بعض فاذن موضوع ما في موضوع هو الجوهر (١) إلى هذا الوجه وأما موضوع ما على موضوع فقد يكون عرضا كالبياض للون وقد يكون جوهرًا ولا يخفى مثله

(الفصل الخامس)

(في بيان الاجناس العشرة)

وهي الجوهر والكم والكيف والاضافة والائين ومتى والوضع والملك وأن يفعل وأن يفعل فهذه هي الامور التي تقع عليها الالفاظ المفردة

كما أن مفردات الالفاظ مواد المركبات اللفظية فعانى هذه الامور في الذهن مواد المعاني المركبة ولسنا نشغل بأن هذه العشرة تحوى الموجودات كلها بحيث لا يخرج عن عمومها شيء ولا بأنه لا يمكن جمع الامور في عدد أقل منها ولا بأن دلالتها على ما تحتها دلالة الجنس أى ليست دلالة اشتقاق بل دلالة تواطؤ ولا دلالة الاوازم الغير المقومة بل دلالة المقومات فان المنطق لا يفي ببيان ذلك فكل ما قيل في بيانه فهو تعسف غير ضرورى الا أن ما به من المنال البحث هو أن الموجود هل يعم العشرة عموم الجنس والعرض هل يعم التسعة عموم الجنس والحق أن عمومهما ليس جنسيا لان من شرط الجنس أن يكون وقوعه على ما تحتها بالتواطؤ ومع التواطؤ أن يكون ذاتيا والمعنيان معدومان فيهما أما أنه ليس ولا واحد منهما ذاتيا لما تحتها فلان الثاني ما اذا أخطر مع ما هو ذاتي له بالبال لم يتصور أن يفهم الموصوف بالذاتي الا أن يفهم الذاتي له أولا وليس الموجود والعرض بهذه الصفة فان تفهم معنى كثير من الاشياء ولا تفهم وجوده بل ربما شك في وجوده وكذلك كثير من أنواع الكمية والكيفية تفهم معناه ولا تفهم عرضيته بل نشك في عرضيته ولو كانا ذاتيين لما أمكن فهم جزئيهما الابه (٢) تفهمهما لذلك الجزئى وكذلك ليسا متواطئين فان المتواطئ ما حله على جزئياته بمعنى واحد على السواء من غير تقدم وتأخر والموجود يقع على الجوهر أولا ثم على الكيف والكم وعلى سائر الاعراض بعدهما وكذلك معنى العرض هو الموجود في الموضوع وما لم يوجد (٣) دالكم في موضوعه لا يوجد الاين ومتى كما تعرفه بل

(١) على هذا الوجه أى وجه أن الاعراض تنسب اليه فالجوهر موضوع لكل ما هو موضوع إما مباشرة أو بواسطة ومعنى كونه موضوعا أنه مقوم بذاته مقوم لما حله فيه لا بالمعنى المقابل للحمول أما موضوع ما على موضوع فهو معنى ما يقابل المحمول لان ما على الموضوع هو المحمول ولذلك لا يكون عرضا كقولك البياض للون وجوهر كقولك الجسم جوهر

(٢) بعدهمهما لان الجزئى شئ بعدهمهما أى صفة لا مضمومة لهما له معنى لذاته الجزئى ثابت له

(٣) وما لم يوجد دالكم الخ أى لمرضه يتول على الكم أولا ثم على الاين ومتى ثانيا فهو على الدشكيل فيه وبهيهما وكذا يقال في المتضاف ح نهاية الاعراض ما العرض يعال عليه بعد جمعيه

المضاف يعرض بعد الجواهر والاعراض فثبت بهذا أن ليس وقوع الموجود والعرض على هذه العشرة أو التسعة وقوعا جنسيا

(الفصل السادس)

(في أقسام الجواهر وخواصه)

الجوهر إما بسيط وإما مركب والبسيط هو الفرد الذي لا يتركب من أشياء كل واحد منها جوهر في نفسه والمركب ما يتركب من أشياء هي أيضا جواهر والبسيط إما أن لا يكون جزأ داخل في تقويم المركب وماهيته بل هو يرى مفارقا عن المادة أصلا وليس له وجوده وإما أن يكون داخل في تقويمه وماهيته والداخل إما كالتشيب بالنسبة إلى السرير أي المحل القابل للجزء الآخر من المركب وإما كشكل السرير وهيئته بالنسبة إليه وليس نسبة الجزء القابل إلى الجزء المقبول ههنا كـ نسبة الموضوع إلى العرض في أنه تقوم ذاته أولا ثم يصير سببا لقوام العرض بل قوام القابل ههنا بالمقبول والجزء القابل يسمى مادة والمقبول صورة والمادة هي التي لا يكون باعتبارها وحدها للمركب وجود بالفعل بل بالقوة والصورة ما يحصل به يصير المركب بالفعل وما ذكرناه من شكل السرير فهو بناء على الظاهر فليس الشكل صورة جوهرية بل هو عرض وأما المركب فهو الجسم وهو إما ذو نفس وإما غير ذي نفس وذو النفس ينقسم إلى النامي وغير النامي والنامي ينقسم إلى الحساس وغير الحساس والحساس ينقسم إلى الناطق وغير الناطق ويندرج تحت ذي النفس الحيوانات وأنواع النباتات والسموات فأنها ذوات أنفس عند الحكماء وتحت ما ليس بذو النفس الجمادات كلها من العناصر والمعدنيات ثم يندرج تحت النامي الحيوانات وأنواع النباتات وتحت غير النامي السموات ويندرج تحت الحساس جميع الحيوانات الناطق والاعمى وتحت غير الحساس أنواع النباتات كلها ويندرج تحت الناطق الأشخاص الجزئية كزيد وعمر وخالد وغيرهم وتحت ما ليس بناطق عماله حس جميع الأنواع الحيوانية كالفرس والثور والجمار وغير ذلك ويندرج تحت كل واحد من الأنواع شخصياته كهذا الفرس وذلك الجمار

وكل واحد من أنواع الجواهر قد يؤخذ كلياً وقد يؤخذ جزئياً وكل واحد منها جوهر لأن الإنسان الجزئي الذي هو زيد لم يكن جوهرًا لكونه زيدا وإلا لما كان عمر وجوهرًا ولأن كونه موجودا في الأعيان إذا الجواهر ليس حقيقة أنه الموجود في الأعيان لافي موضوع بل الشيء الذي يلزم ماهيته إذا وجدت في الأعيان أن يكون لافي موضوع وكانت جوهرية لحقيقته وماهيته وما يحمل عليه شيء لماهيته لا يبطل ذلك الحمل بسبب العوارض التي تلحقه والشخصية والعموم من العوارض فلا تبطل بسببها الجوهرية المحمولة على الإنسان لماهيته الإنسانية

وفصول الجواهر أما البسيطة منها كالنطق والحس فهي أجزاء الجواهر ومقوماتها فإن طبيعة الجنس إنما تتقوم بالفعل بسبب اقتران هذه الفصول بها كما بيناه وأجزاء الجواهر لا بد من أن تكون جوهرًا إذ هي أقدم منها فالجزء الشيء أقدم بالذات من ذلك الشيء ولا يتقدم الجواهر في الوجود شيء سوى الجواهر إذ الوجود لا يخلو من أن يكون جوهرًا أو عرضًا والعرض يتأخر عن الجوهر في الوجود فالمتقدم عليه لا يكون عرضًا وما ليس بعرض فهو جوهر فاذن هذه الفصول جواهر وأما الفصول المركبة التي هي الفصول المنطقية مثل الناطق والحساس فهي محمولة لا محالة على الأنواع التي هي الجواهر ولا يحمل على الجواهر ما ليس بجوهر لكن جوهرية ليست على سبيل تضمينها للجوهرية بل على سبيل التزام

(١) أي لا يوجد مركب حقيقي من أجزاء جوهرية إلا الجسم وجميع ما يراد عليه من الاشكال أعراض له

الجوهرية أى التاطق شئ ذونطق يلزم أن يكون جوهرها لأن الجوهر داخل في معناه وحقيقته وهذا شئ قد عرفته من قبل

والكلية وأن شارك الجزئى في كونه جوهر الكلى الجزئى أولى بالجوهرية لأن وجوده لا في موضوع متحقق والجوهر وان لم تكن جوهرية هو الوجود لا في موضوع لكنه معترف به الوجود لا في موضوع والكلية لم يتحقق (١) وجوده لا في موضوع وكذلك الكلية قوامه بالجزئى فإلم يكن جزئى يقال عليه الكلية لا يتحقق الكلية التى هى نفس القول على موضوع تحتها والجزئى ليس قوامه بالكلية فان من الاشياء ما لا (٢) يقال عليه كلى بل هو وحده لا مشاركه والذى يقال عليه كلى فقد يمكن أن يتوهم شخصا وحده ليس عليه كلى وهذا الجزئى هو الذى ليس بمضاف وأما الجزئى بالمعنى المضاف فلا يعقل دون الكلية كما لا يعقل الكلية دونها وفيما بين الكليات تفاوت أيضا فالأنواع أولى بالجوهرية من الاجناس لأن قياس الاجناس الى الأنواع هو قياس الأنواع الى الأشخاص فان النوع يمكن أن يقال على ما تحتها دون أن يكون عليه كلى آخر هو جنس وأما الجنس فلا بد له من وجود كليات هى أنواع تحتها وأما خواص الجوهر فمما يعم كل جوهر وهو أنه لا ضلله والضدان هما الذاتان المتعاقبان على موضوع واحد يستحيل اجتماعهما فيه وبينهما غاية الخلاف وماليس له موضوع لا يكون ضدا لشئ ولا له ضد والجوهر ليس في موضوع وأما أن عني بالضدين ما يتعاقبان على محل كان ذلك المحل مادة أو موضوعا كان لبعض الجواهر ضدوهى الجواهر الصورية لكن هذه الخاصية ليست للجوهر بالقياس الى كل عرض بل بالقياس الى بعض الاعراض فان الكلية لا ضلها أيضا كما بينه

وتتبع هذه الخاصية أخرى وهى أن الجوهر لا يقبل الاشتداد والتنقص فان المشتد يستدعى حالة هى ضد الحالة التى يشتد اليها واشتداده هو أن ينسلخ عن حالة يسير ايسر ايسر متوجها الى أخرى يكتسبها يسير ايسر وهذا لا يكون الا بين ضدين ولا تضادا في الجوهر وماتس (٣) اهلنا في ثبوت الجوهر فطرانه دفعة لا يسير ايسر ولا يتصور بسببه الاشتداد والنقص وكما أن الجوهر لا يقبل الاشتداد والتنقص على سبيل الحركة كذلك لا يكون جوهر متاهوا شديدا في جوهرية من جوهر آخر فلا يكون انسان أشد في انسانيته من انسان آخر ولا فرس أشد من فرس في فرسيته كما يكون بياض أشد في بياضيته من بياض آخر وسواد أشد في سواديته من سواد آخر وليس معنى هذا الاشد هو الاولى الذى حكنا

(١) لم يتحقق وجوده الخ أى وهو كلى فانه عند التحقق يكون ذلك الجزئى وقوله وكذلك الكلية قوامه بالجزئى وجهه ان يكون الجزئى أولى بالجوهرية وعمله أن الكلية فى كليته محتاج الى اعتبار الجزئى فلا قوام له بدون الجزئى ولا ينفى ما في هذا الوجه من مخالفة الصواب في بيان ما هو بصدده فان الكلية محتاج الى الجزئى في عروض الكلية له والكلية من الاعراض العامة لكل من الكليات لا تدخل لها في كونه جوهر أو عرضا أما الكلية فى ذاته المعروض للكلية فلا مدخل للجزئى فى قوامه بوجه الامن حيث ان الكلية لا يوجد فى الخارج الا فى الجزئى فالجزئى أولى بالوجود لا في موضوع من الكلية الذى لم يتحقق فى الجزئى وهو عين الوجه السابق على قوله وكذلك الخ

(٢) ماليس يقال عليه كلى أى كلى ذاتى فلا ينافى أنه لا يوجد جزئى لا يقال عليه المعلوم أو الموجود أو الجزئى فان لفظ الجزئى كلى فى مفهومه يقال على كل جزئى

(٣) وماتس اهلنا في ثبوت الجوهر الخ أى أن الحق أن لا انتقال في الجواهر فان انتقال المادة من صورة الى صورة ليس انتقال جوهرها في الصور كما تنتقل الحرارة من طور الى طور آخر أشد منه وانما هو عدم صورة وجود صورة أخرى تقوم المادة كما كانت تقومها تلك ولو تساهلنا وسمينا ذلك انتقالا للجوهر فما يطرأ عليه من ذلك دق لا يتبع يسير ايسر

كالمشأن فى الاشد والانتقص

بشيئين في الجوهر فإن الأولى تتعلق بوجود الجوهرية والأشياء تتعلق بمماهية الجوهرية والكم أيضا
يشترك الجوهر في هذه الخاصية

ومن خواص الجوهر التي لا يشرك فيها شيء من الأعراض أن الجوهر مقصود إليه بالإشارة والأعراض
إن أشبه اليها فاعلمنا تناول الإشارة بالقصد أولاً ولا موضوعاتها ثم تعين هي بسبب تعين موضوعاتها فلو لا
موضوعاتها لاستحال أن يكون اليها إشارة أم هي فالإشارة إليها بالأعراض لا بالقصد والذات لكن هذه
الخاصية لا تتم كل جوهر فإن الجوهر المخارفة لا إشارة إليها كانت جزئية أو كلية والجواهر المختصة إذا
أخذت كلية صارت معقولة فخرجت عن إمكان الإشارة فهذه خاصية لبعض الجواهر وهي المختصة
الجزئية

ومن خواصه أن الواحد المتعين منه يكون موضوعا للاضداد بتغيره في نفسه أما الكلي فلا يقبل
الاضداد لأنه لو قبل لكان كل شخص واقع تحتها أسود وكل شخص أبيض إذا الكلي يشتمل على كل
شخص فإذا قبل حكم قبله جميع جزئياته ونعني بتغيره في نفسه أن تعاقب الاضداد عليه لا يكون بسبب
تغير في شيء آخر بل بتغيره في ذاته فيخرج على هذا الظن الذي يوصف واحد منه بأنه صادق ثم يصير هو
بعينه كادبا إذا تغير الشيء المظنون وبقي الظن بحاله وكذلك السطح يقبل واحد منه بعينه السواد
والبياض وذلك لأن الظن لا يقبل لذاته وتغير نفسه وحده الضدين بل لتغير الامر المظنون في نفسه
وكذلك السطح انما يقبل الضدين لتغير مزاج الجسم أولا في تغير السطح بسببه عن ضد الى ضد فهذا
القدر من الكلام في الجوهر وخواصه كاف في هذا المختصر

(في الحكم)

وهو الذي يقبل لذاته المساواة واللامساواة والتجزى ويمكن فرض واحد فيهِ أو ليس فيه بُعداً أو
بقدره ويقبل غيره هذه الصفات بسببه وله بالقسمة الأولى نوعان أحدهما المتصل والاخر المنفصل
أما الكم المتصل فيستدعي تمييزه عن الجسمية تأتقافي البيان فنقول
كل جوهر جسم يمكن أن يفرض فيه ثلاثة أبعاد مقاطعة على حد واحد مشترك بينهما تقاطعاً قائماً
أي يحدث من تقاطع كل بعدين منها زاوية قائمة وهي التي يحدث من قيام بعد على بعد مثله إلى الجهتين
سواء لا يختلف في هذا جسم جسمًا ذلك كونه هذه الصفة هو الصورة الجسمية التي هي جوهر
لا الكمية التي هي عرض ثم الأجسام تختلف بأربو جدد بعض هذه الأبعاد وكلها في بعضها أصغر
بما توجد في البعض والجسم الواحد قد يختلف أيضاً في هذا المعنى بالنسبة إلى أحواله في نفسه بسبب
تشكيلات متعاقبة عليه بالفعل مثل قطعة شمع شكلتها بشكل يكون أحدها هذه الأبعاد بسببه أزيد
من الباقية ثم غيرته إلى شكل يختلف الأول وتعرض بسببه أبعاد آخر مخالفة للأول مع بقاء الجسمية
والشمعية على ما كانت ثم هذه الأبعاد الموجودة بالفعل التي تختلف بها الأجسام فيما بينها أو الجسم
الواحد بالنسبة إلى أحواله هي الكم المتصل ويرسم بأنه الذي يمكن أن يفرض فيه أجزاء تتلاقى عند

حد واحد مشترك بينهما فتمه ما هو قار الذات ومنه ما ليس قاراً بل هو في التجدد وأنواع القار الذات ثلاثة

(الأول) الخط وهو بعد واحد لا يقبل التجزئة الا في جهة واحدة وهو الذي يرسم في مبادئ الهندسة بأنه طول لا عرض له (والثاني) السطح وهو البعد القابل للتجزئة في جهتين فقط متقاطعتين على حد واحد تقاطعاً دائماً ويرسم بأنه طول وعرض فقط (والثالث) الجسم التعليمي وهو البعد القابل للتجزئة في ثلاث جهات متقاطعة على حد واحد تقاطعاً دائماً ويرسم بأنه طول وعرض وعمق فالابعاد الثلاثة التي هي الطول والعرض والعمق الموجودة بالفعل عند كل تشكيل هو الجسم التعليمي وقد ظن قوم أن المكان نوع رابع للكم المتصل القار الذات زائد على السطح وقد حدثوه بأنه السطح الباطن للجسم الحاوي للمماس للتظاهر من الجسم المحوى والداخل في هذا الحد هو السطح والباطن والحاوي والمماس والتظاهر والمحوى وبجميع هذا من المضاف سوى السطح فكيف يمكن لكونه سطحاً وأما الكم المتصل الذي ليس بقار الذات فلنضع أنه هو الزمان لا غير وهو مقدار الحركة والحد المشترك بين أجزائه المفروضة فيه هو الآن

وأما الكم المنفصل فهو الذي لا يمكن أن يفرض في أجزائه حد واحد مشترك بينها تتلاقى عنده وتتحد به وهو العدد لا غير كالسبعة فليس لأجزائها حد مشترك فانها ان جرت الى ثلاثة وأربعة لم نجد طرفاً مشتركاً وان جرت الى ثلاثة من جانب وثلاثة من جانب وترك واحد بينهما كانت الاجزاء ستة لان لم يعد الوسط معها وان عدت مع كل واحد من الطرفين صارت ثمانية وأجزاؤها أربعة وأربعة وليس بينهما ما يشتركان فيه

وظن بعضهم أن القول نوع آخر للنفصل سوى العدد وليس كذلك فان كميته بسبب عروض العدد ولو جعلنا كل ما يعرض له العدد كماً بالذات ونوعاً منه لكانت أشخاص الحيوانات والنبات والكواكب من الكم بالذات لا معروضاً للكم فالقول مؤلف من مقاطع هي أجزاؤه وهو محدود بها لان جهة أنها حروف أو أصوات بل من جهة أن كل حرف أو صوت أو مقطع واحد في نفسه والقول مجتمع منها وهذا هو نفس العدد لانوع آخر معه واقع تحت الكم وقد عرض للقول كما يعرض لساير المعدودات

وقد يعتقد أن الثقل من الكمية وليس كذلك بل هو قوة محركة الى أسفل وانما يقال وزن هذا مساو لوزن ذلك اذا كانتا متساويتان في جذب كل واحد منهما عموماً الميزان الى جهته ف(١) لا يقوى أحدهما على إزاحة الآخر أسافى نفسه فان قوى قبل انه أعظم منه وان كان مع قوته على تحريك هذا لا يقوى (٢) على تحريك ضعفه (٣) بل يقاومه ضعفه قبل لهذا القوى هو مساو لضعف القوى عليه وللقوى عليه إنه مساو لنصفه وقد يقال أيضاً الثقل إنه ضعف الآخر اذا كان تحرك في مثل زمان تحريك الآخر

(١) فلا يقوى أحدهما على شل الآخر شال يريدان رتبعت إحدى كفتيه ولم يعرف شال الميزان أو شال الموزون ولكن عرف أشات الدالة تنبأ به وهو شال الانجليزية ونحو ذلك فاستعمل الصنف شال من هذا الباب
(٢) لا يقوى بها أى بقوته

(٣) بل يقاومه ضعفه أى عاذاً بحيث لا يرتفع ولا ينخفضه قيل لهذا القوى شى الى شوى على الشئ مرقع الكفة التي هو الكفة لم تقوى على تحريك الصنف بل قومه الضممت بل له منه الصنف المتوى عليه وذلك ان رتبعت كفته قبل الصاعه وان لم يقاومه الا ضعفه قبل به يساوى ثلاثة أضعافه وهذا يساوى ثلثه وهو كما قاله بعبارة بعدد المقاومات فالمقاومات هي معروض العدد الذي هو من الكم

ضعف مسافة تحريكه فلولا النظر الى الحركة والمسافة والزمان والمقاومات بين مقادير الاجسام لم يلزم
التقدير في الثقل من حيث هو قوة والحركة يقال لها طويلة وقصيرة إما بسبب المسافة أو بسبب
الزمان والزمان بذاته طويل وقصير وقد يجزأ الى أجزاء هي ساعات وأيام وأيام وشهور وسنون ويعد
بواحد منها فيلحقه العدد وعوارضه فيقال قليل وكثير وأكثر وأقل وجميع الكميات المتصلة يعرض
لها العدد اذا جزئت بالفعل فيكون بالذات الكم المتصل ومعروض الكم المنفصل
والكم قد نقسمه قسمه أخرى الى ذى وضع وغير ذى وضع وذو الوضع هو الذى لأجزائه اتصال ومع
الاتصال ثبات يمكن أن يقال أين كل واحد منها من الآخر ويسمى عظما ومقدارا فالخط والجسم
والسطح بهذه الصفة فهى أعظام ومقادير والزمان والعدد لا وضع لهما واذا قيل إن الزمان مقدار
الحركة فالمراد به كمية الحركة مطلقا لا هذا المقدار الذى هو كم ذو وضع
وأما خواص الكم فأظهرها أنه الذى لذاته يقبل التقدير والتجزئة ويلزم بسبب هذه الخاصة قبول
المساواة واللامساواة

وههنا ألفاظ تشبيه بالمساواة كالمشابهة والمساواة وليس لهما معنى المساواة والمساواة هى
انطباق طرفى شئ على طرفى آخر مع انطباق الشئين ذوى ذينك الطرفين فكل ما لا يمكن فيه المطابقة
لا يطلق فيه معنى المساواة ولا يكون كذا وهذه المطابقة لا تتصور فى الثقل والخفة دون النظر الى المقادير
المكتسفة بهما فيعرف بهذا أنهم ما ليس من الكم بالذات
ومن خواصه أنه لا ضده كما لم يكن للجوهر ضد وبيانه على ما يسع المنطق أن الضدين لا بد من وقوعهما
تحت مقولة واحدة بل تحت جنس قريب لهما وقد عرفت أنواع الكم المتصل القار بالذات وهى
بأسرها قد تجتمع فى موضوع واحد أعنى الخط والسطح والجسم العلوى والاضداد لا تجتمع
والزمان أيضا لا ضده اذ هو على التقضى والتجدد فلا يخلفه فى موضوعه غيره وأنواع العدد لا تضاد
بينها أيضا اذ بين الضدين غاية الخلاف والبعد وامن عدد يوضع ضد الاثنين أو الثلاثة لا يوجد ما هو
أبعد منه ثم الضد لا يقوم ضده والثلاثة مقومة لكل ما هو أكثر منها متقومة بما هو أقل منها

وههنا أشياء يظن أنها كميات وأضداد مثل المتصل الذى هو ضد المنفصل والزوج والفرد والمستقيم
والمنحنى والكبير والصغير والكثير والقليل وليست هذه بكميات ولا أضداد أما الاتصال فليس
ضد الاتصال فان الضدين ذاتان وجوديان والاتصال عدم الاتصال فيما من شأنه أو شأن جنسه أن
يقبل الاتصال والزوج ليس ضد الفرد من وجهين أحدهما أن موضوع الضدين واحد بالعدد
والعدد الذى هو زوج لا يصير موضوعا للفرد والثانى أن الفردية عدم الانقسام بتساويين وقد بينا
أن عدم ليس ضدا مع أن الزوجية والفردية كميات فى الكم لانفس الكميات وكذا الاستقامة
والانحناء كميات ولا نغنى أن تعرض فى الكميات كميات متضادة وأفضل المناخرين أو ما فى بعض
كتبه الى أن الزوجية تقوم الفردية وهذان متساوئان فان العدد الذى تعرض له الزوجية هو المقوم
لما تعرض له الفردية لأن الزوجية فى نفسها مقومة للفردية فانها إما كميتان متضادتان ولا
يقوم ضد ضده البتة أو أحدهما عدم الآخر وهو احدى ولا يتقوم وجود شئ بعدمه ولا عدمه بوجوده
بل الكائنات التى حدوثها بعدمها لم تكن ربحا جعة (١) الى عدم من مبادئها بالعرض وأما الكبير والصغير

(١) جعل العدم من مبادئها بالعرض كعدم المعتاد بعد وجودها المشروط فى وجود المعتدله وليس مقوما ولا داخل فى
جوهر العلة الحقيقية للحادث

والكثرة والقلّة لا الكثرة التي هي نفس العدد فليست بكميات بل هي اضافات تعرض للكميات ومع ذلك ليست أضافا لان الضدين هما ذاتان يعقل كل واحد منهما بنفسه لا بالقياس الى غيره كالسواد والبياض ثم تعرض لهما الاضافة من حيث هما ضدان أي لا يجتمعان في موضع واحد مع سائر شرائط التضاد والكبر والصغر ليس لهما ورائع كونهما معقولين بالقياس ماهية معقولة في نفسها يعرض لهما التضاد وبسبب التضاد التضايف

واعلم أن التضايف أعظم من التضاد فكل متضادين متضايفان وليس كل متضايفين متضادين فبأن كان الضدان متضايفين واعترفنا بأن الصغور والكبر من المضافات لا يلزم منه كونهما ضدّين اذ من المضافات ما ليست أضافا كالجوار والجوار والاخوة والاخوة والصدقة والصدقة وغير ذلك وقول القائل ان الشيء الواحد يكون كبيرا وصغيرا ولو كانا ضدّين لما اجتماعا ليس بشيء فإنه انما يكون صغيرا وكبيرا بالقياس الى شيئين والكبير عند من يجعله ضدا ليس ضدا لكل ما يفرض صغيرا بل لما هو بالقياس اليه صغير ولا يجتمع ذلك الصغر الذي هو في ذلك الشيء الاخر الصغير بالقياس الى هذا الكبير مع كبر هذا الكبير الذي هو بالقياس اليه كبير في شيء واحد

ويتبع هذه الخاصية أنه لا يقبل الاشتداد والتقص الذي يختص بالسلوك من أحد الضدين الى الآخر كما ذكرناه في الجوهر وكذلك ليس نوع منه أشد في ماهيته من نوع آخر منه ولا شخص من نوع أشد في نوعيته من شخص من نوعه فلا ثلاثة أشد في ثلاثتها من ثلاثة أخرى أو من أربعة في أربعيتها ولا خط أشد خطية من خط آخر أي في إنه ذو بعد واحد وان كان أزيد منه في الطول والامتداد ولكن ليس ذلك زيادة في الماهية ولذلك يجمع الخطين المتفاوتين في الطول والقصر حد واحد وهو أنه بعد واحد لا يقبل التجزئة الا في جهة واحدة والفرق بين الاشتداد الذي تمنعه في الكمية والاّ زيد الذي تجوز به أن الأزيد يمكن أن يشار فيه الى مثل حاصل وزيادة والاّ شد لا يمكن فيه ذلك وتفاوت الأشد والاضعف ينحصر بين طرفين ضدّين وتفاوت الاّ زيد والاّ نقص لا ينحصر بين طرفين البتة

(الفصل الثامن)

في المضاف

المضاف هو الذي ماهيته معقولة بالقياس الى غيره والأمر المشترك في هذا الحد قسمان قسم له ماهية ليست مضافة من حيث ذاتها ولا يمكن تلحقها الاضافة كالرأس فان له ماهية هو بها جسم مخصوص وليس مضافا من هذا الوجه ثم تلحقه اضافة الى البدن الذي هو رأسه بسبب تلك الاضافة يقال له رأس ذلك البدن وكذلك العلم الذي له حقيقة هو بها كيفية وتلحقه اضافة الى العالم من وجهه الى المعلوم من وجهه فهذا القسم ليس مضافا حقيقيا

والقسم الثاني هو الذي ليس له ماهية سوى أنه مضاف أي معقول الماهية بالقياس الى غيره كالأبوة لا كالأب فليس له ماهية سوى القياس والاضافة الى البنوة وهذا هو المضاف الحقيقي وهو الذي ليس له وجود سوى ما به يضاف والقسم الاول من المضاف إن نظر الى ما يعرض له من الاضافة الى غيره لا الى

(١) مع سائر شرائط التضاد كاتحاد الرمان وأن يكون بينهما غاية الخلاف

(٢) وبسبب التضاد التضايف أي ويعرض لهما التضايف بسبب التضاد

(٣) فبأن كان الضدان الخ متعاو بلا يلزم أي لا يلزم كونهما ضدّين بسبب كون الضدين متضايفين واعتراقا بأن الصغور والكبر من المضافات عبرا لقطعة «منه» حيثئذ تكون بغيره مرة كررت تساهلا للتأكيد ولعل في الالفة تحريفا ووجه العبارة فان كان الضدان الخ محرف الشرط

فلهيئة المعروض لها الاضافة كان المعنى النسبي المحصل منه مضافا حقيقيا فالمضاف الحقيقي لا يخوam له بذاته وانما هو طارض لغيره من الماهيات فاذا قطع النظر عن الماهية المحوقة وأخذت نفس اضافتها المحصلة الى غيره كان نفس المضاف الحقيقي وان أخذت الماهية بما عرض لها من الاضافة كان من القسم الاول الذي ليس بمضاف حقيقي وهذا كالسقف فانه له اضافة الى الحائط الذي يلزمه في الوجود فالسقف المضاف الى الحائط ليس مضافا حقيقيا والاضافة التي له الى الحائط هي استقراره عليه فاذا أخذت هذه الاضافة نفسها وهي كونه مستقرا على شيء دون أخذ السقف معها كان ذلك المعنى المضاف الحقيقي وكان معقولا بالقياس لا الى الحائط مطلقا بل اليه من حيث هو مستقر عليه والاضافة ليست معنى واحدا في المتضايين بل كل واحد منهما مختص باضافة الى الآخر غير اضافة الآخر اليه كالتماسين فلماذا تماسة مع الآخر وهي فيه وفي ذلك تماسة أخرى بالعدم مع هذا وهذا في الابوة والبنوة أظهر اذ كل اضافة مختلفة للآخرى بالنوع

ومن خواص المضاف التكافؤ في لزوم الوجود وارتفاعه وانعكاس كل واحد منهما على الآخر فان أخوة هذا ملازمة لأخوة من يقال له أخوه وكذا الابوة بالقياس الى البنوة وكذا الصداقة والجوار والمالكية والملوكية فاذا وجدت الابوة وجدت البنوة واذا عدم أحدهما عدم الآخر ومعنى الانعكاس هو أن تحكم باضافة كل واحد منهما الى صاحبه من حيث كان مضافا اليه فكما يقال الاب ابن الابن يقال الابن ابن الاب وانعبد عبد المولى والمولى مولى العبد أما إذا أضيف اليه لا من حيث هو مضاف اليه لم يجب هذا الانعكاس في الاضافة مثلا اذا وقعت اضافة الاب لا الى الابن من حيث هو ابن بل الى الانسان الذي هو موضوع البنوة فقبل الاب أبو الانسان أو أب انسان لم تنعكس الاضافة ولم يصير الانسان مضافا الى الاب ولا يقال الانسان انسان الاب وقد تصعب رعاية قاعدة الانعكاس في المضاف بالمعنى الاول اذ لم يحصل منه المضاف بالمعنى الثاني والطريق فيه أن تجمع أوصاف الشيء فأي تلك الأوصاف ادا وضعت ورفعت غيره بقيت الاضافة أو رفعت ووضعت غيره ارتفعت الاضافة وهو الذي اليه الاضافة الحقيقية الواجبة الانعكاس فاذا رفعت من الابن أنه حيوان أو انسان أو ناطق أو مشاء أو ما شئت من الأوصاف جاز رفعها أو لم يجز واستبقيت كونه ابنا بقيت اضافة الاب اليه وان رفعت كونه ابنا واستبقيت هذه الأوصاف كلها لم تبقى الاضافة فعلمت به هذا أن التعادل الحقيقي في الاضافة هو بين الاب والابن وهما اللذان ينعكس أحدهما على الآخر ويقال أحدهما بالقياس الى الآخر

وربما يشكك على قولنا ان المتضايين متلازمان في الوجود بأن العلم مضاف الى المعلوم ثم المعلوم قد يوجد دون العلم مع أن العلم لا يوجد دون المعلوم مثلما شئنا من الموجودات لم يتعلق به علم انسان فهو موجود قبل علمه ثم اذا تعلق علمه لم يتصور وجود علمه دونه فلا تلازم بينهما واما متضايقان ووجه حله أن المعلوم ليس مضافا الى العلم من حيث ماهيته ووجوده بل من حيث كونه معلوما ولا يتصور كونه معلوما دون العلم فهما عالان فكل واحد منهما عن الآخر بل هو قبل تعلق العلم به معلوم بالقوة فالعلم به أيضا بالقوة ويجب أن يراعى في التكافؤ وجود المتضايين من وجه واحد فان كان أحدهما بالقوة كان الآخر كذلك وان كان الآخر بالفعل كان الآخر كذلك

واعلم أن المناسبات تعرض لثلاث كلها أما انفرادي فكل الاب والابن وفي الكم المتصل كالعظيم والصغير وفي الكم المنفصل كالكبير والصغير وفي الكيف كالأحر والأبرد وفي المضاف كالأقرب والأبعد وفي الزمان كالأعلى والأسفل وفي متى كالأقدم والأحدث وفي الوضع كالاشد والانتصابا

وانحناء وفي الملك كالأكس والاعرى وفي الفعل كالاقطع والاصرم وفي الانفعال كالاشد تسخنا
 ونة طعا فاما كان في مقولة تقبل التضاد والاشتداد والتقص قبلها أيضا فلما كانت الحرارة من
 مقولة الكيف ضد البرودة وأشد من حرارة أخرى كان الأخر ضد البرد وأحر من آخر ولما لم يكن
 الكم والجوهر يقبلان لم يقبلها المضاف العارض لهما فليس الكبير ضد الصغير ولا الضعف ضد
 للضعف لما عرفت وهذا مني حكاية لما قيل في كتبهم لاما هو الرأي الحق عندي فان المضاف وان
 عرض للكيفية فليست الكيفية داخلية فيه بل هو نفس كون الكيفية مقيسة الى ما هو بازائها وللضد
 طبيعة وما هيته معقولة بنفسها ثم تعرض لها اضافة الضدية والمضاف لما هيته له سوى الكون مقيسا
 فلا يعرض له التضاد الذي يستدعي طبيعة معقولة بنفسها يكون هو عارضها وقد قدموا قبل هذا
 بأوراق أن الكبير ليس ضد الصغير لانه ليس له طبيعة معقولة بنفسها سوى أنه مضاف فليس الاخر
 والابر طبيعة سوى أنه مضاف وان قالوا إنه يكفي لعروض الضدية طبيعة غير الضدية موضوعا لها
 كانت مضافا أو غير ذلك والآخر طبيعة غير الضدية وتعرض لها الضدية فلا كبير والصغير أيضا
 طبيعتان سوى الضدية هما كونهما مضافين فبان بهذا تناقض قولهم في الموضوعين

(الفصل التاسع)

(في الكيف)

الكيف قد يراد به الكيفية وقد يراد به ماله الكيفية والكيفية هي كل هيئة قارة لا يوجب تصوورها
 تصوّر شيء خارج عنها وعن حاملها ولا قسمة ولا نسبة في أجزاء حاملها فتفارق الزمان ومقولة أن يفعل
 وأن يفعل بأنهما هيئة قارة وتنفرد المضاف والائز ومتى والملك بأنهما لا يوجب نسبة الى شيء خارج
 وتنفرد الكم بأنهما لا يوجب قسمة والوضع بأنهما لا يوجب نسبة واقعة في أجزاء حاملها
 وأنواعها أربعة تحتوى عليها هذه القسمة وهي أن الكيف إما أن يكون مختصا بالكم من جهة ما هو كم
 كالتربيع والتثليث والتدوير وسائر الاشكال المختصة بالكميات وكالاستقامة والاشنقاء للخط
 وكالزوجية والفردية للعدد وهذا قسم

وإما أن لا يكون مختصا به وهو إما أن يكون محسّا كالألوان والطعوم والروائح والحرارة والبرودة
 فاما كان منه راسخا يسمى كيفيات انفعالية كحلاوة العسل وجمرة لورد ورائحة المسك وحرارة النار
 وسميت انفعاليات لمعنيين (أحدهما) يع جميعها وهو أن الحواس تنفعل عنها (والثاني) يخص بعضها
 وهو أنها حادثة عن انفعالات في موضوعها إما في أصل الخلقة كحلاوة العسل وصفاً فقرة المصفاة أو

(١) تناقض قولهم في الموضوعين فيه أنهم راعوا أن الأحر مثلاً حيث هو أحر ما حود فيه الحرارة التي وقت فيها
 الدسبه وهي كيفية مضادة البرودة المأخوذ في البرد من حيث هو أبرد وهي كونه مأخوذة فيه ألسنة وقعت فيها
 فيكون الآخر من حيث هو أشد حرارة وهو هو في الأصالة شأن الأحر من حيث هو أشد حرارة
 أما الكبير والصغير في الكميات فمما تارصان لما هيته واحدة لا ضديتها وهي الخمسة أي ٥ فمما هو ونكبر
 كلاهما جسم تعامى والصغير والكبر اضافة محضته وليس بينهما ما هيته وراثة محتوية بنفسها يعرض لها التضاد
 فهما كالأبوة والبنوة بخلاف الآخر وانه يردو بينهما لا صفة تداشتملا في نفس السمة على مهرب معقولة وهي
 الحرارة أو البرودة وتلك الماهية يقع فيها التضاد فالدلك قلو « فاما كان في مقولة تقبل التضاد والاشتداد والتقص
 قبلها أيضا »

(١) وصفة المصفاة أي الأصغر بطبيعته من الأزهار من وصفة المصفاة العسل الغلة من الفعل
 الماده المصفاة لا ماعارضة للزجاج والحرارة إن كانت لما راي رأيها من تها من الفعل الكبر من شأنه أن يعرض
 لموضوعه بالانفعال كالأحرارة التي تعرض للأحرار مثلا

بعد الخلقة كما لوحة ماء البحر وصفرة من به سوء مزاج في الكبد وما كان منه سريع الزوال كحمرة
الخبث وصفرة الوجه لسمي انفعالات لأنها انفعالات في أنفسها بل هي هيآت قارة فان أنواع
الكيفية تشترك في أنها هيآت قارة ولكن لكثرة الانفعالات العارضة لموضوعها اذ يوجد فيها
انفعال بسبب وجودها وانفعال بسبب عدمها بسرعة فسميت انفعالات تميزها عن النوع الراسخ
الثابت وهذا قسم ثان

ولما أن لا يكون محسًا وهو إما أن يكون استعدادا لما يتصور في النفس بالقياس الى الكمالات فان
كان استعداد المقاومة والاباء عن الانفعال سمي قوة طبيعية كالصحة (٢) الحية والصلابة وتلك هي
الهيئة التي بها صار الجسم لا يقبل المرض ولا يقبل الانغماز لانفس عدم المرض والانغماز وان كان
استعداد السرعة الاذعان والانفعال سمي لا قوة طبيعية مثل المراضية واللين وهي أيضا هيئة بها
يسرع قبول الجسم للمرض والانغماز لانفس القبول ولا نعني بهذه القوة القوة التي هي في المادة الاولى
فان كل انسان بتلك القوة مستعد للمرض والصحة لكن تمة هذه القوة وهي ترجحها من جهة أحد
طرفي النقيض فلا يكون في قوة الشيء أن يقبل المرض وأن لا يقبل فقط بل أن يكون قد ترجح قبول المرض
على لا قبوله أو لا قبوله على قبوله وهذا قسم ثالث

ولما أن تكون في أنفسها كمالات لاستعدادات لكمالات أخرى وهي مع ذلك غير محسّة بذاتها فما
كان منها ثابتا سمي ملكة مثل العلم والصحة والخلق كالشجاعة والعفة والفجور والجور وما كان
سريع الزوال سمي حالا مثل غضب الحليم ومرض الصالح وهذا قسم رابع
وفرق بين المحسّية والصحة والمراضية والمرض فان المراض قد لا يكون مريضاً والمصالح قد
لا يكون صحيحاً وملكة الصناعة ليست هي أن يصنع الانسان بل أن تصدر عنه الصناعة من غير روية
وفكرة كمن يكتب شيأ (٣) من غير أن يروي حرفاً أو يضرب بالطنبور من غير أن يروي نغمة نغمة
وكذلك ملكة العلم ليس أن يحضر الانسان المعلومات بل أن يكون مقتدرا على احضار معلوماته من غير
روية ولا شك أن جميع ذلك يكون بهيآت في النفس

فهذه هي أنواع الكيفيات أولها ما يختص بالكميات وثانيها كيفيات انفعالية وانفعالات
وثالثها القوة واللافة ورابعها الحال والملكة وجميع هذه الأنواع يقع فيها التضاد والاشتداد
والتنقص الانواع المختصة بالكميات ولا ينبغي أن تشكل عليك أشياء عتدت في هذا الباب وقد
عتدت أيضا في المضاف مثل العلم وذلك لأننا قد بينا أنها ليست مضافا حقيقيا بل عارض لها الاضافة
فان العلم هيئة للنفس والخلق كذلك والاضافة من لوازمها الاذاتهما فدخولها في المضاف بالعرض
والشيء الواحد لا يتصور دخوله في المقولتين بالذات فانه ان كان متقوما من حيث ماهيته وحقيقته
بمقولة فلا يتقوم من حيث ماهيته بمقولة أخرى ليست تلك ولو كان العلم والخلق من المضاف الحقيقي

(١) الى كمالات المراد من الكمالات ما هو بالفعل مقابل ما هو بالقوة لاضد النقا

(٢) كالمصاحبة لا ظن أن يوجد هذا البناء في اللغة من لفظ صح ولكن مرف أن صيغة مفعول تدل على الكثرة أو
القوة في مادتها كالعطاء والمعوار وأهل النظر في العلوم يسوقون لانفسهم أن يدلوا على بعض المعاني التي لم تعرف اللغة
أسماءا بها يقرب من وضع اللغة وان لم يرد فيه فالمصاحبة هي حالة البدن التي يقوى بها على مدافعة المرض وهي غير الصحة
فان الصحة ضد المرض فلا اجتماع معه قط بخلاف المصاحبة فانها قد تكون اريض في حال مرضه وبها يدافع مرضه وبها
ترجح استعداد الجانب الصحة عن الجانب المرض (٣) من غير أن يروي يقال روي في الامر وروي فيه مهموزا وغير
مهموزا فانظر وتفكر والروية في الامر التفرقة مع أن لا يحمله معه

لكانت أنواعهما كذلك مثل الخوا والشجاعة وليس التحوثو الشيء الآن يؤخذ من حيث هو علم فيقال اذ ذلك هو علم بشئ وكذلك الشجاعة ليست بشجاعة على شئ الآن يؤخذ من حيث هو خلق فيقال خلق على شئ وكل ما لجزئياته وجود غير مضاف فليس من المضاف الحقيقي

(الفصل العاشر)

في باقى المقولات العشر

وأما الآن فهي الحالة التي للجسم يجاب بها حين يسئل أين هو وهي كـ (٢) كون الجسم في مكانه وهذا أشد اشتباها بالمضاف من سائر ما عُدناه وفي التحقيق ليس هو مجرد نسبة إلى المكان بل هو أمر وهىة تتم بالنسبة إلى المكان فإذا أخذت تلك النسبة وحدها كانت مضافا حقيقيا وهي كون المتمكن محويا وهذه الاضافة ليست إلى المكان من حيث هو مكان بل إليه من حيث هو حاو فإن المكان من حيث هو مكان ليس من المضاف بل هو سطح مع عارض وهو احتواؤه على محوى فهذا العارض فيه من المضاف وهي النسبة التي بين المحوى والحاوى وليس الكون في المكان هو الكون في الأعيان الذي هو الوجود فأننا قد بينا أن الوجود ليس جنسا لما تحتته ولو كان الكون في المكان هو الوجود لكان الكون في الزمان أيضا كذلك فيكون للشيء وجودات كثيرة

ومن الآن ما هو أول حقيقى وهو كون الشيء في مكانه الخاص به الذي لا يسع معه غيره ككون الماء في الكوز ومنه ما هو ثان غير حقيقى كما يقال فلان في البيت ومعلوم أن جميع البيت لا يكون مشغولا به بحيث يعاس ظاهره جميع جوانب البيت وأبعد منه الدار وأبعد منه البلد بل الاقليم بل المعمورة بل الارض كلها بل العالم

والآن منه جنسى وهو الكون في المكان ومنه نوعى كالكون في الهواء والماء والسماء أو فوق أو تحت ومنه شخصى ككون هذا الشيء في هذا الوقت في الهواء وهو مكان ثان أو مثل كون هذا الجسم في المكان الحقيقى الذي لا يسع معه غيره

وفي الآن مضادة فإن الكون في المكان الذي عند المحيط هو مقابل الكون في المكان الذي عند المركز لأنهم مامعنيان لا يجتمعان ويتعاقبان على موضوع واحد وبينهما غاية الخلاف وأدقدي صار من أحدهما إلى الآخر قليلا قليلا قبل الاشد والاضعف فان اثنين قد يكون كلاهما فوق واحد منهما أقرب إلى الحد الفوقانى الذى هو المحيط فهو أشد فوقية من الآخر

وأما متى فهو كون الشيء في الزمان أو في طرفه فان كثيرا من الأشياء تقع (٤) في أطراف الأزمنة ولا

(١) مثل الكو أراد منه العلم المعروف فانه من أفراد العلم وليس مضافا حقيقيا وإنما تعرض له الاضافة اذا لاحظته من حيث هو متعلق بكذا من المعلومات وكذلك الشجاعة تعقلها ملكة في ذاتها قائمة بالنفس كأنها هيئة أولون لها ان صح أن يحس بالون في مثل هذا ولكنها تعرض لهما الاضافة صدماتا متبرها من حيث ما يصدر عنها وما يظهر فيه أثرها وهو الأشياء التي تتعلق بها ذلك الخلق

(٢) ككون الجسم في مكانه أى منشأ انتزاع ذلك في الخارج (٣) لكان الكون في الزمان الخ لانه لا فرق بين الكون في المكان والكون في الزمان في أن كلا منهما لا يزل للجسم الحادث وقوله فيكون للشيء وجودات لانه ان سلم ان جسم لا يتغير مكانه على ما يزعمون في الفلك فلا نسلم ان جسم لا يتغير زمانه فان الزمان متعبدات لانه لو كان الكون في الزمان هو الوجود لخارجي لكان للشيء بكل زمان وجود وهو يدعى البطلان

(٤) تقع في أطراف الأزمنة كل حادث ليس بحركة ولا فيه حركة فهو دهمى وكل دهمى فلا يصح وقوعه في الزمان وهو مقسم فيكون واقعا في طرف الزمان الماضى الذى يصلىه المستقل كوجود صورة ج هرية في اذنها عند العائدين بذلك وكو حود أى حود دهمى العدم فان ذلك كما يقع في طرف أمره ويسمى دهمى الخ

تقع في الأزمنة ويستل عنها متى ويجاب به

فنه زمان أول حقيقي وهو الذي يطابق كون الشيء ولا يفضل عليه كقولنا كان وقت الزوال ومنه
ثان غير حقيقي نظير السوق والبلد في الآن كقولنا كان في سنة كذا إذا كان في جزء منها لكن بين
المكان الحقيقي والزمان الحقيقي فرق فإن الزمان الحقيقي المعين تنسب اليه أشياء كثيرة فيكون كل
واحد منها فيه على سبيل المطابقة لكن لا يكون هو النسبة الخاصة اليه والمكان الحقيقي لا يتصور
نسبة أشياء كثيرة اليه بل يتصور ذلك في المكان الغير الحقيقي كالسوق

وأما الوضع فهو هيئة للجسم تحصل من نسبة أجزائه بعضها إلى بعض نسبة تتخالف الأجزاء لاجلها
بالقياس إلى الجهات في الموازاة والانحراف مثل القيام والعود والاسئلة والانبطاح والتربيع
والافتراض (٢) وهذه النسبة إضافة للأجزاء ووضع لكل فكون الجسم بحيث في أجزائه هذه الإضافة
هو الوضع (٣)

والوضع اسم مشترك يقال على معان فنه ما يفتك بالمال إليه إشارة أي تعيين جهة إن له وضعاً وبهذا
المعنى للنقطة وضع وليس للوحدة وضع ويقال وضع لما ذكرناه في الحكم وهو كونه بحيث يمكن أن
يشار إليه أين هو عما يتصل به اتصالاً ثابتاً ولا يكون هذا إلا في الكميات المتصلة القارة الذات ويقال
وضع بالمعنى الذي ذكرناه أولاً وهو المقولة والوضع المختص بالكميات كانه منقول من الوضع الذي هو
المقولة وهو حال الجسم بسبب نسبة أجزائه بعضها إلى بعض في الجهات فإن الكميات التي ليس لها
أجزاء بالفعل يمكن أن يفرض لها أجزاء متصلة على الثبات يشار إلى كل واحد منها أين هو من الآخر إلا
أنه لما لم يكن للكميات جهات بذاتها بل بسبب الجسم كان بين المعنيين مخالفة

والوضع قد يقع فيه التضاؤ فان وضع الانسان ورجلاه على الأرض ورأسه في الهواء مما يلي السماء
يضاد وضعه ورأسه على الأرض ورجلاه في الهواء لانهم مامعنيان لا يجتمعان ويتعاقبان على موضوع
واحد وبينهما غاية الخلاف ويقبل الاشتداد والضعف أيضاً على نحو قبول الأثين والقيام
والعود قد يكونان على أتم ما يمكن فيهما وقد يكونان على ما يقرب من ذلك وهذا هو قبول الأشد
والأضعف وق (٥) ويقال على الحركة إلى حصول هذا الوضع وقد يقال على الهيئة الحاصلة القارة
والوضع هو القار منها

وأما الملك فهو نسبة الجسم إلى حاصر له أو لبعضه منتقل بانتقاله كالنسبة (٦) الخ والتقص والتنعيل والتختم

(١) لا يكون هو النسبة الخاصة اليه أي لا تكون نسبة كل واحد إلى الرمان نسبة خاصة به تفرزه عما سواه كاهو
الشان في المكان الحقيقي وهو حاوي الشيء فله يفصل المتمكن ويعرّف عما عداه حركة يدي في عشر دقائق يصحبها في
الرمان حركات الكواكب وحركات ما يتحرك من حيوان ونبات وغيرها وهذه الحالة التي للحركة اليد واليدان شئت
الحاصلة فله كونه في هذه المدة من الرمان ليست خاصة به تفرزه عن بقية الحركات أو عن بقية الأشياء المصاحبة
لها بخلاف مكان اليد الذي يحتمل بها فله حاصر لا يشتر كها فيه سواها

(٢) والافتراض من انترثر دراعيه أي بسطهما على الأرض (٣) هو الوضع خبر للبدا وهو كون الجسم أي ان
الحالة التي تحصل للجسم من جهة في أجزائه هذه الإضافة هي الوضع (٤) فنه ما يقال الخ ماصدريه أي فنه
قوله لما صحح الإشارة اليه بأن يكون له جهة معينة أن له وضعاً (٥) وقد يقال على الحركة الخ اتداء كلام لتحقيق
معنى الوضع الذي هو معوية (٦) كالتسلخ الخ التسلخ اسر لامة المحرب أو اعتقال الرمح أو قلع السيف ونحو ذلك
والتقص لبس القميص والتنعيل بالعين المهمله لبس العنق والتختم لبس الخاتم

فمنه جزئى كهذا التسليح ومنه كلى كالتسليح ومنه ذاتى كحال الهرة عند إلهابها ومنه معرض كحال
الإنسان عند قيضه

وأما «أن يفعل» فهو تأثير الجوهر في غيره أثر غير قار الذات حاله مادام يؤثر هي أن يفعل وذلك
مثل التسخين مادام يُسخَّن والقطع مادام يقطع والتبريد مادام يبرد

وأما «أن ينفع» فهو تأثير الشيء من غيره مادام في التأثير كالتسخين والتبريد والقطع وانما اختير
لهما أن يفعل وأن ينفع دون الفعل والانفعال لان الفعل والانفعال قد يقالان للحاصل المستكمل
القار الذات الذى انقطعت الحركة عنده كما اذا قطع شيئا ووقفت حركته فيقال هذا القطع منه وكذلك
يقال في هذا الثوب احتراق بعد استقراره وحصوله وقد يقالان حينما يقطع هذا ويحترق ذلك
والحركة هي مقولة أن ينفعل والتحريك هو مقولة أن يفعل

وقد يعرض في هاتين المقولتين التضاد فان التبييض ضد التسمود كما أن البياض ضد السواد ويعرض
فيهما الاشتداد والتقص فان من الاسوداد الذى هو السالك ما هو أقرب الى الاسوداد الذى هو غاية
السالك من اسوداد آخر وقد يكون بعضه أسرع وصولا الى هذه الغاية من بعضه وهذا الاشتداد
والتقص ليسا بالقياس الى السواد بل الى الاسوداد الذى هو حصول في السواد بالحركة اليه وهذا غير
السواد فان السواد لا يحتاج في تعقله سوادا الى أن تعقل حركة اليه هو غايتها

واعلم أن الحركة قد تعرض لمقولات أربع وهي الكم والكيف والآخر والوضع ويفهم من عروض
الحركة لمقولة تامعان أربعة (أولها) أن المقولة موضوع حقيق لها (والثاني) أن تعرض الحركة
بواسطة الجوهر كالسطح يتوسط بين الجوهر والملاسة (والثالث) أن تكون المقولة جنسا لها (والرابع)
أن يكون الجوهر يتحرك من نوع تلك المقولة الى نوع آخر ثم هذا هو المراد بقولنا ان الحركة تعرض
لمقولة تاما

أما عروضها المقولة الكم فن وجهين (أحدهما) أن يتحرك الجوهر من كم الى كم أكبر منه بزيادة مضافة
اليه ينمو بها الموضوع ويسمى غزوا والى كم أصغر منه بنقصان أجزائه وتحللها ويسمى ذبولا (والآخر)
أن يتحرك من كم الى كم أصغرا أو كبيرا بزيادة أو نقصان بل يتخلل أجزائه وانبساطها وتكاثفها أو
انحصارها ويسمى تخللا أو تكاثفا

وأما الحركة في الكيف فتسمى استحالة مثل التبييض والتسمود والتسخين والتبريد وتعرض في جميع
أنواعه الا النوع المختص بالكميات منه

وأما الحركة في الآخر فمعروفة وهي أن يأخذ الجسم في مفارقة مكانه بالكلية الى مكان آخر
وأما الحركة في الوضع فهو أن يستبدل الجسم الاوضاع من غير أن يفارق بكيته المكان ان كان في مكان
بل أن تبدل نسب أجزائه الى أجزاء حاويه أو محويه وهذا انما يكون بحركة الجسم مستديرا على
مركز نفسه

بلبس في مقولة الجوهر حركة فان الصورة الجوهرية تحدث دفعة لا يسيرا يسيرا وحركة المنى الى صورة
الحيوانية ليست حركة في الجوهر بل استحالة في كفيات المنى وهو منى بعد الى أن يصير علقه وكذلك
هو علقه الى أن يصير مضغة وهلم جرا الى قبول صورة الحيوانية وقد جرت العادة بأن تتلى المقولات
بالقول في التقابل والتقدم والتأخر فلنفرد لهما فصولين اقتداء بالمتقدمين

(1) الى أجزاء حاويه أو محويه الاول اذا كان المتحرك في الوضع هو المتمركز ككوكب متحرك على مركزه في فلكه
فان نسب أجزائه الى أجزاء حاويه تتبدل بالحركة والثاني اذا كان المتحرك هو الحاوى والتمركز كما فان نسب أجزاء
الحاوى الى أجزاء محويه تتبدل بحركته كذلك وكلا الحالين انما يكون في حركة مستديرة حول المركز

(الفصل الاول وهو المحادى عشر)

من هذا الفن في التقابل

التقابلان هما اللذان لا يجتمعان في شئ واحد في زمان واحد وهو على أربعة أقسام (أولها) تقابل السلب والايجاب ولا تعنى بالسلب والايجاب ههنا مانه فيهما في بادير منياس بعدهذا فان الايجاب والسلب هنالك يخص بما هو مثل قولك زيد فرس زيد ليس بفرس وههنا يعم مع هذا الفرسية واللافرسية فالمراد به التقابل في القول بين الامر الاثباتي والسلبى كان ذلك اثباته في نفسه أو اثباته لشيء أو سلبه في نفسه أو سلبه عن غيره ولا تعنى بتقابل الفرسية واللافرسية تقابلهم من حيث وجودا فرسية وعدمها في الوجود الخارجى فان ذلك من قسم العدم والملكة كما تختار ايراده ههنا بل تقابلهم في القول والضمير فقط (وثانيها) تقابل المتضايقين وقد سبق ذكره (وثالثها) تقابل الضدين وهما اللذان الوجوديان المتعاقبان على موضوع أو محل واحد وبينهما غاية الخلاف وذلك مثل السواد والبياض والحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والنارية والمائية إن اكتفيت في الضدية بتعاقبهما على محل ما هيولى كان أو موضوعا وأما النور والظلمة والحركة والسكون والزوج والفرد والخير والشر والذكورة والانوثة فليست أضدادا حقيقية وان عدت أضدادا في هذا الفن بحسب المشهور وذلك لان الظلمة والفردية والشر والانوثة كلها أعدا لآذوات وجودية فالفرد هو العدد الذى لم ينقسم بتساويين فموضوع الزوجية وهو العدد قد أخذ مع سلب الزوجية التى هي الانقسام بتساويين ووضع له اسم وجودى هو الفرد فأوهم أن الفردية معنى وجودى وليس كذلك وأما الظلمة فهى عدم النور لا غير وكذلك السكون هو عدم الحركة والشر عدم ما وليس هذا موضع تحقيقه فليست كل هذا وانما المتقدمون هذه الأمور من الأضداد في هذا الفن بناء على المشهور فان الجمهور إما أن يعتقدوا أن هذه كلها أمور وجودية فاطلاق اسم الضدية عليها ظاهر وان اعتقدوها أعدا ما فلا يتحاشون من اطلاق اسم الضد عليها لان الضدين عندهم كل شئين لا يجتمعان في موضوع من شأنهما التعاقب عليه ان لم يكن أحدهما لازما فليست ترك في هذا كل متقابلين هذا شأنهما كانا وجوديين أو أحدهما دون الآخر (ورابعها) تقابل العدم والملكة فتنه مشهور ومنه حقيقى فأما المشهور من الملكة فليس مثل الابصار بالفعل ولا مثل القوة الاولى التى تقوى على أن يكون لها بصر بل أن تكون القوة على الابصار متى شاء صاحبها موجودا والمشهور من العدم هو ارتفاع هذا المعنى عن المادة المتهيئة لقبوله في الوقت الذى من شأنها أن يكون لها مع ارتفاع هذا التهيؤ مثل العمى للبصر والثالث ترد للاسنان والصلع للشعر فان العمى ليس عدم البصر بحسب فان الجرو الذى لم يفقه لا يفتح عادى للبصر ولا يقال أعمى بل العمى عدم البصر في وقت امكانه وتهيؤ الموضوع له مع ارتفاع التهيؤ فلا يعود البصر اليه فالملكة تستحيل الى العدم أما العدم فلا يستحيل الى الملكة

(١) في القول والضمير أراد من القول الصدق على الافراد فلا يصدق أحدهما على ما يصدق عليه الآخر وبالضمير ضمير الرابطة في قولك هذا هو فرس أو هو لافرس وهو المفيد للصدق والحل فالفرس واللافرس يتقابلان في الضمير فلا يصدقان معاً على شئ واحد برابطة ذلك الضمير والحل ههنا في المتقابلين ايحاي كثرى وقد يصح مع السلب أيضاً كما تقول هذا فرس وليس هو بفرس أما التناقض الآتى ذكره في الضدات فهو خاص بالسلب الواقع على النسبة لا غير

(٢) ان لم يكن أحدهما لازماً أمار كان أحدهما لازماً على لاي ميان ضدين في اعتبار الجمهور لانه لا تعاقب بينهما وذلك كما هو والظلمة في الشمس مثلاً

(٣) الدرد بانحر يث ذهاب الاسنان

(٤) الذى لم يفقه ففتح الجرو كفتح وقع بالشد يد فتح عينيه أول ما يفتح

وأما العدم الحقيقي فهو عدم كل معنى وجودي يكون ممكنا لشيء لما يحق جنسه أو نوعه أو شخصه قبل الوقت أو فيه أما الذي يحق جنسه فكالاثوثة التي هي عدم الذكورة الممكنة لجنس الحيوان وكالفردية التي هي عدم الانقسام بتساويين الممكن لجنس العدد وأما الذي يحق النوع فعدم اللحية للرجل الممكنة لنوع الانسان وأما الذي يحق الشخص فكالمرء وهو عدم في الوقت وكالتثاثر بالشعر بداء الثعلب وهو عدم في الوقت والعدم في الوقت منه ما يزول كهذا ومنه ما لا يزول كالجمي والسكون والظلمة والجهل والشر والفردية كلها أعدام حقيقية فهذه هي أقسام التقابل بحسب المشهور والحقيقة

والفرق بين هذه الاقسام بحسب الرأيين أن الايجاب والسلب يفارق سائر المتقابلات بأنه في القول لا في الوجود وأحدهما صادق لا محالة والاخر كاذب سواء كان الموضوع موجودا أو معدوما وهذا في الايجاب والسلب الذي هو اثبات شيء أو سلبه عنه وأما سائر المتقابلات فيجوز أن يكذبها جميعا إذا نقلنا إلى الحكم والقضية مثال ذلك في المضاف هو أن ينسب زيدا بالأبوة والبنوة إلى شخص كـ (١) ذبا فيقال زيد أبو خالد زيد ابن خالد فيكذبان جميعا وأما المتضادات التي لها أوساط إما سمىة باسماء حقيقية كالفاترين الحار والبارد وكالاشبه بين الابيض والاسود أو سمىة بسلب الطرفين كقوانا لا عادل ولا جائر فان الموضوع عند وجود الواسطة يكذب عليه الطرفان وان كان أحد الطرفين لازماله فعند عدم الموضوع أو تعدمه يكذب عليه الطرفان وان كان لا واسطة بين الضدين فأحدهما واجب لا محالة مادام الموضوع موجودا وأما اذا صار معدوما فيكذبان عليه وأما الملكة والعدم فيخص المشهورى منه كذبهما قبل حلول الوقت وان وجد الموضوع فان الجبر والغير المقتض لا أعمى ولا بصير بحسب المشهور ويم المشهورى والحقيقى جميعا كذبهما عند عدم الموضوع فان الميت لا أعمى ولا بصير والعدم الحقيقي وان كان أعظم من المشهور فليس عدما مطلقا حتى يصدق إطلاقه عند عدم الموضوع بل هو عدم عن موضوع ممكن له الشيء المعدم فلا بد من أن يكون مثل هذا الموضوع موجودا

وأما الفرق بين المتضايقين وسائر ذلك فان كل واحد من المتضايقين مقول بالقياس إلى الآخر ملازم له وجودا وعدما (٢) ليس هذا الشيء لغيره

وأما الفرق بين المتضادات وسائرهما فبأن المتضادين قد يكون بينهما واسطة ينتقل إليها الطرفان وليس ذلك لغيرهما والفرق بينهما وبين العدم والملكية على وجه يعم المشهورى والحقيقى جميعا أن في المتضادين يجوز أن لا يوجد الطرفان بل الوسط وفي العدم الحقيقي لا بد من أحدهما وفي المشهورى أيضا لا بد من أحدهما في الوقت وأما الفرق الخاص بينهما وبين المشهورى هو أن في التضاد إما أن يكون أحدهما ضروريا للموضوع وإما أن يكون أيهما كان جائزا للانتقال إلى الثاني كان بينهما واسطة أو لم يكن وفي المشهورى لا أحدهما ضروريا للموضوع ولا أيضا يصح الانتقال عن أيهما كان لانه يجوز الانتقال

(١) كذبا بأن يكون لا ابدا ولا أبنا خالد

(٢) وليس هذا الشيء لغيره أى ليست هذه الخاصة لغيره من المتقابلات

(٣) إما أن يكون أحدهما ضروريا كالنور للشمس مثلا فان لم يكن ضروريا كالحركة والحرار للجسم جاز أن ينتقل الجسم من أحدهما إلى الآخر أي كان من الحركة إلى السكون ومن السكون إلى الحركة ومن الحرارة إلى البرودة أو للتطور وبالعكس أما في المشهور من الملكية والعدم فقد شرط في العدم الوقت الذي من شأن الملكية أن تكون فيه للموضوع ففما قبل هذا الوقت لا يقال عليه واحد منهم ما فليس أحدهما بضروريا له ثم انه ينتقل من الملكية فقط إلى العدم دون العكس فليس يجوز الانتقال من أيهما كان

من الملكة الى العدم ولا يجوز من العدم الى الملكة واذا لم يكن بين الضدين واسطة وجب (١) كبح أحدهما للوضوع في كل وقت وأما في المشهورى فليس يجب أن يكون أحدهما في كل وقت وأما الفرق الخاص بين التضاد وبين العدم والملكة الحقيقيين فهو أن الضدين ذاتان متعاقدتان على محل واحد وليس لأحد منهما نفس ارتفاع الثاني بل ذات تعقب ارتفاع الثاني أو توجب ارتفاع الثاني ولكل واحد منهما علة وجودية غير الأخرى بالذات وأما في العدم والملكة فالعدم ليس ذاتا وجوديا ولا يحتاج الى علة وجودية بل عدم علة الملكة علة العدم والشئ الواحد يصير علة لهما جميعا بوجوده وعدمه كالشمس اذا طلعت كانت علة لاشراق الجو وان غابت كانت علة لاطلامه وكما أن بين الفرسية والافرسية والسواد والبياض والابوة والبنوة والعمى والبصر تقابلا فكذلك بين الفرس واللافرس والاب والابن والابيض والاسود والاعمى والبصير لكن التقابل الاول بالذات وهو ما ليس فيه الموضوع واذا أخذ فيه الموضوع كان تقابلا بالقصد الثاني وعارضا بالذات

(الفصل الثاني وهو الثاني عشر)

(في المتقدم والمتأخر ومعا)

المتقدم يقال على خمسة أشحاء (الاول) المتقدم في الزمان وهو مشهور (والثاني) المتقدم بالطبع وهو الذى لا يمكن أن يوجد الا آخر لا وهو موجود ويوجد هو وليس الا آخر موجود وذلك كتقدم الواحد على الاثنين (والثالث) المتقدم في الشرف كما يقال ان أبا بكر قبل عمر رأى لأفضلية لعمر الا وهى له وله ما ليس لعمر (الرابع) المتقدم في المرتبة وهو ما كان أقرب من مبدأ محدود ثم المراتب منها طبيعية كترتيب الانواع التى بعضها تحت بعض والاجناس التى بعضها فوق بعض ومنها وضعية كترتيب الصفوف في المسجد منسوبة الى المحراب أو الى باب المسجد (٢) ذلك المتقدم في المرتبة قد يكون طبعا كتقدم الجسم على الحيوان اذا ابتدأت من الجوهر وتقدم الحيوان عليه ان ابتدأت من الانسان وقد يكون وضعيا كتقدم الصف القريب من المحراب ان جعلت المحراب هو المبدأ وتقدم القريب من الباب ان جعلت الباب هو المبدأ (والخامس) المتقدم بالعلة وذلك كتقدم وجود حركة يد زيد على وجود حركة القلم وان كانا معا في الزمان ولكن حركة اليد غير مستفادة من حركة القلم وحركة القلم مستفادة من حركة اليد والعقل يقضى بأن اليد لما تحركت تحرك القلم ولا يستجز أن يقال لما تحرك القلم تحركت اليد واذا تع (٣) قل حال المتقدم في جميع هذه الاشحاء كان المتقدم هو الذى لا يوجد للتأخر المعنى الاعتبارية التقدم والتأخر الا وقد وجد للتقدم واذا عرفت أقسام المتقدم فاعتبرها بنفسك في المتأخر وفي معا

(المقالة الثانية)

في تعريف الاقوال الشارحة الموصلة الى التصور وفيها فصلان

- (١) وجب أحدهما مخ كالحركة والسكون للجسم فانه لا واسطة بينهما ويجب أحدهما له في كل وقت أما الحرة ل أن يقع فانه لا يجب له البصر ولا العمى وليس أحدهما واجبا في كل وقت
- (٢) كذا - المتقدم الخ أى كان ذلك التقسيم حاصل في المراتب فهو حاصل أيضا في المتقدم بحسبها
- (٣) أى اذا تعلقت حال المتقدم بالمعنى السابقة عرفت ان المعنى الذى اعتبر فيه التقدم والتأخر كالوجود في العلية مثلا لا يكون للتأخر الذى هو المعلوم حتى يكون قد حصل للتقدم الذى هو العلة

(الفصل الأول)

في بيان أصناف ما يفيد التصور

وقبل ذلك نشير إشارة خفيفة إلى معنى القول فالقول هو اللفظ المركب وقد عرفت أنه وتركيب اللفظ على أنحاء وما يهمنها من غرضنا هو تركيب التقييد وهو أن يتقيد بعضه ببعض بحيث يمكن أن يقع بين أجزائه لفظة «الذي هو» مثل قولنا الحيوان الناطق المائت أي الحيوان الذي هو الناطق الذي هو المائت ومثل هذا المركب يسمى المقيّد ويفيد التصور لا محالة

وإذا عرفت هذا فاعلم أن القول أي المفيد للتصور منه ما يسمى حدا ومنه ما يسمى رسماً ومنه ما هو شارح لمعنى الاسم من حيث اللغة فقط والخطب فيه يسير فإن الطالب يقنع بتبديل لفظ بلفظ أعرف عنده منه كتبديل الإنسان بالبشر واليئ بالأسد أما الحد والرسم فيجب الاعتناء ببيانهما اذهبما مقصوداً هذه المقالة

وكل واحد منهما ينقسم إلى التام والناقص والحد التام هو القول الدال على ماهية الشيء فيعلم من هذا أن اللفظ المفرد لا يكون حداً إذا القول هو المركب وكذلك يعلم أن ما لا تركيب في حقيقة وماهية فلا حده والدلالة على الماهية بحسب استعمالنا هي دلالة المطابقة والتضمن لدلالة الالتزام فإذا ركب قول دال على الشيء دلالة الالتزام فلا يكون حداً مثل تحديدنا الإنسان بأنه ضحالك مشاء على رجلين بادي البشرة بل يجب أن تكون دلالة الحد إحدى الدالتين المعتبرتين وانما تكون كذلك إذا كان الحد مركباً من مقومات الشيء فإن كانت المقومات أجناساً وفصولاً فالحد مركب من الجنس والفصل وإن لم تكن أجناساً وفصولاً كان الحد مركباً من مجموعها كيف كانت وقد أوجب أفضّل المتأخرين في التنبهات أن الحد مركب من الجنس والفصل لا محالة فإن كان هذا مصيراً منه إلى أنه لا يكون تركيباً من مقومات سوى الأجناس والفصول فليس كذلك فإن الشيء قد يتركب مع عارض له يكون كل واحد منهما مقوماً بالنسبة إلى المركب وليس جنساً ولا فصلاً كالجسم الأبيض إذا أخذ من حيث هو جسم أبيض فإن الجسم والأبيض مقومان له وليس واحداً منهما ما جنساً ولا فصلاً وكذلك الأفتس مركب من الأنف والتعفير والعدالة مركبة من العفة والشجاعة والحكمة وليس تركيباً من الأجناس والفصول والعفة وإن لم تكن محمولة على العدالة ولا التعفير على الأفتس ففي المثال الأول الجزآن محمولان حتى لا يقول قائل كلامنا في تركيب المحمولات وليست العفة وأخواتها محمولة على العدالة هذا وإن كان ما ذكره من تخصيصها من الاسم الحد بما يكون مركباً من الجنس والفصل فهو يتأقضى عموم قوله أن الحد هو القول الدال على الماهية لأن مقتضى هذا أن كل دال على ماهية الشيء مشتمل على مقوماته فهو حدّ كان مركباً من الجنس والفصل أو لم يكن فإذا الواجب في الحد دلالاته على الماهية وتأنف من المقومات كلها كانت أجناساً وفصولاً أو لم تكن

وهذا الفصل في ظاهره مناقض لما قدمناه فأننا حصرنا الذاتيات في الأجناس والفصول والأنواع فادعاء ذلك ليس بشيء من هذه الثلاثة يتأقضى ذلك الحصر ولكن ذلك الكلام انما كان في أمور مركبة من معان عامة وخاصة يحصل منها شيء متحد في الوجود ولا يكون لذلك العام قوام إلا بهذا الخاص حتى لو لم يقترن به هذا الخاص لم يتصور حصوله بالفعل فيكون العام بالنسبة إلى ذلك المركب جنساً ولا خاص فصلاً وكل تركيب ليس على هذا النحو فليس فيه جنس ولا فصل وإن كانت أجزاء التركيب بالنسبة إليه مقومات له ولا شك أن الجسم الأبيض لو لم يقترن به الأبيض كان متحصلاً

الوجود دون الأبيض فليس نسبة الأبيض إليه نسبة التقويم وتحصيل الوجود بل نسبة عارض بعد تقويمه ولو حققنا هذا التحقيق في الابتداء وقسمنا الماهيات إلى بسيطة ومركبة والمركبة إلى ما يتقوم ببعض أجزائه بالآخر فثبتت منه طبيعة واحدة في الوجود وإلى ما ليس كذلك بل لبعض أجزائه قوام في نفسه بالفعل وإن لم يقترن به الآخر لتشتوش دركه على المبتدى ولعل أفضل المتأخرين استمرهنا أيضا على ما يليق بفهم الشادين والتحقيق لما ذكرناه

ثم هذا التأليف بين الذاتيات لا يكفي وجوده كيف اتفق بل لابد فيه من هيئة وترتيب فان معنى الحد في الذهن مثال مطابق للحدود في الوجود فكأن الحدود لا يوجد إلا بتأليف مخصوص لأجزائه كالسرير لا يكفي في وجوده جمع الخشب وتركيبه كيف كان بل لابد أن يكون مع ترتيب وهيئة مخصوصة وكذلك كل ماهية مركبة انما تتركب وتحصل بان يقترن المعنى الخاص وهو الفصل بالمعنى المشترك فيه فيقومه وبقيدده مخصصا في الوجود إن كانت مقومة^(٢) بماتة أجناسا وفصولا وأن يلحق المعنى العارض بما هو موضوع طبعاً فحصل من ذلك جملة متقومة بالموضوع والعارض فكذلك الحد يستدعي تركيباً مقومات الشيء مخصوصاً محاذياً لتركيبها في الوجود

أما ما^(٣) ليس في مقوماته جنس ولا فصل مثل الجسم الأبيض فتركيبه المحاذي للوجود هو أن يوضع من أجزائه ما هو الموضوع بالطبع كالجسم ويعترف بمقوماته ثم يخصص ويقيد بلحوق الأبيض معترفاً بمقوماته فإذا فعل ذلك فقد أعطى حده الحقيقي وأما مقوماته أجناس وفصول فتأليف حده هو أن يوضع جنسه القريب ويقيد بجميع فصوله كم كانت ولا يقتصر على ذكر بعضها فإذا فعل ذلك فقد دُوِّفِت الدلالة على كمال الماهية لان الجنس القريب يتضمن الدلالة على جميع الذاتيات المشتركة فإذا عُدَّ بعد ذلك الفصول بأسرها التي هي الذاتيات الخاصة فقد استوفيت الدلالة على الماهية بجميع ذاتياتها المشتركة والخاصة ولا يتصور أن يكون ذاتي الامتراك أو خاصاً وإذا استوفيت الذاتيات بأسرها تمت الماهية ثم إن لم يكن للجنس القريب اسم موضوع مطابق له أو رده حده بدل اسمه ثم قرن به فصول هذا النوع المحدود أولاً وهذا كما نقول في حد الحيوان إنه جسم ذو نفس حساس متحرك بالارادة فأخذنا حده جنسه القريب وهو الجسم ذو النفس لم يكن له اسم وقرن به فصول الحيوان الخاصة به وهو الحساس المتحرك بالارادة أما إن كان له اسم يطابقه فأقرب حده بدل اسمه أو سهواً لم يستعظم صناعته بسبب هذا التطويل بعد درعائته واجب الحد من حصر جميع الذاتيات وترتيبها وقد اعتقد بعضهم أن هذا

(١) قوله والتحقيق ما ذكرناه من المعروف أن اسديا ومن سبقه من أهل المذاهب كالأيراعون دائماً في تقرير قواعد المذاهب أنهم ماورين للعلماء الحقيقية ودور الحقائق المتقرون وعندهم أن الماهيات الحقيقية المركبة في الخارج لا تحل من عام بمرحلة القابل وخاص مقوم له وهو الصور النوعية أما ماهية ليس لها عام يدخل في أجزائها وهي مركبة فلم يعرف عندهم أما ما ذكره المصنف من الجسم الأبيض فهو من المركبات الاعتبارية والماهيات الاعتبارية لا اعتبار لها في نظر طائفة العلوم الحقيقية والدلالة لم تعرض من اسمها كيف من الكيفيات تتركب في وجوده الخارج من عدة أمور تدخل فيه كإسم الجسم ودور الحركة وقرن الارادة في تركيب الحيوان ثم يتبرع منها فصول تحمل عليه فيمكن أن يقال العدالة كيف توحق اسمها ثمة وأحوالها وزعم أن هذه الفرقين « جامع لثلاثة » وبين « متحرك بالارادة وحساس » لا دليل عليه فهذه ما حمل الشيخ على حساس جزاء الحد في الجسم والفصل لا يخصار أجراء الماهيات فيهما

(٢) إن كانت مقوماته أحاساً مرتبطة بقوله أن يقترن المعنى الخاص الخ وقوله وأن يلحق معطوف على أن يقترن والموضوع طبعاً هو الجسم من لا والمعنى العارض هو البياض مثلاً

(٣) أما ما سراح ثم في بيان كيف يكرن التركيب الحدى محاذياً لتركيب في الوجود

لا يكون حداً لأن من شرط الحد عنده الإيجاز فانه قول وجيز من أمره كذا وكذا وليد ليس في هذا من الزلل ما يخرج به عن كونه حداً مع أن الوجيز أمر إضافي غير محدود ويحدد معلوم قريب شيء هو وجيز بالاضافة الى شيء طويل بالاضافة الى غيره والامور الاضافية لا يجوز استعمالها في تعريف ما ليس باضافي والحد ليس من قبيل المضافات فيس (٢) و غ في تحديده استعمال اللفظ الاضافي

ويعرف حد كراه أن الشيء الواحد لا يكون له إلا حد واحد لأن ذاتيات الشيء إذا وجب إيرادها كلها في الحد الحقيقي إما صريحاً وإما ضمنياً فلا يبقى للحد الثاني من الذاتيات شيء يورد فيه بل ربما يكون ذلك تبديلاً لالفاظ هذا الحد بآدافها ولا يكتفي في الحد التام الحقيقي أن يذكر الجنس الأعلى أو الأوسط مقيماً بالفصل المختص بالنوع المحدود فإن هذا يخل ببعض الذاتيات من غير أن يكون مدلولاً عليهم المحددى الداليتين المعبرتين فإن الجنس الأعلى أو الأوسط لا يدل على ما هو محتته بل دلالة بالمطابقة على مجموع أجزائه من حيث هي مجموعته وبالتضمن على واحد واحد من أجزائه المشتركة والخاصة المساوية لذلك الجنس ودلالة الفصل على ما يتوصل به الجنس الأعلى أو الأوسط لدلالة التزام لا اعتبار لها وهذا كما نقول في حد الانسان أنه جسم ناطق أو جوهر ناطق فإن الجسم لا دلالة له إلا على جوهر يمكن فرض الابعاد الثلاثة لمنقطعة على زوايا اقتران فيه والناطق دلالة على شيء ذي نطق ليس يدري من حيث المفهوم أنه حيوان أم لا إنما يرى ذاتاً بالنظر في الوجود فإن ماله ناطق لا يوسد الاحيواناً لأن النطق بالوضع يدل على كونه حيواناً والذاتيات التي بين الجسم والناطق كذا نفس والمغتذى والناهي والمولد والمساس والمتحرك بالارادة تضيق في البين لعدم الدلالة عليها فتعرف به إذا أن قول من قال ان الحد الحقيقي يراد للتمييز ليس بشيء اذ لكل الغرض التمييز اذ في دون تحت ذات الشيء كما هو لكان قوله الانسان جوهر ناطق حداً انه يميز الانسان بذاتياته مما سواه وهذا الإنكار عي من يطالب من احده تصور ان الشيء وتحققه كما هو ثم يكتفي بالتمييز أمام من لا يطلب منه انه التمييز لا انكار عي في اشارة الى تركة ما هو الاولي من طاب تصور ذات الشيء فإن التمييز يحصل تبعاً لهذا الغرض فتعرفه حقيقة الشيء مع تمييزه اولى من معرفة تمييزه دون حقيقة نفسه وأما الحد الناقص فهو الذي لا يستوفي جميع ذاتيات الشيء ولا يكون مساوياً له في المعنى بل في العموم فيحصل منه التمييز الذاتي بحسب دون معرفة الذات كما هو بجميع ذاتياته وذلك كما مثابه في حد الانسان انه جوهر ناطق أو جسم ناطق (واعلم) أن كون الحد الأعلى الماهية مفيداً لتصور ذات انما هو بالعباس اني من يعلم وجود الشيء أمام من لا يعلم ذلك فهو في حقه دل على معنى الاسم شارح لمفهومه فاداً حصل له العلم بوجوده صار هذا القول بعينه في حقه الدال على الماهية بحسب ذات الشيء وأما التصور الذي حكمه في أول الكتاب بتقدمه على التصديق فهو تصور بحسب معنى الاسم لا بحسب الذات أما لتصور بحسب الذات فهو بداهة علم بوجود الشيء والتصديق به فلا بد من إقائل أن يقول إذا كان اسماً لا يفيد التصور لا بعد العلم بوجوده والتصديق به والتصديق به لا يمكن الابعاد التصور فالحد لا يفيد التصور لا بعد التصور وهو دور وذلك لأن التصور الذي يقتضيه التصديق هو تصور معنى

(١) وليس في هذا من الزلل الخ أي ليس في كراه الحدس محدود زلل يخرج التعريف عن كونه حداً وان خالف لا يجاز

(٢) فيسوع الخ مرتب على المتن وهو أنه من اصداقات وهو منقضى ولا يسوع الخ حيث انه ليس من المصداقات

(٣) وهذا انكار أي ان قوله ا تعرف بهذا الخ ياتي على قول من اكتفى في الحد تحديداً بغير مع دله ان الحد اما يقصد به تصورات الشيء ومفقه وان ذهب ذاهب الى الحد انما يراد منه التمييز فقط ثم اكتفى بالجنس الاعلى والوسط والفصل القريب وآثره الطريقة ولا يسكرعاه اشارة الى غيره لان جهة - اصرية - خلاف قول

قصده (١) وكونه ذات تلك اللوازم فان كان المقصود معرفة الذات لم يكن هذا التعريف الذي هو
بلازم غير بين ولا ناقل للذهن الى تلك الحقيقة التي هي للذات رسماً وان كان المقصود من ذكر هذا
اللازم تعريف كون هذا الشيء بحيث يلزم عنه هذا اللازم فيكون بالقياس الى هذا المقصود كالحـ
وجميع القوى الفعالة والمنفعة اذا عرفت بأفعالها على هذا الوجه أى قصده نحو كونها ذوات تلك
الأفعال كان ذلك كالحذلها لانها بسيطة ولا كون لها غير ذلك الذي يعرض لتعريفها

(الفصل الثاني)

في التحرز عن وجوه من الخطأ تقع في الحد والرسم

اعلم أن القانون الذي أعطيناه في الحد الحقيقي من جمع الذاتيات بأسرها وترتيبها يصعب جدا
اذ لا يستدعي على جميع الذاتيات دائماً في كل شيء فربما كان للشيء فصول عدة فاذا وجد بعضها وحصل
التمييز وقع الظن في الاكتر بأن لفصل غيره وكذلك الوقوف على الجنس القريب صعب جدا فربما
يؤخذ البعيد على اعتقاد أنه قريب وربما اشبهت اللوازم البيئة للشيء بذاتيته فتؤخذ بدل الذاتيات
ويركب الحدمنها والذهن لا يتنبه للفرق بين الذاتي واللازم البين في جميع الاشياء اذهي متقاربة جدا
في بيانها للشيء وامتناع فهم الشيء دون فهمها ولصعوبة هذا الامر اوردنا أمثلة من الحد ودور الرسوم
التي وقع فيها الخطأ ليتدرب الطبع بمعرفتها ويتحرز عن أمثالها

فنه ما هو في الحد إما في جانب الجنس أو في جانب الفصل أو مشترك بينهما فالشترك بينهما يشارك الحد
فيه الرسم أما ما هو في الجنس فن ذلك أن يؤخذ شيء من اللوازم كالواحد والموجود مكان الاجناس أو
كالعرض في حدود الانواع الواقعة تحت المقولات التسع فان العرض ليس جنسها كما علمت بل
لازم ومنه أن يؤخذ الفصل مكان الجنس كقولهم لان العشق اقراط المحبة والاقراط فصل له
وجنسه المحبة فقد وضع الفصل مكان الجنس والجنس مكان الفصل ومن ذلك أن يؤخذ جنس بدل
جنس كالمملكة بدل القوة والقوة بدل المملكة أما أخذ القوة بدل المملكة فكقولهم العفيف هو الذي
يقوى على اجتناب الذات الشهوانية والفاجر يقوى أيضا ولا يفعل وأما أخذ المملكة بدل القوة

(١) نحو كونه ذات تلك اللوازم أى الذات التي تعرض لها تلك اللوازم وحاصل ما قاله أن البسائط لا يمكن أن يكون
لها حد بالمعنى السابق وهو المركب من مقومات الشيء ادا بسيط لا مقوم له ولكن البسائط تعرف أيضا كما أن المركبات
تعرف فيكون تعريف البسائط بالرسوم وهو التعريف باللوازم وتقوم الرسوم لها مقام الحدود للمركبات اذا كانت
اللوازم بيئة فان اللوازم البيئة ما لا تحتاج الى وسط فهي لازمة عن الذات فتمثلها للذهن على وجه أشبه بتمثيل الحد
للاهيبة المركبة أما ان لم تكن بيئة بان كانت محتاجة الى وسط فقد علمت أن ما ليس بيئة لا يصح أن يكون معرفا للروم
كساواة زوايا المثلث لثلاثين فلو قصدنا اللوازم الغير البيئة شرح الحقيقة وتعريفها لم يكن ذلك رسماً لها كما عرفت
أما اذا قصدنا كذا اللوازم الغير البيئة تميز الشيء بكونه بحيث يلزم عنه هذا اللوازم أى ما حاله أن تعرض له هذه
العوارض أى تعريفه بأنه هو الشيء الذي تعرض له تلك العوارض كان التعريف بتلك اللوازم الغير البيئة رسماً يقوم مقام
الحد أيضاً لان كون الذات هي الذات التي تعرض لها العوارض أمر أعرف من الذات نفسها اذ لم يطر فيه الا الى
كونها هي معروض العارض وهذا أمر قد يعرف بالمشاهدة أو بغيرها مع أن العارض غير بين اللزوم كتعريفك النفس
الباطنة في الانسان بأنها قوته التي هي ماط اتصافه بالحكمة فان عرّض المحكمة للانسان لقوة فيه تزيد عن مجرد
الحيوانية أمر معلوم لكل من ميز بين الانسان وغيره لكن كون ذلك لازماً من لوازم النفس الباطنة يحتاج الى بيان طويل
عريض ولذلك قال ان تعريف القوى الفعالة مثلاً بأفعالها هو من هذا القبيل لانها لا كون لها يعرف الا كونها بحيث
تصدر عنها هذه الأفعال وهو الكون الذي يعرض لها عند تعريفها أى توصف به بقصد التعريف

فكقولهم القادر على الظلم هو الذي من شأنه وطباعه النزوع الى انتزاع ما ليس له من يدغيره ما يوجد له ملكة
الظلم لا القدرة على الظلم فان القادر على الظلم قد يكون عادلا وليس في طبعه نازع الى انتزاع ما ليس له من
يدغيره ومن ذلك أخذهم النوع مكان الجنس كقولهم في حد المشرقة ظلم الناس والظلم نوع من الشر
ومن ذلك أخذهم الموضوع مكان الجنس كقولهم ان السرير خشب يجلس عليه والخشب موضوع
للسريرية لا جنس والسريرية عارضة عليه ومن ذلك أخذهم ما كان وليس الا كوجود مكان
الجنس كقولهم في حد الرماد انه خشب محترق وليس الرماد خشبا بل كان خشبا واذن ذلك لم يكن
رمادا فحين هو رماد لم يبق كونه خشبا وحين كان خشبا لم يصبر بعد رمادا ومن ذلك أخذهم
الجزء مكان الجنس كقولهم ان العشرة خمسة وخمسة وكقولهم في حد الحيوان انه جسم ذو نفس
والجسم جزء من الحيوان لا جنس وقد أورد هذا المثال في كتبهم وكأنه يناقض ما قدمناه من أن الجسم
جنس للحيوان ويجب ان يعلم أن لاتناقض أصلا فان الجسم يمكن أن يؤخذ باعتبار لا يكون به الاجزاء
فقط واذن ذلك لا يكون محولا على الحيوان لان الجزء لا يكون محمولا على الكل ويمكن أن يؤخذ
باعتباره جنسا محمولا على ما تحته أما اعتبار كونه جزءا فهو أن يجعل معناه أنه جوهر مركب من هيولى
وصورة ذوا بعد ثلاثة بشرط أن لا يدخل في مفهومه غير هذا فان وجد مع غير هذا مثل كونه نباتيا
أو حيوانيا أو مجاديا فهو زائد على هذا المفهوم وبهذا الاعتبار هو جزء ليس محمولا اذ ليس الحيوان
هذا القدر في جنس وأما اعتبار كونه جنسا فهو أن لا يجعل مفهومه مقصورا على هذا القدر في جنس
بل يجوز أن يكون هذا الجوهر المركب من الهيولى والصورة أى تلك الانواع كان لا بأن تكون مقترنة
به اقتران الخارج عن المفهوم بل اقتران جواز الدخول في المفهوم وعلى الجملة هو أن يؤخذ هذا المعنى
مطلقا غير مشروط بشرط الاقتصار عليه أو وجوب الزيادة فيه ولا شك أن الجسم جنس بهذا المعنى
للحيوان اذ هو أحد الانواع التي يجوز دخولها في مفهوم ذلك الجسم وذلك الجسم على اطلاقه دون
شرط الاقتصار على كونه جوهر اذ ابعاد ثلاثة محمول عليه فانا اعتبر الجسم على هذا الوجه كان
جنسا ووجب ايراده في حد الحيوان أما على الوجه الآخر فهو جزء ولا يجوز ادخاله في الحد ولا حله
عليه أصلا لان الجزء لا يحمل على الكل

وأما الخطأ في الفصل فهو أن تأخذ الوازم مكان الذاتيات وأن تأخذ الجنس مكان الفصل وان
تجسب الانفعالات فصولا والانعكاسات اذا اشتدت بطل الشيء والفصول اذا اشتدت ثبت الشيء
وأما المشترك بين الجنس والفصل والحد والرسم فأمران (أحدهما) أن لاتستعمل الالفاظ المجازية
المستعارة والغريبة والوحشية والمشتبهة كقولهم ان الف (١) لهم موافقة وان النفس عدد محرك لذاته وان
الهيولى أم حاضنة (والثاني) أن يعترف الشيء بما هو أعرف منه فان عرف بنفسه أو بما هو مثله في الخفاء
أو أخفى منه أو بما لا يعرف الا بهذا المعرف كان خطأ أما تعريفه بنفسه فككقولهم في حد الحركة انها

(١) أخذهم الجزء الخ المراد منه الجزء المادى في الوجود الخارجى

(٢) والانعكاسات اذا اشتدت الخ يريد أن يقول مع أنه يوجد فرق بين بين الفصول والانفعالات لان الانفعال تأثر
اذا اشتد أدى الى فساد جوهر المتأثر المفعول أما الفصول فانها مقومات للجوهر وكلما قوى المقوم بالكسر قوى المقوم
بالفتح واطلاق الاستدلال على الفصول ضرب من التسامح

(٣) الفهم موافقة مثال لاشتباه وما بعده مثال للخراب والثالث مثال للاستعارة والفهم ليس موافقة تماثل هو موافقة
ما في الذهن للواقع فتعريفه بالموافقة تعريف بلفظ مشبهة لا يدري ما يراد منه ولفظ العدد وان لم يكن غريبا في نفسه
لكنه بوصف كونه محركا لذاته غريب لا يعرف

ثقة وفي حد الانسان إنه الحيوان البشري والبشر والانسان مترادفان وأما المساوي في المعرفة فكقولهم في حد الزوج إنه العدد الذي يزيد على الفرد بواحد والفرد ليس أعرف من الزوج ومن ذلك أخذ أحد المتضايقين في حد الآخر فان كل واحد منهما في الجهل والمعرفة به مثل الآخر وقد ظن بعضهم أنه لما كان العلم بهما مجازاً أخذ كل واحد منهما في حد الآخر وهذا خطأ فاحش لان العلم بهما جميعاً اذا كان معاً فلو كان أحدهما مجعولاً كان الآخر مجعولاً أيضاً فكيف يعرف الآخر به ومن شرط ما يعرف به الشئ أن يكون معاً لوما قبله واذا علم أحدهما صار الآخر معلوماً معه فلا حاجة به إلى أن يعلم بصاحبه

لكن على هذا شك وهو أن المضاف لما هيته معقولة بالقياس إلى غيره وليس له وجود غير ذلك فحتمه اذا كان بياناً لحيقته فيجب أن يؤخذ فيه قياسه إلى الآخر والآخر لا يمكن بياناً لحيقته وحده أن المضاف إليه ليس جزءاً من حقيقة المضاف فيلزم أخذه في حده بل هو لازم له أذيلزم من كون هذا مضافاً ووجود مضاف إليه بازائه معه لا سابقاً عليه ولو كان جزءاً من حقيقة للزم تقدمه عليه بالذات وانقطعت الرابطة المعينة بينهما بل المتضايقان متقدمان بذاتيهما ووجوديهما الغير المتضايقين على معنى الاضافة بينهما متقدم المعروضات على عوارضها فان الاضافة انما تعقل بين شيئين فلا بد من تقدمهما أولاً بالذات على الاضافة لتعقل بينهما ما الاضافة ثم اذا اتصتا بينهما الاضافة التي هي قياس ما بوجه ما إلى الغير كان حصول هذا مضافاً والآخر مضافاً إليه مما من غير تقدم وتأخر فاذن في تحديد المتضايقين ضرب من التلطف والحيطة وهو أن يؤخذ الذاتان مجردتين لا من حيث هما مضافان ويدل على السبب الجامع بينهما ما فاذا فرغ من آخر البيان حصل العلم بهما جميعاً معاً مثل أن تقول الجار هو ساكن دار أحد حدوده باعينه حد دار الآخر الذي يقال لهذا بالقياس إليه إنه جار من حيث هو ما كذلك وكذلك الآخر هو انسان أحد والديه هو بعينه والد الذي يقال لهذا بالقياس إليه إنه أخ والاب حيوان يولد من نطفته آخر من نوعه من حيث هو كذلك

وأما ما هو أخفى فكقولهم ان النار جسم شبيه بالنفس بالنفس أخفى من النار وأما ما هو معترف بهذا الشئ الذي يراد تعريفه به فكقولهم في حد الشمس انها كوكب يطلع نهاراً والنهار لا يمكن أن يحد إلا بالشمس لانه زمان طلوع الشمس وكقولهم في حد الكمية انها القابلة للمساواة واللامساواة وفي حد الكيفية انها قابلة للمساوية وغير المشابهة والمساواة تعترف بأنها اتفاق في الكمية والمساوية بأنها اتفاق في الكيفية فهذا وما أشبهه من أنواع الخطأ فيجتنب في الحدود ويصعب جداً اجتنابه ولذلك نرى المحققين فاترى الهمم عن اعطاء الامور حدودها الحقيقية بل قانعين بالرسوم في أكثر المواضع وقد بقي من المباحث المتعلقة بالحد معرفة طريق اكتسابه وهل يكتسب بالبرهان أم بطريق آخر لكننا لما لم نشرع بعد في البرهان أخرنا هذا البحث إلى ذلك الفن ونورد هناك مشاركات الحد والبرهان أيضاً ان شاء الله تعالى فهذا ما نريد ابراده في التأليف المفيد للتصور وننتقل إلى التأليف التصديقي بعون الله وحسن توفيقه انه هو المعين والموفق

(المقالة الثالثة)

﴿ في التأليفات الموصلة إلى التصديق وتقسيم إلى خمسة فنون ﴾

(١) النفس بسكون الفاء وجه مشابهة النار لها كون الجوهر وظهور الاثر ولكن النفس في حقيقتها أخفى من النار

(الفن الاول)

في التأليف الأول الواقع للفردات وهو الملقب ببادر منياس ويشتمل على مقدمة وتسعة فصول

أما المقدمة فهي أن للأشياء وجوداً في الأعيان ووجوداً في الأذهان وهو أدراك الأشياء إما بالحوس أو بالخيال أو بالوهم أو بالعقل على ما يعرف بتفاصيل المدركات في العلوم ووجوداً في اللفظ ووجوداً في الكتابة فالوجود الذهني ويسمى الأثر النفساني هو مثال مطابق للوجود العيني دال عليه واللفظ دال على ما في الذهن وما في الذهن يسمى معنى بالنسبة إلى اللفظ كما أن الأعيان في أنفسها أيضاً تسمى معنى بالنسبة إلى الذهن لأنهما هي المقاصد لما في النفس والكتابة دالة على اللفظ ولذلك حوذي بأجزائها وتركيبها أجزاء اللفظ وتركيبه وقد كان إلى انشائها دالة على ما في النفس دون توسط اللفظ سبيل فكان يجعل لكل أثر في النفس كتابة معينة مثل الحركة كتابة والسكون أخرى وللسماء والأرض وغيرهما من الأعيان صور لكل بحسبه لكنه لو أجرى الأمر على ذلك لكان الإنسان ممنواً بأن يحفظ الدلائل على ما في النفس ألفاظاً ويحفظها رقوماً أيضاً تخففت المؤنة في ذلك بأن قصد إلى الحروف الأولى القليلة العدد فوضع لها أشكال يكون حفظها مغنياً عن حفظ رقم رقم دال على شيء وإذا حفظت حوذي بتأليفها رقماً تأليفها لفظاً فصارت الكتابة بهذا السبب دالة على الألفاظ أولاً لكن ما في النفس من الآثار ما يدل بذاته على الأمور لا بوضع واضح فلا يختلف الدال والمدلول عليه ودلالة اللفظ على الأثر النفساني دلالة وضعية حصلت بالاتفاق والتواطؤ لوواطؤاً على غيرها لذات منابها وتختلف باختلاف الأمم والأعصار وإن كان مدلولها غير مختلف ودلالة الكتابة على الألفاظ أيضاً وضعية والدال والمدلول فيها جميعاً يختلفان فالأعيان والتصورات لا تختلف والألفاظ والكتابة تختلف

(الفصل الاول)

في الاسم والكلمة والأداة

قد بينا أن الغرض من المنطق معرفة الأقوال الشارحية والنجح وكل واحد منهم مأمول لكن النجحة أكثر تأليفاً فإن تركيب الحد والرسم من المفردات والنجحة لا تتركب أولاً من المفردات بل يقع تركيب المفردات أولاً في أمور هي قضايا ثم تتركب من هذه القضايا أنواع النجح والنظر فيما منه التأليف قبل النظر في المؤلف فلا جرم وجب تقديم النظر في القضايا وأصنافها على القياس والنظر فيها مخوَج إلى تعرّف هذه المفردات الثلاثة وهي الاسم والكلمة والأداة

فالاسم لفظ مفرد يدل على معنى من غير دلالة على زمان ذلك المعنى كزيد وعيسى وقائم وكاتب وقد يشكك على هذا بلفظة أمس والمقدم ولفظة الزمان فإن هذه كلها أسماء ومع ذلك دالة على الزمان فنقول في حل هذا الشك إن قول القائل يدل على زمان المعنى أولاً يدل يقتضي أن يكون المعنى متحلاً في نفسه دون الزمان ويكون الزمان أمراً مقارناً لذلك المعنى لا هو نفسه ولا داخل في حده وفي أمس وغد والزمان نفس المعنى هو الزمان لأن الزمان خارج عن نفس المعنى لا حقيقته والمقدم دال على معنى جزؤه الزمان وجزء الشيء لا يكون مقارناً للمعنى الشيء بل يقارن بجزءه الآخر فيحصل مجموعهما معنى الشيء كاملاً فليس للمقدم إذن دلالة على زمان خارج عن معناه والدلالة المنقضية هي دلالة الاسم على زمان خارج عن نفس معناه إذ قلنا يدل على معنى من غير دلالة على زمان ذلك المعنى

والاسم منه محصل ومنه غير محصل فالمحصل مثل زيد وبكر والانسان والنجار وغير المحصل مثل لا انسان ولا بصير ولا عادل وليس بالحقيقة اسما فانه ليس بمفرد والاسم مفرد بل هذا مركب من حرف سلب واسم محصل جعل مجموعهما دالا على خلاف معنى المحصل الذي هو جزؤه ولكن تركيبه ليس عن اللفاظ مستقلة في الدلالة بنفسها فان حرف السلب أداة لاتدل الا مقرونة بشئ آخر ولفظة لا وان كانت للسلب فلا تدل ههنا للسلب وليس فيها ايجاب ولا سلب بل تصلح أن توجب وتسلب وأن توضع للايجاب والسلب كما سنبينه من بعد

ومن الاسم ما هو قائم ومنه ما هو مصرف فالقائم ما لم يتغير عن بنائه الاصل للحوق لاحق من الاعراب وغيره والمصرف ما تغير عن بنائه الاصل باقتران حركته بأعراب يصير مانعا عن اقتران بعض ما كان يقترب به لولاه مثل قولنا زيد فان ضمة الدال اللاحقة به غيرته عن وضعه الاصل ومنعت لحوق الباء أو في أو على أو عاملا آخر به لولاهما الجواز لحوقه اذ لا يمكنك أن تقول بزيد ولا في زيد ولا على زيد ولا أن تقول رأيت زيد والمصرف أيضا ليس بمفردا حقيقيا اذ يسمع هذا المجموع جزأين أحدهما الاسم والاخر ما يلحقه من الحركة والاعراب وهذه الحركة ليست مغيرة للفظ فحسب بل وللعنى أيضا فالولم يتغير المعنى ما تغير الحكم ما يقارنه جواز او امتناعا ولا نعني بتغير المعنى تبدله بمعنى آخر فان معنى الاسم باق لكن انضمت اليه زيادة معنى أفادت هذه الحركة لاسم (٢) نقلال اهادون اقترانها بمعنى اسم من الاسماء القائمة

وأما الكلمة فهي لفظ مفرد يدل على موجود لموضوع غير معين في زمان من الازمنة الثلاثة مثل ضرب فانه يدل على ضرب منسوب الى ضارب غير معين في زمان ماض والكلمة يسميها النحويون تعلا وليس كل ما يسمونه فعلا هي كلمة عند المنطقيين فان تشي وأمشى ومشت كلها أفعال وليست كلها كلمات لان الكلمة ما لا يوجد اداها جزء دال والتاء في تشي تدل على المخاطب والهزة في أمشى تدل على المتكلم وقد قيل ان يمشى أيضا حاله كذلك لان الياء منه تدل على موضوع غائب غير معين وص (٣) أفضل المتأخرين الى أن يمشى على الخصوص يشبه اللفظ المفرد في أن لا صدق فيه ولا كذب دون تشي وأمشى غير قويم لان دلالة الياء على الموضوع الغير المعين ليس على سبيل تجويز الاسناد الى أى ماش كان بل على ماش متعين عند القائل غير مصرح به ولا معين به لالة اللفظ فالأمر موقوف في التصديق به والتكذيب على التعيين والتعيين واذا عترف بكونه دالا على ماش متعين عند القائل فقد اعترف له بجزء دال فكيف يكون مفردا أو شبهه به ولا تنخرم دلالة الياء بسبب انتفاء التصريح والتعيين فلم يشترط في دلالة اللفاظ كونها دالة على التعيين فان ذلك هو مركب وان لم يدخله الصدق والكذب فان الصدق والكذب خاصية لبعض المركبات لا كلها وان كان مركبا فلا يكون كلمة مع أن هذا اما صادق في نفس الامر ان كان المنسوب اليه المسمى ماشيا أو كاذب ان لم يكن ماشيا والسامع متوقف في التصديق

(١) ما تغير حكمه ما يقارنه الخ أى لم يتغير معنى اللفظ ما تغير حكمه ما يقارن اللفظ من الحروف وغيره من العوامل جواز او امتناعا فان ضمة زيد منعت كل عامل لغير الضم وجوزت عامل الضم ولا ريب أن المعنى في زيد المبتدأ والفاعل مثلا يختلف عنه في زيد المفعول وما يشبهه أما معنى اللفظ من حيث هو مسمى لا يتغير بضمته أو غيره فاذن قد أضافت الضمة معنى على أصل معنى اللفظ فيكون مركبا

(٢) لا استقلال لها الخ أى ان هذه الزيادات التي أفادت الحركة ليست معنى مستقلة بل تدل على ما هو معنى لا بد في تعقل من اقترانه بمعنى من معانى الاسم لو كان قائما وهي ذوات المسميات مثلا
(٣) صغو بكسر الصاد وفتحها وسكون الغين المجمة أى ميله

والتكذيب إلى التصريح والبيان لكن التصديق بالقول غير صدقه في نفسه
 وإذا تحقق هذا فعل لغة العرب مخلوع عن الكلمات المستقبلية فأنها بأسرها مركبة لا بسيطة لكن
 المنطوق لا نظره في لغة دون لغة بل يكفيه أن يعلم أنه من الممكن وجود لفظة دالة على معنى وزمانه
 المستقبل لادلالة الجزء منها على جزء من أجزاء هذا المعنى فتكون مقردة
 والكامة منها محصلة وغير محصلة ومصرفة وقائمة أما المحصلة فكقولنا قام وقعد وغير المحصلة
 كقولنا لا قام ولا صاح ويشبه أن يكون حرف لا لم يرتبط بصح ارتباط اتحاد ليدل على معنى واحد كما
 كان في الاسم الثير المحصل بل هو أسلبه بمعنى الصحة عن موضوعها فليس اذن في لغة العرب كلمة
 غير محصلة وكذلك الكامة القائمة مفقودة في لسان العرب فانها الدالة على الزمان الحاضر وليس في
 لسانهم كلمة مقردة الحاضر بل ربما يستعملون كلمة المستقبل بمعنى الحال كقولهم زيد عشي أى في
 الحال وربما استعاروا له الماضي كقولهم ان زيدا صاح اذا أتاه البرء في الحال وأما المصرفة فهي الدالة
 على أحد الزمانين الذين عن جنبي الحاضر كقولهم ضرب للماضي ويضرب للمستقبل
 وأما الاداة التي اللفظة المفردة التي لا تدل وحدها على معنى يتمثل بل على نسبة بين معنيين لا تعقل الا
 مقرونة بالامور التي هي نسب بينهما مثل من وقى وعلى ولا ولذلك اذا قيل خرجت من لم يكن اللفظ دالا
 دلالة المطلوبة ما لم يقل من الدار أو ما أشبهه
 وعلم أن من الاسماء والكلم ما يستعمل تارة استعمال المفردات التامة الدلالة ويستعمل أخرى
 استعمال الاندراجات كقوله مثل هو موجود وكان وكان وجود وصار فانك تقول زيد موجود
 أو كان وتعني بذلك الاخبار عن وجوده في ذاته أو كونه في ذاته فيكون تام الدلالة وتقول زيد موجود
 قائما أو كان في الدار أو صار متحركا وتجعله تابعا لما بعده لو وقفت عليه لم يكن في نفسه تام الدلالة المرادة به
 وهذه هي الكلمات الرجوعية والاسماء التي تربط بين معنيين وهي كالادوات ومن قبيلها في أن لادلالة لها
 بذاتها دون ما يقربها

(الفصل الثاني)

في القول وأقسامه

القول هو المركب من جزأين على معان هي أجزاء معنى الجملة وقد سبق تعريف
 المركبات من جزأين على شيء من جزئيه فإذا كان المركب ما تدل أجزاؤه جميعا فابق
 بين المفرد والمركب ثم هو الذي يدل بعض أجزائه دون بعض لكن القسمة وان اقتصت وجود
 هذا الاسم عندنا في الوجود لا يدل جزء منه على جزء من معنى الجملة ولادلالة الباقي أصلا
 لأن معنى مجموع منتهى زيادة على معنى جزء فالدال على تلك الزيادة هو الجزء الباقي لاحتمال
 شتم من التركيبات من زيادة على معنى جزء فالدال على تلك الزيادة هو الجزء الباقي لاحتمال
 معنى يسبق له كتركيب زيد كتاب تدعى الشاة ويب الدار والناقص الدلالة هو الذي لا تتم
 دلالة أحد جزئيه بغيره كقوله لا انسان وفي الدار وزيد كان اذا أردت كونه على
 صفة سابقة كرهية كونه كونه كماله في ذلك أن تقول كان من يضاف وقفت على كان دون ذكر
 المربط في ذلك لا تتم دلالة هذه مالم تعقبها بتلك الصفة
 والامطاط تدل على سبيل تقييد بعضها ببعض كما في الحدود والرسوم وقد ذكرناه وقد تتركب

على أنحاء أخرى وذلك لان الحاجة الى القول هي دلالة الخاطب على ما في نفس الخاطب والدلالة لما أن تراد لذاتها أو لشيء آخر يتوقع أن يكون من جهة الخاطب والتي تراد لذاتها هي الأخذ ببار لما على وجهه أو محترفا عنه الى صيغة التخي والتعجب وغير ذلك مما هو في قوة الاخبار فانك اذا قلت لبتك تأتيني استشعر من هذا أنك تريد لاتبانه والتي تراد لشيء يتوقع كونه من الخاطب فاما أن يكون ذلك أيضا دلالة أو قوة لا غير الدلالة فان أردت الدلالة فتكون المخاطبة استفهاما وان أريد عمل من الاعمال غير الدلالة فهو من المساوي التماس ومن الاعلى أمر ونهي ومن الادون دعاء ومسئلة والنافع في المعلوم من هذه التركيبات بعد التركيب الموجه نحو التصور هو التركيب الخبري الذي يقل لقائله انه صادق أو كاذب بالذات أي قوله مطابق الامر في ذاته وحكمك بصدق قوله أي مطابقتها للامر هو التصديق

وهذا التركيب الخبري النافع في اكتساب التصديق يسمى قولاً جازماً وقضية وأصنافه ثلاثة الجلي والشرطي المتصل والشرطي المنفصل أما الجلي فمكة قولك الانسان حيوان والشرطي المتصل مثل قولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والمنفصل مثل قولك إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون فردا وانما صارت الاصناف ثلاثة لان الحكم إما أن يكون بنسبة مفردا أو ما هو في قوة المفرد الى مثله بأنه هو أو ليس هو وبالجملة الحكم بأن معنى محمول على معنى أوليس محمول عليه ومعنى قولنا ما هو في قوة المفرد أي المركب الذي لم يعتبر من حيث هو مركب بل من حيث يمكن أن يقوم مقامه لفظ مفرد مثل قولنا الحيوان الناطق المائت ينتقل من مكان الى مكان بنقل قدم ووضع أخرى فان الانسان يقوم مقام الحيوان الناطق المائت ويمشي مقام الباقي وهذا هو القسم الجلي وإما أن يكون الحكم بنسبة مؤلف تأليف القضايا الى مثله ولكن قد قرن بكل واحد منهما ما يخرج عن كونه قضية ويربطه بالآخر فيجعلها قضية واحدة وهذه النسبة إما نسبة المتابعة وال لزوم كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فقد حكمت بلزوم وجود النهار اطوار الشمس وهذا هو الشرطي المتصل أو تكون النسبة نسبة العناد والمباينة كقولنا إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون فردا وهو الشرطي المنفصل وفي كل واحد من المتصل والمنفصل قضيتان أما في المتصل فقولنا الشمس طالعة والنهار موجود وفي المنفصل قولنا العدد زوج والعديد فرد ولكن اقترن بكل واحدة منهما ما أخرجهما عن كونهما قضية وهما هالآن تكون جزء قضية متقاضيا اتصال الاخرى بهما معناه في الصدق والكذب ودليل خروجهما عن كونهما قضية زوال الصدق والكذب عنها أما في المتصل فلفظة إن قد اقترنت باحدى القضيتين والفاء بالآخرى وفي المنفصل لفظة إما وإما فقولنا ان كانت الشمس طالعة ليس فيه صدق ولا كذب فليس قضية وكذلك قولك مفردا فالنهار موجود اذا بقيت الفاء على دلالتها ولم تلغ لم يكن صادقا ولا كاذبا بل الصدق والكذب فيه من حيث صار قضية واحدة تلزم احدهما الاخرى أو تعاندها

ويعم الاصناف الثلاثة أن فيهما حكما بنسبة معنى الى معنى إما بايجاب واثبات أو سلب ونفي ولكن

(١) دلالة الخاطب بفتح الطاء على ما في نفس الخاطب بكسرها أي ادهام الخاطب ما في نفس المتكلم مما يقصده بالتركيب

(٢) الاخبار بكسر الهمزة أي ما يدل عليه وهي الاخبار بفتحها جمع خبر

(٣) ومن الادون أراد منه الادون وهو الادنى والاحط منزلة واستعمال أفعل من الدون ايس بقياس لانه لا فاعل له ولكن جاء هذا الاستعمال على لسانهم قليلا

خاصية الايجاب في الجملي هو الحكم بوجود شئ لشيء على معنى أن المنسوب اليه يقال له هو ما جعل منسوباً والسلب هو الحكم بلا وجود شئ لشيء والايجاب في المتصل هو الحكم بلزوم احدي القضيتين للآخرى اذا فرضت الأولى منهما المقرون بها حرف الشرط وتسمى المقدم لزمتها الثانية المقرون بها حرف الجزاء وتسمى التالي والسلب هو رفع هذا اللزوم والاتصال مثل قولك ليس اذا كانت الشمس طالعة فالدليل موجود والايجاب في المنفصل هو الحكم ببيان شئ احدي القضيتين للآخرى والسلب فيه رفع هذه المباينة مثل قولك ليس إما أن يكون العدد زوجاً وإما منقسماً بمساويين وليس في المنفصل مقدّم وتال بالطبع بل بالوضع فان كل واحدة من القضيتين يمكن أن تجعل مقدّما والاتصال بجمله أما في المتصل فلا يجب امكان جعل كل واحدة منهما مقدّما لان المقدم ربعا كان أخص من التالي فيلزم من وضعه وضع التالي الاعم ولا يلزم من وضع التالي الاعم وضع المقدم الاخص بل لو كانا متساويين لكان يلزم كل واحد منهما من وضع الآخر والقضية التي حكمها الايجاب تسمى موجبة والتي حكمها السلب تسمى سالبة فهذه هي أقسام القضايا لكن أولها الجملية لان تركيب المفردات يقع أولاً اليها ثم عنها تتركب الشرطيات والأول من جملة الجملي هو الموجب لانه مؤلف من موضوع ومحمول على نسبة وجوديتهما وأما السالب فمؤلف من موضوع ومحمول ورفع وجود النسبة ولا يتحقق رفع الشئ في الذهن دون وجوده في الذهن فكل عدم لا يتحقق في الذهن ولا يتحدّد الا بالوجود أي بان يؤخذ (١) ذلك الوجود جزأ من حد العدم والوجود يتحقق دون العدم فالايجاب اذن مستغن عن السلب أما السلب فعارض على الايجاب فكان الايجاب أولاً بالنسبة اليه ولانغني بقولنا عارض على الايجاب أن الايجاب موجود مع السلب بل نعني به أن السلب داخل على تأليف لولا حرف السلب لكان ايجاباً لأن الايجاب اجتمع مع السلب في قضية أو اجتمع الوجود والعدم في ذوات الامور

(الفصل الثالث)

﴿ في القضايا المخصوصة والمحصورة والمهملة من الجليات ﴾

وبعد أن عرفنا القضايا الثلاث فريد أن نؤخر الكلام في الشرطيات الى حين الفراغ من بيان أحكام الجليات والقياسات المؤلفة عنها كل قضية جلية فموضوعها إما جزئي وإما كلي والقضية الجزئية الموضوع تسمى مخصوصة وأما

(١) المتلازمان المتساويان كالطلق والاستعداد للنظر فتقول ان كان هذا ناطقاً كان مستعداً للنظر وهو فرض العلة ليحصل المعلول أو تقول كلما كان هذا مستعداً للنظر كان ناطقاً وهو فرض المعلول ليعلم ثبوت العلة المتساوية وهكذا وجود النهار وطلوع الشمس ومن هذا ترى أن ليس وضع كل على أنه مقدم أو تال على وجه واحد من المعنى فيكون تقدم المقدم وتأخر التالي طبيعياً على كل حال في المتصل أما في المنفصل فتقدم كل وتأخر الآخر لا يغير شيئاً من وجه الاتصال فلا يكون بينهما ترتيب طبيعي

(٢) بأن يؤخذ الوجود جزأ من حد العدم لا يريد بأحد جزأ من حد العدم أن يكون الوجود مقوماً للعدم في ماهيته اذ العدم لا ماهية له وانما يريد أنه لا يمكن فهم العدم حتى يضاف الى وجوده فيكون الوجود محدد المفهوم به بمعنى أنه يكون المعقول منه في الذهن ويحدّد ما يكون له من صورة فيه ويغيرها ان كانت له صورة وحقيقة ما يمكن تصوره من العدم هو تصور الموجود عارياً عن أمر كان يفرض مروضه له أو كونه فيه أو نسبتة اليه فتصور عدم الباض هو تصور الجسم بلون آخر ليس البياض وتصور عدم ابن زيد هو تصور زيد على حالته هذه لا ينسب اليه ابن وهكذا فما يسمى أعداً ما هو في الحقيقة ناحية من صور الوجودات

الكلية الموضوع فلا تخلو إما أن يبين فيها كمية ما عليه الحكم أو لم يبين فإن لم يبين سميت مهملة وان يبين فلا تخلو إما أن يكون الحكم على كله وتسمى محصورة كلية أو على بعضه وتسمى محصورة جزئية فالقضايا الكلية هي هذه الأربعة مخصوصة ومهملة ومحصورة كلية ومحصورة جزئية وحال الحكم في عمومه وخصوصه يسمى كمية القضية وحاله في الإيجاب والسلب يسمى كيفية القضية وفي كل واحدة من هذه القضايا إيجاب وسلب فالخصوصة الموجبة مثل قولنا زيد كاتب والسالبة مثل قولنا زيد ليس بكاتب والمهملة الموجبة مثل قولنا الإنسان كاتب والسالبة مثل قولنا الإنسان ليس بكاتب والكلية الموجبة مثل قولنا كل إنسان كاتب والسالبة مثل قولنا ليس أولاً واحد من الناس بكاتب أو لا شيء من الناس بكاتب والجزئية الموجبة مثل قولنا بعض الناس كاتب والسالبة مثل قولنا ليس بعض الناس أو ليس كل الناس بكاتب

واللفظ المبين لكمية الحكم يسمى سوراً وحاصراً وهو كل وبعض ولا شيء ولا واحد ولا بعض ولا كل وقد ينطق أن الآلاف واللام تقتضي التعميم في لغة العرب فإن كان كذلك فلا مهملة في لغة العرب مع أنه ليس كذلك على الطرد فإنه وان استعمل للعموم في بعض المواضع فقد يدل به على تعيين الطبيعة أيضاً فتستعمل لفظة الإنسان ويعنى بها الإنسان من حيث هو إنسان والإنسان من حيث هو إنسان ليس بعام والالما كان الشخص إنساناً وليس بمخاص أيضاً والالما كان في العقل إنسان كلي عام لجميع جزئياته بل هو في نفسه أمر وراء العموم والخصوص يلحقه العموم تارة والخصوص أخرى ولو كان يقتضي العموم لا محالة لكان قولك الإنسان بمنزلة قولك كل إنسان حتى يصدق على أحدهما ما يصدق على الآخر وليس كذلك إذ يصدق أن تقول الإنسان نوع ولا يصدق قولك كل إنسان نوع فاذن هو المهمل والمهمل قد حكم فيه على الطبيعة التي تصلح أن تؤخذ كلية وجزئية فإن أخذت كلية صدق الحكم جزئياً لا محالة فإن الحكم إذا صدق كلياً صدق جزئياً وإن أخذت جزئية فالحكم الجزئي صادق أيضاً ففي الحالين جميعاً يصدق الحكم جزئياً مع إمكان صدقه كلياً فإن الحكم الجزئي لا يمنع صدق الحكم الكلي فربما كان صادفاً فحكم المهمل اذن حكم الجزئي

وهنا زوائد من ألفاظ وهيئات خاصة تلحق القضايا فتفيد أحكاماً خاصة في الحصر واختصاص المحمول بالموضوع ومساواته إياه من جملتها الفظة إنما فيقال إنما يكون الإنسان ناطقاً وإنما يكون بعض الناس كاتباً فتفيد زيادة في المعنى وهي اختصاص النطق بالإنسان والكاتب ببعضه ولولا هالم يكن مجرد الحمل والوضع مفيداً هذه الزيادة فإن مجرد الحمل لا يقتضي الوجود المحمول للموضوع فحسب أما مساواته له أو كونه أعم أو أخص فيستفاد من قرينة أخرى وليس شيء من هذه الأحوال الثلاثة واجباً في الحمل المجرد فإن بعض المحولات قد يكون مساوياً مثل قولك الإنسان ناطق وبعضها أعم

(١) فاذن هو مهمل الصمير في هو يعود إلى الحكم على الإنسان المعروف بالآلاف واللام وليس على قول الإنسان نوع فإن هذه القضية ليست من المهملات إذ ليس الحكم فيها على الإنسان من حيث هو بل من حيث هو كلي يقال على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة ومثل هذه القضية ليست من المهملات لأن الحكم في المهمل يرد دائماً على الأفراد كلاً أو بعضاً ولذلك قال المصنف والمهمل قد حكم فيه على الطبيعة التي تصلح الخ وقوله هذا صريح في أنه لم يذهب مذهب القائلين أن هذا النوع من القضايا كالإنسان نوع والحيوان جنس معدود من المهملات وإن لم يصح حله باسم وقد سمى المتأخرون قضايا طبيعية ولم يعتبره المصنف وكثير غيره في تقسيم القضايا لأنه لا يستعمل في العلوم وإنما أتى المصنف بقضية الإنسان نوع هنا لثبت أن ليس الحكم على ما اقترن بالآلاف واللام كما بدأنا ولم يقصد أمراً آخر وراء ذلك

مثل قولك الانسان حيوان وبعضها أخص مثل قولك الانسان كاتب وكذلك قد تقول الانسان هو الضحالة بزيادة الالف واللام في جانب المحمول فيدل في لغة العرب على أن المحمول مساو للموضوع وتقول في السلب ليس انما يكون الانسان حيوانا أو ليس الانسان هو الحيوان فيدل على سلب الدلالة الاولى في الإيجابين من الاختصاص والمساواة وتقول أيضا ليس الانسان الالناطق ويفيد أحد أمرين إما أنه ليس معنى الانسان الالمعنى الناطق وليس تقتضى الانسانية معنى آخر أو أنه ليس يوجد انسان غير ناطق بل كل انسان ناطق وذلك مقتضى زوائد بالشرطيات فتقتضى زيادة معنى لولاها لم يكن أنحرناها الى الفن المفرد فيها

(الفصل الرابع)

في الأجزاء التي هي قوام القضايا الخلية من حيث هي قضايا وفي العدول والتحصيل

القضية الخلية انما تتم بأمر ثلاثة الموضوع والمحمول والعلاقة التي بينهما فانك اذا قلت الانسان حيوان عقلت علاقة ونسبة بين الانسان والحيوان لولاها لما كان الانسان موضوعا والحيوان محمولا وتلك النسبة تستحق لفظا دالا عليها ولكن ربما اقتصر على لفظ الموضوع والمحمول تعويلا على فهم الذهن لتلك العلاقة بلى لو كان المحمول كلمة أو لفظا مشتقا لم يحوج الى إفراد لفظ العلاقة لان الكلمة تتعلق بذاتها بالموضوع لانها تدل على معنى موجود للموضوع فالدلالة على الموضوع مضمّنة للكلمة وكذلك الاسم المشتق مثل الضارب والابيض يدل على البياض والضرب لموضوع له لكن الفرق بينه وبين الكلمة أن الكلمة تدل مع ما تشارك الاسم المشتق في الدلالة عليه على زمان معين والاسم المشتق عادم لهذه الدلالة والدال على هذه العلاقة يسمى رابطة مثل هو والكلمات الوجودية

والقضية التي صرح فيها بالرابطة تسمى ثلاثية مثل قولك زيد هو كاتب أو يوجد كاتباً والتي لم يصرح فيها بهذه اللفظة تسمى ثنائية والقضية الثلاثية انما تكون سالبة اذا دخل حرف السلب على الرابطة فرفعها وسلبها مثل قولك زيد ليس هو كاتباً وتسمى سالبة بسيطة أما اذا دخلت الرابطة على حرف السلب فلا تكون القضية سالبة وذلك مثل قولك زيد هو لا بصير أو غير بصير أو ليس بصيرا لان هو ربطت ما بعدها بالموضوع وصيرت حرف السلب جزأ من المحمول فصارت «ليس» أو «لا» مع ما بعدها شيأ واحد محمولا على الموضوع بالايجاب والاثبات ومثل هذه القضية تسمى معدولة ومتغيرة واذا وقع مثل هذا الاسم المتحد بحرف السلب الذي يسمى غير محصل في جانب الموضوع سميت القضية أيضا معدولة لكن مطلق العدول لا يفهم الا في جانب المحمول

والقضية المعدولة قد تكون موجبة كما ذكرناه وقد تكون سالبة وهو أن يكون حرف السلب في القضية داخلا على الرابطة مثل قولك زيد ليس هو غير بصير والفرق بين السالبة البسيطة والموجبة المعدولة أما في الثلاثية فن وجهين (أحدهما) من جهة الصيغة وهو أن حرف السلب داخل على الرابطة في السالبة ومدخول عليه في الموجبة المعدولة وأما من جهة المعنى فهو أن موضوع

(١) وقد تقتضى زوائد بالشرطيات الخ الذي يأتي للوصف هو دكر صيغ في الشرطيات لازوائد وربما أراد من الزوائد ما زاد على ما تقدم وان لم تكن زوائد على أجزاء القضية

(٢) على زمان معين متعلق بتدل أي أن الكلمة تدل على الزمان المعين مع معنى المصدر الثابت لموضوع الذي تشترك في الدلالة عليه مع الاسم المشتق

الموجبة المعدولة لا بد من أن يكون موجودا لان حكمها الاثبات فان «هو» اذا كان قبل حرف السلب يقتضى ثبوت ما بعده للموضوع سواء كان ما بعده قابلا للثبوت أى وجوديا أو لم يكن قابلا للثبوت أى امر اعدميا سلبيا فلسنا فى اعتبار صدق القضية وكذبها بل فى اعتبار مقتضى القضية اذا تأخر حرف السلب عن الرابطة ولا محالة أن مقتضاها اثبات ما بعدها وإيجابه للموضوع ولا يتصور اثبات شئ لا آخر الا اذا كان ذلك الآخر ثابتا لما فى نفس الامر أى الوجود الخارجى أو فى الوهم بان يحكم الذهن عليه بوجوده هذا المحمول له لافى الذهن فقط بل على أنه اذا وجد وجد له هذا المحمول فان لم يكن للشئ وجودا لافى الذهن فحال أن يحكم عليه بثبوت شئ له لافى الذهن بل فى نفس الامر وليس هو موجودا فى نفس الامر وانما أوجبنا أن يكون الموضوع فى الموجبة المعدولة موجودا لالان قولنا غير بصير لا يقع الاعلى الموجود بل لان الايجاب نفسه يقتضى ذلك سواء كان غير بصير يقع على الموجود والمعدوم أو لا يقع الاعلى الموجود وربما يقبل فى الظاهر الايجاب المعدول على ما هو محال الوجود لمطابقة ذلك الايجاب السلب مثل ما يقال العنقاء هو غير موجود أو الخلد (١) معدوم والتحقيق ما ذكرناه

وأما السلب فيصح عن كل موجود ومعدوم اذ ما ليس موجودا فيصح سلب جميع الاشياء عنه فيصح أن تقول شريك الله ليس هو بصيرا لانه اذ لم يكن فلا يكون بصيرا ولا سميعا ولا شيئا من الاشياء ولا يصح أن تقول شريك الله هو غير بصير لان هذا حكم بايجاب الغير بصير به اشريك الله وما هو محال الوجود لا يتصور اثبات امر له وان كان عدميا

وأما الثنائية فلا فرق فيها بين السالبة والمعدولة من جهة اللفظ لان حرف السلب مقرون فيها بجميعا بالمحمول لكن يفترقان من وجهين (أحدهما) النية فان قوى جعل حرف السلب جزءا من المحمول وثابته (٢) كاتهما لشي واحد وهو الموضوع كان عدولا وان لم ينو ذلك بل قوى أن يرفع به ما هو المحمول كان سلبا (والآخر) عرف الاستعمال فان لفظة «غير» لا تستعمل فى العادة إلا بمعنى العدول و«ليس» لا تستعمل إلا للسلب

وقد حاول قوم أن يفرقوا بين الموجبة المعدولة وبين السالبة البسيطة بان جعلوا المعدولة فى قوة العدمية والعدمية عندهم هى التى محمولها أخس المتقابلين سواء كان عدما كالمعى والظلمة أو ضدا كالجور وفى التحقيق هى التى تدل على عدم أمر من شأنه أن يكون موجودا للشي أو لنوعه أو لجنسه القريب أو البعيد وه (٣) اذ اصطلاح لغوى والتحقيق ما ذكرناه

على أن المعدولة فى استعمال المتطيقين أعم من العدمية على الرأيين جميعا وذلك لان كل معنى بسيط يحصل فاما أن يكون له ضد أو لا يكون فان كان له ضد فاما أن يكون بينهما متوسط أو لا يكون فاذا فرضنا موضوعا موجودا فاما أن يوجد فيه هذا المعنى البسيط المحصل أو ضده أو واسطتهما ان كانت أو يكون

(١) أو الخلاء معدوم جعله من أمثلة الايجاب المعدول لان معدوم فى معنى غير موجود لما سبق ان العدم لا يحصل فى الذهن الا مضافا للوجود ويجرى مجرى ما ذكره المصنف من الامثلة قولهم اجتماع النقيضين وارتفاعهما محال ونحو ذلك من العبارات التى يقع فيها التناقض باقامة الايجاب مقام السلب والحق ان العدم والاستحالة ليسا بشئ ثبت لشي وانما هما يصوران السلب فى قضية سالبة صادقة وهى لاشئ من الخلاء بموجود أو أن أحد النقيضين لا يجتمع مع النقيض الآخر أو لا يرتفع مع ارتفاعه بالضرورة

(٢) وثابتها لشي واحد لافى اثبات حرف السلب والمحمول أى اثبات المعنى المعبر عنه بمجموعهما

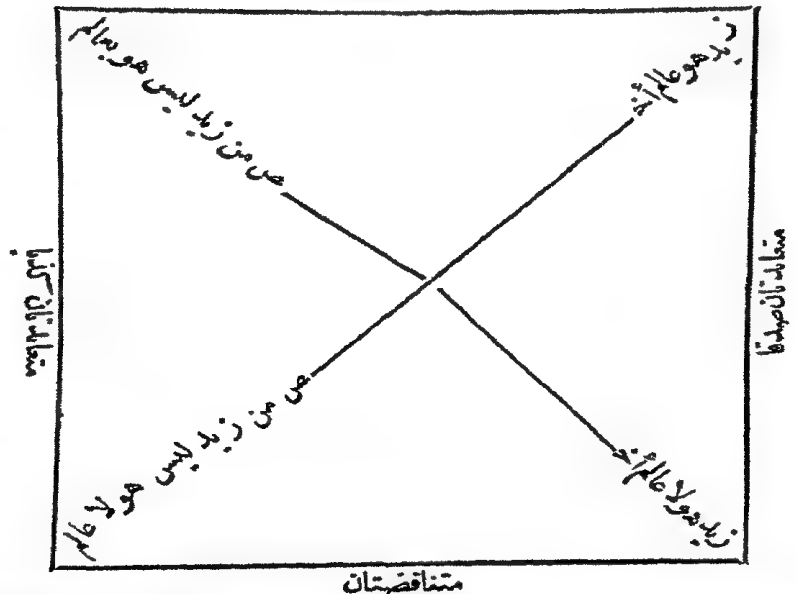
(٣) وهذا اصطلاح لغوى أى استعمال العدمية فيما كان محمولها أخس المتقابلين والتحقيق عندنا من انطاقة ما ذكره المصنف

جميع ذلك بالقوة مثل الجور الذي لم يفتح فان العبي والبصر كلهم ما فيه بالقوة أو لا يكون قابلاً لشيء من ذلك لا بالقوة ولا بالفعل مثل النفس لا تقبل البياض ولا السواد ولا الوسائط بينهما لا بالقوة ولا بالفعل ولتمثل ذلك المعنى بالعدل فإذا قلنا الموضوع موجود هو غير عادل صدق هذا الحكم إذا كان جائراً أو متوسطاً بين الجور والعدل أو كلاهما ما فيه بالقوة كالصبي أو لا بالقوة ولا بالفعل كالجور وانما يكذب إذا كان الموضوع معدوماً أو كان موجوداً ولكنه عادل والعدمية هي التي محمولها أخس المتقابلين وهو قولنا زيد جائر فلا يصدق الا عند الجور فهي أخس من قولنا غير عادل

وأما على الرأي الثاني فالمدول أعم منها أيضاً لان استعمال المدول عند عدم ما ليس من شأن جنس من أجناس الموضوع قبوله وذلك أننا نقول الجوهر غير موجود في موضوع أو الجوهر هو لا عرض وليس للجوهر جنس فضلاً عن أن يكون لا يقبل العرض ولكن السالبة البسيطة وهي قولنا زيد ليس بعادل أعم من الموجبة المدولة لأنها أعنى السالبة تصدق فيما تصدق فيه المدولة وعند كون الموضوع معدوماً أيضاً والمدولة لا تصدق فيه وقد جرت العادة بأن يفترض في هذا الموضوع ألواح فتثبت عليه الموجبة البسيطة وبازائها السالبة البسيطة وتحت الموجبة البسيطة السالبة المدولة وبازائها الموجبة المدولة وتحت السالبة المدولة السالبة العدمية وبازائها الموجبة العدمية ويعتبر عموم كل واحدة في الصدق والكذب وخصوصها بالنسبة إلى وجود المحمول وضده والواسطة بينهما وكونها بالقوة فيه ولا بالقوة وفيما إذا كان الموضوع معدوماً أو موجوداً ويقايس بينهما وبين أنحوتهما في هذه الاحوال ويبين أن ما كان أخص صدقاً من غيره فهو أعم كذباً منه وما كان أعم صدقاً من آخر فهو أخص كذباً منه وأن ما كان أعم صدقاً من غيره فنقيضه أخص صدقاً من نقيض ذلك الآخر وأنه إذا صدق الاخص صدق الاعم وإذا صدق الاعم فلا يجب أن يصدق الاخص لكننا لم نبين بعد حال النقيض لما رأينا أن تأخير أولي لم تثبت هذه الألواح فن أراد الوقوف عليها فليطالعها من كتب

(١) يفرض ألواح الخ يريد منها جدول تذكر فيها القضايا ونسبة بعضها إلى بعض وقد راجعت من كتب أفضل المتأخرين «ابن سينا» منطق النجاة ومنطق الاشارات فلم أجدهما ألواحاً وقد يوجد في كتب بعض المتأخرين لوح يحتوي على شيء من هذا وهو

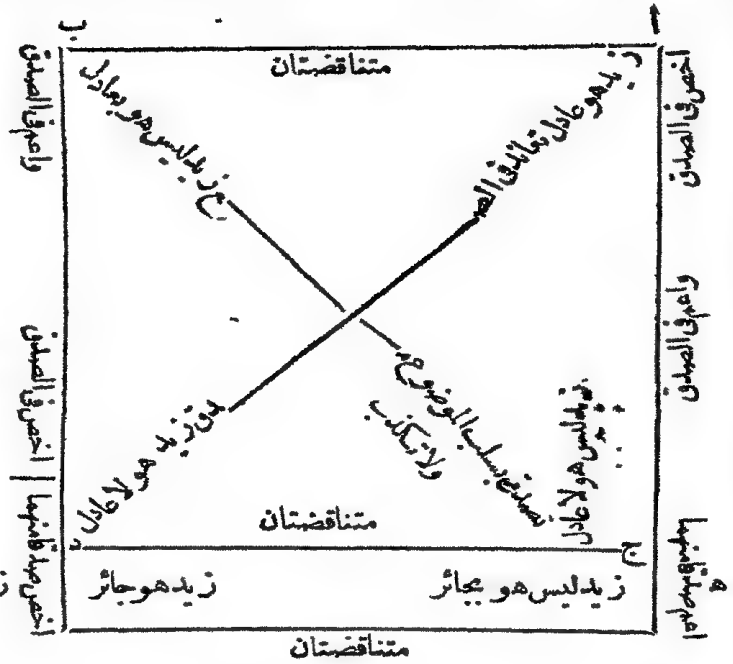
متناقضتان



غير أن هذا الجدول يحتوي على البسيطة والمدولة في السلب والایجاب لكنه لا يحتوي على العدمية ثم انه ليس بالوضع الذي أشار إليه المصنف فانه يقول انه يوضع تحت الموجبة البسيطة السالبة المدولة مع ان الذي تحتها من هذا الشكل هو الموجبة المدولة كما ترى وقد وجدت في منطق ارسطو بتلخيص ابن رشد وصف جدول ينطبق على ما يقول المصنف وجعل فيه للعدمية شكلاً آخر يضاف على شكل المدولة غير انه لم يرسم في الكتاب ذلك الجدول الموصوف بل ترك مكانه خالياً وأتى راسمه ان شاء الله تعالى وهذا كسر شيئاً من عبارته مما ينطبق على كلام المصنف ولا يخالفه

أفضل المتأخرين ومن أخذت الفطانة بيده أمكنه أن يعتبر هذه الأحوال بنفسه إذا عرف حال التناقض بعده هذا عن قريب

تجد في هذا اللوح مربع ١ ب ج د قد وضعت فيه الموجبة البسيطة « زيد عادل » في جانب الضلع الطولي ١ ج وبازائها السالبة البسيطة « زيد ليس هو عادل » في جانب الضلع الطولي الآخر $د$ وتحت الموجبة البسيطة السالبة المعدولة « زيد ليس هو عادل » وبازائها تحت السالبة البسيطة الموجبة المعدولة « زيد هو عادل » ثم تجد في مربع ٢ ز ج د السالبة العدمية « زيد ليس هو بجائر » تحت السالبة المعدولة وبازائها الموجبة العدمية « زيد هو جائر » تحت الموجبة المعدولة ولا يخفى أن الموجبة البسيطة تناقض السالبة البسيطة وكذلك السالبة المعدولة تناقض الموجبة المعدولة فبايتقابلان على الخط الأفقي من أعلى وأمن أسفل في شكل ١ ب ج د



متناقضتان أما الموجبة البسيطة مع السالبة المعدولة فالأولى أخص من الثانية لأنه إذا كان الموضوع موجودا فهما شئ واحد لأنه إذا نفي من زيد الموجود عدم العدل ثبت له العدل والآن لم رفع النقيضين وهو يدعي البطلان ولكن الثانية قد تصدق عند عدم الموضوع ولا تصدق الأولى فقد يجوز رفع الشئ ونقيضه عما ليس بوجود البتة أذ يكذب كل حمل إيجابي على ما ليس بوجود فيصدق كل سلب حملي عنه ومثل ذلك يقال في السالبة البسيطة وهي أعم من الموجبة المعدولة فتعد وجود الموضوع ههنا شئ واحد لأن زيد الموجود إذا سلب عنه العدل فهو لا عادل وإذا أثبت له عدم العدل فهو ليس بعادل ولكن تصدق السالبة البسيطة عنه عدم الموضوع وتكذب الموجبة المعدولة لأن الإيجاب يقتضي وجود الموجب له

أما الموجبة البسيطة والموجبة المعدولة فتعاندان صدقا إذا أصبح اثبات العادل وغير العادل للموضوع واحدا في آن واحد والسالبة المعدولة والسالبة البسيطة تصدقان معا عند عدم الموضوع لما قلنا من جواز رفع الشئ ونقيضه عما لاحظ له من الوجود ولا يجوز كذبهما معا لأن كذب كل منهما يقتضي صدق نقيضهما فتصدق الموجبة البسيطة والموجبة المعدولة معا وقد قلنا انهما متعاندان في الصدق

فاذا انتقلت إلى شكل ٢ ز ج د وجدت السالبة العدمية « زيد ليس هو بجائر » وفوقها الموجبة البسيطة والسالبة المعدولة وهي أعم منهما معا أما من الموجبة فلوجهين الأول لأنه عند وجود الموضوع إذا صدق أنه عادل فقد صدق أنه ليس بجائر ويصدق أنه ليس بجائر عند عدم الموضوع ولا يصدق أنه عادل والثاني أنه قد يصدق ليس بجائر عند وجود الموضوع أيضا ولا يصدق أنه عادل كالموجود لو كان الموضوع موجودا صديقا لا يوصف بالعدل ولا بالجور بل لو كان جنة مية وأما من الثانية فلوجه الثاني فقط فإنه عند وجود الموضوع لا يلزم من نفي الجور عنه نفي عدم العدل المقتضي لثبوت العدل فقد ينفي الجور ويثبت عدم العدل ولكن يلزم من نفي عدم العدل المقتضي لثبوت العدل نفي الجور

ثم تجد الموجبة العدمية « زيد جائر » وفوقها الموجبة المعدولة والسالبة البسيطة وهي أخص منهما معا أما من السالبة البسيطة فن وجهين وجه صدق السالبة بدونها لعدم الموضوع ووجه صدقها بدونها لوجود الواسطة بين الجور والعدل فيصيح أن ينفي العدل مع الجور معا فتكذب العدمية الموجبة وتصدق السالبة البسيطة والموضوع واحد موجود وأما من المعدولة فن الوجه الثاني لأنه إذا صدق أن الموضوع الموجود جائر ثبت أنه لا عادل ولا عكس يجوز أن لا يكون عادلا ولا جائرا ويمكن له فطنة أن يستخلص بقية الأحكام مما ذكرنا

(الفصل الخامس)

في أمور يجب مراعاتها في القضايا من جهة ما يطلب صدقها
وكذبها والا من من الغلط فيها

أول ما يجب تحصيل معنى لفظ الموضوع ولفظ المحمول فان كانا من الالفاظ المشتركة بين معان عدة دُلَّ على ما هو المقصود^(١) ومن جعلتها ان كان لا يستمر صدق الحكم في جميعها كى لا يقع الغلط مثل أن تقول المشتري مضى وتعني به الكوكب فلا بد من أن تذكر معه ما يخص هذا الحكم بالمشتري الذي هو الكوكب ليحول التباسه بالمشتري الذي هو بازاء البائع ومثل أن تقول فلان ناهل فلا بد من أن تصرح بما يميز معنى العطش عن الارواء اذ هو مش^(٢) ترك بينهما وبعد تحصيل الموضوع والمحمول تراعى تحقيق معنى الاضافة والشرط والجزء والكل والقوة والفعل والزمان والمكان فاذا قلت فلان أب تبيين أنه أب من وان كان الموضوع موضوعا بشرط والمحمول محمولا بشرط لم يُغفل ذلك الشرط مثل أن تقول كل متحرك متغير فليراع فيه مادام متحركا والقمر يكسف الشمس فليراع شرط اجتماعهما في العقدة وكذلك اذا كان الحكم لا يصدق على كل الموضوع بل على جزء منه فبينه مثل أن تقول الرنجبى أجر وانما جزء منه أجر وهو اللحم أو يقال الفلك مستدير وكنيته مستديرة لا كل جزء منه وكذلك يراعى حالا القوة والفعل مثل أن تقول النجر التي في الدن مسكرة وانما هى بالقوة مسكرة وأن يقال الصبى ليس عارفا بالاشكال الهندسية وانما ليس له المعرفة بالفعل أما بالقوة فهو عارف وكذلك يراعى حال الزمان ان كان المحمول يختص بوقت دون وقت مثل أن تقول الشمس تنضج الثمار وانما تنضجها في وقت معين من السنة والمكان كذلك مثل أن تقول ان شجرة البلسان يترشح منها صمغ هو دهنها وانما تصمغ في مكان من الارض فهذه أمور لا بد من مراعاتها واهمالها يوقع غلطا كثيرا والقضايا لا تكون صادقة حق الصدق ولا كاذبة ولا مسلمة ولا منكرة بل ولا متصورة حق التصور ما لم تلاحظ فيها هذه الامور

(الفصل السادس)

في مواد القضايا وتلازمها ووجهاتها

كل محمول نسب الى موضوع بالايجاب فاما أن تكون الحال بينهما في نفس الامر أن يكون ذلك الايجاب دائما الصدق أبدا لا محالة أو دائما الكذب أو لا دائما الصدق ولا دائما الكذب فما يكون دائما الصدق كحال الحيو وان بالقياس الى الانسان فان ايجابه عليه صادق أبدا لا محالة

(١) المقصود من جعلتها أى المعنى الذى قصد في القضية من بين جميع تلك المعاني لا المقصود من الجملة مجتمعة كما هو ظاهر

(٢) مشترك بينهما جاء في لسان العرب «قال الجوهري وغيره الناهل في كلام العرب العطشان والناهل الذى شرب

حتى روى والانتى ناهلة والناهل العطشان والناهل الريان وهو من الاضداد وقال النابغة

الطاعن الطعنة يوم الوغى * ينهل منها الاسل الناهل

جعل الرماح كأنها تعطش الى الدم فاذا شرعت فيه رويت « وشرعت من شرعت الدواب في الماء أى دخلت فيه لتشرب

يسمى (١) مادة واجبة وما يكون دائماً الكذب كحال الحجر بالقياس الى الانسان فان ايجابه عليه كاذب أبداً لا محالة يسمى مادة ممتنعة وما لا يدوم صدق ايجابه ولا كذبه كحال الكتابة بالقياس الى الانسان يسمى مادة ممكنة وهذا الحال لا يختلف في الايجاب والسلب فان القضية السالبة يكون مستحق محمولها عند الايجاب أحد الامور المذكورة فجميع مواد القضايا هي هذه مادة واجبة ومادة ممتنعة ومادة ممكنة

وأما جهة القضية فهي لفظة زائدة على الموضوع والمحمول والرابطة دالة على هذه الاحوال الثلاثة سواء كانت دلالتها صادقة أى مطابقة للامر في نفسه أو كاذبة وتلك اللفظة مثل قولك يجب أن يكون الانسان حيواناً ويمتنع أن يكون الانسان حجراً ويمكن أن يكون الانسان كاتباً وقد تخالف جهة القضية مادتها بان يكذب اللفظ الدال عليها مثل قولك يجب أن يكون الانسان حجراً أو كاتباً فان المادة ممتنعة في احدهما ممكنة في الاخرى والجهة واجبة فيهما جميعاً

والقضية التي صرح فيها بهذه اللفظة مع لفظة الرابطة تسمى رباعية وكما أن حق السور أن يتصل بالموضوع متقدماً عليه وحق الرابطة أن تتصل بالمحمول متقدمة عليه فكذلك حق الجهة أن تتصل بالرابطة لانها جهة ارتباط المحمول بالموضوع والموضوع بالمحمول دالة على تأكد ذلك الارتباط وضعفه وهذا مثل أن تقول كل انسان يجب أن يكون حيواناً كل انسان يمتنع أن يكون حجراً كل انسان يمكن أن يكون كاتباً وأما في السلب فحقه من جهة المعنى أن تقول كل انسان يمكن أن لا يكون كاتباً وكذلك في جميع الجهات لكن المستعمل في اللغات عند السلب تقديم الجهة على الموضوع والرابطة والمحمول جميعاً فيقال يمكن أن لا يكون أحد من الناس كاتباً وتعترف الجزئيات من الكليات في الايجاب والسلب

لكن اذا أزيلت عن موضعها الى جانب الموضوع فربما يتغير المعنى فيقال يمكن أن يكون كل الناس أو بعض الناس كاتبين فتصير الجهة جهة التعميم والتخصيص لجهة الربط ويصير المعنى أن كون

(١) يسمى مادة واجبة جملة بسمى خبر ما يكون وما واقعة على الايجاب فيكون الايجاب الدائم هو مادة القضية وليست المادة هي نفس كيفية ذلك الايجاب أى الدوام كما هو المشهور في لسان القوم أصاب المصنف في ذلك لان المادة في كلام ارسطو هي في القضايا على نحوها في الموجودات الخارجية فكما أن الصور الخارجية تعرض لموادها وتحدد معها كذلك القضايا تعرض لموادها وتنطق عليها فإدانة القضية هو ما تعبر عنه القضية بتمامها مستوفية بجميع ما يلزم في الحكم ولما كانت الاحكام لا تعتبر تامّة خصوصاً في العلوم الحقيقية الا اذا روعي في الحكم كيفية اتحاد الموضوع بالمحمول مثلاً في لواقع اذ بدون ذلك يكون الحكم مبهم ما غير محل للنفس على ما هو عليه في نفس الامر لهذا لم يعتبر في تسمية ما تعبر عنه القضية مادة الا عند تكييف حالة المحمول بالنسبة الى الموضوع باحدى تلك الكيفيات اذ بذلك تتم المادة التي تنطبق عليها الصورة الحقيقية للقضية أما نفس الوجوب أو الامكان فلا معنى لتسميته مادّة بل تكون التسمية من قبيل الاصطلاح المحض وهو لم يكن معروفاً في لسان ارسطو

ثم ان المصنف يعتبر الدائم لدى لا ينكث ضرورياً والحق مع رأيه هذا فان من يحكم على موضوع بحكم دائماً لا ينكث لا يمكنه أن يحكم بعدم الانكسار الا اذا لاحظ أمراً يوجب هذا الاتحاد الابدى والا كان الحكم بالدوام كاذباً وما يقضى بعدم الانكسار هو الذي يحقق ضرورة النسبة ولا فرق عندهم في الضرورة بين ما يكون موجهاً في ذات الشيء أو خارجاً عنها مادام المحمول ثابتاً للوضوع مادامت ذاته فيكون الدائم ضرورياً وكيف يمكن الحكم بدوام شيء لشيء أبداً بدون أن تراعى ضرورته من أى وجه أتت

(٢) وتعترف الجزئيات من الكليات الخ أى يمكنك أن تعرف الجهات في الجزئيات بما ذكره في الكليات فتقول مثلاً بعض الناس يجب أن يكون حيواناً بعض الناس يمتنع أن يكون حجراً الخ

جميع آحاد الناس بأسرهم كاتباً يمكن وإذا كانت الجهة جهة الربط كان المعنى أن كل واحد واحد من الناس يعلم أنه لا يجب له في طبيعته دوام الكتابة أو لادوامها وبين المعنيين فرق والدليل على ذلك أن الأول مشكوك فيه عند الجمهور فإن من الناس من يقول محال أن يكون كل الناس كاتبين حتى لا يوجد واحد الا وهو كاتب والثاني غير مشكوك فيه ويعلم أن المعنى الواحد لا يكون بعينه هو مشكوكا وغير مشكوكا فيه ولا نظر للنطق في أن هذا الاعتقاد الجمهوري هل هو حق أم باطل وانما نظره ان يعلم أن ما يقع فيه شك ليس ما لا يقع فيه ذلك الشك وفي الجزئين أيضاً انما يتغير المعنى اذا أزيلت الجهة عن موضعها لكن المعنيين يجب ان يريان مجرى واحد في الظهور والخفاء واللفظ المستعمل للسلب في الاغيات هو الدال على امكان السلب العام وهو أن يقال يمكن أن لا يكون واحد من الناس كاتباً لكن هذا أشبه بالايجاب منه بالسلب أما الدال على امكان سلب الكتابة عن كل واحد واحد فلعلنا نختاره باصطلاحنا وهو أن تقول كل واحد من الناس يمكن أن لا يكون كاتباً

واعلم أن الجهة تارة تدخل على السلب وتارة يدخل حرف السلب عليها ويختلف المعنى فيهما فان الجهة اذا دخلت على السلب كانت القضية قضية سالبة موجهة بتلك الجهة وان دخل حرف السلب على الجهة كان سلباً للجهة فتقول تارة يجب أن لا يكون الانسان حجراً فتكون القضية سالبة ضرورية وتارة تقول ليس يجب أن يكون الانسان حجراً فتكون سالبة للضرورة لا سالبة ضرورية والفرق بينهما أن السالبة الضرورية هي التي سلبت الايجاب بالضرورة وأما سالبة الضرورية فأنما سلبت ضرورة الايجاب فيجوز مع هذا السلب أن يبقى الحكم موجبا غير ضروري وكذلك سالبة الامكان غير السالبة الممكنة وسالبة الامتناع غير السالبة الممتنعة

واعلم أن الوجوب والامتناع يعبر عنهما بالضرورة إلا أن الوجوب هو ضرورة الوجود والامتناع ضرورة العدم فنستعمل لفظ الضرورة مطلقاً لتكون شاملة للمعنيين فنقول المحول قد يكون ضرورياً على الإطلاق وقد تكون ضرورته متعلقة بشرط والتي على الإطلاق فهو أن يكون المحول دائماً لجميع أشخاص الموضوع ان كانت له أشخاص كثيرة أو لشخصه الواحد ان كان نوعه في شخصه مادام الموضوع موجوداً الذات ثم هذا ينقسم قسمين أحدهما أن يكون الموضوع موجوداً دائماً يزل ولا يزال فيكون المحول بسببه دائماً كذلك والآخر أن لا يكون الموضوع دائماً الوجود فيكون المحول بسببه أيضاً غير دائماً الوجود مثال الاول قولنا الله حي ومثال الثاني قولنا الانسان حيوان فالضرورة اذا أطلقت عنى بها هذان الوجهان ونحن قد جعناهما في هذا المعنى الواحد لا اشتراكهما فيه

وأما الضرورة المشروطة فاما أن يكون شرطها كون الموضوع موصوفاً بوضع معه وقد يكون هذا الوصف دائماً مادام موجوداً كما قلناه من مثال الانسان والحيوان فان الانسان موصوف بكونه حيواناً مادام موجوداً وقد لا يكون دائماً مثل قولنا كل أبيض فهو مفرق للبصر فان تفريق البصر ضروري للأبيض لا دائماً يزل ولا يزال ولامادام ذات الأبيض موجوداً ان كان مما يزل البياض عنه بل مادام موصوفاً بصفة البياض ومن هذا القيسل ما لا يكون الحكم دائماً مادام الموضوع موصوفاً ولكن لا يثبت الا عند اتصافه بتلك الصفة مثل قولنا كل من به ذات الجنب فانه يسعل فان السعال

(١) جريان مجرى واحد الخ أي ان المعنى في قولك يمكن أن يكون بعض الناس كاتباً غير في قولك بعض الناس يمكن أن يكون كاتباً والمعنى الثاني ظاهر لا شك فيه مثله في الكلّي والاول تدقيق فيه الشك مثله في الكلّي أيضاً فان الامكان فيه واقع على تخصيص الكتابة ببعض الامم لا على قبول طبيعة البعض لا كتابة وعدمها (٢) قوله غير السالبة الممتنعة الى هذا ما سبقه أشار القوم في تعبيرهم حيث يقولون بالضرورة لاشئ من الانسان بحجر مثلاً في السالبة ولا يقولون لاشئ من الانسان بحجر بالضرورة ولا يعرفون هذا الفرق في الايجاب

ضروري للجنوب وليس ضروريته مادام مجنوبا بل في بعض أوقات كونه مجنوبا وكما نقول كل منتقل من ههنا إلى بغداد فإنه يبلغ قريمتين^(١) قبلوغه قريمتين ضروري للنتقل ولكن لا مادام منتقلا بل في بعض أوقات كونه منتقلا وقد يكون شرط الضرورة وقتا غير ملتفت فيه إلى اتصاف الموضوع مثل قولك كل مستيقظ نائم وكل مولود موجود في الرحم ومعلوم أن كونه نائما ليس حال كونه مستيقظا وكذلك كونه في الرحم ليس حال كونه مولودا ثم هذا الوقت قد يكون معينا مثل وقت الخسوف للقمر فإن الكسوف ضروري له في وقت معين وذلك عند توسط الأرض بينه وبين الشمس وقد يكون غير معين كوقت التنفس للحيوان ذي الرئة وقد يكون شرط الضرورة كون المحمول محجولا مادام محجولا فإنك إذا قلت الإنسان ماش فالشي ضروري له مادام ماشيا بجميع أقسام الضرورة المشروطة بثلاثة المشروط بشرط كون الموضوع موصوفا بما وضع معه والمشروط بشرط كون المحمول محجولا مادام محجولا والمشروط بشرط وقت إمام معين وإما غير معين وإذا ضممتنا إليها قسمي الضرورة المطلقة صارت أقسام الضروري خمسة

وأما الممكن فالاشتباه فيه أكثر وبسبب ذلك وقع للناس أغاليط كثيرة في تلازم ذوات الجهات وتناقضها فنقول إن العامة يستعملون الممكن على معنى أعم مما يستعمله المنطقيون فإنهم يعنون بالممكن ما ليس بممتنع ولا شك أن الواجب داخل تحت الممكن بهذا الاعتبار إذا الواجب ليس بممتنع فتكون قسمة الأشياء عندهم ثنوية يمكن أي ليس بممتنع وممتنع وأما الخاصة فإنهم وجدوا أمورا يصدق عليها أنها ممكنة أن تكون وممكنة أن لا تكون الامكان العامي أي ليس بممتنع كونها وليس بممتنع لا كونها نخصوا حالها من حيث هي كذلك باسم الامكان فكان الممكن بهذا الاعتبار قسمين الواجب والممتنع وكانت القسمة عندهم ثلاثية واجب وممتنع ويمكن ولم يكن هذا الممكن مقولا على الواجب إذا الواجب لا يصدق عليه ما ليس بممتنع في كونه ولا كونه جميعا بل انما يصدق في كونه فحسب وهذا الممكن هو الذي حاله بحيث يصدق عليه ليس بممتنع في طرفي كونه ولا كونه جميعا وإذا كان الواجب والممتنع خارجين عنه صدق أن يقال هو الذي لا ضرورة في وجوده ولا في عدمه فالضروري المطلق خارج عن هذا الممكن وداخل في الممكن العامي لكنه يدخل في هذا الممكن الضروري المشروط وقد يقال يمكن لمعنى أخص من المعنيين جميعا وهو الذي تنتفي الضرورة المطلقة والمقيدة عن وجوده ولا وجوده فلا وجوده ضروري بمعنى ما من المعنيين جميعا ولا عدمه كالكتابة بالنسبة إلى الإنسان فليست ضرورة الوجود والعدم ولا في وقت من الأوقات إلا باعتبار شرط المحمول فالوجود الذي له ضرورة في وقت ما كالخسوف والتنفس خارج عن هذا الممكن والقسمة بحسب هذا الاعتبار رباعية ممتنع وواجب وموجود له ضرورة في وقت ما ويمكن وقد يقال يمكن ويعني به حال الشيء في المستقبل بحيث أي وقت فرضته كان الشيء في مستقبل ذلك الوقت لا ضرورة في وجوده ولا عدمه ولا يبالى بأن كان الشيء موجودا في الحال أو لم يكن وهذا أيضا اعتبار صحيح لكن قوما يشترطون في الامكان أن لا يكون الشيء موجودا في الحال بناء على ظنهم أنه لو كان موجودا لصار واجبا وهو خطأ إذ لو صار الموجود واجبا في وجوده بسبب وجوده لصار المعدوم واجبا في عدمه بسبب عدمه فيصير ممتنعا فإن واجب العدم هو الممتنع فإن كان العدم الحالى لا يلحق الشيء بالممتنع فالوجود الحالى لا يلحقه بالواجب كيف ويلزم من اشتراطهم العدم في الممكن الوجود أن يصير الوجود مشروطا فيه

(١) قال ياقوت بالفتح ثم السكون وكسر الميم وياء ثمانية من تحت وسين مهملة مكسورة وياء أخرى ساكنة وتون تعريب كرمان شاه بلذ المعروف بينه وبين ههنا ثلاثون فرسخا قرب الدينور وهي بين ههنا وحلوان على جادة الحاج ٨١

فان يمكن الوجود ان كان يجب أن لا يكون موجودا فممكن العدم يجب أن لا يكون معدوما لكن
 يمكن الوجود هو بعينه ممكن العدم فممكن الوجود يجب أن لا يكون بعينه معدوما فيكون
 موجودا لا محالة وهذه الحالات تلزم من اعتقادهم أن الشيء يصير واجبا بوجوده وليس كذلك فان
 الموجوداتما يصير واجبا بوجوده اذا أخذ بشرط مادام موجودا أما اذا لم يؤخذ بهذا الشرط فالوجود
 الصرف الخالي عن شرط ما ليس بواجب كـ (٢) فـ والوجوب لا ينافي الامكان فاننا قد بينا دخوله
 بأقسامه تحت الممكن العامى ودخول المقيّد بالشرط دون المطلق تحت الممكن الخاصى وأما الممكن
 الاخص وان كان غير مقول على واجب ما لكن الشيء الواحد يجوز أن يكون واجبا باعتبار ويمكن
 به (٣) هذا المعنى باعتبار كالتعبئة للانسان فانها ممكنة باعتبار ذاتها وواجبة باعتبار شرط مضاف اليها
 إما شرط وجود علمتها أو شرط كونها موجودة مادامت موجودة والممكن باعتبار النظر في المستقبل
 لا ينافيه الوجود أيضا لان الوجود في الحال لا ينافي العدم والوجود في ثاني الحال فكيف ينافي
 ما لا يجب وجوده ولا عدمه فيه

واعلم أن لفظ الممكن واقع على هذه المعاني الاربعة المرتبة بعضها فوق بعض ترتيب الاعم فوق الاخص
 فيكون قوله على الاعم والاخص باشتراك الاسم ويكون مة ولا على الاخص من جهتين احدى
 الجهتين فيما يخصه بسبب معناه والاخرى من جهة جل الاعم عليه وقول الممكن عليه بالمعنيين يكون
 بالاشتراك لكن قوله عليه وان كان بالنسبة الى المعنيين جميعا بالاشتراك فهو بالنظر الى جزئيات أى
 واحد (٤) من المعنيين كان دون النظر الى ماله من المعنى الآخر بالتواطؤ

واذا عرفت هذا التحقيق الذى ذكرناه فى الممكن هان عليك التفة (٥) كصى عن سؤال يقول به قوم وهو أن
 الواجب لا يتخالف لما أن كان ممكنا أو ليس بممكن فان كان ممكنا فما يمكن وجوده يمكن عدمه فالواجب
 يمكن العدم وهو محال وان كان ليس بممكن فما ليس بممكن ممتنع فالواجب ممتنع (٦) وذلك لان الواجب
 ممكن بالمعنى العامى وليس يلزم أن يكون ممكن الوجود بذلك المعنى ممكن العدم وليس يمكن بالمعنى
 الخاصى وليس يلزم من سلب الممكن بالمعنى الخاصى ثبوت الامتناع الذى هو ضرورة العدم بل
 يلزمه إما ضرورة العدم أو ضرورة الوجود والواجب ضرورى الوجود وانما تلزم ضرورة العدم التى
 هى الامتناع من سلب الممكن بالمعنى العامى اذا لممكن العامى هو ما ليس بممتنع فحسب من غير اشتراط
 ممكن بالمعنى الخاصى ولا واجب فسلبه هو سلب ما ليس بممتنع أى ليس ليس بممتنع فيكون ممتنعا

(١) فممكن الوجود الخ أى اذا شرطوا فى ممكن الوجود أن لا يكون موجودا فى الحال لزمهم أن يشرطوا فى امكان عدم
 هذا الممكن بعينه امكانا استقباليا أن لا يكون معدوما فى الحال فيكون موجودا فبشرطهم نفي الوجود لزمهم شرط
 الوجود فلمهم التناقض (٢) كيف والوجوب الخ أى كيف يشترط عدم الوجود فى تحقيق الامكان الاستقبالى مع
 أنه لو فرض أن الوجود يقتضى وجوباً لم يكن هناك منافاة بين الوجوب والامكان لانه ان أخذ الامكان بالمعنى العامى
 فهو شامل للوجوب بأقسامه وان أخذ بالمعنى الخاصى شمل الوجوب بشرط وهكذا فلوفرض أن الوجود فى الحال
 يستلزم وجوباً فيه لم يكن ذلك منافيا للامكان فى الاستقبال (٣) بهذا المعنى أى الامكان بالمعنى الاخص (٤) أى واحد
 من المعنيين كان يعنى أى واحد كان من المعنى الاعم والمعنى الاخص وهو له بالتواطؤ أى قول الكلّى الحقيقى على جزئياته
 فالممكن اذا أخذ بالمعنى العامى ولم ينظر الى ماله من المعنى الخاصى كان مقولا على جميع جزئياته قول التواطؤ ومن تلك
 الجزئيات الممكنات الداخلة تحت المعنى الخاصى أيضا كما يقال الحيوان على جزئياته الانسان وليس الممكن مقولا عليها
 فى هذا الاعتبار بالاشتراك وهكذا اذا أخذ بالمعنى الخاصى دون النظر الى أن له معنى الاخص وهكذا (٥) التفصلى
 بتأفعا لتخلص يقال تعصى الانسان من الضيق واليبالة اذا تخلص منها (٦) وذلك لان الواجب الخ بيان لطريقة
 التفصلى

ويناسب (١) كلامنا هذا ما يلزم من قولنا ليس بالضرورة أن يكون فقد ظن أنه يلزمه يمكن أن لا يكون بالمعنى الخاصى و ليس كذلك بل هو بالمعنى العامى لانا اذا سلمنا ضرورة الوجود لم تنسلب ضرورة العدم أيضا وانما يلزم الممكن الخاصى عند سلب ضرورة الوجود والعدم جميعا فان الممكن الخاصى هو ما ليس بضرورى الوجود ولا ضرورى العدم واذا كان الساب للضرورة الوجود فبسبب بقية ضرورة العدم والامكان الخاصى الذى هو لا ضرورة الوجود والعدم جميعا والعام لهما جميعا يمكن أن لا يكون بالمعنى العامى

واذ قد بلغنا فى بيان الجهات هذا المباح فنشير الى تلازم القضايا الموجهة اشارة خفيفة فنقول ان من القضايا الموجهة ما يلزم بعضها بعضا لزوما متعاكسا أى يلزم كل واحد منهما ما الاخرى ومنها ما يلزم لزوما غير متعاكس أى يلزم هذه تلك ولا تلزم تلك هذه فمن المتلازمات المتعاكسة قولنا واجب أن يوجد * بمنع أن لا يوجد * ليس يمكن العامى أن لا يوجد وكذلك مقابلات هذه متلازمة متعاكسة وهو قولنا * ليس بواجب أن يوجد * ليس بمنع أن لا يوجد * يمكن العامى أن لا يوجد فهذه طبقة وطبقة أخرى من المتلازمات المتعاكسة أيضا قولنا * واجب أن لا يوجد * بمنع أن يوجد * ليس يمكن العامى أن يوجد ومقابلاتها كذلك متلازمة متعاكسة وهى قولنا * ليس بواجب أن لا يوجد * ليس بمنع أن يوجد * يمكن العامى أن يوجد * وطبقة أخرى من الممكن الخاصى وتنعكس معدولة على محصلة مثل قولنا يمكن أن يكون يلزمه متعاكسا عاياه يمكن أن لا يكون ومرة (٢) ابلاهما كذلك يتعاكسان ولا ينعكس عليه من سائر الجهات شئ فهذه هى المتلازمات المتعاكسة وأما اللوازم التى لا تنعكس فان الطبقة الاولى وهى واجبة (٣) أن يوجد تلزمها مقابلات الطبقة الثانية وهى قولنا * ليس بواجب أن لا يوجد * ليس بمنع أن يوجد * يمكن أن يوجد العامى ويلزمها سلب الامكان الخاصى محصلا ومعدولا مثل قولنا * ليس يمكن أن يوجد الخاصى * ليس يمكن أن لا يوجد الخاصى * والطبقة الثانية وهى قولنا واجب أن لا يوجد تلزمها مقابلات الطبقة الاولى وهى قولنا * ليس بواجب أن يوجد * ليس بمنع أن لا يوجد * يمكن أن لا يوجد العامى ويلزمها سلب الممكن الحقيقى محصلا ومعدولا وأما الممكن أن يكون الحقيقى فيلزمه من غير انعكاس الممكن العامى معدولا ومحصلا ومافى طبقة تمام وهى * يمكن أن يكون العامى * ليس بمنع أن يكون * ليس بواجب أن لا يكون * يمكن أن لا يكون العامى * ليس بمنع أن لا يكون * ليس بواجب أن يكون

- (١) ويناسب كلامنا هذا الخ أى يناسب ما قلناه فى التفصيص من السؤال السابق ويقرب منه الكلام فيما يلزم الخ
 (٢) ومقابلاهما كذلك يتعاكسان أى قولك « ليس يمكن بالامكان الخاصى أن يكون » يلزمه متعاكسا « ليس يمكن بالامكان الخاصى أن لا يكون » وذلك لان نفيك بالامكان الخاصى عن الوجود هو نفيك أن يكون الوجود جائز الطرفين فلا يكون جائزا لسلب ولايجاب معا وضرة رى أحدهما مع هوام او واجب أو بمنع وكلاهما غير ممكن بالامكان الخاصى ويلزم هذا ويعاكسه نفيك بالامكان الخاصى عدم الوجود فانك اذا نفيت العدم لدى يجوز سابه واجبا معا فقد حققت إماما واجب العدم وهو المتع أو بمنع العدم وهو الواجب وهو بعينه ما كان فى نفي إمكان الوجود الخاصى
 (٣) وهى واجب أن يوجد الخ أى واجب أن يوجد * ومنع أن لا يوجد * ليس يمكن العامى أن لا يوجد وقوله تلزمها الخ فان ما واجب وجوده أو استحالة عدمه أو نفي عنه العدم بالامكان العامى كان عدمه ليس بواجب وكان هو ليس بمنع وأمكن بالعامى أن يكون كما هو ظاهر وعلى هذا القياس وقوله ويلزمها أى يلزم الطبقة الاولى سلب الامكان الخاصى الخ
 (٤) ويلزمها أى ويلزم الطبقة الثانية وقد رسم الشهاب السهروردى لهذه الطبقات لوحا وإنا نأمله من ان شاء الله مع اصلاح ما وجد فيه من خطأ النسخ

(الفصل السابع)

في تحقيق الكليتين والجزئيتين في القضايا الموجهة والمطلقة وفيه بيان أن الدوام في الكلّيات يقتضى الضرورة

اعلم أن القضية الكلية تستدعي مفعولا على الكل ولكيتم اشتراط في جانب الموضوع والمحمول الآن ما يتعلق بالموضوع لا يختلف فيه شيء من القضايا فلنبدأ ببيان شرائط الموضوع ولنضع الموضوع والمحمول شيئا من الحروف كي لا يختص الحكم بمادة دون مادة فنقول اذا قلنا كل ب ج فلا نعني به الكل جملة ولا الباء الكلّى وليس معنى قولنا كل انسان كل الناس جملة ولا الانسان الكلّى بل كل واحد واحد من الناس وليس الحكم على الجملة هو الحكم على الأفراد اذ قد يصح على الجملة ما لا يصح على الأفراد وعلى الأفراد ما لا يصح على الجملة وقد يصح على الكلّى أيضا من حيث هو كلى ما لا يصح على الجزئيات وقد عرفت هذا فميسلف ولا نعني به كل ما هو (١) ب من حيث هو ب بل نعني به ما يقال له ب سواء كان ذاته وحقيقته نفس ب أو شيئا آخر ولكن يقال له ب وقد ينهنا هذا أيضا فميسلف ولا نعني به أيضا كل ما هو ب دائما بل ما هو ب فقط سواء كان دائما أو غير دائم ولا نعني به ما يصح ويمكن أن

وهذا هو

(الطبقة الاولى) متقابلات			
ليس بواجب أو ليس بالضرورة أن يكون ليس بممتنع أن لا يكون يمكن العاى أن لا يكون	متقابلات مترادفات مترادفات	بالضرورة أو واجب أن يكون ممتنع أن لا يكون ليس يمكن العاى أن لا يكون	(الطبقة الثانية) متق
سايلات		واجب أن لا يكون ممتنع أن يكون ليس يمكن العاى أن يكون	
متقابلات			
يمكن أن يكون الخاص يمكن أن لا يكون الخاص	متقابلات مترادفات مترادفات	ليس يمكن أن يكون الخاص ليس يمكن أن لا يكون الخاص	متقابلات
هاتان تلزمهما الستة التي في جهتهم مادون العكس		هاتان تلزمان الستة التي في جهتهم مادون العكس	

(١) كل ما هو ب من حيث هو ب أى الحقيقة من حيث هو لا يقيّد كونها كلية أو جزئية أو مجمومة أو منظورا إليها في واحد واحد

يوصف

يوصف بب بل ماهوب بالفعل ولا نعتي بهذا الفعل الوجود في الاعميان بل سواء كان بالفعل في الاعميان أو في الازدهان فربما لم يكن للشيء وجود في الاعميان أو ربما لم يكن ملتقنا اليه من حيث هو موجود في الاعميان كقولنا كل كرة تحيط بذى عشرين قاعدسة مثلثة فيكون قولك كل ب ج كل ما يوصف عند العقل بأنه بالفعل ب كان هذا الفعل في الوجود أو في العقل دائماً وفي وقت أى وقت كان فهذا جانب الموضوع

وأما جانب المحمول فيختلف باختلاف القضايا الموجهة والمطلقة (١) أما في الضروريات بلا شرط فالمعتبر مادامت ذات الموضوع موجودة ولا حاجة لبيان ذلك قيداً في القضية فإذا قلنا كل ب ج فمعناه كل ماهوب كما وصفناه فهو موصوف بأنه ج دائماً مادام موجود الذات وفي الضروريات المشروطة يبين شرط الضرورة فيقال كل ماهوب فهو ج مادام الموضوع موصوفاً بوضع معه ويجوز أن يكون ذلك الوصف دائماً مادام موجود الذات ولكننا لا نلتفت الى دوام الوجود بل الى دوام الوصف كان دائماً مع وجوده أو غير دائم أو يقال مادام محمولا أو يُعَيَّن الوقت ان كان شرط الضرورة ذلك أو يقال وقتاً ما لا بعينه وأما في الممكنات فهو أن يقال كل ماهوب كما شرطناه في جانب الموضوع فانه يمكن أن يوصف بـ ج الامكان الاعم أو الخاص أو الاخص كما ذكرناه هذا اذا صرح بجهة القضية أما اذا لم يصرح بذلك فحكم المحمول هو ثبوته للوضوع من غير زيادة دوام أو غير دوام من كونه في وقت معين أو غير معين أو ثبوته لجميع آحاد الموضوع في وقت واحد أو في أوقات مختلفة لكل وقت بحسبه فان كل هذا زيادة على موجب القضية وهذا هو اطلاق القضية عند قوم فيندرج تحته الضروري وغير الضروري فيكون معناه كل ب على الوجه الذي ذكرناه في جانب الموضوع فهو ج دائماً أو غير دائم وقتاً معيناً أو غير معين لكل واحد وقت بحسبه أو يشترك الكل في وقت واحد

وقوم يشترطون في المطلق أن لا يكون الحكم ضرورياً بمعنى مادام الذات موجوداً فيكون اطلاقه بحسب الضرورات المشروطة مع شرط آخر وهو أن لا يندرج تحته مما شرطه ككون الموضوع موصوفاً بالماليس دائماً اذ لو اندرج تحته لتناول الدائم وغير الدائم فكان المطلق بالمعنى العام وهو الرأى الاول فيكون معنى كل ب ج على مذهبهم أن كل ب كيفياً كان فهو ج لادائماً بل وقتاً ما إما مادام الموضوع موصوفاً بـ ج أو مادام المحمول محمولا أو وقتاً آخر معيناً أو غير معين وقوم آخرون وافقوا هؤلاء في شرط أن لا دوام وتخصيص الحكم بوقت ما لكنهم حكوا بأن ذلك الوقت هو الحاضر أو الماضي فيكون حينئذ معنى قولهم كل ب ج كلما وجد في الحال أو في الماضي ب فقد وصف بـ ج وقت وجـ (٢) وده فيكون المطلق عندهم باعتبار ما حصل من الزمان في الوجود والضروري باعتبار الزمنية الثلاثة والممكنة باعتبار أى وقت فرض من المستقبل فعلى هذا الرأى يجوز أن يصدق قول القائل كل حيوان انسان اذ ربما تعمد جميع الحيوانات في وقت من الاوقات غـ (٣) ير الانسان

(١) والمطلقة أى التي أطلقت عن الجهة فلم تذكر فيها

(٢) وقت وجوده سواء كان الاتصاف ضرورياً مادامت الذات أم لم يكن فيتحقق الاطلاق وان كان المحمول من ذاتيات الموضوع أو من لوازمه ولا يصح ان تقيد القضية بجهة الضرورة لم يسطر الى أن ذات الموضوع باقية ازلاً وأبداً أما لو جازان تعدد في وقت ما فلا شيء مما يثبت لها بضرو رى على هذا الرأى لان الذات ان كانت جائرة العدم فما يثبت لها حكمه حكمها

(٣) غير الانسان أى وعند تحقق هذا العدم بالفعل لوقال القائل كل حيوان انسان صدق قوله هذا بالاطلاق لان ثبوت الانسان لجميع الافراد الموجود حال القول أو قبله قد وقع في زمن من الماضي أو الحال

ويكون قول القائل كل انسان حيوان غير ضروري بحسب هذا الرأي بل مطلقا اذ ربما يعدم نوع الانسان في وقت من الاوقات فلا يكون موجودا وما ليس بموجود دائما فليس بضروري على هذا الرأي

ونحن نخص اسم الاطلاق بالرأي الاول ونسمي الاطلاق بالرأي الثاني أي ما يخرج عنه الضروري وجوديا وبالرأي الثالث وقتيا

وأما تحقيق الكلية السالبة في الجهات فينبغي أن يكون السلب المطلق يتناول كل واحد واحد مما هو موصوف بب كيفية وصف به تناول غير مبين الوقت والحال لا يدري أنه دائم أو غير دائم ~~لكن~~ اللغات التي تعرفها تشعر في السلب المطلق بزيادة معنى على هذا وذلك لان اللفظ المستعمل لهذا المعنى في اللغة العربية هو لاشئ من ب ج وبالفارسية هيچ ب ج نیست فكلاهما يفهمان زيادة معنى وهو أن ج مسلوب عن ب مادام موصوفا بب حتى ان كان شئ موصوفا بب ولم يكن ج مسلوبا عنه كانت القضية ^(١) كاذبة فان شئنا أن نقصر دلالة اللفظ على معنى السلب المطلق دون هذه الزيادة استعملنا قولنا كل ب ليس ج أو يسلب عنه ج من غير بيان وقت وحال واستعملنا السلب الوجودي الذي هو المطلق الخاص كل ب يتبقى عنه ج نفيًا غير ضروري ولادائم وأما في الضرورة فلا فرق بين اللفظين وكذلك في الامكان الامن الوجه الذي يناء قبل وهو أن قولنا بالضرورة لاشئ من ب ج يجعل الضرورة لعموم السلب وحصره ولا يتعرض لواحد واحد الا بالقوة وقولنا كل ب قبل الضرورة ليس ب ج يجعل الضرورة لحال السلب عن كل واحد واحد

واذا عرفت حال تحقيق الكليتين فقمس عليهما الجزئيتين الا في شئ واحد وهو أن دوام السلب والايجاب في الجزئيات قد يكون من غير ضرورة مثل ما يتفق لبعض الناس أن يكون أبيض البشيرة مادام موجود الذات وليس بضروري وأما في الكليات فان نفس الضرورة فيها دوام الحكم في جميع الاحاد ^(٢) فلا يتصور دوام حكم فيها دون ضرورة وقد ظن بعضهم من هذا أنه لا يكون في الكليات جل غير ضروري و ليس كذلك فانه يوجد في الكليات ما يلزم كل شخص منه ان كانت له أشخاص كثيرة ^(٣) اب أو سلب وقتا بعينه مثل ما للكواكب من الشروق والغروب وللنيرين من الكسوف أو وقتا ما غير معين مثل ما لكل انسان مولود من التنفس وما يجري مجراه وانما وقع هذا الظن بسبب ظن آخر وهو أنهم اعتقدوا أن الحل في الكليات يكون دائما ولا شك أن الدائم في الكليات ضروري فأتجوا من ذلك أن

(١) كانت القضية كاذبة هذا معنى يرشد اليه الدوق الصحيح الدقيق ويبين بان لاشئ أو هيچ الفارسية ليس فيها دلالة على ذات الموضوع الا بالقوة كما سيذكر المصنف بعد أسطر واعا هي للنفي الصرف وتسويده وهو ما يعنيه فيما بعد لعموم السلب وحصره فكان النفي معلقا بالوصف مباشرة فيلزمه فاد اقلت مثلا لاشئ من المصاحب بذات الجنب بساعل أفدت بعبارة أنك أن في السعال متعاق بعروض ذات الجنب فهو يلزمه وبعبارة أخرى ان المصاحب في جميع أحواله شئ فاد اقلت لاشئ منه بساعل فقد سلبت السعال عنه في كل حال من أحواله كونه مصابا به تكون القضية كاذبة لانه سعل بالصروية في بعض كونه مصابا وانما يتبقى عنه السعال في بعض أحواله بخلاف كل مصاب فليس بساعل وهو ظاهر

(٢) فلا يتصور دوام حكم فيها دون ضرورة وذلك يكاد يكون بديهيا فان من يحكم حكما كليا دائما لا يعا رق الدات لاني ماض ولا حال ولا مستقبل لابد أن يكون قد بني حكمه على الحكم بالازوم والافكيف يحكم بالدوام في المستقبل وهو غير حاكم بل روم المحكوم به واعا يتصور ذلك في علم واحد وهو علم العيوب وهو لا يدخل في موضوع علم المطلق ثم ان الدوام لا يكون الا لاشئ اقتضاه في ذات الموضوع أو خارج عنه فيستلزم الضرورة حتما

(٣) ايجاب أو سلب فاعل يلزم وكل شخص مفعوله المقدم أي في الكليات ما يلزم الايجاب والسلب كل شخص منه لكن في وقت معين أو غير معين

الحل في الكليات ضروري لكن الصغرى خطأ فإنه قد يوجد في الكليات ما هو لكل واحد منها وقتاً كما بيناه

واعلم أنه قد يوجد حل ضروري لبعض جزئيات كلي غير ضروري لبعض فان بعض الاجسام متحرك بالضرورة مادام ذلك البعض موجودا وبعضها متحرك بوجود غير ضروري وبعضها بإمكان غير ضروري وليس حكماً بضرورة الحركة لكثرة بعض الاجسام بسبب دوامها فاننا قد بينا أن الدوام في الجزئيات لا يجعله ضروريا بل عرفيا أو لاستحقاقه^(١) الحركة من جهة طبيعته النوعية فحكما بضرورتها لذلك

واعلم أن قولنا بعض ب ج يصدق وان كان ذلك البعض موصوفاً بـ ج في وقت ما لا غير وكذلك تعلم أن كل بعض اذا كان بهذه الصفة صدق ذلك في كل بعض واذا صدق الايجاب في كل بعض صدق في كل واحد قطع^(٢) لم من هذا أنه ليس من شرط الايجاب المطلق عموم كل عدد في كل وقت

واعلم أن أعم القضايا هي القضية الممكنة بالامكان العامى فانها تشمل الوجود من الضروري وغير الضروري وما ليس بوجودها هو جائز الوجود فهو أعم من المطلق العام لان المطلق لا يتناول إلا الموجود والممكن الخاص أعم من المطلق الوجودي اذ يتناول الموجود الغير الضروري وغير الموجود مما هو جائز الوجود والوجودي لا يتناول إلا المطلق وجود الغير الضروري

واعلم أن القضية المطلقة ليست من جملة ذوات الجهات فقد بينا أن الجهة لفظة زائدة على الموضوع والمحمول دالة على الضرورة أو أن لا ضرورة فاذا خلت القضية عن تلك اللفظة لم تكن موجهة فان عني بعضهم بالجهة كل حالة للقضية حتى خلوها عن تلك اللفظة فلا نزاع معه ولكن لا يكون مناقضاً لئلا فانه يعنى بالاطلاق والجهة غير ما عنيناه وأما اذا صرح بلفظة الاطلاق والوجود فيجوز أن تصير القضية موجهة على قياس قولنا أيضاً

(الفصل الثامن)

في التناقض

والتناقض نوع من التقابل الذي ذكرناه في الفن الثاني من المقالة الاولى وهو اختلاف قضيتين بالسلب والايجاب بحيث يلزم عنه لذاته أن تكون إحداها صادقة والاخرى كاذبة وانما تذكرنا ذلك اذا اتفقت القضيتان في الموضوع والمحمول لفظاً ومعنى واتفقتا في الشكل والجزء والقوة والفعل والشرط والاضافة والزمان والمكان أساساً اذا اختلفتا في شيء من هذه الاشياء لم يجب أن تنقسم الصدق والكذب مثل أن تختلفا في الموضوع فقبل العين مبصرة وعني بالعين هذا العضو المبصر وقيل العين ليست بمبصرة وعني به الذهاب لتناقضها بل صدقاً باجتماعها أو تختلفا في جانب المحمول فقبل زيد

(١) أو لاستحقاقه معطوف على عرفياً أي ان الدوام في الحركة الحركي إيماناً بنبي على العرف كالحكم آيين بشرتنا على بعض الناس أو مهي على العلم بملأ الحركة في الجسم المتحركة وأنها ملأ لا زمة له

(٢) قطعاً لم أنه ليس من شرط اح بريد أنه اذا صدق قوله بعض الانسان متبعض اذا كان النفس ثابتاً في بعض وقتاً وقبل الحكم وحاله أو بعده بدون تحديد وصدق ذلك في كل بعض على النحو المتقدم به صدق في كل واحد من الافراد كذلك فادحكمت في كاية مطابقة لكل انسان متبعض كان ذلك متساوياً لمقبل الحكم وحاله وهو صدق القضية ولا يشترط أن يكون اعموم للجميع في وقت واحد حتى يكون نفس كل واحد مع نفس آخر حريم العدد في كل وقت من أوقات التنفس

(٣) الوجود الغير الضروري هذا على اصطلاح اسميه بحيث حس لوجوده ضروري

عدل وعنى به العادل وقيل ليس يعدل وعنى به العدالة لم تتناقضا إذ قد تصدقان جميعا أو تختلفا في الجزء والكل فقيل الزنجي أسود وعنى به في بشرته وقيل ليس بأسود وعنى به في لجمه وأسنانه صدقنا أو تختلفا في الاضافة فقيل فلان عبد وعنى به أنه عبد الله وقيل ليس بعبد وعنى به أنه ليس بعبد الانسان صدقنا أو تختلفا في القوة والفعل فقيل الخمر مسكرة وعنى به في القوة وقيل ليست بمسكرة وعنى به في الفعل لم تتناقضا أو تختلفا في الزمان فقيل النبي صلى الله عليه وسلم صلى الى بيت المقدس وعنى به قبل تحويل القبلة وقيل لم يصل الى بيت المقدس وعنى به في زمان بعد تحويل القبلة صدقنا ولم تتناقضا أو تختلفا في المكان فقيل زيد متحرك وعنى به على الارض وقيل ليس زيد متحرك وعنى به على الفلك لم تتناقضا أو تختلفا في الشرط فقيل الأسود جامع للبصر وعنى به مادام أسود وقيل ليس بجامع للبصر وعنى به إذا زال عنه كونه أسود لم تتناقضا

وإذا كانت القضيتان مخصوصتين كفي في تناقضهما هذه الشرائط المذكورة وأما إذا كانتا محصورتين زاد شرط آخر وهو اختلافهما بالكيفية أعنى بالكيفية والجزئية كما اختلفتا في الكيفية أعنى في الإيجاب والسلب فإن اتفقتا في الكيفية جاز اجتماعهما في الصدق والكذب أما المجتمعتان في الكذب فكالكليتين في مادة الممة (١) لكن وتسميان متضادتين مثل قولنا كل انسان كاتب لاشئ من الناس بكاتب فانهم جميعا كاذبتان وانما سميتا متضادتين لان الضدين لا يجتمعان معا في الوجود وقد رتبة ان معاوي كاذبان معا في القول أيضا كما تقول زيد أبيض زيد أسود ولا يجتمعان في صدق القول البتة فهاتان القضيتان أيضا لما اجتماعهما في الكذب ولم يتصور اجتماعهما في الصدق مثل الاضداد في نفس الامر سميتا متضادتين وأما المجتمعتان في الصدق فكالجزئيتين في مادة الممكن وتسميان داخلتين (٢) تحت التضاد مثل قولنا بعض الناس كاتب ليس بعض الناس كاتبان فانهما جميعا صادقان نعم الكليتان المختلفتان في الكيفية المتفقتان في الكمية تقسمان الصدق والكذب في مادة الواجب (٣) ب والممتنع والموجبة في الواجب متعينة للصدق والسالبة فيه للكذب والسالبة في الممتنع متعينة للصدق والموجبة فيه للكذب ولكن هذا الاقسام ليس لنفس القول بل لاجل المادة فان ما يكون لنفس القول لا يختلف باختلاف المواد والمهملتان لما كانتا في قوة الجزئيتين فلا تناقض بينهما ما اذ يصدقان معا في مادة الممكن كالجزئيتين والقضيتان المتفقتان في الكيفية المتخالفتان في الكمية وتسميان متداخلتين (٤) ين تصدقان معا في الواجب ان كانتا موجبتين كقولنا

(١) في مادة الممكن اما كذب الكليتان في مادة الممكن لانه مع امكان أن يثبت المحمول وأن لا يثبت لا يمكن أن تصدق الكمية القائلة بهما على كل ما لو وجد كان موضوعا فافهم ولو وجد كان المحمول لانه قد وجد ولا يكون المحمول ولا القائله كل ما لو وجد كان الموضوع ليس بالمحمول لا يمكن أن يكون المحمول واحقق السلب في بعض الافراد مع الاولى والاياب في بعضها مع الثانية

(٢) داخلتين تحت التضاد اعما سميتا بذلك لانهما لما خرجتا من التماضيتين لصدقهما كانتا بمنزلة الكليتين اللتين خرجتا من التناقض لكذبهما وان كان الشبه بالضدين موجودا في السكيتين دور الجزئيتين لان الضدين لا يصدقان في القول على شئ واحد وأفضل عندي أن يقال انهما لما كان صدق الجزئيتين في الحقيقة مبني على أن الافراد التي ثبت لها المحمول هي غير الافراد التي سلب عنها وان كان الحصان واحدا فلم يقرر جاذب ذلك عن حال الضدين فانهما ما يصدقان معا في مختلف الافراد الموضوعه لكل منهما ولذلك بقيتا داخلتين تحت التضاد فقد كان كذب الكليتين لا اتحاد الموضوع وصدق الجزئيتين لاختلافه في الحقيقة محكمهما وهو بيقية حكم الضدين

(٣) في مادة الواجب والممتنع كما تقول في الاول كل انسان حيوان ولا شئ من الا سانبهيوان فالموجبة صادقة والسالبة كاذبة وتقول في الثاني كل انسان حجر ولا شئ من الانسان بحجر فالسالبة صادقة والموجبة كاذبة

(٤) متداخلتين لان الجزئية منهما ما داخلية في الكمية

كل انسان حيوان بعض الناس حيوان وتكذب ان في الممتنع كقولنا كل انسان حجر بعض الناس حجر وان كاتسا سالبين صدقتا في الممتنع كقولنا لاشئ من الناس بحجر ليس بعض الناس بحجر وكذبنا في الواجب كقولنا لاشئ من الناس بحجر ليس بعض الناس حيوانا وأما في الممكن فقد اقتسمتا الصدق والكذب لكن الصلح (١) كادق في الموجبتين والسالبتين جميعا الجزئية دون الكلية وهذا الاقتسام أيضا للمادة لانفس القول

فما مل الامر في التناقض أن الخصوصتين يكفي في تناقضهما ما خلافا فهم ما في السلب والايجاب بعد اتفاقهما في كل شئ سوى الايجاب والسلب وفي المحصورات يشترط مع اختلافهما في السلب والايجاب اختلافهما في الكلية والجزئية أما الشرائط الأخر فلا خلاف فيها بين الخصوص والحصر وإذا روعيت هذه الشرائط في التناقض عرف أن نقيض كل قضية واحد لان المحمول الواحد في موضوع واحد بجهة واحدة وسور واحد لا يمكن أن يسلب مرتين أو يوجب له مرتين اللهم إلا أن يختلف شئ من ذلك فيكون لكل واحد من المختلفات سلب وإيجاب آخر ولما كان اتحاد الزمان شرطاً في التناقضتين وفي رعاية اتحادهما بالحقيقة في المطلقات والموجهات عسرا اضطررنا الى التنبيه على نقيض كل واحدة من القضايا المطلقة والموجهة

أما المطلقة ففي المشهور أن لها نقيضا من جنسها والحق يأباه فالوجبة الكلية منها نقيضها السالبة الجزئية الدائمة لان الحمل في المطلق اذا جاز أن يكون دائما وغير دائم معين الوقت وغير معين تشترك أشخاص الموضوع في وقت واحد أو لا تشترك بل لها أوقات مختلفة جاز أن يكون الايجاب غير دائم والسلب كذلك ولا يكون زمان أحدهما زمان الآخر فلا يتقاسمان الصدق والكذب بل ربما صدقتا جميعا فنقيضها إذن هو ما يشتمل على كل زمان يجوز أن يتناوله المطلق وذلك إما الدائم أو الضروري والضروري لا يصلح لذلك لأنه ربما كانت الموجبة كاذبة وكان كذبها بسبب أن المحمول مسلوب عن بعض جزئياته بالاتفاق والامكان (٢) كان الاخص دائما وهذا الكذب لا يرتفع بالسلب الجزئي الضروري بل يكون هذا السلب كاذبا أيضا اذا كان الصدق في السلب الجزئي الممكن كما فرضناه فلا بد من أن يكون السلب على وجه يرفع الايجاب المطلق ويصدق على هذا السلب الممكن وذلك هو الدائم والدائم في الجزئيات لا يجب أن يكون ضروريا وان كان لا يمنع منه كإيناه والسالبة الكلية المطلقة نقيضها الموجبة الجزئية الدائمة والموجبة الجزئية المطلقة نقيضها السالبة الكلية الدائمة وفي هذا من الاشكال ما ليس في الكلية الموجبة لانا قد زنا أن كذبهم (٣) أربعا يكون بسبب كون الحمل مسلوبا عن البعض دائما بالامكان الاخص وهذه لا تكذب بهذا التقدير فان السالبة الجزئية الممكنة

(١) الصادق الجزئية دون الكلية وذلك كما تقول بعض الناس كاتب كل الناس كاتب الجزئية صادقة والكلمية كاذبة

(٢) والامكان الاخص الخ تقدم أن الامكان الاخص هو ما لا تكون معه ضرورة كما لذى في ثبوت الكمية للانسان مثلا وقد تقدم أيضا أن الدوام في الجزئيات لا يقتضي ضرورة فيجتمع الامكان الاخص ولهذا يصدق في ذلك الامكان كثبوت الكمية للانسان بعض الانسان ليس بكاتب دائما مع كذب كل انسان كاتبا بالاطلاق ولكن لا يصدق مع كذب هذه الكلية بعض الانسان ليس بكاتب بالضرورة لان في الكمية سببهم عن كل فرد من الانسان انما هو بالامكان الاخص

(٣) ان كذبها أي كذب الموجبة الكلية وقوله وهذا أي الموجبة الجزئية المطلقة وقوله هذا التقدير أي تقدير السلب عن البعض دائما بالامكان الاخص

لا تكذب الموجبة الجزئية المطلقة ولو قدرنا كذبها بسبب كون الحل مسلويا عن الكل دائما بالامكان كان على خلاف ما قدمناه فاننا بينا أن الدوام في الكليات لا يكون إلا ضروريا فتصل من جميع هذا أن نقيض هذه هي السالبة الكلية الضرورية لكنه وإن كان كذلك فاما اذا جملناها دائما صدقت على الضرورة أيضا فان السلب الكلي الدائم لا يكون إلا ضروريا والسالبة الجزئية المطلقة نقيضها الموجبة الكلية الدائمة

وأما نقيض الموجبة الكلية (١) الوجودية فالجزئية السالبة للوجود وهي قولنا ليس بالوجود كل ب ج وسالبة الوجود غير السالبة الوجودية كما عرفت وإذا كذبنا الموجبة الكلية الوجودية ورفعناها بالسلب فربما كان كذبها لان الحق هو الايجاب الضروري لا الوجودي في الكل أو البعض وربما كذبت لان الحق سلب ضروري في الكل أو البعض وربما كذبت لان الحق كون ج مسلويا عن بعض ب دائما بالامكان والسلب الضروري والممكن يشتركان في السلب الدائم وكذا الايجاب الدائم والضروري يصدق عليهما الايجاب الدائم ولكن هذه الايجابيات والسلب لا تشتركان في عبارة تعهما جميعا الا في سلب الوجود فنقيضها الجزئية السالبة للوجود وهي ليس بالوجود كل ب ج ويلزمه بعض ب إما ضروري دائما له ايجاب ج أو سلبه عنه كذلك أو داء (٢)

وأفضل المتأخرين حكم في الاشارات بأن له الايجاب أو السلب ضروري وقد توافقنا في النسخ التي شاهدناها على هذا والحق ما ذكرناه وأما الكلية السالبة الوجودية فتكذب إما لان الصدق ايجاب ضروري في الكل أو البعض أو ايجاب دائم في البعض غير ضروري أو سلب ضروري في الكل أو البعض ولا نجد هذه القضايا ايجابا واحدا تشترك فيه كما كان يوجد هناك سلب واحد وهو سلب الوجود فلا بد من أن نقول نقيضها ليس بالوجود لا شيء من ب ج ويلزمه بعض ب إما دائما له ايجاب ج أو سلبه عنه بالضرورة ونقيض قولنا بعض ب ج بالوجود قولنا ليس بالوجود شيء من ب ج

(١) الكلية الوجودية تقدم أنه سمي بالوجودية ما كان الحكم فيها خاليا عن الضرورة مادامت ذات الموضوع بأن يكون الثبوت شروطا لعدم الدوام وهو ما يسميه قوم بالمطلقة غير أن المصنف راعى في تسميتها بالوجودية شرط أن لا تكون شاملة لما فيه ضرورة دائمة فادارعت أن الدوام في الكلي يستلزم الضرورة عنده فكانه اشترط أيضا أن لا يكون في الكلية الوجودية دوام فتكون الكلية الوجودية عند تقديره بالدوام واللا ضرورة فيكون كذبها إما لضرورة الايجاب في الكل أو البعض أو ضرورة السلب كذلك أو لان السلب صادق في البعض دائما وإن لم يكن ضروريا لان الدوام في الجزئي لا يستلزم الضرورة وإن كان لا يساهيها ولما كان صدق الكلي يستلزم صدق الجزئي ولا عكس كما هو معلوم ونقيض الكلية لا يكون الا جزئية كان نقيض الوجودية على اصطلاح المصنف مستلزما لا تحداً سوى ثلاثة إما ضرورة الايجاب في البعض أي الضرورة الدائمة وهي تستلزم الدوام وإما ضرورة السلب كذلك وإما دوام السلب وإن لم يكن ضروريا بل كان ممكنا وهو رديين إلا أنه لا بين اثنين كما يرى ويكون نقيض الوجودية على أمه سائداً وحودية الدائمة ولو حودية الا ضرورية في اصطلاح غير المصنف

(٢) أو دائما أي أو مستلزم عنه ج دائما في التعبير تساهل بغير لظهور المنع وفي هذا الموضع قد أتى المصنف بالامور الثلاثة التي يتردد بينها لانه نقيض الوجودية في السالبة بان نحن فقط الدوام في الايجاب على أنه شامل للضروري وغيره وانصرف في السلب

(٣) بالضرورة سلب السلب لا يباب هو دائم سواء كان ضروريا أم ممكنا بالامكان الا حص كما أثرنا الى ذلك

بل (١) لما كل ب ج بالضرورة أوج مسلوب عن كلاً دائماً ونقيض قولنا ليس بعض ب ج هو كل ب دائماً ج أوليس ج بالضرورة

وهذا التحصيل الذي ذكرناه تعرف أن الدائم لا بد له من إرادته في لازم نقيض المطلق العامة والوجودية ولكن في المطلق العامة يكلف (٢) في إرادته في الأصل بنفسه مخالفاً لها في الكيفية وأما في هذه فليس هو بنفسه النقيض بل لازم النقيض ثم يكون مردداً بين ما يوافقها وما يخالفها في الكيفية وأما كان اللازم في المطلق العامة غير مردد تعين ذكر الدوام فيما يخالفها في الكيفية الذي هو اللازم بلا تردد وأما في هذه فلما تردد لازم نقيضها بين الموافق والمخالف فلا بد من ذكره فيما يخالفها وما يوافقها لا فيما يخالفها فقط

وأما القضايا الوقفية فعرفة نقيضها سهل لتعريف الوقت فيها وهو ما حصل من الزمان أعني الحاضر والماضي فيتعين الزمان الحاصل فيه السلب والایجاب جميعاً

وأما القضايا الضرورية التي لا شرط فيها فقولنا بالضرورة كل ب ج نقيضه ليس بالضرورة كل ب ج بل يمكن أن لا يكون كل ب ج لانا إذا كذبنا الموجبة الضرورية ورفعناها بالسلب فربما كان كذبها إلا أن الحق هو الإيجاب الوجودي أو الممكن أو كان كذبها لأن الحق هو السلب الضروري وتشترك الثلاثة في السلب الممكن العيني وقد بينا من قبل في المتلازمات أن قولنا ليس بواجب أن يكون يلزمه يمكن أن لا يكون بالمعنى العيني وقولنا بالضرورة لا شيء من ب ج نقيضه الحقيقي ليس بالضرورة لا شيء من ب ج بل لما بالامكان الخاص ج مسلوب عن بعض ب أو موجب عليه

(١) لما كل ب ج الخ أي كل واحد واحد من ب إما أن يكون ج بالضرورة دائماً وإما أن لا يكون ج دائماً حتى يتناقض بعض الجسم حيوان لا دائماً وهو معنى الوجود عندنا صنف مع المقيض المردد فنلزم من كل واحد كذب الأصل الجزئي والنقيض المردد بين كليتين

(٢) يكلف إرادته في الأصل أراد من الأصل المقيض نفسه وحصل ما دلل الدوام لا بد من ذكره في لازم نقيض المطلق العامة والوجودية غير أن بين ذكره في كل من النقيضين فرقاً في المطابقة العامة لكيفية نحو كل حيوان متحرك بالارادة تقول إذا أردت أن تناقضها ليس كل حيوان متحرك بالارادة دائماً لا يكون الدوام قبيحاً أو مدمماً الدوام على النقيض فهذه القضية السالبة هي نفس نقيض تلك السالبة الموجبة وهي قضية جزئية مسورة سور جزئي مصطلح عليه كثرى فإن من أسوار الجزئية ليس كل أيضاً ويمكن الاستثناء بذكر الدوام في المقيض نفسه كإريت بدون ذكر لازم المقيض ويجوز أن تأتي بدل ليس كل الذي هو المقيض بل لازم وهو بعض الحيوان ليس متحرك بالارادة دائماً وهو لازم غير مردد فلتحق الدوام بالتضيق إلى تخالف الموجبة في الكيف وأما في الوجودية فالتصرف يختلف فالتقول كل حيوان متحرك بالوجود فنقيضه هو قولك ليس بالوجود كل حيوان يتنفس ولا يسوغ لك أن تقيد هذا السلب نفسه بالدوام بحسب أن مجرد التثبيد لا يكفي في التخصيص على جهات المناقضة لأن من جعلها ضرورة الإيجاب ولا يمكن استنادتها من قيد الدوام المحقق بالسلب في النقيض فلا يكون الدوام هو المقيض نفسه بل هو لازم من لوازم المقيض يكره الضرورة فلا بد حينئذ من ذكر لازم النقيض مع المريد ولا يمكن الاستثناء بتقييد السلب بالدوام * ويجوز أن يراد من أصل أصل التضيق أي إرادته مناضتها لا من نفسها مذكورة في قولك ليس كل حيوان متحرك غاية الأمر أنها كانت في الكيف ولذلك قال يكفي إرادته في الأصل بنفسه مخالفاً لها أي للقضية التي يراد منها تضيقها في الكيفية والأصل مع الخالف في الكيفية هو نفس المقيض ومن هذا يمكن أن تعرف ما يقال في السالبتين المطلق والوجودية من نحوه سابق

(٣) لتعين الوقت فيها الخ وهو على اصطلاح المصنف الماضي أو الحاضر وهو معنى الإطلاق عند قوم كسقي المصنف ذكره وخصه هو اسم الوقت وما عني مراد استخراج النقيض سوى أن يصح أن الشروط العامة في النقيض كإيمان الذي كان الإيجاب فيه وجعل زماناً بالسلب وإدراكات كل إنسان فهو مولود أي في الماضي فنقيضه بعض الإنسان ليس بمولود في الماضي بل كان إنساناً في الزمن الماضي غير مولود

بالضرورة ويدخلان تحت قولنا يمكن أن يكون بعض ب ج بالامكان الاعم وقولنا بالضرورة بعض ب ج نقيضه ليس بالضرورة شيء من ب ج ويلزم (١) يمكن أن لا يكون شيء من ب ج بالامكان الاعم وقولنا بالضرورة ليس بعض ب ج نقيضه بالحقيقة ليس بالضرورة ليس بعض ب ج ويلزمه يمكن أن يكون كل ب ج بالامكان الاعم

وأما الضروريات المشروطة فالمشروطة بشرط اتصاف الموضوع بما وصف به قد عرفت انقسامها الى ما يدوم الخلل بدوام كون الموضوع موصوفاً بما وصف به والى ما لا يدوم ولكن لا ينبغي ان يعتد اتصاف الموضوع بهذا الوصف والتي يدوم محمولها مادام الموضوع موصوفاً فـ لا يكون اتصاف موضوعها بذلك الوصف مادام موجودا وقد لا يكون مادام موجودا بل يعرض ذلك الوصف وينزل والذات باقية فأخذت القضية على وجهه يعبر هذين القسمين الاخيرين وذلك الوجه هو دوام المحمول (٣) مادام الموضوع موصوفاً كان ذلك الوصف دائماً أو غير دائماً فنقيض الكلية الموجبة منها وهي كل ب مادام ب هو ج ليس كل ب مادام ب فهو ج بل (٤) إما أن لا يكون ج أو يكون وقتاً من أوقات كونه ب دون وقت ونقيض لشيء من ب ج مادام ب ليس لشيء من ب ج مادام ب بل بعض ب إماماً (٥) مادام ب هو ج وإما وقتاً من أوقات كونه ب هو ج ونقيض بعض ب ج مادام ب ليس شيء من ب مادام ب موصوفاً ب ج بل إما أن لا يكون ج أو يكون وقتاً دون وقت ونقيض ليس بعض ب ج مادام ب كل ب مادام ب إماماً (٦) ج وإما وقتاً

وان أخذنا الموضوع بحيث لا يدوم اتصافه بذلك الوصف ولكن المحمول دائماً دوام ذلك الوصف فنقيض الكلية الموجبة منها وهي كل ب مادام ب فهو ج ليس كل ب انما يكون ج مادام موصوفاً

(١) ويلزمه يمكن أن لا يكون شيء الخ وهذا اللازم هو السالبة الكلية الممكنة العامة التي يذكرونها في نقيض الموجبة الجزئية الضرورية التي يصوغونها هكذا لشيء من ب ج بالامكان العام وعلى ذلك تنبئ في صوغ النقائص وتطبق ما يذكره في النقيض على ما يذكره غير فان المصنف يعتبر في تقريره تحقيق معنى التناقض غير مبال بالمتبع مشهورة أو غير مشهورة

(٢) لا ينبغي الاعتدال اتصاف الخ كما في قول كل مجنوب يسعل بالضرورة حال كونه مجنوباً

(٣) مادام الموضوع موصوفاً الخ هذه هي المشروطة العامة التي هي أعم من الضرورية المطلقة

(٤) إما أن لا يكون ج أي بعض ب إما أن لا يكون ج بالامكان العام في جميع الأوقات أو في جميع أوقات كونه ب أو لا يكون ج مادام ب بل يكون ج في بعض أوقات الوصف دون بعض ويعبر الجميع الحينية الممكنة وهي بعض ب ليس ج بالامكان العام حير هو ب لانه ان صدق الساب في جميع الأوقات أو جميع أوقات الوصف أو في بعض أوقاته صدقت الحينية لان المحمول قد سلب عن الموضوع في بعض أوقات اتصافه بالموضوع على كل حال من هذه الأحوال ولهذا قال الجمهور ان نقيض المشروطة العامة هو الحينية الممكنة

(٥) اما انما مادام ب هو ج الخ والدوام هنا مكافئ عام لان القضية جزئية وبقيّة الكلام تعرفه بما قلنا في الموجبة

(٦) إماماً ج وإما وقتاً هذا هو لازم النقيض والنقيض الحقيقي هو أن تدخل حرف السلب على القضية الاصل فتقول ليس بالضرورة أو دائماً بعض ب مادام ب ليس ب ج واللازم الذي ذكره المصنف يصاغ في حينية ممكنة موجبة وهي كل ب فهو ج وقت كونه ب بالامكان العام ومآله المصنف في نقيض المشروطة يشمل المشروطة العامة والعرفية العامة فانه لم يعتبر سوى الدوام وهو عنده يلزم الضرورة في الكليات سواء كان الدوام ثروياً أو غير مشروط فانه يستلزم ضرورة تحسبه غير مشروط ان كان غير مشروط ومشروطة ان كان مشروطاً

بعروض ب له بل إماماً (١) وإما لا في وقت البتة أوفي بعض أوقات كونه ب وإما في غير وقت كونه ب بل في وقت له آخر ونقيض قولنا لا شيء من ب ج مادام ب ليس لا شيء من ب مادام موصوفاً بب عارض له ج بل إماماً مسلوب عن كله أوعن بعضه أو موجب كذلك أو وقتاً من أوقات كونه ب يوجب له ج أو يسلب عنه وقتاً آخر غير وقت كونه ب ونقيض قولنا بعض ب ج مادام ب ليس شيء من ب إنما يكون ج مادام موصوفاً بب عارض (٢) له ب بل إماماً أولاً في وقت البتة أوفي بعض أوقات كونه ب وإما في غير وقت كونه ب بل في وقت آخر ونقيض قولنا ليس بعض ب ج مادام ب ليس ج مسلوباً عن بعض ب مادام ب عارضه بل إماماً مسلوباً عن كله دائماً أوفي وقت آخر غير وقت كونه ب أو موجب لكله دائماً أو وقتاً من أوقات كونه ب وأما الضروريات المشروطة بشرط وقت سواء كان ذلك الوقت من أوقات اتصاف الموضوع بالوصف الذي وضع معه أو وقتاً آخر فلا يخلو إما أن يكون ذلك الوقت معيناً أو غير معين فإن كان معيناً فطريق أخذ النقيض فيها أن يقصد قصد ذلك الزمان بعينه في القضييتين وإن لم يكن الزمان معيناً فنقيضها كتنقيض الوجودي لا غير

وأما ما شرطه دوام المحول فلا فائدة في أخذه نقيضها ولا خفاء بكذب السالبة فيها فإنك إذا قلت كل إنسان ماش بالضرورة مادام ماشياً وقلت في النقيض ليس بالضرورة كل إنسان ماشياً مادام ماشياً بأن كذب السالبة لا محالة

وأما القضايا الممكنة فقولنا كل ب ج بالامكان العامى نقيضه ليس يمكن أن يكون كل ب ج بذلك المعنى ويلزمه بالضرورة ليس بعض ب ج وتعرف ثنائياً الباقية (٣) من نفسك وقولنا كل ب ج

(١) بل إماماً الخ أراد المصنف أن يأتي بجميع الصور المتصورة في لازم النقيض الحقيقي للشرطة المفروضة فيها لادوام الوصف المعروفة بالشرطة الخاصة أو العرفية الخاصة عند الجمهور فإذا قلت كل إنسان حيوان مادام إنساناً لا دائماً كذب هذا الإيجاب الكلي إما بأن يكون كل إنسان حيواناً دائماً أو بعضه حيواناً دائماً أو يكون كله أو بعضه ليس بحيوان دائماً أو يكون كله أو بعضه ليس بحيوان وقت كونه إنساناً أو يكون كله أو بعضه حيواناً في وقت آخر غير وقت كونه إنساناً ولوجاء المصنف بنظم الكلام على هذا الوجه لكان أوضح ولكن وقع في عبارة التشويش الموجب للأعماض فقوله إماماً دائماً أي ثبت له ج دائماً السلب أو البعض وقوله وإما لا في وقت البتة أي ينفي ج عن الكل أو البعض في جميع الأوقات فيكون السلب الكلي أو الجزئي دائماً وقوله أوفي بعض أوقات كونه ب أي يسلب عنه ج كلاً أو بعضاً في بعض أوقات الخ وقوله وإما في غير وقت الخ أي وإما أن يثبت ج لذات ب كلاً أو بعضاً في وقت آخر غير وقت كونه ب على أن هذه الصورة الأخيرة وإن كانت من صور كذب الأصل إلا أنه لا حاجة إلى التصريح بها في لازم النقيض لأنها داخلية في الوجود لا تدخل في ما هو موضوع وهو صورة السلب وقت ثبوت وصف الموضوع ولازم النقيض على ما جاء به المصنف قد استوفى جميع الصور في تناقض مع الأصل لا محالة إلا أن الجمهور راعوا الاختصار فكتفوا بنقيض الجزئين على التريدي فطر يقته أدق وأحوط وطريقتهم أسوأ وأخصر وبهذا نفهم ما قلنا في السالبة

(٢) عارضه ب توضيح لقوله موصوفاً بب وقوله بل إماماً الخ تقول فيه ما مر بعينه في الموجبة الكلية إلا أن الجمهور همها لم يكتفوا في لازم نقيض الجزئية بنقيض الجزئين على أن يكون التريدي بينهما كما هو في لازم نقيض الكلية بل قالوا لا بد أن يكون التريدي بين النقيضين في كل واحد واحد حتى لا يكذب الأصل ولازم نقيضه في نحو قولنا بعض الجسم حيوان لا دائماً فإن هذا الأصل كاذب ويكذب قولك كل جسم حيوان دائماً ولا شيء من الجسم بحيوان دائماً أما لو قلت كل واحد واحد من أفراد الجسم إماماً أو ليس بحيوان دائماً كان قولك هذا صادقا

(٣) الباقية أي من قضايا الممكن العامى وهي السالبة الكلية والموجبة الجزئية والسالبة الجزئية

بالامكان الخاصي نقيضه ليس يمكن أن يكون كل ب ج ويلزمه إما امتنع أن يكون أ أو واجب أن يكون ولا يتعين أحدهما وقولنا لا شيء من ب ج بهذا الامكان نقيضه ليس بالامكان لا شيء من ب ج بل إما بالوجوب أو بالامتناع ويصدق للاحتمال حينئذ بعض ب ج بالضرورة أو ليس بعض ب ج بالضرورة ونقيض قولنا بعض ب ج بهذا الامكان ليس بالامكان شيء من ب ج بل إما ضروري أن يكون أو ضروري أن لا يكون ونقيض قولنا ليس بعض ب ج بهذا الامكان ليس يمكن أن لا يكون بعض ب ج بل إما ضروري إيجابه كله أو سلبيه عن كله وهذا تمام القول في التناقض

(الفصل التاسع)

في العكس

وهو أن يصير المحمول موضوعا والموضوع محمولا مع حفظ الكيفية وبقاء الصدق والكذب بحاله أما الكمية فلا يجب أن تبقى كما كانت فلنبدأ بالمطلقات ومنها بالسالبة الكلية

وقد ظن أنها تنعكس مثل نفسها في الاطلاق واحتج لذلك بأن قيل اذا صدق قولنا لا شيء من ب ج صدق لا شيء من ج ب وإلا فليصدق نقيضه وهو بعض ج ب لإماما مطلقا على رأيهم أو داءا على التحقيق فليعلم أن ذلك البعض فهو بعينه ج وب فيكون باء ما ج وقد قلنا لا شيء من ب ج هذا خلف وقد عرفت فيما تقدم أن لا تكاذيب بين السلب الكلي المطابق والإيجاب المطلق وإن كان كليا فكيف اذا كان جزئيا فإنه يصدق بالاطلاق لا شيء من الانسان ضاحك مع أن كل انسان ضاحك أى الضحك بالفعل فضلا عن صدقه مع بعض الانسان ضاحك فليس ما ادعوه من خلاف بخلاف والقضية (١) التي لزمت بعد التعيين وهي قولنا باء ما ج ليست دائمة فتناقض السالبة الاولى الموضوع صدقها فانك قد عرفت أنها اذا قلنا بعض ج ب أو كل ج ب فنعني به أن كل ما يقال له ج دائما أو غير دائم فإذا لم يشترط الدوام في جانب الموضوع فيكون معنى قولنا بعض ج ب دائما أن بعض ما يقال له ج دائما أو غير دائم فهو ب دائما فإذا عينا ذلك البعض كان ذلك البعض بعينه دائما ب وموصوفا بكونه ج مطلقا لا يدري أنه دائم أو غير دائم فيكون باعما ج مطلقا لا بشرط الدوام ولا تناقض السالبة الاولى

(١) فليعلم ذلك البعض لما كانت القضية الجزئية موجبة كان صدقها وجود الموضوع وتحقيقه فيصح حينئذ تعيينه بعينها صحيحا وأصح إلى تعيينه لتحقيق ثبوت الوصفين معاله لأن ما ليس به لا يثبت الدهر عاياه بالتحقيق وتعتبر به الفروض فبعد لتعيين يرفع كل إبهام في ثبوت الوصفين له ولا يمكن بعد ذلك أن نعرضه للعكس وهو بعض ب ج الذي هو قبيض الأصل أن ذلك البعض الذي هو باء ربما كان غير البعض الذي كان ج في نقيض العكس كما يقع في مثل قولنا بعض الانسان حيوان عند عدم التعيين فانك لو قلت بعض الحيوان انسان يحكم أن تفرض أن ذلك البعض شيء آخر لأن الحيوان أعم ولذلك يصح أن نقول بعض الحيوان ليس باسان فلا يكون الوصف ثانيا تبين لذلك البعض الواحد بالتحقيق بخلاف الوصفين البعض من الحيوان الذي هو انسان فإنه يكون حيوانا وانسانا مالا لحالة

(٢) والقضية التي لزم الخ من تمام البيان لا بطل ما زعموه وحاصله ان اثبات الجيم للباء بعد الفرض اعما هو بالاطلاق فان الجيم في التقيض كان موضوعا وثبوت وصفه الموضوع لداق لا يشترط فيه الدوام فعند ما عينت الذات فقدمت بأتها الذات التي ثبت لها الجيم بالاطلاق وثبت لها الباء دائما وهذا انما جيم فأنما ثبت لها الجيم على الوجه السابق فيكون باءا دائما جيم بالاطلاق وهو لا ينافي الأصل لحو اصدقهما اذ يجوز لا شيء من الانسان ضاحك بالاطلاق وبعض الانسان ضاحك بالاطلاق

وهي قولنا لاشئ من ب ج فهذا نقض ما توهموه موجبة مع أن الدعوى في نفسها ليست صحيحة
اذ يصدق سلب الضحك أو خاصية من الخواص الغير اللازمة عن الانسان بهذا الاطلاق ولا يصدق
سلب الانسان عن الضحك ولا سلب شئ من الموضوعات عن خواصها التي لا تعرض الالهة واذا عرفت
هذا في المطلق الذي يجوز اشتماله على الضروري عرفته في الوجودي الذي يخرج عنه الضروري
وقد احتيل اصل (٢) صدق هذا العكس حيثان لما تبقى السالبة في اطلاقها على مفهومها العرفي وهو
سلب المحمول عن الموضوع مادام موصوفا بوصفه الذي وضع معه أو تخصيص السلب منها بوقت معين
فما مضى أو الحال على ما هو المذهب الثالث فيصح العكس في السالبة اذا كانت مأخوذة على أحد
هذين الوجهين فاننا اذا قلنا لاشئ من ب ج مادام موصوفا بب كان دائما موصوفا به مادام موجودا
أو غير دائم صحيح عكسه وهي لاشئ من ب ج والحجة التي ذكروها تستمر ههنا فان الجزئية الموجبة
المطلقة تناقض السالبة الكلية المطلقة اذا كانتا مأخوذتين عند اطلاقهما على مفهومهما العرفي ثم
هـ (٣) هذه السالبة الاولى ان لم يكن دوام وصف موضوعها مادام موجودا فكذلك عكسها لا يكون
ضروريا في الكل بل مادام الموضوع موصوفا بذلك الوصف العارض له اذ لو كان ضروريا لكان

(١) الدعوى ليست صحيحة أي دعوى انعكاس المطلقة كنفسيها هذا استدلال على بطلان الدعوى بعد أن أبطل
دليلها وحاصله ان من المطلق ما تنفي فيه الخاصة الغير اللازمة وهي خاصة لموضوعها لا يمكن أن ينفي هو عنها كفي لاشئ
من الانسان بضاحك بالاطلاق الخ

(٢) لصدق هذا العكس أي عكس المطلق والوجودي وقوله اما تبقى السالبة في اطلاقها على مفهومها العرفي الخ
ذلك ما يسميه الجمهور عرفية عامة أو خاصة والعرفية العامة كالشرطية العامة تنعكس عرفية عامة في السلب
والخاصة تنعكس ان عرفية لادائمة في البعض وقوله أو تخصيص السلب الخ ليس هذا من الوقتيتين المعروفتين عند
الجمهور وانما هو توقيت خاص يستغرق الماضي والحال واذا صدق أن المحمول قد سلب عما هو موصوف بوصف
الموضوع في جميع الازمان الماضية والحاضرة فقد ثبت تنافيهما في جميع تلك الاوقات فيصدق العكس كذلك والا
لصدق نقيضه وهو ثبوت الموضوع لبعض افراد المحمول في أحد تلك الازمنة لتعيينه فيثبت له الوصفان في احدهما
الازمان وقد كان الاصل ان لاشئ من الموضوع محمول في جميعها ولنفرض الاصل لاشئ من الانسان بذى ذنب مثلا
على أن يكون السلب في الماضي والحاضر ثم نجري فيه ما ذكرنا وقوله والحجة التي ذكروها الخ يريد حجة الافتراض التي
سبقت وقوله فان الجزئية الموجبة المطلقة الخ يريد منها الجزئية التي حصلت من تعيين الموضوع في نقيض العكس وهي
بعض ب ج فهذه الجزئية اذا أخذت حقيقية وأخذ الاصل عرفية ناقضت الجزئية تلك الكلية حتما فان قولك بآءما
هو ج حين هو ب يناقض لاشئ من ب ج مادام ب

(٣) هذه السالبة الاولى أراد منها الاصل الذي أخذ على المفهوم العرفي وقوله ان لم يكن الخ حاصله ان ما كان دوام
السلب فيه بشرط دوام وصف الموضوع قد يكون وصف الموضوع فيه دائما بدوام وجود الموضوع فيكون من لوازم
ذاته في الكليات فاذا كان السلب مشروطا بدوام الوصف الضروري كان ضروريا فيكون عكسه ضروريا وهذا هو
الشق الثاني المذكور في قوله «وان كان الوصف دائما الخ» وقد يكون وصف الموضوع غير دائم مادامت
الموضوع فيكون السلب المشروط به غير ضروري فيكون العكس كذلك غير ضروري وهذا هو الشق الاول المذكور
في قوله «ان لم يكن وصف موضوعها الخ» وقوله «اذ لو كان ضروريا لكان عكسه ضروريا الخ» أي لو كان
العكس ضروريا لكان سالبة ضرورية والسالبة الضرورية تنعكس ضرورية فلو كان العكس ضروريا لانعكس
الى ضرورية وعكس العكس هو الاصل فيكون الاصل ضروريا وقد فرضناه غير ضروري لانه مشروط بما ليس
بضروري ويريد المصنف أن لا يكتفى بما قرره الجمهور في عكس المشروطات بدوام الوصف فان ذلك بما يضبط
القواعد في الالفاظ فقط أما من يريد أن يحقق أحكامه ويعحص حقائقه فعليه ان يبنى جميع قضائه على ما استقر في نفسه
من علم الواقع

عكسه ضروريا كما تعرف من بعد أن عكس السالبة الضرورية ضروري وقد فرضنا السالبة الاولى غير ضرورية وان كان الوصف دائما مادام موجودا في عكسها أيضا تكون كذلك ومثال الاول لاشئ من الابيض بأسود أى لادائما بل مادام موصوفا بالابيض ويجوز أن يزول عنه كونه أبيض فعكسه كذلك أيضا وهو لاشئ من الاسود بأبيض ومثال الثاني لاشئ من الحجارة بحيون مادام حجارة ويدوم هذا الوصف بدوام وجوده فعكسه أيضا وهو لاشئ من الحيوان بحجارة يدوم السلب فيه يدوم وجوده

وأما الكلي الموجب من المطلقات فينعكس جزئيا موجبا ولا ينعكس كليا لأن المحمول ربما كان أعم من الموضوع فلا يصدق الموضوع على كل واحد منه وهذا مثل الانسان والحيوان فيصح حمل الحيوان على كل انسان ولا يصح حمل الانسان على كل حيوان اذ كل انسان حيوان ولا يصح أن كل حيوان انسان بل بعض الحيوان انسان فان الحيوان أعم من الانسان وأما أنه يتعكس جزئيا فبياناه بالافتراض وهو أنه اذا كان كل ب ج فيمكن فرض واحد معين من الموصوفات ب ب فذلك الواحد بعينه ب و ج فذلك الباء ج وذلك الجيم ب ونحن قلنا في جانب الموضوع ان كل ب معناه كل ما يقال له ب كان موصوفا ب دائما ولم يكن ولكنه لا بد من أن يكون موصوفا به ولو وقتا ما اذ لم يكن كذلك لكان ب مسلوبا دائما يقال له ب وهذا محال ويعلم من قوة هذا البيان أن هذا العكس مطلق في المطلق والوجودى جميعا لان ذلك الواحد توجد له صفة البائية والجمعية فكونه وجوديا لاشئ فيه والمطلق يصدق على الوجودى لا محالة

مع أن اثنين بطريقتين آخرتين أن هذا العكس يجب أن يكون مطلقا يشتمل على الضرورى (أحدهما) الجهة المتقدمة (٢) وهى اذا صدق كل ب ج صدق بعض ج ب والا فليصدق نقيضه وهو لاشئ من ج ب دائما فينعكس لاشئ من ب ج دائما وقد قلنا كل ب ج هذا خلف وليس لم أن السالبة الكلية الدائمة تنعكس دائما فانا قد بينا أن الدائم في الكليات والضرورى سواء والضرورى ينعكس ضروريا كما يأتى من بعد بيانه على ما هو مبين به

والقدماء لما لم يحققوا نقيض المطلق واعتقدوه من جنس المطلق لم تستر لهم هذه الجهة لأن نقيض بعض ج ب على اعتقادهم لاشئ من ج ب مطلقا وهذا لا ينعكس كما قدمناه ولو انعكس أيضا مطلقا لم يكن بينه وبين الكلية الموجبة تكاذب كما عرفت وأما أفضل المتأخرين فقد رد على القدماء

(١) وهو محال حاصل الدليل أنه بدسبق ان وصف الموضوع صادق على امراد. بالفعل وهى مروضة الوجود فاذا صدق المحمول عليها بالاطلاق الشامل للضرورى أو بالوجود المشروط فيه سلب الصبر و زهلا أقل من أن يكون المحمول قد ثبت لغير معين يصح أن يشار اليه من افراد الموضوع ثبوتيا بالفعل فذلك الفرد المعين نرد للمحمول وقد كان موصوفا بالفعل بوصف الموضوع فيحمل ذلك الوصف عليه بالفعل لا محالة اذ لو سلب عنه لكان سلبا للفرض ثبوته فاذا صدق كل انسان متمسك بالاطلاق أو الوجود كان واحدا من الانسان فردا من المتمسك فيكون بعض المتمسك الذى هو ذلك الواحد انسانا ولا يفهم ليس بانسان وهو انسان بحكم الاصل والفرض الصحيح وهو ساقض ظاهر فيكون عكس المطلق والوجودى وجوديا لا محالة بهذا الدليل وان تقول انه مطلق لان المطاق يشمل الوجودى فيصدق عايه وسيدى بعد أسطر أن عكس المطلق الموجب يكون مطلقا يشمل الضرورى وسلك لذلك طريقين سيدى كرها

(٢) المتقدمة أى فى بيان عكس السالبة المطلقة على رأى من رأى عكسها وتلك الجهة هى ترتيب المحال على صدق نقيض العكس وان لم يكن معه افتراض كاهنا

بما ذكرناه وخصه (٣) ص استمرار هذه الجملة بما شرط ضرورة دوام الموضوع موصوفاً بما وصف به ورده عليهم منجبه وأما تخصيصه الجملة بذلك النوع من المطلق مع استمرارها في عومه كما ذكرناه فليس بوجيه وقد تحلنا له عذراً سنذكره في عكس السالبة الكلية الضرورية

والطريق الآخر هو أن المحمول ربما لم يكن ضرورياً بالموضوع والموضوع ضرورياً له كما ذكرناه من مثال الإنسان والضاحك والمتنفس فإن الإنسان متنفس لا بالضرورة وبعض المتنفس إنسان بالضرورة فينبغي إذن أن يكون هذا العكس مطلقاً يشتمل على الضرورية لا وجودياً محضاً لا يشتمل عليه وإذا عرفت هذا في الكلي فاعرفه بعينه في الجزئي الموجب فإنه ينعكس جزئياً موجباً مطلقاً أيضاً وطريق البيان يستقر فيه

وأما السالبة الجزئية فلا تنعكس فإن قولك ليس كل إنسان كاتباً صادق ولا يصدق ليس كل كاتب إنساناً وعلى الجملة سلب الخاص عن بعض العام صادق ولا يصدق سلب العام عن بعض الخاص وأما عكس الضروريات فالسالبة الكلية منها تنعكس سالبة ضرورية فإذا قلنا لشيء من ج ب بالضرورة وصدق لشيء من ج ب بالضرورة ولا يصدق نقيضه وهو أنه يمكن بالامكان العامي أن بعض ج ب فنفسه موجوداً فيكون بعض ج ب بالوجود فذلك البعض بعينه

(٣) وخميس استمرار هذه الجملة الخ أي أن الشيخ قرر هذه الجملة في المطلق لكن في نوع خاص مما يشتمل عليه وهو ما كان من شرط ضروريته أن يدوم الموضوع موصوفاً بما وصف به في الوضع كقولنا كل حيوان حساس بالاطلاق فإن الحساسية في الواقع وفي اعتقاد الحاكم ضرورية للحيوان ومشروطة بالضرورة بدوام وصف الحيوانية للموضوع وكذلك يقال في الوجودي كقولنا كل حيوان متنفس أو كل كاتب متحرك الأصابع بالوجود أما عذر الشيخ في هذا التخصيص فسيذكره المصنف بعد سطور وسنوضحه هناك

(١) وصدق معطوف على قلباً وهو من ثمة الشرط

(٢) فنقضه موجوداً أي نفرض هذا الممكن وهو أن بعض ج ب حاصل بالفعل وبعبارة أخرى نفرض أن ثبوت الباء للجم الذي هو بالامكان وقع بالفعل لان الممكن العامي وهو ذلك الثبوت غير محال ففرض وقوعه غير محال بالضرورة والفرض الجائر لا يترتب عليه محال فإذا صح هذا الفرض في شيء معين كان ذلك المعين ج و ب و ب و ج بالفعل فيكون بعض ج ب وقد قلنا في الأصل لشيء من ج ب بالضرورة وهذا التناقض انما جاء من فرض صدق نقيض العكس فيكون محالاً فالعكس صحيح

وانما الجأ المصنف إلى فرض ثبوت ب لج بالفعل لأنه لو بقي على إمكانه لما صح أن يكون الباء وصفه عند وضعه في العكس الذي يناقض الأصل فإن وصف الموضوع مفروض الثبوت له بالفعل فلا يصلح الباء المعكن عنواناً له والجمهور يقولون أن الضرورية السالبة انما تنعكس إلى دائمة وأن القول بانعكاسها ضرورية داسد ويستدلون عليه بجواز إمكان صفة لنوعين تثبت لهما فقط بالفعل ولا تحصل للأخر أبداً فيكون النوع الآخر مسلوباً بعمله تلك الصفة بالفعل بالضرورة مع إمكان ثبوت الصفة لذلك النوع المسلوب بالضرورة عما ثبتت له فلا يصدق سلبها عنه بالضرورة ومثله أن مركوب زيد وصف يمكن أن يثبت للفرس وللحمار فإذا لم يركب زيد إلا للفرس فقط فقد ثبت الوصف للفرس بالفعل فيصح أن يقال لشيء من مركوب زيد بجمار بالضرورة لأن المركوب بالفعل هو الفرس ولكنه لا يصدق لشيء من الحمار مركوب زيد بالضرورة لصدق نقيضه وهو بعض الحمار مركوب زيد بالامكان العامي وأما يصدق لشيء من الحمار مركوب زيد دائماً

وقد وهم الجمهور فيما ذهبوا إليه لأنهم يتفقون مع المصنف في أن فعلية ثبوت وصف الموضوع لذاته لا يراد منها في القضية الحقيقية أن يكون الوصف ثابتاً في الماضي والحال بل المراد أن ملو وجد كان موصوفاً بذلك فهو ملو وجد كان محكوماً عليه بما في القضية ولا يعتمدون من «كل كاتب إنسان بالضرورة» أن ما ثبت له وصف الكتابة بالفعل في الماضي والحال هو إنسان بل يريدون تعميم الحكم فيما يكون له هذا الوصف في أي زمن كان فالحكم في الحقيقة على طبيعة

واجب فذلك العظيم بقاء ذلك الباعجيم وقد قلنا لاشئ من ب ج بالضرورة وفرض الممكن موجودا
غير محال اذ لو كان محالا وجوده كان مستعلا ممكنا

وأما أفضل المتأخرين فلعله انما خصص احتجاجة في عكس الموجب الكلي والجزئي المطلقين
والوجوديين بمشروط ضرورية دوام انصاف الموضوع بما وصف به كي لا يضطر في بيانه الى استعمال
عكس السالب الكلي الدائم الذي لا فرق بينه وبين الضرورية في الكليات المفتقر بيان عكسه الى
استعمال عكس الجزئي الموجب المبين بعكس هذا السالب أعني الدائم فلا يقع في الدور ولكن الجزئي
إذا كان مبينا بطريق الافتراض المستغنى عن استعمال عكس السالب فيه لم يكن دورا لهذا

الكاتب عند تحققها في أفرادها الممكنة وبعبارة أخرى ان الحكم انما هو آت من أن الكتابة لا تكون محال ما لا لانسان
وقد صرحوا بذلك وفي مثالهم لا يصدق الاصل المفروض فنه لا يصح ان يقال لاشئ من مركوب زيد بجمار بالضرورة
مع ان من الافراد الممكنة في ذاتها المركوب زيد الجمار وليس في طبيعة المركوبية ما ينافي الجمارية وانما اتفق انهم هذا
التمال عند ما اعتبروا أن الفعلية هي الفعلية في الماضي والحال وقد تحقق في أشخاص من المركوبية معينة والتمضية بهذا
الاعتبار كلية في الصورة لكنها في الحق شخصية فانك عندما تحكم على مركوب زيد تلاحظ ماركبه بالفعل وهو أشخاص
معيّنة من الافراس فنقول هذه الافراس ليست بجمار بالضرورة وهي تعكس الى أن الجمار ليس بشئ منها بالضرورة
كذلك ولا تحكم على المركوب باعتبار طبيعة متحققة في أي فرد يمكن أن يكون لها عندما تحقق فيه ماد كروه ليس من
القروض التي يعتبرها أهل هذا العلم والحق ما رآه المصنف

(١) وأما أفضل المتأخرين فلعله الخ حاصل المذتر أن أفضل المتأخرين عند ما بين عكس الدائمة السالبة الكلية كنفسها
أخذ في البيان عكس الموجبة الجزئية المطلقة بأن قال اذا صدق لاشئ من ج ب دائما فيصدق لاشئ من ب ج دائما
والا يصدق نقيضه وهو بعض ب ج بالاطلاق وينعكس هذا الى بعض ج ب بالاطلاق وقد كان الاصل الصادق
لاشئ من ج ب دائما فيلزم صدق النقيضين وهو محال وهو انما الرمن فرض صدق نقيض العكس كما هو ظاهر فقد رأيت
أنه بين انعكاس السالبة الدائمة الكلية كنفسها بطريقة يجب فيها تسامح انعكاس الموجبة الجزئية المطلقة كنفسها فلو
انه بين انعكاس هذه الموجبة بطريقة يؤخذ فيها أن السالبة الدائمة الكلية تنعكس كنفسها لزم الدور كما هو ظاهر فيجب
أن يستغنى في بيان عكس الموجبة المطلقة أو الوجودية بالافتراض ولهذا شرط في البيان بهذه الطريقة أن يكون الاصل
الموجب المطلق أو الوجودي قد لوحظ فيه ضرورة مشروطة بدوام وصف الموضوع لدانه فانه عند هذه الملاحظة يكون
المطلق أو الوجودي من قسم الضروريات سواء كانت مطلقة أو مقيدة والضروريات مطلقة ومقيدة كلية أو جزئية
تتعكس جزئيات ممكنة فلو لم يصدق عكسها هذا يصدق نقيضه وهو السالبة الضرورية والسالبة الضرورية تنعكس
كنفسها فتناقض الاصل الصادق وانعكاس السالبة الضرورية كنفسها مبين بطريق الافتراض الذي ذكره المصنف
ولا يؤخذ فيه عكس الموجبة الجزئية المطلقة كنفسها فلا يكون في البيان دورا حيث لا يقال ان الدعوى كانت هي
ان المطلقة تنعكس مطلقة لأنهم اننعكس بكمة لاننا نقول ان الامكان قد لوحظ في العكس ليكون الاطلاق من نوع الممكن
فيكون الدوام في النقيض من نوع الضرورية الذي بينه وبينه بطريق آخر والا فالدعوى هي الاطلاق والبيان له
لا لا يمكن في الحقيقة ونغرض غرض أفضل المتأخرين في التخصيص سمى المصنف هذا الاعتذار محلا وما ذكرناه من
ملاحظة أفضل المتأخرين هو الذي حمل المصنف على تأخير العمل الى ما بعد ذكر عكس السالبة الكلية الضرورية
حتى يكون قد ظهر بيانه بالطريق الذي ذكره

أما على طريقة المصنف فالضرورية الدائمة شئ واحد في الكليات وهو لم يأخذ في بيان عكس السالب من الضروريات
الكلية الا الافتراض وهو عينه البيان في عكس الدائم ولم يأخذ الى أخذ عكس الجزئية المطلقة فيه فلو أخذ عكس الدائم
في بيان هذا العكس الاخير لم يلزمه دور سواء كان المطلق قد لوحظ فيه أن ضرورة مشروطة بدوام وصف
الموضوع لذاته أم لم يلاحظ فيه ذلك

وأما الكلّي الموجب الضروري فينعكس جزئيا موجبا وبعبارة (١) أنه بالافتراض الذي ذكر في المطلق العام لكنه ليس بضروري بل هو ممكن عام فإن المحمول ربما كان ضروريا لشيء ولا يكون ذلك الشيء ضروريا له مثل الإنسان للكاتب فإنه ضروري له وليس الكاتب ضروريا للإنسان بل يمكن خاص وقد يكون كل واحد منهما ضروريا للآخر كالإنسان والناطق والإنسان والحيوان وإذا كان العكس في بعض المواضع ضروريا وفي بعضهما ممكنا خاصا كان ما يشتركان فيه هو العكس في جميع المواضع وهو الممكن العملي والجزئي الموجب الضروري يعرف ببيانه من هذا أيضا

وأما السلب الجزئي الضروري فلا عكس له لما عرفت في المطلق فإن قولك ليس كل حيوان إنسانا صادق ولا يصدق قولك ليس كل إنسان حيوانا

وأما الممكنات فليس يجب لها عكس في السلب إذ يجوز أن ينفي شيء عن شيء بالامكان الخاص والعام جميعا وذلك المنفي عنه لا يتنفي عن هذا لانه موضوعه الخاص الذي لا يعرض الاله كما ضربنا من مثال الضحك والكتابة للإنسان إذ يصدق أن يقال لشيء من الناس بكاتب أو ضاحك ولا يصدق سلب الإنسان عن الكاتب والضحك فإن كل كاتب أو ضاحك إنسان بالضرورة

وأما في الإيجاب فيجب لها عكس ولكنه ليس يجب أن يكون خاصا بل عاما في الممكنين جميعا فإن المتحرك بالارادة ممكن للحيوان والحيوان ضروري له فيجب أن يكون العكس على وجه يشمل الضروري مع الممكن الخاص وذلك هو الممكن العام وأما أن الممكن لا يتنفي عنه فإنه إذا كان كل ب ج أو بعض ب ج بأي مكان شئت فسمه بعض ج ب بالامكان العام والافليس يمكن أن يكون شيء من ج ب ويلزمه بالضرورة لاشيء من ج ب وينعكس إلى لاشيء من ب ج بالضرورة وقد قلنا أن كل ب ج أو بعض ب ج بالامكان هذا خلاف

وربما خطر ببال أحد أن السالبة الممكنة الخاصة كلية كانت أو جزئية في قوة الموجبة والموجبة تنعكس فالسالبة لم لا تكون منعكسة فيزيل شغل قلبه بأن عكس الموجبة موجبة بالامكان العملي والموجبة لا تصلح أن تكون عكسا للسالبة المخالفة القضيتين في الكيفية ولا يجب انقلابهما من الإيجاب إلى السلب لكذا (٢) ونها من الممكن العملي

(١) وبيانه بالافتراض بأن تقول إذا صدق كل ج ب بالضرورة فليصدق بعض ب ج بالامكان لأن الموضوع قد أخذ فيه أن يكون وصفه ثابتا لذاته بالفعل فكانك قلت كل ما ثبت له وصف الكتابة بالفعل فهو إنسان فيصح لك أن تفرض شيئا معيناً تصف بالكتابة بالفعل وبالإنسانية بالضرورة وهي فعل وزيادة فهذا المعين إنسان بالفعل فهو بعض الإنسان وهو كاتب بالفعل لما بيننا أنه تصف بالكتابة في ضمن ذوات الموضوع لكن لما كانت الفعلية في الموضوع لم تعتبر في الماضي والحال فقط وإنما تفرض عند نبوت المحمول للموضوع والكتابة بمنزلة بالامكان الخاص فيجوز أن لا تكون حاصلة فعندما تحول محمولاً لا تكون أهم جهة لها هي الامكان العام ولو لم يصدق أن ذلك الشيء المعين كاتب للزم سلب الكاتب دائماً وبالضرورة عما اعتبرناه كاتباً بالفعل وهو تناقض

(٢) لتكونها من الممكن العملي أي والممكن العملي إذا انقلب من الإيجاب إلى السلب تغير الحكم فيه بالمرّة بخلاف الممكن الخاص فإن السلب والإيجاب فيه معنى واحد في الحقيقة

ثم اعلم أن المصنف قد اقتصر في أنواع القضايا وعكوسها على ما يغلب استعماله في العلوم ولهذا أسلك المسلك الذي رأيت في البيان أما الجمهور خصوصاً المتأخرين منهم فأنهم جاؤا في القضايا المركبة وعكوسها بما يمكن الاستغناء عنه والاطلاع على كلامهم كاف في الحكم بما ذكرنا

أما فائدة باب العكس فقد قصرناها على استعمال عكوس القضايا في بيان لزوم بعض النتائج لقياساتها في بعض الاشكال وأنت ترى أن العكس في نفسه يصلح أن يكون من الأدلة وحده فيجوز لك أن تدعي دعوى وتستدل عليها بأنها عكس لأصل

واعلم أن القانون الأعظم في العكس هو رعاية الموضوع بتمامه والمحمول بتمامه وربما أوهم الاختلال ببعض أجزائهما تخلفا في العكس إذا صدق غير منخفظ فيه مثال ذلك أن نقول لاشئ من الحيطان في الوجد ولاشئ من البطاطخ في السكين وهو قول صدق ويقتد أن عكسه لاشئ من الوجد في الحيطان ولا من السكين في البطاطخ وهو كذب وانما كان كذلك للاختلال ببعض أجزاء المحمول لأن المحمول هو في الوجد وفي السكين لا الوجد ولا السكين وحدهما فلنجعل جملته موضوعا كما كان يحول فيسبق الصدق بجماله وذلك أن نقول لاشئ مما في الوجد بحيطان ولا مما في السكين ببطاطخ وهذا تمام القول في العكس

الفن الثاني

في صورة الحجج وينقسم الى ستة عشر فصلا

(الفصل الاول)

لما كانت معرفة الحججة هي المقصود الأهم من المنطق وكانت في نفسها مركبة والعلم بالمركب لا يحصل إلا بعد العلم بتمام منه التركيب وكان تركيب الحججة من القضايا المركبة من المفردات وبحسب ذلك وقعت البداية في بيان مفردات المعاني والالفاظ والتخلص منها الى تركيب القضايا بأصنافها حتى أتينا على جميع ذلك بالبيان الشافي تخليق بنا نجر يد النظر لتعريف الحججة وأقسامها والحججة هي قول مؤلف من أقوال يقصده ايقاع التصديق بقول آخر غير مصدق به وأصنافها ثلاثة القياس والاستقراء والمثال ولكل واحد منها أمور قريرية منه كالضمير والدليل والرأي والعلامة والمعتمد الموثوق به من جملة ذلك القياس وهو قول مؤلف من قضايا إذا سلمت لزمت عنه لذاته قول

صادق بين السديق أو مبرهن عاينه وأقره مثال لذلك قول لا اله الا الله فله في معنى لاشئ من الاله بغير ائد وهو سالب كلية ضرورية معدولة للمحمول والمبرهن عليه بدليل الواحدانية ليس هذه الكلية واغما هو كلية أخرى وهي لاشئ من غير الله باله بالضرورة ولكنه منى صدق هذا الأصل صحيح لما أن تأخذه دليلا على صدق حكمه وهو لا اله الا الله

(١) والمثال يريد به التمثيل الذي هو القياس الاصولي كما يأتي في الفصل السادس عشر من هذا الفن
(٢) كالضمير الخ سيأتي للصف في الفصل السادس عشر من هذا الفن تفسير هذه الالفاظ ونجعل به الآن فالضمير قياس حذف كبراه لمالطهورها كما يقال في الهندسة خطأ اب واج خرجا من المركز الى المحيط فهما متساويان ولما لا حفاء كذب الكبرى كما يقول الخطابي لان يكلم العدو فهو خاش ولوله وكل من يكلم العدو فهو وحش لاحس كذبه والرأي هو مقدمة توضع لاشعار النفس بأن شيئا حاصل أو غير حاصل أو أنه حسن أو فاسد أو من الصواب فعلة أو من الصواب تركه وذلك بما يستتبعها من شأنها الى معهوداتها في الشأن الذي تقال فيه تالان المقدمة ومنه كل جواب مع الكلام وما يسمى بالحكم أقوالهم الخاش خائف والامين امن والدليل هو من نوع الضمير يراعى فيه أن شيئا لو ثبت للاصغر بعمه شئ آخر ثابت له كقولنا هذه المرآة ذات لاس فهي ادن قد ولدت وهو ضرب من القياس من الشكل الاول لو صرح بالكبرى والعلامة هي من طائفة الدليل والضمير ايضا ينظر فيه الى أن أمرا واحدا ثبت لأمريين فيثبت أحدهما لا آخر أو أن امرين يثبتان لاشئ واحد فيثبت أحدهما لا آخر فالاول كما تقول هذه المرآة مصغرة فهي حبل فان الاصغر ارشئ واحد ثبت لهذه المرآة وهو ثابت للعنبي ولو صرح بمقدمات هذا القياس لكان من موجهتين من الشكل الثاني هكذا المرآة مصغرة والحبل مصغرة والثاني كما تقول التبعان طلمة لان الحاج كان شجاعا وكان ظالمًا فانه لما ثبت الشجاعة والظلم للحاج ثبت الظلم للشجاعان ولو صرح بالمقدمات لكان من الشكل الثالث هكذا الحاج شجاع والحاج ظالم فالشجاع ظالم

آخر فقولنا مؤلف من قضايها فصل بين القياس والقضية الواحدة التي يلزم صدقها كذب نقيضها
 وصدق عكسها وغير ذلك من لوازمها وقولنا اذا سلمت لانعني به أنها تكون مسلمة في نفسها صادقة بل
 ربما كانت منكورة كاذبة في نفسها ولكنها اذا سلمت لزمت عنها بتأليفها قول آخر وقولنا يلزم عنه فصل
 بين القياس والاستقراء وماه (١) ومعدوده انه اذا يلزم منها شيء على التحقيق وقولنا لذاته يفيد أمورا
 منها أنه لا يكون لزوم هذا اللازم بسبب مادة مخصوصة حتى لو بدلت بغيرها لم يلزم ذلك اللازم مثل قولنا
 ليس شيء من الانسان بفرس وكل فرس صهال فاللازم من حيث النظر الى حال الانسان والصهال سلب
 الصهال عن الانسان ولو بدل بما ليس مساويا للفرس في الجمل فربما لم يلزم السلب مثل ما اذا بدل
 الصهال بالحيوان كان اللازم ايجاب الحيوان له وقد تزايد في الحد لفظ الاضطراب اح (٢) تزايد عن
 هذا ولا حاجة اليه ومنها أنه لا يحتاج في لزوم ما يلزم عنه الى أن يقرن به شيء آخر يتم به لزوم اللازم لما
 محذوف بالكلية من غير بدل أو أورد بدله ما هو في قوته أماما محذوف رأسا مثل قولنا مساو اب وب
 مساو ج (٣) مساو ج فلا يلزم من مجرد هذا القول أن مساو ج بل يلزم من أمر آخر محذوف وهو أن
 مساو لمساو ج ومساو المساو مساو فيلزم حينئذ أن مساو ج فالقدر المذکور ليس قياسا
 على (٤) هذا اللازم اذا يلزم عنه لذاته وأماما أورد بدله ما في قوته فهو ان جزء الجوهر يوجب
 رفعه رفع الجوهر وارتفاع ما ليس بجوهر لا يرفع الجوهر فجزء الجوهر جوهر فان هذا لا يلزم مما صرح
 به بل من مقدمة أخرى حذف يجب أن تقرن بالاولى وهي أن ما يوجب رفعه رفع الجوهر فهو
 جوهر لكن قوة المذكورة وهي أن ارتفاع ما ليس بجوهر لا يرفع الجوهر قوة المحذوفة فيتموهم أن اللازم
 يلزم منها مقرونة بالاولى وليس كذلك وقد أورد في الاحتراز عن هذا الخصوص زيادة في الحد وهي
 قوله لم لذاته لا بالعرض وانما يحتاج الى هذه الزيادة أن لو جاز أن يلزم لازم عن شيء لذاته وبالعرض
 عنه فيحتراز عن هذا في حد القياس ولكن هذا غير جائز وفي هذا المثال الذي ذكرناه لم يلزم اللازم
 لذات المصريح بها فيكفي قولنا لذاته احترازاً عن هادون أن يقرن بها بالعرض وهذا بيان ما ذكر في
 حد القياس من الاحترازات والحد الذي فيه الزيادات هو أن القياس قول مؤلف من أقوال اذا سلمت لزمت
 عنها لذاتها قول آخر لا بالعرض اضطرابا

واعلم أن هذه القضايا تسمى مواد القياس والتأليف المخصوص الواقع فيها صورة القياس وية تقسم
 القياس الى البرهاني والجدلي والمغالطي والخطابي والشعري بسبب اختلاف موادها لكن الصورة
 واحدة فيها جميعا واذا كان لكل واحد مادة خاصة وبها جميعا صورة فالأخرى تقديم النظر في العام
 على الخاص فنبدأ ببيان صورة القياس أولا واسا كان النظر في الاستقراء والمثال والضمير والدليل
 والعلامة والرأي والقياس الدوري وعكس القياس ويرد المستقيم الى الخلف والخلف الى المستقيم

(١) ما هو معدود معه كالضمير والدليل ونحوهما فان هذه قد يكون منها قول آخر ولكنه ليس بلازم اهـ اي أنها فيختلف
 اذا اختلفت المادة

(٢) احتراز عن هذا فانك اذا قلت يلزم عنه لذاته قول آخر اضطرابا يخرج منه ما يكون له رومه للسادة لانه ليس بلارم
 اضطرابا بل تارة يلزم وأخرى لا يلزم ولا حاجة اليه فانه يعني عنه قيد لذاته اذ لزوم سلب الصاهل عن الانسان في المثال ليس
 لهيئة التركيب لذاته بل لخصوص المادة كما ذكره

(٣) على هذا اللازم متعلق بمعنى قياسا أي ليس قياسا أقيم دليلا على هذا اللازم اينتجه فان هذا اللازم ليس نتيجة لهذا
 التأليف وحده

وغير ذلك مما تعرفه (١) أن الامور المتعلقة بصورة القياس كان الاولى ايراده في هذا الفن المفردلية
صورة الخبيج

والقضايا اذا ركب منها القياس وصارت أجزاء تسمى حينئذ المقدمات وأجزاء المقدمة الذاتية التي تليق
بعد التحليل تسمى حدودا فالمقدمة الجلية اذا حلت الى أجزائها الذاتية بقي الموضوع والمحلول أما
السور والجهة فليس اذاتين للقضية والرابطة وان كانت ذاتية ولكنها اللفظة دالة على الارتباط ولا يبق
الارتباط بعد التحلل ولتمثل للقياس والمقدمة والحدود مثلا وهو «كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث
محدث» يلزم منه أن كل جسم محدث فقولنا كل جسم مؤلف مقدمة وكذلك كل مؤلف محدث
مقدمة أخرى وأجزاءها من الجسم والمؤلف والمحدث حدود ومجموع المقدمتين على النظم الذي نظمناه
قياس واللازم عنه وهو أن كل جسم محدث يسمى عند اللزوم نتيجة وقيل اللزوم عند أخذ الذهن
في ترتيب القياس واقامته عليه يسمى مطلوبا

وهذا اللازم إما أن لا يكون مذكورا هو ولا نقيضه في القياس بالفعل بل بالقوة ويسمى ~~بمطلوب~~ هذا
القياس اقترانيا كما ضربناه من المثال فان اللازم وهو كل جسم محدث لم يكن مصرحاً بالفعل ولا نقيضه
ولكنه فيه بالقوة (٢) تحت المؤلف وقد صرح فيه بأن كل مؤلف محدث وأما ان ذكره
او نقيضه بالفعل فيه فيسمى استثنائيا ومثاله ان كان هذا العدد فردا فهو لا ينقسم بتساويين ولكنه
فرد فيلزم انه لا ينقسم بتساويين وهو بعينه مذكور في القياس بالفعل وكذلك لو استثنيت من هذا
المثال «لكنه منقسم بتساويين» يلزم منه أنه ليس بفرد فنقيض هذا اللازم وهو أن العدد فرد مذكور
فيه بالفعل

والقياسات الاقترانية قد تكون من جمليات ساذجة وتكون من شرطيات ساذجة وقد تكون
مركبة من الجمليات والشرطيات فنقدم الكلام فيما هو من الجمليات الساذجة وهو مؤلف لا محالة
من مقدمتين تشتركان في حد (٣) تراك المثال المورد في المؤلف ويسمى حداً أوسط ولكل واحدة
من المقدمتين حداً آخر خاص بها كالجسم في مثالنا الحدا هما والمحدث للآخرى والنتيجة تحصل من
اجتماعهما فها هو موضوع في النتيجة يسمى حداً أصغر وما هو محمول فيها يسمى حداً أكبر والمقدمة
التي فيها الحد الأصغر تسمى الصغرى والتي فيها الحد الأكبر تسمى الكبرى وتأليف المقدمتين يسمى
اقتراناً وما كان من الاقترانات تلزمه النتيجة لذاته يسمى قياساً وهيئة القياس من نسبة الاوسط الى
الطرفين يسمى شكلاً

وهذه النسبة بالقسمة الصحيحة على أربعة أقطاء فان الاوسط إما أن يكون محمولا على الأصغر موضوعا
للكبر ويسمى الشكل الأول وإما أن يكون موضوعا للأصغر محمولا على الأكبر أو محمولا عليهم
جميعا أو موضوعا لهما جميعا لكن القسم الثاني وان أوجبته القسمة غير معتبر لانه بعيد عن الطبع
يحتاج في ابانة ما يلزم عنه الى كلف في النظر شاقة مع أنه مستغنى عنه وأما الشكلا ان الآخران وان

(١) من الامور خبر كان في قوله ولما كان النظر الخ أما الالفاظ التي ذكرها فقد سبق بيان بعضها وسيأتي بيان الباقي
في كلام المصنف فلا حاجة الى الاطالة بتقديمه من موضعه

(٢) لانه تحت المؤلف أي لان الجسم مندرج في المؤلف الخ

(٣) اشتراك المثال المورد الخ المثال المورد هو القياس السابق ذكره وهو مركب من مقدمتين مشتركتين في المؤلف
لهذا صرح أن يقول اشتراك المثال في المؤلف

لم يكن لزوم ما يلزم عنهم ما يثبت ذاته لكنه قريب من الطبع والفهم^(١) الذي يتبين قياسهم ما قبل البيان بشئ^(٢) آخر ويسبق ذهنه الى ذلك الشئ المبين به عن قريب فلذلك لم يطر حان درجة الاعتبار حسب اطراح ما هو عكس الشكل الاول فاذن الاشكال الحلية المعتبرة ثلاثة وتشترك كلها في أن لا قياس عن جزئيتين على الاطلاق ولا عن سالتين ولا عن صغرى سالبة كبراهها جزئية الا في المواد الممكنة على ما تعرفه والنتيجة تتبع أخس المقدمتين في الكمية والكيفية الا فيما^(٣) استثنيه وأما في الجهة فسنذكر أي المقدمتين تتبع ثم نخص كل شكل منها بشرائط

(الشكل الاول)

وانما سمى أولاً لأن انتاجه بين بنفسه وقياسانه كاملة وتبين به جميع الاشكال ولانه ينتج جميع المطالب بالاربعة الكلّي الموجب والكلّي السالب والجزئي الموجب والجزئي السالب ولا ينتج الكلّي الموجب الذي هو أفضل المطالب غيره والشكل الثاني لا ينتج الا السالب والثالث لا ينتج الا الجزئي

وشرائطه في انتاجه أن تكون صغراه موجبة أو في حكم الموجبة بان تكون سالبة ممكنة أو وجودية ينفك^(٤) لب السلب فيها الى الايجاب وأن تكون كبراه كلية

وانما اشترط كون الصغرى موجبة لان لزوم النتيجة فيه بدخول الاصغر تحت الاوسط بأن ينفك^(٥) كال عليه ما قبل على الاوسط فاذا كان الاوسط مسئوفا عنه فلم يكن من الموصوفات بالاوسط فلا يلزم أن يتعدى اليه ما قبل على الاوسط واشترط كلية الكبرى أيضا هو لئلا تدعى حكمها الى الصغرى فانها اذا كانت جزئية فربما كان الاوسط أعظم من الاصغر وكان الاكبر مقولا على البعض الذي ليس بأصغر فلا يلزم منه أن يوجد في البعض الذي هو الاصغر

وقرائنه المنتجة أربع لان القضايا امامهملة ولما شخصية ولما محصورة والمهملات في حكم الجزئيات فليست غن بها عنها والشخصيات لا فائدة في اقامة الاقيسة عليها فانك اذا قلت زيدا هذا وهذا أبو بكر لم يكن علمك بأن زيدا أبو بكر علما لا يحصل الابهـ ذا النظم القياسي فان من كان بيناله أن هذا

(١) الفهم بفتح مكسر السريع الفهم (٢) بشئ آخر متعلق بالبيان أي يمكن لسريع الفهم ان يتبين لزوم النتيجة لقياسي الشكاين الثاني والثالث قبل أن يبين ذلك اللزوم بشئ آخر غير مجرد القياسين (٣) الاقيما استثنيه سيأتي للصنف التصريح بهذا الاستثناء في فصل المختلطات عند الكلام على اختلاط الممكن بغيره حيث قال « وقد قدمنا ان الايجاب شرط الصغرى في هذا الشكل الا في المادة الممكنة فيجوز ان تكون سالبة فاذا قرنا الصغرى السالبة الممكنة (أي بالامكان الخاص) بالكبرى الضرورية كانت النتيجة موجبة ضرورية وكذلك الصغرى الوجودية السالبة اذا قرنت بالكبرى الموجبة الضرورية فالنتيجة موجبة وهذا استثناء من اتباع النتيجة أخس المقدمتين في الكيفية وهو ما شرطناه في أول الاشكال » وكذلك يأتي في اختلاط الممكن المطلق في الشكل الثاني فان بيان الضرب الثاني من الشكل المذكور في هذا الاختلاط قد أدى الى نتيجة موجبة جزئية مع أن احدي المقدمتين سالبة كما سيذكر تبيل آخر فصل المختلطات (٤) ينقلب السلب فيها الى الايجاب وهي السالبة المحققة الموضوع كالمطلقة التي روى فيها السلب بالفعل مع ملاحظة ان السلب غير دائم بل قد يكون الايجاب بالفعل أيضا فان مترلة هذا الوجود مترلة الامكان الخاص من جهة أن السلب ينقلب الى ايجاب كما أن الايجاب ينفك الى سلب متى روى عدم دوام الايجاب (٥) بأن يقال عليه الخ بمنزلة التصوير لدخول الاصغر تحت الاوسط كأنه قيل لان لزوم النتيجة فيه انما هو بدخول الاصغر تحت الاوسط بحيث اذا قيل الاكبر على الاوسط كان مقولا على الاصغر أيضا فنحن الاوسط

أبو بكر وهذا بعينه زيد كان بيننا أنه أن زيدا أبو بكر فبقيت القضايا المعنى باثباتها بالقياسات هي
المحسورات

والمحسورات أربع موجبة كلية وموجبة جزئية وسالبة كلية وسالبة جزئية وكل واحدة من
هذه الأربع إذا جعلت صغرى أمكن أن يقرب إليها أربع كبريات محسورات فتبلغ الاقترانات ستة
عشر لكن الصغرى إذا لم يجز أن تكون سالبة لا كلية ولا جزئية خرجت ثمانية اقترانات عن النتائج
والكبرى إذا وجب كليها لم يمكن أن تقترن الجزئتان لا بالصغرى الكلية ولا بالصغرى الجزئية خرجت
أربع اقترانات أخرى عن النتائج وبقيت من جملة الستة عشر أربع اقترانات ناتجة

(الاول) من كليتين موجبتين مثل قولك كل ب ج وكل ج د ينتج كل ب د
(الثاني) من كليتين والكبرى سالبة مثل قولك كل ب ج ولا شيء من ج د ينتج لا شيء
من ب د

(الثالث) من موجبتين والصغرى جزئية كقولك بعض ب ج وكل ج د ينتج بعض ب د
(الرابع) من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى مثل قولك بعض ب ج ولا شيء من ج د
ينتج ليس بعض ب د

وربما توهم أن غير هذه الاقترانات ناتجة عن هذا الشكل مثل السالبة الكلية الصغرى إذا قرنت
بالموجبة الكلية الكبرى أو الجزئية مثل قولنا لا شيء من ب ج وكل ج د أو بعض ج د ينتج ليس كل
ب د لأن الكبرى إذا عكست ينتج من الشكل الثاني ليس كل د ب فانها تصير صغرى الشكل الثاني
لانها تتعكس جزئية وكبرى الثاني يجب أن تكون كلية فهذه لا تصلح أن تكون كبراه وإذا جعلت
صغرى الثاني صار الاقتران هكذا بعض د ج ولا شيء من ب ج ينتج ليس بعض د ب

لكن دفع هذا الوهم هو أننا قلنا لا ينتج هذا الاقتران إذا كانت السالبة صغرى وانما قيل لها صغرى
لأن فيها الاصغر الذي يجب أن يكون موضوع النتيجة وهو ب فإذا جعلناه موضوع النتيجة وجعلنا (أ)
د عليه لم يلزم البتة من هذا الاقتران أن ليس بعض ب د فاذن ان أنتج هذا الاقتران شيئا فليس عن
كبرى وصغرى على ما وضع كيف وهو راجع الى الشكل الثاني بعكس الكبرى وجعلها صغرى بدل
ما كانت كبرى والشكل الثاني لا تتبين قياسيته الا بعكس أو على آخر يردده الى الشكل الاول فيتضاعف
العمل على ما في الشكلين ويلتحق بالشكل الرابع الذي كان سبب إلغائه بعدد من الطبع وزيادة
الكلفة في بيان قياسيته

(١) وحملنا د عليه أي راعين أن د هو المحمول على ب في النتيجة وان كان الحمل على وجه السالبة فالنتيجة على
هذا الترتيب لا تلزم لاقتران السالبة الصغرى بالموجبة الكبرى كلية أو جزئية لانه إذا انعكست الكبرى لم تصلح أن تبقى
كبرى للشكل الثاني الذي رجع اليه الاقتران بعد انعكس بل يجب جعلها صغرى وجعل الصغرى كبرى فينتج الاقتران
ليس بعض د ب فيكون الباء محمولاً في النتيجة لا موضوعاً كما مرش أولاً ولا يمكن أن قولاً انه يمكن عكس النتيجة الى
ليس بعض ب د لما تقدم من أن السالبة الجزئية لا عكسها فاقتران الصغرى السالبة في الشكل الاول بالكبرى
الموجبة لو أنتج فلا تكون نتيجة عن الصغرى والكبرى على ما وضع عليه وانما تكون نتيجة لترتيب آخر لا من هذا
الشكل فلا تكون نتيجة الاقتران بعينه وقوله كيف وهو راجع الى الشكل الثاني الخ يريد أنه لو صرح هذا الاقتران في
الشكل الاول للزم بيان انتاجه بالرد الى الشكل الثاني عكس الكبرى ثم جعلها صغرى كما رأيت وهو أخير من الاول وانما
تبين نتائجه بالرد اليه فكيف بين الاجلي بما هو أخفى منه وقد يلزم منه تضاعف العمل المؤدى لالتحاق بعض ضروب
هذا الشكل بالشكل الرابع الى آخر ما قال

ثم هذه الاقترانات قد تكون من المطلقات وحدها وقد تكون من الضروريات وقد تكون من الممكنات أى تكون كل واحدة من مقدمة القياس من جنس الأخرى وقد يحتلظ بعضها ببعض فتكون كل مقدمة مخالفة للأخرى في الجهة وتؤخر الكلام في المختلطات إلى أن نفرغ من بيان ما لا اختلاط فيه من الأشكال الثلاثة

أما في هذا الشكل فإذا كانت المقدمتان مطلقتين أو ضروريتين كان حصول النتيجة يتينا إذا الصغر داخل بالفعل تحت الأوسط فالحكم على الأوسط حكم عليه وأما إذا كانتا ممكنتين فليس يتبين تعدى حكم الأوسط اليه حسب بيانه في المطلقتين والضروريتين وذلك لأن (١) بها كل ب ج بالفعل فإذا حكمنا على كل ما هو ج بالفعل كان ذلك حكماً على ب لا محالة من غير تردد للعقل فيه وفي الممكنتين لم يدخل ب تحت ج بالفعل بل بالقوة فإذا حكمنا على ما هو ج بالفعل لم يتبين تعدى ذلك الحكم إلى ما هو ج بالقوة لا بالفعل وانما قلنا أن الحكم على ما هو ج بالفعل لأنه إذا قيل كل ج د بالامكان عني به أن كل ما يوصف بـ ج بالفعل فهو د لما بالامكان أو بغيره كما عرفت في جانب الموضوع لكنه (٢) وإن كان في البيان الدوري دون ما تقدم فليس يحتاج إلى أن يبين بشئ آخر بل يكفي فيه أدنى تنبيهه فإن الأكبر إذا كان ممكناً للأوسط الممكن للصغر كان ممكناً للصغر والصغر إذا أمكن أن يكون الأوسط الممكن كونه أكبر أمكن كونه أكبر لأن (٣) كان الامكان قريب عند الذهن أنه امكان أما إذا كان الأكبر للأوسط بالامكان أو بالاطلاق أو بالضرورة والأوسط بخلاف ذلك للصغر فليس تبين جهة النتيجة بل يحتاج إلى بيان وسند كره في المختلطات

(١) لأن فيها أى في المطلقتين والضروريتين كل ب ج بالفعل فإن لم تصحبه ضرورة ذاتية فهو الاطلاق وان صحبته الصلوة كانت القضيةتان ضروريتين

(٢) لكنه وإن كان في البيان الدوري دون ما تقدم الخ أى لكن تعدى الحكم إلى ما هو الأوسط بالقوة وإن لم يصل في سهولة بيانه إلى ما تقدم في المطلقتين والضروريتين فهو لا يحتاج إلى أن يبين بشئ آخر سوى نفس الطريقة المتقدمة وهي طريقة الاندراج التي سماها بياناً دورياً وانما سميت بذلك لأنك تدور عند البيان بين الأصغر والأكبر تأملاً بينهما أدات به وصلت إلى المطلوب فاما أن تقول إذا كان الأصغر مندرجاً في الأوسط والأوسط محكوم عليه بالأكبر سلباً أو إيجاباً كان الأصغر محكوماً عليه بما حكم به على الأوسط لأنه من مشمولاته وأما أن تقول إذا كان الحكم بالأكبر أصحاً هو على الأوسط والأوسط حاول الأصغر الحكم حينئذ يكون على الأصغر لاشتمال الأوسط عليه

(٣) ١ مكان الامكان الخ أى الامكان لممكن لشيء هو امكان لذلك الشيء وفي التعبير تساهل ظاهر والتعبير الصحيح ان يقال لأن من القريب عند الذهن ان امكان أمر ممكن لشيء يستدعي امكان ذلك الأمر لذلك الشيء

وقد خالف المصنف رأى الجمهور بها أيضاً حيث جوزا نتائج الصغرى الممكنة في الشكل الأول وقد شرطوا فيها الفعلية وقالوا في بيان تخلف النتيجة فيما لو كانت ممكنة أنه يجوز أن يقال في المثال المشهور كل حمار مركوب زيد بالامكان العام وكل مركوب زيد فرس بالضرورة ولا يصدق كل حمار فرس بالامكان العام وذلك لأن زيد لم يركب بالفعل إلا الفرس فكل مركوب زيد في الكبرى هو فرس لأن وصف الموضوع انما يصدق على ذاته بالفعل

وقد تقدم لنا أن الجمهور سهواً عن معنى الفعلية في الموضوع وانما هاهنا كل ما لو وجد وكان بالفعل كذا لا بقيد الماضي وأنه عند التقيد كافي المثال تخرج القضية عن كونها محصورة إلى أن تكون شخصية

فقولك « وكل مركوب زيد فرس بالضرورة » غير صادق لأنه ليس كل ما لو وجد وكان مركوب زيد بالفعل فهو فرس وانما يصدق إذا جعلت مركوب زيد عنواناً على الأفراس المعينة التي ركبها زيد وهو بهذا المعنى غير محمول في الصغرى على الحمار بالامكان العام بل هو مسلوب عنه بالضرورة فإذا أخذت مركوب زيد على ما هو المعروف في القضية المسورة الحقيقية كان الصادق بعض مركوب زيد فرس وهي جزئية لا تنجح في الشكل الأول

(الشكل الثاني)

وهو الذي فيه الاوسط محمول على الطرفين وخاصيته في انتاجه أنه لا ينتج الاسالبيا وشرطه اختلاف مقدمتيه بالسالب والايجاب وأن تكون الكبرى كلية والموجبتان لا تتجان فيه لان الشئ الواحد قد يوجب شيئين متباينين كالجسم للحجر والحيوان وللتفقيين كالانسان والناطق والنتيجة في أحد المتباين سالبة وفي الآخر موجبة والسالبتان كذلك لا تتجان فان الشئ الواحد قد يسلب عن شيئين متباينين وعن متفقين كالخمر عن الانسان والفرس تارة وعن الانسان والناطق أخرى والكبرى الجزئية لا تنتج أيضا لان البعض الموضوع في الكبرى قد يكون بعض شئ محمول على كل موضوع الصغرى أعني (١) منه وقد يكون بعض شئ مسلوب عن كله والنتيجة في إحداهما موجبة كلية وفي الاخرى سالبة كلية أما اذا جعلت (٢) هذه الكبرى بعينها صغرى صدق سلب موضوع الكبرى عن هذا البعض الموضوع الآن في الصغرى لان الخاص يصدق سلبه عن بعض العام وكذلك يصدق سلب أحد المتباينين عن بعض الآخر والنتيجة في الموضوعين جميعا سالبة جزئية والمشم (٣) ورأى المطلقتين تتجان في هذا الشكل وكذا الممكنتان والحق أنه انما ينتج من المطلقتين اذا كانت السالبة منعكسة على نفسها وهي المشروطة بشرط دوام الموضوع موصوفا بما وصف به وأما من الممكنتين فلا ينتج أصلا وذلك لان شيئا واحدا كالمتحرك يوجب بالاطلاق أو الامكان لاحد الشيئين المتفقين كالانسان ويسالب باحدى الجهتين عن الآخر كالحيوان والنتيجة موجبة ويوجب باحداهما لاحد المتباينين كالفرس ويسالب كذلك عن الآخر كالنور والنتيجة سالبة فلا تتعين اذن من هذا التأليف نتيجة

واذا عرفت شرائط انتاجه ظهر لك عن قريب أن قراءته أربع كما بيناه في الشكل الاول (الاقتران الاول) من كليتين والكبرى سالبة مثل قولك كل ب ج ولا شئ من د ج ينتج لا شئ من ب د لأنك إذا عكست الكبرى ارتد الى الضرب الثاني من الاول ونتاج ما ذكرناه وبين أيضا بالتخلف فانه ان لم يصدق قولنا لا شئ من ب د أي مادام ب صدق نقيضه وهو بعض ب د فنقرنه بالكبرى وهو لا شئ من د ج ينتج من رابع الاول ليس بعض ب ج مادام ب وكان كل ب ج هذا خلف

(الثاني) من كليتين والصغرى سالبة مثل قولك لا شئ من ب ج وكل د ج ينتج لا شئ من ب د يبين ذلك بعكس الصغرى وردها الى ثاني الاول ثم عكس النتيجة وبين بالتخلف أيضا لانه اذا لم يصدق قولنا لا شئ من ب د صدق نقيضه وهو بعض ب د فنقرنه بالكبرى وهي كل د ج ينتج بعض ب ج وكان لا شئ من ب ج هذا خلف

(١) أهم منه كما نقول لا شئ من الانسان فرس وبعض الحيوان فرس وقوله وقد يكون بعض شئ مسلوب عن كاه أي كل موضوع الصغرى كالو يلدت الحيوان في المال باصاهل فان اصاهل مسلوب عن كل الانسان هذا اذا كانت الكبرى موجبة فان كانت سالبة فهي كما نقول في القياس كل انسان حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان أو بعض الخمر ليس بحيوان

(٢) أما اذا جعلت هذه الكبرى بعينها صغرى بأن نقول بعض الحيوان فرس ولا شئ من الانسان فرس كما يصدق بعض الحيوان ليس بانسان وكذلك لو كانت بعض الصدا لفرس بدل بعض الحيوان والنتيجة في الشاغلين سالبة جزئية

(٣) والمنهول الخ سكت عن الضروريتين والماختين لانها تنتج بالازعاع واعا أراد أن ينص على ما قيل انه ينتج وليس ينتج

(الثالث) من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة مثاله بعض ب ج ولا شيء من د ج ينتج ليس بعض ب د تبين بعكس الكبرى وأتلف أيضا
 (الرابع) من جزئية سالبة صغرى وكلية موجبة كبرى ينتج جزئية سالبة مثاله ليس بعض ب ج وكل د ج ينتج ليس بعض ب د ولا يبين هذا بالعكس لأن السالبة جزئية لا تقبل العكس والكلية الموجبة تنعكس جزئية ولا قياس عن جزئيتين لكنه يبين بالافتراض والخلف أما الافتراض فهو أنا نفرض البعض من ب الذي ليس ج شيئا معينا ونسميه ألفا فيكون كل ا ب ولا شيء من ا ج ونضم الثانية أي الكبرى هكذا الشيء من ا ج وكل د ج لينتج من ثاني هذا الشكل لا شيء من ا د ثم تعكس أولى الافتراض إلى بعض ب ا وتضمها إلى النتيجة السابقة هكذا بعض ب ا ولا شيء من ا د ينتج ليس بعض ب د وهو المطلوب وأما الخلف فهو (٢) وما عرفته

(الشكل الثالث)

وهو الذي الأوسط فيه موضوع للطرفين وخاصيته في انتاجه أنه لا ينتج الا جزئيا وشريطته كون صغراه موجبة وأن تكون احدى المقدمتين كلية فان كانتا السالبتين لم يجب أن يكون الأمران المساويان عن شيء واحد متفقين أو مختلفين كسلب الانسان والفرس عن الخمر تارة وسلب الانسان والحيوان عنه أخرى وان كانتا جزئيتين جاز أن يوجب في بعض شيء واحد أمران متفقان وأن يوجب أحدهما ويسلب الآخر أيضا وجاز أن يوجب في بعضه أمران متباينان وأن يوجب أحدهما ويسلب الآخر أيضا كما نقول مرة بعض الجسم حيوان وبعضه انسان ومرة ليس بعضه انسانا ونقول تارة بعض الجسم فرس وبعضه انسان وأخرى ليس بعضه انسانا وان كانت الصغرى سالبة لم ينتج لانه لا يجب اذا سلب شيء عن شيء أن يسلب عن هذا السلب ما يوجب للسلب عنه أو يوجب له كما تقرن بقولك لا شيء من الفرس بانسان تارة كل فرس حيوان وتارة كل فرس صهال
 وينتج من المطلقين والممكنة (٣) بخلاف الثاني وقرانه ستة لان الصغرى اذا كانت موجبة والكبرى كلية حصلت اقترانات أربع كافي الاول اكن الكبرى لما جاز أن تكون جزئية ههنا حصل اقترانان آخران

(فالاقتران الاول) من كليتين موجبتين ينتج جزئية موجبة مثاله كل ب ج وكل د ج ينتج بعض

(١) يبين بالافتراض ذلك اذا روي في السالبة عدم دوام السلب فان ذلك يحقق الايجاب احيانا فيكون قد روي في الحكم ثبوت الموضوع

(٢) فهو ما عرفته ومحصله أنه لو لم يصدق ليس بعض ب د لصدق نقيضه وهو كل ب د ويضم إلى كبرى

القياس وهي كل د ج لينتج كل ب ج وقد كانت صغرى القياس المفروض صدقها ليس بعض ب ج هذا خلف

(٣) والممكنتين خلف المصنف الجمهور ههنا أيضا فانهم شرطوا فعليه الصغرى كما شرطوا في انتاج الشكل الاول

وبينوا ذلك بنحو المثال المشهور كلفرضنا أن زيد اربك الفرس ولم يركب الخمار قط وعمر اربك الخمار دون الفرس

فانه يصدق كل ماهومر كوب زيد مر كوب عمرو بالامكان وكل مر كوب زيد فرس بالفعل ويكذب بعض ماهومر كوب عمرو

فرس بالفعل بل يكذب بالامكان أيضا لان كل ماهومر كوب عمرو ههنا بالضرورة ومما سبق في العكس وفي الكلام على

هذا الشرط في الشكل الاول تعرف منشأ وهم الجمهور والعقل يحكم بالضرورة أنه اذا أمكن شيئا أن لا شيء واحد جاز أن

يتصادقها وهذا هو معنى الامكان الجزئي أي في قضية جزئية وهي نتيجة هذا القياس واذا أمكن أحدهما له في

الاثبات وسلب الآخر عنه بالامكان كان سلب الثاني من الاول بالامكان لجواز تحقق الاول في ذلك الشيء احيانا فيكون

له حكمه ولو في بعض افراده عندما يتحقق الممكن ولا معنى للامكان الا هذا

ب د لانك اذا عكست الصغرى رجع الى ثالث الاول ويبين بالخلف أيضا وهو أنه ان لم يصدق بعض ب د وكان مط (١) لمقا طافه نقيضه صادق وهو لا شيء من ب د دائما وكذا (٢) ل ج ب ينتج من ثاني الاول لا شيء من ج د دائما وكان كل ج د بالاطلاق هذا خلف

(الثاني) من كليتين والكبرى سالبة ينتج جزئية سالبة مثاله كل ب ج ولا شيء من ج د ينتج ليس كل ب د وبيانه بعكس الصغرى وبالخلف

(الثالث) من موجبتين والصغرى جزئية ينتج جزئية موجبة مثاله بعض ج ب وكل ج د ينتج بعض ب د وبيانه أيضا بعكس الصغرى وبالخلف

(الرابع) من موجبتين والكبرى جزئية ينتج جزئية موجبة مثاله كل ج ب وبعض ج د ينتج بعض ب د ويبين بعكس الكبرى وجه (٣) لها صغرى الاول فينتج بعض د ب ثم انعكس النتيجة فيصير بعض ب د وأنت تعلم أن عكس الموجبة المطلقة كلية كانت أو جزئية لا يكون الا مطلقا بالامني العام وكذلك عكس الوجودى الموجب

(الخامس) من كلية موجبة صغرى وجزئية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة مثل كل ج ب وليس بعض ج د ينتج ليس بعض ب د ولا يمكن بيانه بالعكس لان الجزئية السالبة لا تنعكس والكلية الموجبة اذا انعكست صارت جزئية ولا قياس من جزئيتين فيماند لما بالخلف ان كان من المطلق العام وهو أنه ان لم يكن ليس بعض ب د فكل ب د دائما وكان كل ج ب ينتج كل ج د دائما وكان ليس بعض ج د بالاطلاق هذا خلف أو بالافتراض وهو أن تفرض بعض ج الذي ليس د ألفا فيكون لا شيء من ا د وكذلك يكون كل ا ج وقد كان كل ج ب ينتج كل ا ب وكان لا شيء من ا د ين (٥) ينتج ليس بعض ب د

(السادس) من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة مثاله بعض ج ب ولا شيء من ج د ينتج ليس كل ب د وبيانه بعكس الصغرى وبافتراض هذا بيان النتائج من المطلقات في الشكلين

وأما التأليف من الضروريات فيهما فكال تأليف من المطلقات لا يخالفه الا في جهة النتيجة وفي أن البيان ان كان بالخلف كان نقيض الضرورية الممكن العمى فاذا قرناه بالمقدمة الاخرى كان اختلاطا

(١) وكان مطاعا لا يقال لاسا لهذا المبدأ الذي يحتمل الممكن العام الله من تناقض هذا الشكل على رأيه كبرى وكان على محذره أو ابداه بالممكن العام الذي هو أعم الجهات لان الدليل اني مما داه لو لم يصدق ب د بالامكان العام لصدق نقيضه وهو لا شيء من ب د بالضرورة انما كبرى ليس ب د القياس هكذا كل ج ب ولا شيء من ج د بالضرورة لتخرج من ثاني الاول لا شيء من ج د بالضرورة وكان كل ج ب بالامكان هذا خلف وهو انما ان السالبة ضرورية لان النتيجة في الشكل الاول مع الكبرى في الجهة الاكسامة المروطة من أراءه رقيتين وهي هما ضرورية لا يقال ذلك لان المصنف فيهما فالطاق الدلالة سيأتي تكامل ما تاب من مذهب من يوجه حاس في آخر فصل المحطات لهذا الرد أن يجعل الدليل من ان الله

(٢) وكل ج ب أي على أن تكون هذه صغرى وينتج النتيجة كبرى

(٣) وجعلها صغرى الاول أو سلمها صغرى لقياس من الشكل الاول كبراه من صغرى القياس من الصغرى الذي من بعده من الثالث

(٤) كل ج ب كبرى صغرى تيمنا فلهذا صغرى لنتج النتيجة

(٥) يفتح أي من الصغرى الثاني وقدما الشكل الثالث انعكس كل ج ب الى بعض ب ا ثم تخرج الى الاثنين من

ا د لينتج بعض ب ليس د من الصغرى ا د من الشكل الاول

من ممكن وضروري ونحن لم نعرف بعد نتيجة هذا الاختلاط وان كان البيان بالافتراض كان أحد قياسي الافتراض من وجودي وضروري ولم نعرف أيضا نتيجة هذا الاختلاط في الشكل الاول لكنه مع ذلك قريب من الطبع غير محتاج الى بيان في انتاجه لان الوجودية هي الصغرى وهي مندرجة تحت الكبرى الضرورية فيبين أن حكم الضرورة يتعدى الى الاصغر وان كان البيان بالخلف فنقرض الممكن العاين الذي أخذتقيض الضرورية في الخلف موجودا وليس بمحال فرضه وينتظم القياس أيضا من الوجودي والضروري

وربما يحتج في خاطر أحد أن هذين الشككين اذا رجعا الى الاول كان بالاول عنهما غنى وليس لهما فائدة فنقول ليس اذا لم يكن هذان الشكلان يتبين القياسية بنفسهما الا بالاول فلا فائدة لهما بل لهما خاصة فائدة وهي أنه ربما كان السلب الطبيعي في نفس الامر أن يتعين أحد جزأي المقدمة للوضع والآخر للحمل فلو عكس لم يكن طبيعيا كقولنا ليست السماء بخفيفة ولا النفس بمائية ولا النار برئية فاذا عكست هذه السوالب خرجت عن النظم الطبيعي وان كانت حقا وربما لا يلتئم قياس مع هذه الابان يقرن بها قضايا أخرى على نظم الشكل الثاني وكذلك انما يكون الطبيعي في القضايا الجزئية أن يوضع بعض الاعم فيه ويحمل عليه الاخص فاذا قرن بهذه القضية أخرى كلية فربما لا يلتئم منها قياس الاعلى هيئة الشكل الثالث

وقد ظن فاضل الاطباء أن القضايا المطلقة لا تستعمل في العلوم فالبحث عنها غير مفيد والعجب أن أكثر القضايا المستعملة في صناعته هي المطلقات فظنه إذن خطأ

(النص - ل الثالث)

(في المختلطات)

واذ قد فرغنا عن المطلقات والضروريات في هذه الاشكال الثلاثة وعن الممكنات أيضا في الاول والثاني فلا بد من بيان الاختلاط بينهما

أما ان كانت الكبرى مطلقة والصغرى ضرورية في الشكل الاول فقد اتفقوا على أن النتيجة مطلقة تابعة للكبرى واذا كانت الكبرى ضرورية فالحق أن النتيجة ضرورية والمشهور بخلاف ذلك وبيان كون النتيجة ضرورية أنا اذا قلنا في الكبرى كل ج د أي كل ما يوصف بج كيف يوصف به دائما أو غير دائم فهو موصوف بد بالضرورة وب من جملة الموصوفات بج مطلقا فكان داخل تحت الكبرى ومقولا عليه د بالضرورة فاذا النتيجة تابعة للكبرى في هذا الاختلاط الا ان كانت الصغرى ضرورية والكبرى مطلقة من جنس المشروط باتصاف الموضوع بما يوصف به فان النتيجة ضرورية لان ب اذا كان موصوفا بج مادام موجودا وكل ج مادام موصوفا بج فهو د (ب) مادام موجودا فهو د فان دوام د له بدوام ج وج دائما مادام موجودا

قال أفضل المتأخرين ولا ينبغي أن يشترط في الكبرى أن ج د مادام موصوفا بج لادائما فانها تصبح كاذبة فانا اذا قلنا ان كل ج د لادائما بل مادام ج حكما أن كل ج ليس دائما ج وقد قلنا في الصغرى ان مما هو ج أي ب ما هو دائما ج هذا خاف

ولمتعقب ما قاله أما منعه استراط أن لا دوام في الكبرى في الوجه ثان القياس لا يتصور ان يتابعه مع هذا الشرط وأما تعليه ذلك بكذب الكبرى فليس كذلك على الاطلاق في جميع الاعتبارات ووجره

المحل والوضع اذ يمكن أن توجد الكبرى غير دائمة ولا تكون كاذبة ومع ذلك لا ينتج القياس وبيان ذلك هو أن يجعل الادوام جزءاً من الموضوع فيقال وكل ما هو ج دائماً فهو د وهذا غير الوجه الذي ذكره فانه جعل الادوام جزءاً من المحمول اذ قال وكل ج د دائماً بل مادام ج فان الادوام ههنا جزء من المحمول ولا يحل كذبت الكبرى فانا جعلنا في الصغرى الجيم المحمول ما هو موصوف بالجيمية دائماً وجعلنا ههنا أى في الكبرى اتصاف كل ج بالجيمية دائماً اذا جعلنا المحل غير دائم بل مشروط بادوام الجيمية فيبالضرورة تكون الجيمية غير دائمة اذ لو اعدم دوام الجيمية لما كان اتصافه بد غير دائم فان ما جعل شيئاً ما غير دائم بسبب مساوفة ذلك الشيء اياه لا محالة فهو في نفسه غير دائم وأما في الوجه الذي جعلناه جزءاً من الموضوع فلا تكذب الكبرى فانك لا تحكم على كل ج بأنه موصوف ج دائماً بل تحكم بالادل على ما ليس دائماً ج من جملة الموصوفات ج وهذا لا يمنع وجود موصوف ج دائماً لكن لا يكون هذا الجيم هو ما كان محمولاً في الصغرى فان محمولها هو ما كان ج دائماً فلا يكون الوسط اذن في القياس واحداً مشتركاً فيه فلا يلزم منه نتيجة

فاذن الوجه أن يقال لا ينبغي أن يشترط لادوام الجيمية في الكبرى لانه إما أن تكذب الكبرى أو أن تصدق ولا يكون للقياس وسط وأما ضرب هذا الاختلاط فتعدها أنت بنفسك وأما هذا الاختلاط في الشكل الثاني فنتيجته ضرورية أبداً أما اذا كانت المطلقة عامة فلا خلاف فيه بين المشهور والحق وأما اذا كانت وجودية ففي المشهور أن النتيجة تابعة للسالبة المنعكسة والحق أن النتيجة دائماً ضرورية لان د اذا كان موجباً لأحد الطرفين بالضرورة مسلوباً عن الآخر لا بالضرورة أو مسلوباً بالضرورة وموجباً بالضرورة أو موجباً لهما جميعاً أو مسلوباً عنهما جميعاً وهي لاحدهما بالضرورة وللآخر بالضرورة فبين طبعي الطرفين مباينة ضرورية ومن هذا نعلم أن السالبتين في هذا الاختلاط تتجان وكذا ذلك الموجدتان ولكن بشرط أن تكون المطلقة وجودية فان كانت عامة يجوز اشتغالها على الضرورة فلا يتألف قياس من سالتين أو موجدتين كما لا يتألف اذا كانت السالبتان والموجدتان ضروريتين

وأما في الشكل الثالث فالنتيجة تتبع الكبرى في الجهة وبيان ذلك أما فيما يرجع الى الاول بعكس الصغرى فيما بعكس وأما فيما يرجع اليه بعكس الكبرى أو لا يرجع اليه البتة بالعكس فبالافتراض وذلك في اقترانين وهما أن تكون الكبرى إما موجبة جزئية وإما سالبة جزئية فتفرض البعض الذي هو ج والقياس د ا فيكون لاشئ من ا د لكن كل ا ج وكل ج ب فكل ا ب ولاشئ

(١) وكذلك الموجدتان أى وتجان سالة أيضاً لانه اجاب صوري وموضوع النتيجة ومحمولها متباينان في الحقيقة لتباين الجهة في المقدمتين فان شيئاً واحداً قد ثبت لاحد الامرين بالضرورة وثبت للآخر لا بالضرورة وما ثبت لا بالضرورة قد سلمت فيه الضرورة التي كانت وصفاً للثبوت الاول فتكون احدي المقدمتين سالبة في المعنى فانهذا تكون النتيجة سالبة

(٢) فلا يتألف قياس من سالتين أو موجدتين لانه لا دلالة على التباين حينئذ فقد كان التباين آتياً من أن المحمول الواحد ثابت لاشئ به ولا آخر محتمل تماينها فاذا كانت العامة طائفة تشمل الضرورة واختلطت مع أخرى ضرورية لم يوجد في احدها ما تنافي به الاخرى لخواز اتفاهم في حاله ولو كان صدق المطلقة عنه لم تنطبق الضرورة وانما يكون التافي حتماً اذا كانت المطلقة وجودية أخذت فيها سلب الضرورة الذاتية كما قال

(٣) وليس د ا هذا اذا كانت الكبرى سالبة كما تقول كل ج ب وبعض ج ليس د وقوله لكل كل ا ج لان فرضت البعض طائفة معينة فالجيم محمول على جميعها وقوله وكل ج ب هذه هي صغرى القياس المستعمل على انتاجه كما رأيت وقوله فكل ا ب ولاشئ من ا د قياس من الضرب الثاني من الشكل الثالث ينتج النتيجة التي ذكرها بعكس الصغرى

من ا د فليس بعض ب د ولا شك أن العبرة في الجهة اقولنا لا شيء من ا د اذ تصير كبرى الاول بعكس الصغرى وجهة لا شيء من ا د هي جهة ليس بعض ج د وقد يعتقد في المشهور أن العبرة في الجهة فيما يرجع الى الاول بعكس الكبرى للص (١) غري لانها تصير كبرى الاول فتكون العبرة لها ثم تنعكس النتيجة على جهتها وأنت تعلم أن عكس الموجب لا يحفظ الجهة فهذا بيان اختلاط المطلق والضروري في الاشكال الثلاثة

أما اختلاط الممكن مع غيره فيها فاذا اختلط مع الضروري في الاول كانت النتيجة تابعة للكبرى فان كانت ممكنة فلا خلاف في أن النتيجة ممكنة على المشهور والحقيق وان كانت ضرورية فالمشهور أن النتيجة ممكنة حقيقية (٢) ان كانت الضرورية موجبة لانه ان لم يكن ممكن أن يكون كل ب د فبالضرورة ليس كل ب ج وكان ممكن أن يكون كله ج ولكن هذا ليس بخلف لانهم لا يدعون كون النتيجة ممكنة عامة فيلزم سلمها بالضرورة وان كانت الكبرى الضرورية سالبة فالمشهور أن النتيجة ممكنة عامة فتارة تصح ممكنة حقيقية وتارة

ليرجع الى الاول وقوله والعبرة في الجهة الخ لان لا شيء من ا د صارت كبرى في الشكل الاول بعد عكس الصغرى والنتيجة تابعة للكبرى في هذا الاختلاط من الشكل الاول وقوله وجهة لا شيء من ا د هي جهة ليس بعض ج د أي التي هي كبرى القياس المستدل عليه فان ا هو بعض ج الذي نفى عنه د في تلك الكبرى بعد ما فرض طائفة معينة فتكون الجهة في الفرض هي الجهة في أصل القضية وقد قلنا ان جهة النتيجة هي جهة لا شيء من ا د التي هي جهة كبرى القياس فتكون النتيجة تابعة للكبرى وهو المدعى

أما ان كانت الكبرى موجبة جزئية فيكون القياس هكذا كل ج ب وبعض ج د يفتح بعض ب د بجهة الكبرى لا يفرض البعض الذي هو ج طائفة معينة ولتسمها ا فكل ا ج وكل ج ب صغرى قياسا يفتح من الاول كل ا ب وكل ا د وهي تايية الافتراض يفتح من الضرب الاول من الثالث بعض ب د ومعلوم ان هذا النتيجة يستدل عليها بعكس الصغرى حتى يرجع القياس الى الشكل الاول فتكون العبرة في الجهة للكبرى لانها كبرى الاول والنتيجة تابعة لها في هذا الاختلاط وجهة هذا الكبرى وهي كل ا د هو بعينها جهة بعض ج د التي هي كبرى القياس المستدل عليه لان ا هو بعينه بعض ج د يفرضه طائفة معينة

(١) للصغرى متعلق بما هو خبر لأن في قوله وقد يعتقد في المشهور أن العبرة في الجهة الخ وحاصل المشهور الذي ذكره أن الكبرى اذا كانت موجبة جزئية في هذا الشكل أمكن رد القياس الى الاول بعكس الكبرى ثم جعلها صغرى وجعل صغرها كبرى لينتج ما ينعكس الى النتيجة المطلوبة فنقول في المثال الذي سبق بعض ج د وكل ج ب ينتج بعض ب د وهو ينعكس الى بعض ب د وهو النتيجة المطلوبة وحيث رجع الى الشكل الاول ونتيجته تابعة لكبرى في هذا الاختلاط والكبرى هما هي صغرى القياس المستدل على انتاجه فتكون العبرة لجهة هذه الصغرى التي هي كبرى الاول عند الرد وحاصل طعن المصنف في هذا المشهور أن العبرة لجهة الكبرى في الاول في نتيجته وهي بعض ب د في المثال المذكور وهي ليست نتيجة لقياس من المثال بل لا بد من عكسها حتى تكون النتيجة له وهي موجبة والموجبة لا تحفظ جهة الاصل في العكس فلو فرضنا حاجزية ضرورية تابعة لكبرى الاول الضرورية لم تنعكس الا الى ممكنة كما سبق فلا يجوز حينئذ أن تعتقد أن النتيجة في مثل هذا الضرب تابعة لصغرها احتجاجا بأنها تصير كبرى الاول

(٢) حقيقية أي ممكنة خاصة وقوله ان كانت الضرورية موجبة أي الضرورية الكبرى وقوله لانه ان لم يكن ممكن أن يكون كل ب د يريد أنه ان لم تصدق هذه النتيجة للقياس القائل كل ب ج بالامكان وكل ج د بالضرورة فأيصدق نقيضها وهو ليس كل ب د وكان بالضرورة كل ج د في كبرى القياس المستدل عليه فينتج من رابع الثاني ليس كل ب ج بالضرورة وكان ممكن أن يفتح صغرى القياس المستدل عليه أن يكون كل ب ج هذا خلف وحاصل نقض المصنف أن ليس كل ب د بالضرورة ليس نقيضا صحيحا للنتيجة الممكنة الخاصة وإنما هو نقيض للممكنة العامة وهم يزعمون أن النتيجة خاصة وأما نقيض الممكنة الخاصة فهو أحد الامرين إما ضرورة الايجاب وإما ضرورة السلب فلا يستقيم هذا الدليل الذي ذكره

والحق أن النتيجة ضرورية أبدا لا ثا إذا قلنا في الكبرى كل ج د أو لا شيء من ج د بالضرورة أي كل ما يقال له ج فذلك الشيء دائما د أو ليس د لا مادام ج بل مادام موجودا (ب) إذا قيل له ج فهو دائما د أو ليس د وان لم يكن (١) ج وليست هذه الضرورة تحصل عند اتصافه بـ ج بل إذا صار ج كان موصوفاً بـ قبل ذلك وبعد زوال ج عنه فيندرج تحت الكبرى جميع ما هو ج بالفعل وما هو بالقوة أيضاً لأنه ليس بمحال أن يصير ما هو بالقوة ج جسيماً بالفعل وإذا صار بالفعل كانت هذه الضرورة ثابتة لا حين حصوله بـ ج بالفعل بل دائماً قبل ذلك وبعده والمثال في هذا قوامنا كل إنسان يمكن أن يكون متحركاً وكل متحرك جسم فكل إنسان جسم لا حين ما حصل كونه متحركاً بل دائماً مادام ذاته موجوداً وقد قلنا أن الإيجاب شرط الصغرى في هذا الشكل (٢) في المادّة الممكنة فيجوز أن تكون سالبة فإذا قرنا الصغرى السالبة الممكنة بالكبرى الضرورية كانت النتيجة موجبة ضرورية وكذلك الصغرى الوجودية السالبة إذا قرنت بالكبرى الموجبة الضرورية فالنتيجة موجبة وهذا استثناء عن اتباع النتيجة أخس المقدمتين في الكيفية وهو ما شرطناه في أول الأشكال

وأما إذا اختلط مع الإطلاق في هذا الشكل فإن كانت الكبرى ممكنة فالنتيجة ممكنة لأن ب داخل تحت ج المقول عليه د بالامكان وإن كانت الكبرى وجودية فالنتيجة ممكنة حقيقة ونضع (٣) مع الكبرى موجبة فنقول ان لم يكن كل ب د بالامكان كان الحق إما ضرورة سلب أو ضرورة إيجاب فنضع أولاً ضرورة السلب وهي ليس بعض ب د بالضرورة و (٤) رن بها الصغرى الممكنة

(١) وان لم يكن ج حاصله أن معنى الضرورية الكبرى هو أن كل ما قيل عليه ج ولو لحظة من زمان ثبت له د أو سلب عنه بالضرورة فاللازم بين ج ود أو التناقض بينهما ليس من جهة وصف ج وانما هو تلازم أو تنافر بين طبيعتي ج ود في أي فردتة فحقاً لا يكون ج بالقوة فهو واحد مما تتحقق فيه هذه الطبيعة إذ ليس بمحال أن تتحقق فيه فيلزمه أو يسلب عنه د بحكم اللازم أو السافر بين الطبيعتين (٢) في المادّة الممكنة أي الممكنة الخاصة بأن معاهها يجوز أن يكون ويجوز أن لا يكون فهي موجبة في قود سالبة أيضاً وهي سالبة في معنى موجبة فالسلب فيها صوري ولذلك كانت النتيجة من سالبة ممكنة خاصة وضرورية موجبة ضرورية والصغرى الوجودية مدلولها ان ب ج بالفعل وليس ج دائماً فيكون مسلوباً عنه بالفعل هذا إذا كانت موجبة فإن كانت سالبة معناه ان ب ليس ج بالفعل وليس السلب دائماً فيكون الإيجاب حاصلًا وقتاً ما يكون الباء جسيماً بالفعل والبتها في قوة موجبة أيضاً ولهذا تكون النتيجة منها سالبة ومن ضرورية كبرى موجبة ضرورية (٣) ونضع الكبرى موجبة شروع في الاستدلال على وجوب صدق النتيجة الممكنة الحقيقية أي الممكنة الخاصة ولزومها للقياس المركب من ممكنة صغرى ووجودية كبرى وقد بد في البيان لقياس الذي تكون كبراء الوجودية موجبة فقال ونضع الكبرى موجبة الخ (٤) ونقرن بها الصغرى الممكنة الخ أي على أن تكون الصغرى الممكنة صغرى والحزئية السالبة الضرورية التي فرضنا صدقها منذ كذب النتيجة كبرى وذلك بعد أن يفرض وقوع الممكن في الصغرى حتى تكون فعلية وجودية وهو فرض جائز لأن وقوع الممكن ليس بمحال وإن كان هذا الفرض كاذباً لا في الأصل بل في الوجود من كذب شيء أن يكون محالاً فإذا علمنا ذلك وجده معناه قياس من خامس الشكل الثالث هكذا كل ب ح بالوجود وليس بعض ب د بالضرورة ينتج ليس بعض ج د بالضرورة لأن النتيجة تتبع الكبرى في الشكل الثالث في الاختلاط بين المطلق والضروري كما تقدم وهذه النتيجة محالة لأن كبرى القياس المستدل عليه وهي معروضة الصدق كانت كل ج د بالوجود فنقولنا ليس بعض ج د أخس من نقيضها فلما أمكنت هذه النتيجة لا جميع النقيضات فهذه النتيجة المحالة ليست لازمة للتأليف من الشكل الثالث فله تأليف صحيح ولا يفرض الممكنة وجودية لما سبق من أن عرض الممكن واقعاً ليس بمحال بالمداهة وما ليس بمحال لا يلزم منه محال والا كان محالاً فاذن هي لازمة من فرض صدق تلك القضية وهي قولنا ليس بعض ب د بالضرورة فتكون هي السكاذبة

وهي كل ب ج ونفرضها وجودية وان كان فرضا كاذبا ولكنه ليس بمحال اذ فرض المحال
موجود ليس بمحال فلا ينبغي أن يكون عنه محال فان الكذب الغير المحال لا يلزمه محال لانه اذا
كان غير محال فربما يوجد وقتا ما ويوجد لازمه معه فيصير المحال موجودا لكن المحال لا يتصور
وجوده فلا ينبغي أن يكون لازما للكذب الغير المحال فننظر في هذا الاقتران ونتبينه فان كانت
محالا فلا يكون بسبب التأليف لانه صحيح ولا بسبب فرض الممكنة وجودية لما يشاء فاذن هو بسبب
المقدمة الاخرى وهي السالبة الضرورية ونظرنا في النتيجة وهي ليس كل ج د بالضرورة فوجدناها
محالا اذ كان كل ج د بالوجود فعلمنا أنه لازم بسبب السالبة التي قدرنا صدقها وما يلزمه المحال فهو
محال ونضع ضرورة الايجاب أيضا وهي بعض ب د ونقصر فيها الصغرى الممكنة ونفرضها
وجودية فيلزم بعض ج د بالضرورة وكان كله د بالوجود الغير الضروري هذا خلف
ويجب أن يتذكر ههنا أن أفضل المتأخرين لما جعل نقيض الوجودي في الاشارات إما ضرورة
الايجاب وإما ضرورة السلب فلقد (٢) س لزوم كون النتيجة ممكنة على رأيه أولى من لزومها وجودية فلعله
سها في هذا الكتاب فانه أورد في سائر كتبه نقيض الوجودي على وجهه ولما كان اعتناؤه في هذا
الكتاب باختيار الحق ومجانبة المشهور الغير الحق أكثر فربما يتوهم أن الحق في جميع المواضع ما فيه
دون ما في غيره فانتدبنا للتنبيه على هذه المواضع لهذا الغرض لا للقدح فيه واذا عرفت هذا فيما اذا
كانت الكبرى موجبة أمكنك نقل هذا العمل الى السالبة
وأما اذا كانت الكبرى مطلقة عامة فالنتيجة ممكنة عامة لان المطلق العامى يشتمل على الضروري وغير
الضروري فتكون النتيجة تارة ضرورية كما بيناه وتارة ممكنة خاصة والعام لهما جميعا هو الممكن
العام

(١) فيلزم بعض ج د بالضرورة لان القياس من رابع الثالث هكذا كل ب ج وبعض ب د بالضرورة وقد فرضنا
الصغرى وجودية والاختلاط بين الوجودي والضروري تنبع فيه النتيجة كبراه في الشكل الثالث كما سبق
(٢) فليس لزوم كون النتيجة ممكنة الخ لما كان نقيض الوجودي على رأي أفضل المتأخرين هو أحد الأمرين اما السلب
الضروري أو الايجاب الضروري كان الدليل المتقدم جاري في الوجودي كما هو جاري في الممكن بغير فرق فيصح عنده أن يتبع
الاختلاط بين وجودية كبرى وممكنة صغرى نتيجة وجودية مع أن ذلك غير صحيح في الواقع لان نقيض الوجودي هو
المرددين الدائم والضروري وقد سبق للمصنف في باب التناقض التنبيه على مخالفة أفضل المتأخرين في الاشارات لرأيه
في نقيض الوجودية وقال « انه حكم في الاشارات بان الايجاب أو السلب ضروري وقد توافقت النسخ التي شاهدناها
على هذا الحق ما ذكرناه » فاذا كان نقيض الوجودية ليس مرددا بين الضروريتين فلا يجزى الدليل المتقدم في بيانها لانه
في حالة الدوام بغير ضرورة يكون القياس في الاستدلال من اختلاط الممكن بالوجودي في الشكل الثالث وهو لا يتبع
الامكانا خاصا كما سياتى قريبا آخر هذا الفصل والممكن الخاص لا يناقض الوجودية التي هي كبرى القياس المستدل
عليه والدوام هنا لا يستلزم الضرورة عند المصنف لان النقيض المردد هو من قضايا جزئية والدوام في الجزئي لا يستلزم
الضرورة كما سبق وأيضا الاحكام الوجودية ليست لازمة للطباع لانه أخذ فيها عدم الضرورة فهي من الواحق
التي تثبت أو تنفي للموارض فقد يكون الثبوت أو الانتفاء ناشئا عن عروض الوصف بالفعل فلا يمتد الى ماله ذلك الوصف
بالامكان كأن تقول كل انسان يمكن أن يطير وكل طائر يقطع المسافات في الجو بالفعل فان غاية ما يلزم من هذا القياس
أن كل انسان يمكن بالامكان الخاص ان يقطع المسافات في الجو أم أن كل انسان يقطع المسافات في الجو بالفعل فهو كاذب
وقد راجعت منطق الاشارات في باب التناقض فاذا عدارتها « فاذا قلنا كل ج ب على الوجه الذي ذكرناه (أي وجودية)
كان نقيضه ليس انما بالوجود كل ج ب أي بل لما بالضرورة بعض ج ب أو ب مسلوب عنها كذلك » قال الطوسي
« وفي بعض النسخ أي بل لما بالضرورة بعض ج ب أو ب مسلوب عنها كذلك والصحيح هو الاخير وحده لانه نقيض الوجودي
اللا دائم والاول ليس بنقيض لاحد الوجوديين بل انما هو نقيض الممكن الخاص ولعل السهو وان وقع من النساخين »

وأما اختلاط الممكن مع غيره في الشكل الثاني فإذا اختلط مع الضروري فيه كانت النتيجة ضرورية سواء كانتا موجبتين أو سالبتين أو أحدهما موجبة والاخرى سالبة وبيننا أنه كما ذكرنا في اختلاط المطلق والضروري في هذا الشكل

وإذا اختلط مع المطلق وكان (٤) لا يتعكس فيكون منه قياس إذا كانت المطلقة سالبة والممكن (٣) ممكنة يجوز أن تكون موجبة ويجوز أن تكون سالبة فتكون المقدمتان سالبتين فالضرب الأول كل ب ج بالامكان ولا شيء من د ج بالاطلاق المتعكس فلا شيء من ب د بالامكان (٤) كان انحصار أن كانت المطلقة خالية عن الضرورة في العكس وإن جاز اشتغالها على الضرورة وهي التي يجوز (٥) وزدوام اتصاف موضوعها بالوصف الموضوع معه فالنتيجة سالبة بالامكان العام وبيانه بالعكس والرد إلى هذا الاختلاط من الأول

الضرب الثاني لا شيء من ب ج وكل د ج نعكس الصغرى ونجعلها كبرى لترجع إلى الأول فينتج لا شيء من د ب بالامكان انحصار أن كان المطلق مما لا ضرورة فيه والسالب الممكن لا يتعكس (٦) كس الايجابية وهي أن يقلب إلى الإيجاب فإنه ممكن خاصي ثم يتعكس الموجب إلى الممكن العسقي الموجب فنتيجة هذا الضرب إذن موجبة جزئية بالامكان العام وإن كان المطلق مما يقع تحته الضروري فالنتيجة تارة سالبة ضرورية وتارة موجبة جزئية بالامكان العام ولا يتعين أحدهما بطريق العكس الضرب الثالث كالاول إلا أن نتيجته جزئية والرابع (٨) لا يمكن بيانه بالعكس كما عرفت ولا

(١) وبيانه كما ذكرناه الخ وهو أن الشيء الواحد إذا أثبت لشيء بالضرورة ولا حراً بالامكان الذي لا ضرورة فيه أو سلب منه كذلك أو ثبت له ما أوفى عنهما بالجهتين المختلفتين بالضرورة والامكان كانت طبيعتا الشئتين متباينتين فهما متنافيان بالضرورة (٢) وكان مما يتعكس أي كان المطلق مما يتعكس وقد سبق أن ما لا يتعكس منه هو السالب الذي لم يؤخذ بفهمه العرفي أي لم يلاحظ فيه الدوام بدوام الوصف الذي وضع معه ولم ينقص زمان معين في الماضي أو في الحال أما ما أخذ من السالب بالمفهوم العرفي أو خصص زمان معين فهو متعكس وكذلك الموجب مطلقاً غير أن السالب المتعكس يتعكس كنهه في الحكم والجهة بخلاف الموجب فإنه يتعكس كنهه في الجهة دون الحكم (٣) والممكنة يجوز الخ يريد منها الممكنة الخاصة أي وكانت الممكنة خاصة فيجوز أن تكون موجبة وإن تكون سالبة لأن سالبتين قوة الموجبة أيضاً فإذا وضعت سالبة كانت المقدمتان سالبتين على خلاف المعروف وانما شرط أن تكون الممكنة كذلك لانها هي التي تتعكس بالحيلة كما سيأتي إلى ممكنة عامة أن كانت سالبة (٤) بالامكان انحصار أن العضية بين ممكنتين لا ضرورة فيهما (٥) وهي التي يجوز زدوام اتصاف موضوعها الخ أي المطلقة التي يصح أن يلحق فيها أن الحكم انما هو منوط بوصف الموضوع ووصف الموضوع دائماً بدوام الذات وما كان كذلك فهو ضروري فتكون المطلقة شاملة للضروري فالنتيجة حينئذ تكون سالبة ممكنة عامة لانها ترجع إلى الأول يتعكس الكبرى كنهها وهو ناتج الممكن العام من هذا الاختلاط (٦) لا يتعكس الايجابية تلك الحيلة هي أن تحول السالبة الخاصة إلى موجبة فتعكس عامة كما قال وهذا الاحتمال هنا لا يجعل هذا العكس من قبيل العكس المنطقي المعروف فقد نفاها المصنف عن كل سالبة ممكنة ومنع أن تسعمل هذه الحيلة في باب العكس بأن الموجبة لا تصلح أن تكون عكساً للسالبة لمخالفة القضيتين في الكيف وانما سهل على المصنف الأخذ بهذا العكس مما أنه صادق في الواقع وإن لم يكن بصورته مطابقة للقاعدة (٧) الضرب الثالث وهو من جزئية موجبة صغرى ممكنة وكلية كبرى مطابقة مما يتعكس وقوله كالاول أي في جهة النتيجة فهي الامكان انحصار أن كانت المطابقة خالية عن الضرورة في العكس والا كانت من الممكن العام السالب وبيان ذلك بالعكس والرد إلى الأول من هذا الاختلاط ونتيجته جزئية لأن صغره كذلك (٨) والرابع وهو متركب من جزئية سالبة صغرى وكلية موجبة كبرى فإن كانت صغره مطلقة فهي جزئية لا تتعكس وقد شرطنا أن تكون المطلقة سالبة تتعكس وإن كانت الصغرى ممكنة والكبرى مطلقة فالكبرى موجبة والشرط أن تكون المطلقة المتعكسة سالبة فهذا الضرب لا يكون منه قياس منتج (٩) لا يمكن بيانه بالعكس لأن الكبرى موجبة فتعكس جزئية فيتركب القياس من جزئيتين

بالافتراض لان نتيجة (١)ة أحد قياسيه جزئية موجبة بالامكان العام فلا يتألف منها قياس مع الجزئية الأخرى

وأما الممكنتان فيتألف منهما قياس في الشكل الثالث ويجوز أن تكون الصغرى سالبة لانها ترجع الى الموجبة والنتيجة ممكنة حقيقية ويبين ذلك بالعكس فيما يرجع الى الاول بعكس واحد وأما في (٢) يرجع اليه بعكسين فلا يبين بالعكس لان النتيجة اذا عكست صارت ممكنة عامة لا تمنع أن تكون ضرورية ولكن يبين بالافتراض أن النتيجة ممكنة حقيقية وان اختلط الممكن مع الضروري في هذا الشكل كانت النتيجة تابعة للكبرى وان اختلط مع الوجودي كانت النتيجة ممكنة خاصة وان اختلط مع المطلق كانت النتيجة ممكنة عامة وانما كان كذلك لانه يرجع الى الاول بالعكس ونتيجة (٣)ة اذا اختلط في الاول الممكن الخاص ان كان المطلق وجوديا والممكن العامي ان كان المطلق عاما فحاصل القول في الاختلاطات أن النتيجة في الاول تتبع الكبرى في الجهة الا في موضعين (أحدهما) ان كانت الصغرى ضرورية والكبرى مطلقة بمعنى مادام الموضوع موصوفا بما وصف به فالنتيجة ضرورية (والثاني) اذا كانت الصغرى ممكنة خاصة والكبرى وجودية أو مطلقة فالنتيجة (٤)ة ممكنة أما الشكل الثاني فلا قياس فيه عن مطلقين الا اذا كانت السالبة من جنس ما ينعكس ولا عن ممكنين ولا عن ممكنة ومطلقة الا ان تكون منعكسة ثم النتيجة ممكنة خاصة ان خلت المطلقة عن معنى الضرورة والافه ممكنة عامة وأما في اختلاط المطلق والضروري والممكن والضروري فالنتيجة ضرورية أبا سواء كانتا موجبتين أو سالبتين أو سالبة وموجبة الا أن يكون المطلق عاما فاختلفت الكيفية حيث لا بد منه

وأما الشكل الثالث فالنتيجة تابعة للكبرى لان الجهة جهتها عند الرد الى الاول الا في موضعي الاستثناء في الاول هذا تمام القول في المختلطات وتم تمامه القول في صورة الأقيسة الحليمية من جملة الافتراضات

(١) لان نتيجة أحد قياسيه جزئية الخ حاصله أنافي الافتراض نفرض بعض ب الذي ليس ج بالاطلاق طائفة معينة وليكن ا فكل ا ب ولا شيء من ا ج فتضم النائية الى الكبرى القياس المستدل عليه هكذا لا شيء من ا ج وكل د ج وهو من الضرب الثاني من هذا الشكل ونتيجته كاتقدم جزئية موجبة ممكنة عامة فنتيجة هذا القياس من الافتراض كذلك والقياس الثاني يتألف من هذه النتيجة ومن عكس المقدمة الثانية من الافتراض وهي موجبة كلية تنعكس الى جزئية والقياس لا يتألف من جزئيتين

(٢) وأما فيما يرجع اليه بعكسين الخ كالضرب الرابع من هذا الشكل وهو يتألف من موجبتين والكبرى جزئية ويرد الى الاول بعكس الكبرى وجعلها صغرى تم انعكس النتيجة والفرض أن المقدمتين ممكنتان فلو كانت نتيجة الاول ممكنة حقيقية أي خاصة وكان من اللازم عكسها حتى تكون نتيجة لقياسنا من الثالث لكان عكسها ممكنة عامة تشمل الضرورة وهي غير المطلوب لان المطلوب ممكنة حقيقية أما الافتراض فهو أن نفرض بعض ب الذي هو د في الكبرى طائفة معينة وليكن ا فكل ا ب وكل ا د فتضم الاولى على أنها صغرى الى صغرى قياسنا على أنها الكبرى هكذا كل ا ب وكل ب ج لينتج كل ا ج وتضم هذه النتيجة صغرى الى نائية الافتراض كبرى هكذا كل ا ج وكل ا د لينتج من أول الثالث بعض ج د وهو المطلوب وقياس الافتراض الذي أتبع هذه النتيجة يبين بعكس الصغرى فيكون حكمه في النتيجة حكم ما يبين بذلك ونتيجته ممكنة خاصة كما ذكره (٣) هذا الاختلاط يريد به الاختلاط بين الممكن والمطلق سواء كان المطلق وجوديا وهو ما جاء في قوله وان اختلط مع الوجودي أو كان عاما وهو قوله وان اختلط مع المطلق (٤) فالنتيجة ممكنة أي خاصة ان كانت الكبرى وجودية أو عامة ان كانت الكبرى مطلقة عامة كما سبق في اختلاط الممكن مع المطلق في الشكل الاول

(الفصل الثالث)

في القضايا الشرطية وأحكامها من الإيجاب والسلب والحصر والاهمال وغير ذلك

قد بينا انقسام القضايا الى الجليات والشرطيات وانقسام الشرطيات الى المتصلة والمنفصلة وكما أن من الجليات ما يُصدق به بغير قياس ومنها ما يفترق التصديق به الى القياس كذلك من الشرطيات ما هو كذلك والجليات قد تنتج عن قياسات جلية وقياسات شرطية أيضا أما الشرطيات فلا تنتج الا عن الشرطية سواء كانت مقدما لها شرطية صرفة أو مخلوطة بجمليات فاذن ههنا قياسات شرطية لا بد من البحث عنها وعن شرائطها في النتائج

وقبل البحث عنها نعرف أحوال القضايا الشرطية في ذاتها وبساطتها وتركيبها والحقيق منها وغير الحقيق وإيجابها وسلبها وحصرها واهمالها مع الإشارة الى جهات توافقها وانعكاسها وقد أشرنا لك قبل هذا الى أن الشرطية تشارك الجلية في أن كل واحدة منهما قول جازم أي قضية يحكم فيها بنسبة شيء الى شيء لكن النسبة في الجلية أن الثاني قيمه الأول وفي الشرطية ليس كذلك بل النسبة في المتصلة تسمى نسبة المتابعة وفي المنفصلة نسبة المعاندة وتأليف الجليات انما هو من المفردات أو مما هو في حكم المفردات وأما تأليف الشرطيات فهو من المؤلفات تأليف القضايا لكنها خرجت عن كونها قضية بادرخال حرف الشرط والجزاء والحرف الدال على الانفصال والعناد فيهما فصارت جزء قضية اذا رتبتم بها الاخرى حصل من مجموعهما قضية يمكن فيها التصديق والتكذيب

وهذه المؤلفات التي هي أجزاء الشرطيات قد تكون جليات والمؤلف منها هي القضية الشرطية البسيطة وقد تكون أيضا شرطيات فلنعد أصنافها أما المتصلة فقد تكون مركبة من جليتين كقولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وقد تكون مركبة من جلية وشرطية إمامتصلة ولما منفصلة أما تركيبها من الجلية والمتصلة وليكن المقدم جليا كقولك ان كانت الشمس علة النهار فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وليكن الثاني جليا كقولك ان كانت كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فأما تركيبها من الجلية والمتصلة والجلى هو المقدم فكل قولك ان كان هذا عددا فهو إما زوج وإما فرد ومثاله والجلى هو الثاني قولك ان كان هذا إما مائيا وإما سوادا فهو لون وقد تكون مركبة من متعلتين كقولك ان كان اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان لم يكن النهار موجودا لم تكن الشمس طالعة وقد تكون مركبة من منفصلتين كقولك ان كان الجسم إما ساكنا وإما متحركا فبعض الجواهر إما ساكن وإما متحرك وقد تكون مركبة من متصلة ومنفصلة وليكن المتصل مقدما كقولك ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فأما ان تكون الشمس طالعة وإما أن لا يكون النهار موجودا وليكن المتصل تاليا كقولك ان كان إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون فردا فان كان زوجا فليس بفرد

وللنفصلة أيضا ابناء كل قسم من هذا قسم أما تركيبها من الجليتين فكقولك إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون فردا وتركيبها من المتصلة والجلية كقولك إما أن يكون كلما كان ثم أرفا الشمس طالعة وإما أن لا تكون الشمس علة النهار وتركيبها من المنفصلة والجلية كقولك إما أن يكون هذا إما زوجا وإما فردا وإما أن لا يكون عددا وتركيبها من المتصلتين كقولك إما أن يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإما أن يكون قد يكون اذا كانت الشمس طالعة فالنهار ليس موجودا وتركيبها من المنفصلتين كقولك إما أن تكون هذه الجلى إما صفر أو وية وإما دموية وإما أن تكون هذه الجلى

لإمبالغمية وإما سوداوية وتركيبها من متصلة ومنفصلة كقولك إما أن يكون ان كانت الشمس طالعة
فإنها موجودة وإما أن يكون إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن يكون النهار موجودا
واعلم أن المنفصل قد يكون ذا جزأين إما موجبين أو سالبين أو سالب وموجب وقد يكون ذا أجزاء كثيرة
متناهية في الفعل والقوة كقولك إما أن يكون هذا العدد ثماناً أو زائداً أو ناقصاً أو غير متناهية في القوة
كقولك هذا العدد إما أن يكون اثنين أو ثلاثة أو أربعة أو هلم جرا وهذه الأجزاء قد تكون سوابل
وموجبات

وأما المتصل فلا يكون إلا ذا جزأين مقدم وتال ولكن ربما كان المقدم قضايا كثيرة بالفعل أو بالقوة
ومع ذلك تكون الجملة قضية واحدة كقولنا ان كان هذا الانسان به جي لازمة وسعال يابس وضيق نفس
ووجع ناخس ونبض منشاري فبه ذات الجنب وأما اذا وقعت هذه الكثيرة في جانب التالي لم تكن
القضية واحدة بل كانت قضايا كثيرة بالفعل كما اذا عكست هذه فقلت ان كان بهذا الانسان ذات الجنب
فيه جي وسعال يابس وضيق نفس ووجع ناخس ونبض منشاري فهذه ليست قضية واحدة بل
قضايا كثيرة فإن قولك ان كان مجنونا فبه جي كلام تام وكذلك لو قلت بدله فيه سعال يابس وكذلك
غيره من الأجزاء

وأما الإيجاب والسلب فيها فقد ذكرنا من قبل أن الإيجاب في المتصل هو الدلالة على وجود لزوم التالي
للمقدم واتصاله به ومتابعته إياه مثل قولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والسلب فيه هو رفع
هذا اللزوم والاتصال مثل قولك ليس اذا كانت الشمس طالعة فالسماء ممتعة (١) وليس السلب
فيه أن يكون المقدم أو التالي سالبا فقد يكونان سالبين والقضية موجبة كقولك اذا لم تكن الشمس
طالعة فليس النهار موجودا فقد حكمت بلزوم عدم النهار عدم طلوع الشمس وكذلك الإيجاب في
المنفصل هو الدلالة على وجود المباينة والعناد بين القضيتين كقولنا هذا العدد إما أن يكون زوجا وإما
أن يكون فردا فقد أوجبت انفصال احدي القضيتين عن الاخرى أي القضية القائلة هذا العدد زوج
عن القائلة هذا العدد فرد والسالب فيه هو رفع هذا العناد بادخال حرف السلب على كل أجزاء
القضية وبالجملة أن يكون واقعا قبل حرف الانفصال لابعده كقولك ليس إما أن يكون الجسم
أبيض أو متحركا فقد رفعت المباينة والانفصال بينهما فأما اذا لم يدخل حرف السلب على الكل بل على
احدي القضيتين أو على كل واحدة منهما فالقضية موجبة كقولك إما أن لا يكون العدد زوجا وإما أن
لا يكون فردا وكقولك إما أن لا يكتب زيد أو يحرك يده فانهما موجبتان وان اقترن حرف السلب
بكل واحدة منهما في أحد المثالين وبواحدة منهما في المثال الآخر

وأما الحقيقي وغيره من كل قسم فالمتصل الحقيقي هو ما يقتضي وضع المقدم لذاته أن يتبعه التالي سواء
كان علته أو معلولا لا يفارقه أو مضائفا أو كائنا ما عملوا على علة واحدة وغير الحقيقي هو الذي يصدق
الحكم فيه بالتالي مع صدق القول بالمقدم من غير أن يكون بينهما علاقة كما اذا قيل كلما كان الانسان
ناطقا فالجوارح ناهق فليس هذا حكما يتبعه التالي للاول بسبب أن التالي من موجبات المقدم أو بينهما
علاقة ظاهرة لنا أو خفية علينا بل على سبيل الاتفاق والموافاة ومثل هذا الفائدة فيه في العلوم فان
الذهن اذا سبق فعلم وجود التالي ولم ينتقل اليه عن وضع الاول لم يبدى بها أو ينظر فلا فائدة لوضع المقدم في
انتقال ذهن منه الى التالي

والحقيق لا يشترط في صدقه صدق أجزائه بل رجبها كلن جزاء كاذبين بل الشرط أنه اذا وضع الاول
لزمه الثاني ومثال الصادق الكاذب الاجزاء قولك ان كانت النجاسة زوجا فهي متقسمة بمساويين
فهذه قضية صادقة يلزم التالي فيها المقدمة هما اوضاع المقدم لكنه محال في نفسه لا يتصور وجوده فلو
أمكن وجوده وتصور في نفسه للزمه التالي

وأما المنفصل الحقيق فهو ما يراد فيه بما أن الامر لا يخلو عن أحد الأقسام ولا يجتمع فيه ففيه المنع من
الخلو والمنع من الجمع كقولك إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون فردا ولا يتصور خلوا العدد
عنهما جميعا ولا يتصور اجتماعهما معا فيه ولا تليق لفظة لا يخلو على التحقيق إلا بهذا القسم

وأما غير الحقيق فقسمان (أحدهما) الذي يراد فيه بلفظة إما المنع من الاجتماع ولا يمنع الخلو كقولك
في جواب من يقول هذا الشيء حيوان شجر ليس كذلك بل إما أن يكون حيوانا وإما أن يكون شجرا
أي هذان لا يجتمعان فيه وليس المراد به أن الشيء لا يخلو منهما فإنه قد يخلو منهما كالجناد فإنه ليس بحيوان
ولا شجر والقسم الآخر هو الذي يراد بلفظة إما فيه المنع من الخلو لا المنع من الجمع مثل قولك جين يقال
هذا الشيء نبات حيوان إما أن لا يكون نباتا وإما أن لا يكون حيوانا أي إما أن لا يكون نباتا فتكون
كاذبا اذا قلت أنه نبات وإما أن لا يكون حيوانا فتكون كاذبا اذا قلت أنه حيوان ولا يخلو الشيء عنهما
جميعا أي عن عدم النباتية وعدم الحيوانية وإن كانا قد يجتمعان بأن يكون جنادا فيجتمع فيه
العدمان معا ومن هذا القبيل كل منفصل ذكر فيه قسم ولازم نقيضه إذا كان ذلك اللازم أعظم من
النقيض كما اذا قلت إما أن يكون زيدا في البحر وإما أن لا يغرق فقولنا لا يغرق لازم لقولنا لا يكون
في البحر وهو نقيض للقسم المورد في الانفصال لكن هذا اللازم أعظم من هذا النقيض فإن من يكون في
البحر قد لا يغرق أيضا فالاجتماع غير ممنوع في مثل هذا الانفصال بل الخلو عن القسمين هو الممنوع
ولا يتصور خلوا الشيء عن الكون في البحر وعن عدم الغرق ولكن قد يجتمعان بأن يكون في البحر
ولا يغرق ولفظة لا يخلو لا تليق بالقسمين جميعا فإن معنى قولنا لا يخلو الشيء عن كذا وكذا أي أيهما
لم يكن كان الآخر وهذا غير موجود في الاول من هذين القسمين وأيهما كان لم يكن الآخر وهذا
غير موجود في الثاني منهما

وأما الحصر والاهمال في الشرطيات فليس كليتها أن يكون المقدم أو التالي كليا بل الكلية في المتصلات
أن يكون الاتصال كليا أي محكما به على كل اشتراط ووضع فرض للمقدم وفي الانفصال كذلك ينبغي
أن يكون الانفصال كليا أي محكما بانفصال كل من الجزأين عن الآخر عند كل حال ووضع واشتراط
فرض له

واللفظ الدال على الإيجاب الكلي المتصل هو قولنا كلما كان كذا كان كذا والدال على الإيجاب
الكلي المنفصل قولنا دائما إما أن يكون كذا وإما أن يكون كذا والدال على السلب الكلي المتصل
قولنا ليس البتة إذا كان كذا كان كذا وهو المستعمل أيضا بالسلب الكلي المنفصل
وأما الجزئية فهي أن يكون الحكم على بعض أوضاع المقدم وبعض الأحوال والاشتراطات وإن كان
المقدم والتالي كليين واللفظ الدال على الإيجاب الجزئي المتصل قد يكون إذا كان كذا كان كذا
وكذلك هو الدال على الإيجاب الجزئي المنفصل والدال على السلب الجزئي المتصل ليس كلما وعلى
السلب الجزئي المنفصل ليس دائما

وأما الاهمال فهو أن يحكم بالاتصال والانفصال من غير تعرض لبيان الكلية والجزئية مثل قولنا إن

كان كذا كان كذا وإذا كان كذا كان كذا وإما أن يكون كذا وإما أن يكون كذا وليس إذا كان كذا كان كذا وليس إما أن يكون كذا وإما أن يكون كذا
واعلم أنه قد تستعمل قضايا متصلة ومنفعة عن ظاهرها مثل قولك لا يكون ا ب ويكذلك
ج د وهي من المنفصلات في قوة قولك إما أن لا يكون ا ب وإما أن لا يكون ج د ومن المتصلات
في قوة قولك ان كان ا ب فلا يكون ج د وكذلك تقول لا يكون ج د أو يكذلكون ا ب وهي
من المنفصلات في قوة قولك إما أن لا يكون ج د وإما أن لا يكون ا ب ومن المتصلات في قوة قولك
كلما كان ج د فـ (ا ب) وقريب من هذا قولنا (١) ليس يكون ج د إلا و ا ب فهاتان الصيغتان
تفيدان الحصر الكلي

وقد تستعمل صيغة كلاً فلا تنصرف دلالتها على اللزوم والاتصال فقط بل تدل على تسليم التالي ووضع
لازماً من تسليم المقدم ووضع على عكسه صيغة لو فانها تدل على تسليم عدم التالي ووضع لا زماً من
تسليم عدم المقدم

وأما الجهات فاذا أردت اعتبارها في هذه القضايا في المتصلات أولى والجهة هي جهة الاتصال لجهة
أجزاء القضية كما كان في الإيجاب والسلب والكلي والجزئية فالمتصلة الكلية الضرورية هي أن
يكون الاتصال فيها دائماً أي وضع كان للمقدم سواء كان اتصال موافقة أو اتصال لزوم كقولنا كلما
كان الشيء انساناً فهو حيوان وأما الوجودية الكلية اللزومية التي لا ضرورة فيها فهي التي يوجد
فيها اللزوم مع كل وضع إلا أنه لا يدوم مع دوام الوضع كقولهم كلما كان هذا انساناً فهو متنفس أو كلما
طلعت الشمس فهي توافي السمات وأما الاتفاقية فجهاها الضرورية فيما فيه دوام التالي مع دوام المقدم
وأما الوجودية الاتفاقية التي لا تدوم دوام الوضع ومثل ذلك توجد مع كل وضع فربما لم توجد لانه
اذ لم يكن لزوم ولا دوام فيكون مثل هذا عرضاً اتفاقياً فيما فربما لم يعرض التالي الذي لا دوام له
ولالزوم بل يكون ممكماً عرضه فاذن جهة الامكان انما هي في المتصلات الاتفاقية وجهة الوجود في
اللزومية وجهة الضرورية فيما جميعاً

وأما حال التناقض فيها فهو كما عرفت في الحملات فقولنا كلما كان نقيضه « ليس كلما كان » ونقيض
قولنا دائماً إما « ليس دائماً » ونقيض ليس البتة « قد يكون » في المتصل والمنفصل
وليراع في التناقض اتحاد القضيتين في المقدم والتالي والجزء والكل والزمان والمكان والشرط
والإضافة والقوة والفعل

(١) ويكون ج د كما تقول لا يهضم حتى وأما حتى وكافي الحديث لا يسرق السارق وهو مؤمن فمعي هذا إما أن
لا يهضم حتى فأبقى حياً وإما أن لا أكون حياً فليضم بعد موتي وإما أن لا يسرق السارق فيكون مؤمناً وإما أن لا يكون
مؤمناً أن سرق ولو جعلها المصنف في صورة مانعة الجمع لكان أجود كأن يقال الشخص لا سارق أو مؤمن وأما
معضوم الحق وإما حتى أي لا يجتمع هضم حتى وحياتي

(٢) أو يكون ا ب كما تقول لا يكون اللص في القرية أو يقبض عليه فهو في قوة كلاً كان في البلد قبض عليه من
المتصلات وفي قوة إما أن لا يكون في القرية وإما أن لا يقبض عليه من المنفصلات أي لا تخلو منفعته من أحد السامين
لانه ان خلا منه ما كان في القرية وقبض عليه ولا منفعة له في هذا وأرى من الصواب أن مثل هذا التأليف هو في معنى
المتصلات لا غير لان تحويله الى المنفصل يخرجها الى ما لا يكاد يفهم

(٣) ليس يكون ج د الخ يصح أن نقل له بالمثل السابق بأن يقال لا يكون اللص في البلاد أو يقبض عليه رتبه
لا يكون الحاسد على حاله الا وهو مستحوط عليه وهذا كله في معنى الملازمة والاتصال وفي رده الى الانفصال تكلف ظاهر

(٤) ومع ذلك توجد مع كل وضع كقولك كلما كان الفرس صاهلاً كان زيداً الكاتب متحرك الاصابع

وأما العكس أما في الاتصال فهو جعل التالي مقدما والمقدم تاليا مع حفظ الكيفية وبقاء الصدق والكذب بحاله فعكس السالب الكلي سالب كلي وعكس الموجب الكلي موجب جزئي وعكس الموجب الجزئي موجب جزئي ولا عكس للسالب الجزئي
وأما الانفصال فليس هنالك مقدم وتال بالطبع بل كل واحد منهما يجوز أن يقدم ويؤخر والانفصال بحاله ولنقتصر من أحكام القضايا على هذا القدر

(الفصل الرابع)

في القياسات الشرطية من الاقترانات

والاقتران إما أن يقع بين متصلين أو منفصلين أو بين حلي ومتصل والشركة في المقدم أو في التالي أو بين حلي ومنفصل أو بين متصل ومنفصل ولستنا نؤثر استيفاء الكلام في هذه الاقترانات بأسرها فان منها ما هو بعيد عن الطبع لا يستبين انتاجه الا بكلفة شديدة ولا يليق بالمختصرات التعرض للامور الوحشية فلنقتصر على ما هو قريب من الطبع السليمة انتاجه فن شاء الوقوف على جميع هذه الاقترانات ناتجها وعقيمها فليطلبه من كتب أفضل المتأخرين المستقل باستخراج أكثر أحكامها و يتميز الناتج عن العقيم منها دون من تقدمه وان أنزل الله في الأجل فسنفرد بهذه الاقترانات كتابا جامعاً للأوف والغريب منه

فأما الاقتران بين المتصلين فالناتج منها ما تكون الشركة بين المقدمتين في جزء تام أى في مقدم أو بال وحينئذ تتألف منها اشكال ثلاثة كاشكال الجمليات لانه إما أن يكون المشترك فيه تالى احدهما مقدّم الاخرى وهو الشكل الاول أو تالى المقدمتين جميعا وهو الشكل الثانى أو مقدمهما وهو الشكل الثالث ويجب أن يراعى ههنا أيضا شرائط الجمليات من ايجاب الصغرى وكلية الكبرى في الاول وكلية الكبرى وكون احدهما سالبة في الثانى واييجاب الصغرى وكون احدهما كلية في الثالث والنتيجة في جميعها شرطية والاول ينتج الكليين والجزئيين جميعا والثانى لا ينتج الا سالبة والثالث لا ينتج الا الجزئية وتشتك الثلاثة في أن لاقياس فيها عن جزئيتين ولا سالبتين ولا سالبة صغرى كبراهما جزئية

ومثال الاول كلما كان a ب فـج د وكلما كان ج د فهـ ز ينتج كلما كان a ب فهـ ز وعليك أن تعدّ ضروبه الباقية ومثال الثانى كلما كان a ب فـج د وليس البتة اذا كان a ب فـج د ينتج ليس البتة اذا كان a ب فهـ ز وعدّ ضروبه الباقية بنفسك ومثال الثالث كلما كان a ب فـج د وكلما كان a ب فهـ ز ينتج قد يكون اذا كان ج د فهـ ز وضروبه كضروب الجمليات

وأما الاقتران بين المنفصلات فلا يتألف بين الحقيقةيتين منها قياس الا أن تكون الشركة في جزء غير تام وهو جزء تال أو مقدم والمطبوع ما كان على هيئة الشكل الاول وشرائط انتاجه أن تكون الصغرى موجبة كانت جزئية أو كلية ويكون الجزء المشترك فيه موجبا والكبرى كلية سالبة كانت أو موجبة ومثاله إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون فردا وكل زوج فهو إما زوج الزوج وإما زوج الفرد فقط وإما زوج الزوج والفرد ينتج أن هذا العدد إما زوج وإما زوج الزوج وإما زوج الفرد فقط وإما زوج الزوج والفرد

وأما الاقتران الكائن بين المتصل والجلي فالقريب من الطبع منه هو أن يكون الاشتراك بين تالي المتصل والجلي لا ينفك وبين المقدم ولنضع الجلي أيضاً أولاً مكان الكبرى فيتألف منهما أشكال ثلاثة
الاول أن يكون الاشتراك في محمول التالى وموضوع الجلي وشرائطه في النتائج أن المتصلة أن كانت
موجبة فيجب أن يكون التالى موجبا والجلي كليا كالحال في العمليات والنتيجة شرطية مقدمها
مقدم المتصل وتاليها ما تكون نتيجة التالى والجلي لو انفردا مثاله ان كان $أ ب$ فكل $ج د$ وكل
د ينتج ان كان $أ ب$ فكل $ج د$ وعد ضروريه بنفسك

الثاني أن يكون الاشتراك في محمول التالى والجلي وشرائطه ان كانت المتصلة موجبة كما قيل في التالى
من العمليات من كلية الكبرى وكون العملية أو التالى سالبا مثاله ان كان $أ ب$ فلا شئ من $ج د$ وكل
د ينتج ان كان $أ ب$ فلا شئ من $ج د$

الثالث أن يكون الاشتراك في موضوع التالى والجلي وشرائطه ان كانت المتصلة موجبة كما قيل في
الثالث من العمليات من كون التالى موجبا وكون احدهما كلية مثاله ان كان $أ ب$ فكل $ج د$ وكل
ج د ينتج ان كان $أ ب$ فبعض د وأما ان كانت سالبة فيحدث اشكال ثلاثة أخرى بعيدة عن
الطبع لاندكرها ولنضع الجلي مكان الصغرى فيحدث أيضا اشكال ثلاثة والشرائط فيها ان كانت
المتصلة موجبة ماذ كراه وان كانت سالبة فهي من جملة ما لاندكره

الاول كل $ج ب$ وان كان $د$ فكل $ب ا$ ينتج ان كان $د$ فكل $ج ا$
الثاني كل $ج ب$ وان كان $د$ فلا شئ من $أ ب$ ينتج ان كان $د$ فلا شئ من $ج ا$
الثالث كل $ج ب$ وان كان $د$ فكل $ج ا$ ينتج ان كان $د$ فبعض $ب ا$

وأما الاقتران بين المنفصل والجلي فان كانت العملية صغرى كان القريب من الطبع ما هو على منهاج
الشكل الاول وهو أن تكون العملية موجبة ومحمولها موضوع أجزاء الانفصال كانه وتكون المنفصلة
كلية ومثاله كل متحرك جسم وكل جسم لمانبات أو جساد أو حيوان فكل متحرك لمانبات أو جساد
أو حيوان وقد ينتج منه على منهاج الثالث أ ما على منهاج الثاني فلا ينتج
وان كانت العملية كبرى فاما أن تكون قضية واحدة أو قضايا وان كانت قضايا فاما أن تكون مشتركة
في محمول واحد أو لا تكون بل لكل واحدة منها محمول على حiale والقريب من الطبع أن يكون
الاقتران مع جليات بعدد أجزاء الانفصال ويجب أن تكون مشتركة في محمول واحد وتكون على
منهاج الشكل الاول وتكون المنفصلة وأجزاءها موجبة والجليات كليات وتكون أجزاء الانفصال
مشتركة في حدها الموضوع ولكل جلي اشتراك مع أجزاء الانفصال في جزء فالنتيجة كلية وهذا هو
الاستقراء التام وستعرف الاستقراء بعد هذا وأفضل المتأخرين يسمى هذا الاقتران القياس المقسم
ومثاله كل متحرك إما أن يكون حيوانا وإما أن يكون نباتا وإما أن يكون جادا وكل حيوان جسم وكل
جساد جسم وكل نبات جسم فكل متحرك جسم

وقد يكون منه ^(١) على سبيل الشكل الثاني والشرط بين أجزائه وأجزاء الجليات ما هو الشرط بين
الجليين في الثاني ولا يكون ^(٢) على سبيل الشكل الثالث إلا أن تكون المنفصلة موجبة وأن تكون

(١) على سبيل الشكل الثاني فتقول في المال بعد المعصلة ولا شئ من العمل بحيوان ولا شئ من العقل مانات ولا شئ
منه بجماد وينتج لا شئ من المتحرك بعقل

(٢) على سبيل الشكل الثالث كما يقال اما أن يكون العامة عاين وإما أن يكون أوليا وهم غافلين وإما أن يكون رؤساء
دينهم غافلين والعامة مذنبون في عقلتهم وأولياؤهم مذنبون في عقلتهم ورؤساء دينهم مذنبون في عقلتهم ينتج بعض
الغافلين مذنبون في عقلتهم

الشركة في كلى أعنى أن يكون في أجزاء الانفصال أو أجزاء الجمليات كل واحد يكون مشاركا لكلى أو جزئى من قرينه

وان كانت الجمليات الكثيرة لا تشترك في محمول واحد فالشرائط بعينها ما ذكرناه غير أن النتيجة منفصلة بمعنى عدم الخلو لعدم الاجتماع وموضع^(١) وعها موضوع المتصلة ومحولات الانفصال هي محولات الجمليات مثاله كل عدد إما زوج وإما فرد وكل زوج منقسم بتساويين وكل فرد لا ينقسم بتساويين فكل عدد إما منقسم بتساويين أو غير منقسم بتساويين وان كانت الجملية واحدة فالنتيجة أيضا منفصلة بمعنى عدم الخلو وأجزاؤها أجزاء المنفصلة التي هي جزء القياس لكن محمول الجملية بدل موضع^(٢) وعها

وأما الاقتران بين متصل ومنفصل فهو إما في جزء تام وينبغى أن تكون المتصلة صغيرة والمنفصلة كبرى والمنفصلة موجبة واحداهما لا محالة كلية ومالم تكونا كليتين لم تكن النتيجة كلية فيجوز أن يقال انه ينتج متصلة ويجوز أن يقال انه ينتج منفصلة مثاله ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإما أن يكون النهار موجودا وإما أن يكون الليل موجودا ينتج على وجهين إما متصلة هكذا فان كانت الشمس طالعة فليس الليل موجودا أو منفصلة هكذا إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن يكون الليل موجودا وإما في جزء غير تام ويجب في الطبيعي منه أن يكون محمول التالى موضوعا في أجزاء الانفصال والتالى كليا موجبا ينتج الانفصال على الباقي من التالى وتكون النتيجة متصلة منفصلة التالى مثاله ان كان هذا الشئ كثيرا فهو ذو عدد وكل ذى عدد فاما زوج وإما فرد ينتج انه ان كان هذا الشئ كثيرا فاما زوج وإما فرد

واعلم أن كل اقتران أمكن بين جملة وشرطية فان مثاله يمكن بين متصلة وبين تلك الشرطية بشرط أن يكون ذلك الجزء الشرطى متصلا فتثبت المشاركة بين هذه المقدمة المتصلة وبين ذلك الجزء المتصل إما في المقدم أو التالى وهذا القدر من الاقترانات الشرطية كاف في هذا الكتاب

وربما يعترض فيقول لا حاجة الى هذه القيسة الشرطية فان القضايا الشرطية وان لم تكن كلها بينة مستغنية عن القياس لكن يمكن ردها الى الجمليات بأن يقال في المتصلة ج د لازم ا ب وفي المنفصلة معانده والاكتفاء في بيانها بالاقيسة الجملية فجوابه أن الوجود كنا نخفف عن أنفسنا في صناعة المنطق مؤنة تكثير القياسات الناتجة لمطوِّب واحد لسبب الاكتفاء بما يقوم مقامها الا كتفينا بالشكل الاول الناتج للطالب الاربعة بل لا كتفينا بالناتج للوجوب منه أو السالب اذا الموجبات يمكن ردها الى السوالب والسوالب الى الموجبات المعدولة لكن لم نكتف بل أعددنا لكل مطلوب ما يمكن أن يكون طريقا اليه وفاء بكل الصناعة وكفاء عن تغيير القضايا عن نظمها الطبيعي فبالناتج ثمرها الاختصار والجود على طريق واحد ربما لم يكن استعماله الا بتكلف تغيير القضايا عن وضعها المطبوع مع أن مقصودنا أن نهد طريقا الى نتائج الشرطيات من حيث هي شرطية والاقيسة الجملية لا تنتج ذلك وأكثر المطالب الهندسية شرطى فبان بهذا فساد هذا الاعتراض

(١) وموضوعها أى موضوع النتيجة هو موضوع المنفصلة ومحولات الانفصال أى في النتيجة هي محولات الجمليات في القياس

(٢) بدل موضوعها فتقول في القياس كل عدد إما زوج وإلا فرد وكل زوج ينقسم بتساويين والنتيجة كل عدد إما فرد وإلا منقسم بتساويين فقد حذف موضوع الحماية وهو الزوج من المنفصلة التي هي النتيجة وأثبت محمول الجملية مكانه فيها

(الفصل الخامس)

في القياسات الاستثنائية

واذ قد فرغنا من القياسات الاقترانية حليها وشرطها الجدير بنا لاقبال على بيان الاستثنائيات وهي
 التي يوجد المطلوب أو نقيضه فيها بالفعل وهو مؤلف من مقدمتين احدهما شرطية للاحالة والاخرى
 استثنائية فيستثنى أحد جزأي الشرطية أو نقيضه فينتج الجزء الآخر أو نقيضه فان كان
 المستثنى من جزأي الشرطية حليها كانت المقدمة الاستثنائية حلية وان كان شرطيا كانت شرطية
 والشرطية ان كانت متصلة لم ينتج فيها الاستثناء عن المقدم أو نقيض التالي أما استثناء نقيض المقدم
 أو عين التالي فغير ناتج وعين المقدم اذا استثنى ينتج عين التالي مثاله ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه
 انسان فينتج أنه حيوان فان استثنيت نقيض المقدم وقلت لكنه ليس بانسان لم يلزم منه أنه حيوان أو
 ليس بحيوان واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم مثاله لو قلت في مثالنا لكنه ليس بحيوان
 فيلزم منه أنه ليس بانسان فان استثنيت عين التالي وقلت لكنه حيوان لم يلزم منه أنه انسان أو ليس
 بانسان

وقد اعتقد بعضهم أن المقدم والتالي إذا كانا متلازمين ينعكس كل واحد منهما على الآخر بالضرورة
فإن نتج فيه استثناء نقض المقدم وعين التالي والحق أن ذلك ليس يتجه بحسب صورة القياس بل بحسب
مادته واللازم بحسب الصورة هو ما يلزم منها بحيث لو جردناها عن المواد وأحضرنا الذهب فنقضى
بلزوم أمر تمامها وما يلزم من مفهوم قولنا إن كان a b فـ c هو أن c لا بد منه عند وجود
 a b وأن a b لا يتصور وجوده دون c فأما أن a b لا بد منه عند وجود c د أولا
لا يتصور وجود c دون a b فليس واجبا من صورة المقدمة بل من مادة دون مادة ولوراعينا
النتائج اللازمة بحسب المواد الخاصة لحكمنا في الشكل الثالث بأنه قد ينتج كليا أن كان المحمول فيه مساويا
للموضوع وحكمنا في الثالث والرابع من الأول بكليسة النتيجة إذا كان موضوع الصغرى مساويا
للمحمول وحكمنا بانعكاس الكلي الموجب كليا أيضا في بعض المواد المتساوية الحمل والوضع لكن ذلك
أمر خارج عن مفهوم القضايا والمقدمات من حيث صورها ولا التفات إليه

وأما ان كانت الشرطية منفصلة فلا يخلو إما أن تكون حقيقية وهي التي تمنع الخلو والاجتماع معا أو غير حقيقية والحقيقية إما أن تكون ذات جزأين فقط أو ذات أجزاء متناهية أو غير متناهية فان كانت ذات جزأين فاستثناء عني أيهما كان ينتج نقيض الآخر واستثناء نقيضه ينتج عني الآخر مثال هذا العدد إما أن يكون زوجا أو فردا لكنه زوج فينتج أنه ليس بفرد لكنه فرد فليس زوج لكنه ليس بزواج فهو زوج وان كانت ذات أجزاء متناهية ينتج استثناء عني كل واحد نقيض البواقي أو منفصلة سالبة من البواقي مثال كل عدد فهو إما زوج الزوج أو زوج الفرد أو زوج الزوج والفرد أو فرد أو فرد مركب لكنه زوج الزوج فينتج إما نقيض البواقي وهو انه ليس بزواج الفرد ولا زوج الزوج والفرد ولا فردا أول ولا مركبا أو منفصلة سالبة من البواقي وهي ليس العدد إما زوج الفرد أو زوج الزوج والفرد أو الفرد الأول أو المركب وان استثنيت نقيض واحد قلت لكنه ليس بزواج الزوج فينتج أنه إما زوج الفرد أو زوج الزوج والفرد أو فردا أول أو فرد مركب

وأن كانت الأجزاء غير متناهية فلا فائدة في استعمالها لأن رفع الكل لوضع الواحد لا يمكن ووضع

الواحد لرفع الكل لا يثبت لأنه ان كان الغرض (١) رضى هو ما وضع فوضعه ليس مستقدا من القياس وان كان الغرض ما يرفع فذلك غير حاصل في التصور

وأما الغير الحقيقية فان كانت مانعة الخلو فينتج استثناء النقيض فيها عين الآخر ولا ينتج فيها استثناء العين مثاله إما أن يكون زيد في البحر وإما أن لا يغرق لكنه ليس في البحر فينتج أنه لا يغرق لكنه يغرق فينتج أنه في البحر ونعني بالبحر كل ماء يغرق ولو استثنيت عين واحد منها لم تلزم منه نتيجة مثل أن تقول لكنه في البحر فلا يلزم منه أن يغرق أو تقول لكنه لا يغرق فلا يلزم منه أنه في البحر أو ليس في البحر ومن هذه ما تستعمل محرفة كقولك لا يكون زيد يغرق أو هو في الماء وكذلك لا يكون زيد يغرق وهو ليس في الماء فذلك لا يكون فينتج فيه الجزأين كجزأى الأصل فينتج فيه استثناء نقيض أيهما كان عين الآخر وما أحسنه بجزأيه فقط بجزء الأصل فينتج فيه استثناء نقيض الجزء الموافق لجزء الأصل نقيض المخالف واستثناء عين الجزء المخالف عين الموافق وكذلك ان كانت المنفصلة عن سالتين حكم النتائج فيها وفي محرفتها الموافقة للأصل في الجزأين والموافقة له في أحدهما فقط هو ما ذكرناه والمثال فيه قولك إما أن لا يكون هذا نباتا وإما أن لا يكون جادا فتارة تحرفها إلى قولك لا يكون هذا نباتا وهو جاد وتارة تحرفها إلى قولك لا يكون هذا نباتا ولا يكون جادا فاستثناء نقيض أحدهما جزأى المحرفة الثانية ينتج عين الآخر وأما في أولاهما فاستثناء نقيض (٢) من الجزء الموافق لجزء الأصل ينتج نقيض المخالف واستثناء عين المخالف ينتج عين الموافق واستنتاج عين الموافق من عين المخالف في محرفات مانعة الظل لم نره لأحد قبلنا ومن الله التوفيق

وان كانت مانعة الجمع أتبع فيها استثناء العين نقيض الآخر ولا ينتج استثناء نقيض شيئا كما اذا قلت إما أن يكون هذا العدد زائدا أو ناقصا لكنه زائد فيلزم أنه ليس بناقص أو ناقص فيلزم أنه ليس بزائد ولو قلت ليس بزائد أو ليس بناقص فلا يلزم منه أنه ناقص أو زائد أو نقيضهما واعلم أن القياسات المنفصلة انما تتم بالتصلات أما المنفصلة الحقيقية وهي التي تدخلها اللفظة لا يدخلها

(١) ان كان العرض هو ما وضع الخ أى ان كان المطلوب من القياس هو ما نضعه من الأجزاء فموضعها ليس مستقدا من القياس لأن موضعها الاستثائية فيه فلا يصح أن تكون مطلوبة به فهي مستفادة من القياس لهن إمامية أو معروفة من طريق أخرى وان كان العرض من القياس هو رفع ما يرفع ما يرفع - بمرتباه - وما لا يتماهى لا يحصل في التصور حتى يتأتى ملاحظة رفعه بالتفصيل هذا أقدم مما قل المصنف والصحيح أن المنفصلة ذات الأجزاء الغير المتماهية لا وجود لها إلا في العرض فلا يصح أن تكون جزء قياس فان مؤلف القياس لا بد أن يقف عند حد حتى يأتي بالمقدمة الثانية وهي وقف انتهت الأجزاء ثم اذا جاز أن يؤلف قياس من مقدمة غير متماهية الأجزاء ومن استثنائية فليجبر أن يكون العرض رفع ما يرفع لانه حاصل في التصور محالاً فاداءت هذا العدد إما ثلاثة أو أربعة الخ لكنه ثلاثة كانت النتيجة أنه ليس شيئا بمجموع الثلاثة

(٢) ما يكون فيه الجزأين كجزأى الأصل كقوله لا يغرق زيد أو هو في الماء فان لا يغرق أو لا يكون يغرق هو الجزء الثاني في مادته الخلو السابقة «وهو في الماء» هو الجزء الأول فاداءت لا يكون يغرق أى بأن عرق تخ الثاني وهو انه في الماء واداءت أنه في الماء تخ الأول وهو لا يغرق

(٣) وما أحسنه بجزءه فقط بجزء الأصل كقوله لا يغرق زيد وهو ليس في الماء فالواقع هو «لا يغرق زيد» والمخالف هو «هو ليس في الماء» فاما استثنيت نقيض الموافق فقلت لكنه يغرق ينتج نقيض المخالف وهو انه في الماء واما استثنيت عين المخالف فقلت انه ليس في الماء تخ الموافق وهو لا يغرق

(٤) قيض الجزء الموافق الخ الجزء الموافق هو «لا يكون نباتا» ونقيضه انه نبات واستثناء هذا النقيض ينتج انه ليس بجماد وهو قيض المخالف الذي هو «هو جماد» وقس البقية

فكانك قلت فيها اذا لم يخل الامر عن هذا وهذا ولا يجتمعان فيه وليس أحدهما فهو الآخر أو هو أحدهما فليس الآخر وأما غير الحقيقة ففي كل واحد من قسميها ضمنا اذا صرح به عادت الى متصلة ومنفصلة أما في مانعة الخلو فكانك قلت إما أن يكون زيد في البحر وإما أن لا يكون فان لم يكن فيلزمه أن لا يغرق فاضمه فيها تقيض يكون وأورد لا زمة بدله فاذا صرح بالنقيض عاد الى متصلة ومنفصلة وفي مانعة الجمع أيضا تقديره إما أن يكون نباتا وإما أن لا يكون فان لم يكن فيم (١) ككن أن يكون بجادا

(الفصل السادس)

في القياسات المركبة

أما أنه لا يتم قياس الامن مقدمتين فلا أن المطلوب يعلم بعدم ما هو مجهول بشئ غيره وذلك الشئ لا بد من أن تكون له نسبة الى المطلوب بسببها يحصل العلم وتلك النسبة إما أن تكون الى كلية المطلوب أو جزء جزء منه فان كانت الى كليته فانما تكون بان يلزم المطلوب وضع شئ أو رفعه وهذا هو القياس الاستثنائي وان كانت النسبة الى جزء جزء من المطلوب فلا بد من أن تكون تلك النسبة بحيث تقع بين جزأى المطلوب نسبة هي المطالبة في الحكم وانما يكون ذلك بأن يوجد شئ واحد جامع بين الطرفين بأن يوجد لاحدهما ويوجد الآخر له أو يسلب عنه أو يوجد لاحدهما ويسلب عن الآخر أو يوجد له الطرفان أو يوجد له أحدهما ويسلب عنه الآخر وهذه هي الاشكال الثلاثة الخلية الملتزمة من مقدمتين ويمكنك أن ترددها (٢) اذا الاعتبار الى الشرطيات الاقترابية واذا انتظمت مقدمتان على إحدى هذه النسب المذكورة كفي ذلك في نتائج المطلوب

لكنه قد توجد مقدمات كثيرة فوق اثنتين مسوقة نحو مطلوب واحد فيظن أن ذلك قياس واحد وليس كذلك بل هي قياسات كثيرة سيقف ليان مقدمة القياس القريب من المطلوب أو ما فوق (٣) هما ومقدمة القياس اذ لم تكونا بينيتين بنفسهما احتاجتا أيضا الى قياس بينهما حسب احتياج المطلوب الاول وربما اختل (٤) لظهور هذه المقدمات المتناسقة الاستقراء والتمثيل أيضا واستعرفهما ومثل هذا يسمى القياس المركب

وقد يكون موصولا وقد يكون مفصولا أما الموصول فهو الذي لا تطوى فيه النتائج بل تذ كر مرة بالفعل نتيجة ومرة مقدمة كقولك كل ب ج وكل ج د فكل ب د ثم تقول من رأس كل ب د وكل د ب فكل ب د والمفصول هو الذي فصلت عنه النتائج فلم تذ كر كقولك كل ب ج وكل ج د وكل د ب فكل ب د

- (١) فيمكن أن يكون محادا فالجناد أحص من النقيض المصهر ومرد من أفرادها ولهذا لا يجتمع مع الابات
- (٢) تردها الاعتبار الى أي عصبك أن تجري هذه الصور الى تقديت في الجامع بين طريفي المطلوب حتى تكون الاشكال الثلاثة في الاقترابيات الشرطية كما جرى ذلك في الجمليات
- (٣) أو ما فوقهما أي فوق مقدمتي القياس القريب من المطلوب والمراد ما فوقهما ما يسبقهما من المقدمات التي يألف منها القياس المؤدى الى كل مهما فقد تكون مقدمات القياس المستدل به على إحدى مقدمتي القياس القريب من نظرية فتحتاج الى البيان
- (٤) اختلط هذه المقدمات أي رعا وقع الاشتباه بين هذه المقدمات المتناسقة وبين الاستقراء والتمثيل مع وجود الفرق الطاهر بينهما وبينهما كما استعرفه فيما بعد

واعلم أن من المحدثين من أتى بقياس اعتقده زائد على ما ذكرناه من الأقيسة البسيطة وليس كذلك بل هو قياس مما ذكرناه طويلاً فيه نتيجة وهو أن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإن كان النهار موجوداً فالأعشى يبصر والشمس طالعة فالأعشى يبصر لكن هذا إنما يلزم من نتيجة حذف ولم يصرح بها ويمكن تقدير حذف النتيجة على وجهين (أحدهما) ما ذكره أفضل المتأخرين وهو أن النتيجة المحذوفة هي أن النهار موجود فكانت استثنى مقدم المقدمة الأولى وهو أن الشمس طالعة وألزم منه أن النهار موجود ثم من وجود النهار يلزم لا محالة إبصار الأعشى وإذا استعملت المقدمة الأولى في القياس الاستثنائي فلا محالة تكون النتيجة المحذوفة ما ذكره (والوجه الآخر) ما تكلفناه وهو أن تستعمل المقدمتان جميعاً لقياس الاقتراحي الشرطي المركب من مقدمتين متصلتين الأوسط فيه تالي أحدهما ومقدم الأخرى وهو الوجه الثاني وحينئذ تكون النتيجة المحذوفة أن كانت الشمس طالعة فالأعشى يبصر ثم إذا وضع أن الشمس طالعة لزم لا محالة أن الأعشى يبصر من غير تقدير حذف وجود النهار

(الفصل السابع)

في قياس الخلف

ومن جملة القياسات المركبة قياس الخلف وهو الذي يثبت حقيقة المطلوب ببطالان نقيضه والحق لا يخرج عن الشيء ونقيضه فإذا بطل النقيض تعين المطلوب وهو مركب من قياسين أحدهما اقتراحي والآخر استثنائي وص^(١)ورته « وليكن المطلوب أن كل أ ب » هي أنا نقول أن لم يكن كل أ ب فليس

(١) وإذا استعملت المقدمة الأولى الخ حاصل ما قاله أن أفضل المتأخرين يجعل جملة « والشمس طالعة » استثناء لمقدم قوتنا « أن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود » فيخرج منه « النهار موجود » ويجعل جملة « أن كان النهار موجوداً فالأعشى يبصر » مقدمة بديهية علم وضع مقدمها من نتيجة القياس الاستثنائي السابق وهو « أن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود » ومتى وضع مقدم هذه الشرطية أي « أن كان النهار موجوداً فالأعشى يبصر » كانت النتيجة « الأعشى يبصر » وعلى هذا يكون هذا القياس قياسين استثنائيين أحدهما أنتج أن النهار موجود والآخر أنتج أن الأعشى يبصر أما على الوجه الآخر الذي قال المصنف أنه تكلفه فالتصلتان مقدمتان لقياس اقتراحي شرطي من أول الشكل الأول هكذا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكما كان النهار موجوداً فالأعشى يبصر ينتج « كلما كانت الشمس طالعة فالأعشى يبصر » وهذه هي النتيجة المحذوفة فتحملها مقدمة لقياس استثنائي وتسمى مقدمها جملة « الشمس طالعة » فينتج « الأعشى يبصر » وعلى هذا الوجه يكون التركيب من قياس اقتراحي وآخر استثنائي ولا حاجة لتقدير أن النهار موجود على أنه نتيجة محذوفة

(٢) وصورته الخ هذه الصورة على الترتيب الذي ذكره ليست بعلامة في قياس الخلف والالامات التي له التفصيل الآتي في قوله واعلم أن المطلوبات الأربع الخ فانه صرح بأن يقصر المطلوب يصح أن يجعل كبرى في اقتراحي الخلف حتى ينتج المحال من أي شكل من الأشكال سوى الأول في المطلوب الموجب الكلي وعلى الترتيب الذي ذكره في هذه الصورة يكون نقيض المطلوب دأشاً تالياً في صغرى الاقتراحي الشرطي والمقدمة الصادقة كبرى في هذا القياس فيكون النقيض صغرى في التأليف دأشاً تالياً في التفصيل الذي ذكره

واعلم قياس الخلف الحقيقي هو أنه لو صدق النقيض لجاز أن يؤلف منه مع المقدمة الصادقة قياس من شكل كذا سواء كان النقيض صغرى أو كبرى ولو تألف هذا القياس لا ينتج كذا ينتج لو صدق النقيض لكن كذا وهذا التالي هو النتيجة المحالة فيوضع نقيضها فينتج كذب المقدم وهو صدق النقيض فيثبت المطلوب ولنصرباً لثلاثة في الاستدلال على المطلوب الكلي الموجب على أنه نتيجة من أول الشكل الأول . قول كل ب ح وكل ج أ ينتج كل ب أ وهو مطلوب ما فلم يصدق هذا المطلوب لصدق نقيضه وهو ليس كل ب أ وعندنا مقدمة صادقة في صغرى القياس

كل ا ب وكل ج ب مقدمة صادقة معنا فيكون قياسا اقترانيا من مقدمة متصلة وحلية ينتج ان لم يكن كل ا ب فليس كل ا ج ثم تستعمل هذه النتيجة مقدمة في قياس استثنائي وتستثنى نقيض تاليها فتقول ان لم يكن كل ا ب فليس كل ا ج لكن كل ا ج ينتج نقيض المقدم وهو ان كل ا ب وحاصله راجع الى اخذ نقيض المطلوب مع مقدمة صادقة على تأليف قياسى ينتج محالا يستدل به على كون النقيض محالا لاذلا يلزم المحال من المقدمة الصادقة ولا من التأليف الصحيح فتعين لزومه من نقيض المطلوب فهو المحال فنقيضه الذى هو المطلوب حق

واعلم ان المطلوبات الاربعة كلها الا الكلى الموجب يمكن ان تبين من كل شكل بالخلف أما الكلى الموجب فيبين من الشككين الآخر بن دون الاول وذلك لان نقيضه سالبة جزئية ولا يمكن ان يجعل صغرى الاول لانها سالبة ولا كبراه لانها جزئية لكن يمكن ان يجعل صغرى الثانى وكبرى الثالث وأما الكلى السالب فيمكن ان يبين بالاشكال الثلاثة لان نقيضه جزئية موجبة ويمكن ان يجعل صغرى الاول والثانى وصغرى الثالث وكبراه أيضا

وأما الجزئية الموجبة فنقيضها سالبة كلية وتبين بالاشكال الثلاثة بأن تجعل كبرى الاول والثالث وصغرى الثانى وكبراه أيضا

وأما السالبة الجزئية فنقيضها موجبة كلية ولا خفاء بامكان جعلها صغرى وكبرى الاشكال الثلاثة

واعلم ان الخلف معا يمكن رده الى المستقيم بأن يؤخذ (١) كنقيض التالى المحال ويقرن بالمقدمة الصادقة فينتج على الاستقامة المطلوب الاول ولا يجب أن يرتد عند الاستقامة الى الشكل المستعمل فى الخلف معا فان كان كليا موجبا فلا شك أن بيانه من طريق الخلف معا بالثانى والثالث فاذا ارتد منها الى الاستقامة صار الشكل الاول

وأما الكلى السالب فيبانه من طريق الخلف معا يمكن بالاشكال الثلاثة لكن المقدمة الحقة ان كانت سالبة واستعملت على هيئة الشكل الاول أو الثالث فاذا ارتدت الى الاستقامة منها (٢) ار الشكل

وهى كل ب ج فيصح ان يؤلف منها ومن النقيض قياس من الشكل الثالث على أن يكون النقيض كبراه هكذا كل ب ج وليس كل ب ا لينتج من خامس الثالث ليس كل ج ا فلو صدق النقيض لصدق ليس كل ج ا لكن كل ج ا بحكم كبرى القياس الصادقة فلا يكون النقيض صادقا فيكون المطلوب صادقا اذ لا وسط بينهما ولذلك قال المصنف وحاصله راجع الى اخذ نقيض المطلوب مع مقدمة صادقة الخ أى بدون الترام لصورة معينة فى التأليف واعمالها بتلك الصورة على أنها من قبيل المثال الذى لا يلزم

(١) بأن يؤخذ نقيض التالى المحال الخ التالى المحال فى مثال المصنف هو ليس كل ا ج ونقيضه هو كل ا ج وهو الموصوع فى الاستثنائية فيجعل صغرى والمقدمة الصادقة كبرى هكذا كل ا ج وكل ج ب لينتج من أول الاول كل ا ب وهو المطلوب وقد كان القياس فى الخلف من الشكل الثانى وعند الرد الى المستقيم رجع الى الاول كما رأيت والتالى المحال يسمى أيضا بالنتيجة المحالة تسامح لانه فى نتيجة اقتران الخلف وتسمية المصنف لقياس الخلف بالخلف معالانه خلف حصل بين نتيجة القياس الاقتران الذى استعمل فى الدليل على فرض صدق النقيض وبين القضية الصادقة فقد تحق الفاعل

(٢) صار الشكل الثانى الخ لنفرض أن المطلوب السالب الكلى لاثنى من ب ج والقضية الصادقة السالبة لاثنى من ج ا ثم نقول لو لم يصدق لاثنى من ب ج لصدق بعض ب ج ولا لاثنى من ح ا فلو لم يصدق لاثنى من ب ج لصدق بعض ب ليس ا وهو محال فان كل ب ا فاذا أردت ان ترد القياس الى المستقيم وقد كان من الشكل الاول كما ترى له ادق الاستقامة الى الثانى فانك تأخذ نقيض التالى المحال مع المقدمة الصادقة فتقول كل ب ا

الثاني وان استعملت على هيئة الثاني حصل الاول عند ارتداده الى الاستقامة وان كانت المقدمة
البلقة موجبة فلا يمكن استعمالها في البيان الخلقى مع الا في الاول والثالث فان استعملت كبرى
فيهما فارتداده منهما عند الاستقامة الى الثاني وان استعملت صغرى في الثالث ارتد عند الاستقامة
الى الاول

وأما الجزئى الموجب فيمكن البيان الخلقى فيه بالاشكال الثلاثة فاذا ارتد الى الاستقامة ص (ك) الى الاول

ولاشئ من ج ا لينتج المطلوب وهو لاشئ من ب ج من أول الثاني هذا اذا استعملت السالبة الصادقة على هيئة
الشكل الاول

فان استعملت على هيئة الشكل الثالث كما لو كان المطلوب لاشئ من ب ا والمقدمة الصادقة لاشئ من ب ج فقلت
لولم يصدق لاشئ من ب ا لصدق بعض ب ا ولاشئ من ب ج فلولم يصدق لكان بعض ا ليس ج
من سادس الثالث لكن هذا محال فان كل ا ج فلأردت الرد الى المستقيم لرجعت من الثالث الى الثاني وقلت
لاشئ من ب ج وكل ا ج لينتج من ثاني الثاني لاشئ من ب ا وهو المطلوب

وقد استعمل على هيئة الشكل الثاني كما لو كان المطلوب لاشئ من ا ب والمقدمة الصادقة لاشئ من ج ب فتقول
لولم يصدق المطلوب لصدق بعض ا ب ولاشئ من ج ب فلولم يصدق فبعض ا ليس ج وهو محال فان كل
ا ج وعند الرد الى المستقيم ترجع الى الاول هكذا كل ا ج ولاشئ من ج ب فلاشئ من ا ب وهو المطلوب

(١) فلا يمكن استعمالها الا في الاول والثالث وذلك لان الشكل الثاني لا بد فيه من تخالف المقدمتين في الكيف كما هو
معلوم ونقيض المطلوب السالب الكلى موجب جزئى فلا تستعمل الموجبة الصادقة معه في الشكل الثاني وانما
تستعمل في الاول والثالث ولنفرض المطلوب لاشئ من ب ج والمقدمة الصادقة كل ج ا فنقول لولم يصدق
المطلوب فبعض ب ج وكل ج ا فلولم يصدق فبعض ب ا من ثالث الاول والصادقة كبرى اكن هذا التالى
محال فانه لاشئ من ب ا فلورده الى الاستقامة لرجعت الى الثاني وقلت لاشئ من ب ا وكل ج ا لينتج
المطلوب وهو لاشئ من ب ج ولوفرض الصادقة كل ب ا لجاءت في الخلف كبرى في الثالث هكذا لولم يصدق
المطلوب لكان بعض ب ج وكل ب ا فلولم يصدق فبعض ج ا وهو محال اذ لاشئ من ج ا ويعود الى
الاستقامة الى الثاني يجعل هذا النقيض السالب الكلى كبرى للصادقة الموجبة هكذا كل ب ا ولاشئ من ج ا
فلاشئ من ب ج وهو المطلوب ويمكنك استعمال الصادقة الموجبة صغرى في الثالث بان تقول كل ب ا وبعض
ب ج «وهو نقيض المطلوب» لينتج من الثالث بعض ا ج «وهو المحال» ونقيضه لاشئ من ا ج فتضمنه
في الاستقامة الى الصادقة فيعود الى الشكل الاول هكذا كل ب ا ولاشئ من ا ج فلاشئ من ب ج وهو
المطلوب

ومما ينبغي تعلم أن معنى قوله ان الصادقة ان كانت سالبة استعملت على هيئة الشكل الاول أو الثاني أو الثالث الخ لا يلزم
أن يكون أن جميع ذلك يجري في مطلوب واحد ومقدمة واحدة معينة الاطراف بل مراده ان السالب الكلى يبين
بالاشكال الثلاثة على الوجود التي ذكرها من حيث هو سالب كلى وحكمه في الرد هو ما ذكره من حيث هو كذلك وان
تغيرت الاطراف والقضايا الصادقة وعلى الطالب ان يستخرج بدنه بقية الامثلة فيما يأتي

(٢) صا الاول والثالث أو الاول الخ لنفرض المطلوب الجزئى الموجب بعض ب د والمقدمة الصادقة كل ج ب
فلولم يصدق المطلوب لصدق لاشئ من ب د فيجعل كبرى للصادقة في الشكل الاول هكذا كل ج ب ولاشئ من ب د
فينتج لاشئ من ج د وهو محال لان نقيضه وهو بعض ج د صادق فاذا رد الى الاستقامة كان من الثالث هكذا
كل ج ب وبعض ج د فبعض ب د

ولرجعت الصادقة بعض ب ج والمطلوب بعينه فلولم يصدق لاشئ من ب د فيجعل كبرى للجزئية الصادقة
من الشكل الاول هكذا بعض ب ج ولاشئ من ب د لينتج من سادس الثالث بعض ج ليس د وهو المحال
ونقيضه كل ج د فاذا رد الى الاستقامة كانت الصادقة صغرى لنقيض التالى المحال في الشكل الاول هكذا بعض
ب ج وكل ج د فينتج المطلوب وهو بعض ب د

ثالثا والثالث أولا وفي الثاني ان استعملت المقدمة الصادقة كبرى ارتد الى الاول وان استعملت
صغرى ارتد الى الثالث

وأما الجزئى السالب فيمكن بيانه الخلقي بالشكال الثلاثة والمقدمة الصادقة المضافة الى نقيضه يجوز
أن تكون موجبة وسالبة في الاول والثالث لكنهما ان كانت موجبة واسـ^(١) استعملت كبرى فيهما ارتد
عند الاستقامة منهما الى الثاني وان استعملت صغرى فيهما ارتد من الاول الى الثالث ومن الثالث
الى الاول وان كانت سالبة ولا يـ^(٢) لكن استعمالها فيهما لا كبرى ارتد الى الثاني عند الاستقامة
منهما وأما في الثاني فلا يمكن أن يضاف الى ثـ^(٣) يـ^(٤) السالب فان استعملت كبرى ارتد الى الاول
وان استعملت صغرى ارتد الى الثالث وتقدر بما تدرب به مما سلف على امتحان ما قد صنفنا لك
بنفسك

ولو جعلت الصادقة كل ج د وجعلتها في الخلف كبرى لنقيض المطلوب في الثاني هكذا لا شيء من ب د وكل ج د
أنتج لا شيء من ب ج وهو المحال ففي الاستقامة يرجع الى الاول هكذا بعض ب ج وكل ج د فبعض ب د وهو
المطلوب واذا عكست فبعضها صغرى في الثاني هكذا كل ج د ولا شيء من ب د أنتج لا شيء من ج ب وهو المحال
ونقيضه بعض ج ب والصادقة كل ج د ينتج بعض ب د من الثالث وهو المطلوب
(١) واستعملت كبرى فيهما وتارة تكون الصادقة كلية وتارة تكون جزئية فان كانت كلية أمكن استعمالها كبرى
الاول في الخلف كالمفروض المطلوب بعض ب ليس د والصادقة كل ج د فنقيض المطلوب وهو كل ب د
مع الصادقة كبرى ينتج من الاول كل ب ج وهو المحال ونقيضه بعض ب ليس ج فيحصل في الاستقامة
صغرى لقياس من الثاني والصادقة كبراه لينتج بعض ب ليس د وهو المطلوب وان كانت جزئية صليت كبرى
الثالث كالمكانت «والمطلوب بعينه» بعض ب ج فتجعل كبرى لنقيض المطلوب وهو كل ب د في قياس من
الثالث لينتج بعض ج د وهو المحال ونقيضه لا شيء من د ج فيحصل كبرى للصادقة لينتج من الثاني بعض ب
ليس د فقد رأيت ان الصادقة ان كانت كبرى في الاول والثالث في الخلف ارتد القياس عند الاستقامة الى الثاني
وان استعملت في الخلف صغرى في الاول ارتد القياس عند الاستقامة الى الثالث كالمفروضها «والمطلوب بعينه» كل
ج ب فانك تضمنها صغرى الى نقيض المطلوب كبرى هكذا كل ج ب ولا شيء من ب د فينتج المحال من
الاول وهو لا شيء من ج د فتجعل كبرى للصادقة لينتج من الثالث بعض ب ليس د وهو المطلوب فقد رجع
القياس من الاول الى الثالث كما رأيت او فرضتها بعض ب ج ووضعها صغرى لنقيض المطلوب لينتج من الثالث
بعض ج د وهو المحال ونقيضه لا شيء من ج د فيحصل كبرى للصادقة فينتج بعض ب ليس د وهو المطلوب
فقد رجع القياس عند الاستقامة الى الاول وكان في الخلف من الثالث

(٢) ولا يمكن استعمالها فيهما الا كبرى لاشتراط ايجاب الصغرى فيهما فان فرضت الصادقة «والمطلوب بعينه» بعض
ب ليس ج وجعلتها كبرى لنقيض المطلوب هكذا كل ب د وايس بعض ب ج أنتج من الثالث بعض
د ليس ج فدارد الى الاستقامة جعلت نقيض النتيجة المحالة وهو كل د ج كبرى للصادقة السالبة الجزئية في
الشكل الثاني لينتج المطلوب وهو بعض ب ليس د واذا فرضت الصادقة لا شيء من د ج «والمطلوب بعينه»
وجعلتها كبرى لنقيض المطلوب في الشكل الاول أنتج منه لا شيء من ب ج وهو النتيجة المحالة فادردت القياس
الى الاستقامة جعلت نقيضها وهو بعض ب ج صغرى للصادقة في الشكل الثاني لينتج المطلوب فقد ارتد القياس
من الاول والثالث الى الثاني

(٣) الى نقيضه أى نقيض المطلوب السالب الجزئى وذلك لاشتراط تخالف مقدمتي الثاني في الايجاب والسلب
ولنفرض السالبة الصادقة «والمطلوب بعينه» لا شيء من ج د ولنضعها كبرى لنقيض المطلوب هكذا كل ب د
ولا شيء من ج د لينتج من الثاني لا شيء من ب ج وهو النتيجة المحالة ونقيضها بعض ب ج فتوضع في
الاستقامة صغرى مع الصادقة كبرى لينتج المطلوب من الشكل الاول فان فرضناها بعض ج ليس د «والمطلوب
بعينه» وجعلناها صغرى لنقيض المطلوب هكذا بعض ج ليس د وكل ب د نتج من رابع الثاني بعض ج

(الفصل الثامن)

في عكس القياس

واعلم انه قد يعرض للقياس عارض يسمى عكس القياس ولا جمل مشابهته الخلف معاً أو ردها هنا وهو أن يؤخذ مقابل النتيجة إما بالصدأ وبالنقيض ويضاف الى احدى المقدمتين فينتج مقابل المقدمة الاخرى ويستعمل في الجدل احتيالا لمنع القياس الا أن أخذ المقابل بالتضاد والتناقض مختلف في الاشكال

ولنمثل له مثالا من الشكل الاول وليكن القياس أن كل ا ب وكل ب ج فكل ا ج فان أخذنا ضدها وهو لا شيء من ا ج وقرناه بالكبرى وهي كل ب ج نتيج لا شيء من ا ب فأبطل الصغرى بالتضاد وان أخذنا نقيضها وهو ليس كل ا ج وأضفنا اليها الكبرى ينتج ليس كل ا ب فأبطل الصغرى بالتناقض وكل ذلك من الشكل الثاني وان أضفنا اليها الصغرى لم ينتج الا بطلان الكبرى بالتناقض لا بالتضاد لان التأليف يكون من الثالث والثالث لا ينتج الاجزئية وضد الكلية كلية لاجزئية

وان اعتبرنا هذا في ضروب المقاييس كعلمنا علمت أن انعكاس ضروب الاول ان أريد ابطال صغراه يكون الى الثاني وان أريد ابطال كبراه يكون الى الثالث وانعكاس ضروب الثاني عند ابطال صغراه الى الاول وعند ابطال كبراه الى الثالث وانعكاس ضروب الثالث عند ابطال صغراه الى الثاني وعند ابطال كبراه الى الاول

واذا عرفت عكس القياس لم يخف عليك مشابهة الخلف معاً لايه لاننا أخذنا في الخلف معاً نقيض المطلوب الذي هو النتيجة أخيراً ونقرنه بمقدمة صادقة وينتج منه محال ويستدل به على أن نقيض المطلوب محال فالمطلوب اذن حق وهو عكس القياس بعينه الا أن العكس يكون بعدي قياس مفروغ

ليس ب وهو النتيجة المحالة ونقيضها كل ج ب فتجعل في الرد صغرى للصادقة هكذا كل ج ب وبعض ج ليس د فينتج من الثالث بعض ب ليس د وهو المطلوب فترى القياس قد رجع في الصورة الاولى من الثاني الى الاول وفي الثانية من الثاني الى الثالث كما قال

(١) يكون الى الثاني الخ لان نقيض النتيجة أو ضدها يضم الى الكبرى ومحمول نقيض النتيجة أو ضدها هو بعينه محمول الكبرى فيكون الحد الاوسط المكرر محمولاً في المقدمتين عند تشكيل عكس القياس فيكون التأليف من الشكل الثاني بخلاف ما اذا أريد ابطال الكبرى فان موضوع نقيض النتيجة أو ضدها هو بعينه موضوع الصغرى في الشكل الاول فعند تأليف العكس يتكرر والموضوع في المقدمتين فيكون من الشكل الثالث

(٢) وانعكاس ضروب الثاني الخ حاصله انك اذا أردت اجراء عكس القياس في نتيجة لضرب من الشكل الثاني فانك تلاحظ عند قصدك الى ابطال الصغرى أن محمول النتيجة الذي هو محمول نقيضها أو ضدها هو بعينه موضوع كبرى القياس الذي تريد معاً كسته فتضع النقيض أو الضد صغرى في العكس والكبرى كبرى فيكون التأليف من الشكل الاول وينتج ما ياقض الصغرى أو يضادها أما اذا أريد ابطال الكبرى فيكون التأليف من الصغرى ونقيض النتيجة أو ضدها أو موضوع الصغرى هو بعينه موضوع النقيض أو الضد فيكون القياس في العكس من الثالث

(٣) وانعكاس ضروب الثالث الخ تعلم ان محمول نتيجة الثالث الذي هو محمول نقيضها أو ضدها هو بعينه محمول كبرى الثالث فاذا أريد ابطال الصغرى يضم النقيض أو الضد الى الكبرى كان الاوسط محمولاً فيهما فيكون التأليف من الثاني أما اذا أريد ابطال الكبرى وذلك يكون يضم نقيض النتيجة أو ضدها الى الصغرى وموضوع النتيجة الذي هو موضوع النقيض كان محمولاً في الصغرى فاد اوضع الصغرى في القياس صغرى في العكس وضممت اليها نقيض النتيجة كان التأليف من الشكل الاول

عن تأليفه والحلف يكون مبتدأ لكن رد الخلف الى الاستقامة هو بعينه عكس القياس من غير فرق لان الخلف قياس معمول يؤخذ نقيض نتيجته الباطلة ويقرن بالصادقة فينتج نقيض المشكوك^(٢) فيها المأخوذة على أنها صادقة في القياس

(الفصل التاسع)

في قياس الدور

قياس الدور هو أن تأخذ النتيجة وعكس إحدى المقدمتين قياساً^(٣) اعلى تساج المقدمة الاخرى فتارة تكون المقدمة مثبتة للنتيجة وتارة تكون النتيجة مثبتة للمقدمة وهذا أيضاً من جملة عوارض القياس ويستعمل احتمالاً في الجدل عندما تكون إحدى المقدمتين غير بيّنة فتارة^(٤) كير المطلوب عن صورته اللفظية لتوهم شيئاً آخر وتقرن به عكس المقدمة الاخرى من غير تغيير الكمية فينتج لامحالة المقدمة الاخرى

وانما يمكن ذلك على التحقيق اذا كانت الحدود في المقدمات متعاكسة متساوية ينعكس كل واحد منها على الآخر من غير تغيير الكمية مثل قولنا كل انسان متفكر وكل متفكر ضحاك فكل انسان ضحاك فتأخذ النتيجة مع عكس الكبرى لتساج الصغرى مثل أن تقول كل انسان ضحاك وكل ضحاك متفكر فكل انسان متفكر وتأخذها مع عكس الصغرى لتساج الكبرى مثل أن تقول كل متفكر انسان وكل انسان ضحاك فكل متفكر ضحاك

وأما ان كانت المقدمة الكبرى سالبة في الشكل الاول وأريد تساج السالبة فقرن عكس المقدمة الموجبة بالنتيجة السالبة يذ^(٥) تساج السالبة

(١) والحلف يكون مبتدأ أى فديكون كذلك وكثيرا ما يكون عكس قياس مفروغ منه كما تقدم في الاستدلال على انتاج كثير من الضروب في بعض الاشكال أما عكس القياس فلا يكون البته الا بعكس قياس مفروغ منه

(٢) المشكوك فيها هي نقيض المطلوب الذي أخذ في الخلف على انه صادق ونقيض تلك المشكوك فيها هو المطلوب بعينه في الخلف ففي كل من الخلف والعكس قد أخذ نقيض النتيجة وضم الى مقدمة مفروضة الصدق لينتج التأليف نقيض قضية أخرى مفروضة الصدق أيضاً الا أن النتيجة في الخلف عند الرد الى المستقيم هي المطلوب الذي يراد اثباته أما في العكس فالنتيجة هي ما يعاكس إحدى مقدمتي القياس لمجرد الطعن فيه

(٣) قياساً على تساج أى قياساً يبرهن على تساج الخ وفي لفظ قياس ما يشعر بمعنى الدلالة لهذا سهل عليه أن يتعلق به حرف على

(٤) فتارة تكون المقدمة الخ يريد أن يبين وجه تسميته بقياس الدور وهو أنك جعلت المقدمة جزءاً من القياس الموصل الى النتيجة فكانت المقدمة مثبتة للنتيجة ثم أخذت النتيجة مع عكس إحدى المقدمتين لتستدل بها على اثبات المقدمة التي كانت جزءاً من القياس الموصل اليها وهذا هو الدور بعينه وهذا الباب من الكتاب قليل الفائدة بل عديمها وأما محل المصنف على الاقناع به كثرة استعماله في الجدل لذلك الوقت والزاع محتمل بين الطوائف الاسلامية وكل يريد أن يغش الآخر ليسكنه لأن يقع على الحقيقة فيقنعه

(٥) تغيير المطلوب عن صورته اللفظية يريد من ذلك تغيير وضعه في الترتيب اللفظي فبعد أن يكون ناعاً لقياس على انه نتيجة له تعدل به الى أن يكون مقدمة مستقلة كأنها ثابتة بنفسها وهذا هو ما يريد أن توهمه ثم تقرن به عكس إحدى المقدمتين الخ وأما الصورة التأليفية للمطلوب فانها لا تتغير بمجال كثر أو في الامثلة

(٦) ينتج السالبة كما تقول كل انسان ناطق ولا شيء من الناطق بحجر فلا شيء من الانسان بحجر فتعكس الصغرى الى كل ناطق انسان وتضمنه الى النتيجة وهي لا شيء من الانسان بحجر لينتج لا شيء من الناطق بحجر وهو كبرى القياس السالبة

وأما إن أريدت (١) تاج الموجبة فلا يمكن ذلك إلا أن يكون المساوب خاص السلب عن الموضوع فلا يسلب عن غيره بل يؤخذ لكل مالميس موصوفاً بالموضوع كما كان في الإيجاب خاص الإيجاب على الموضوع فلا يوجب على غيره بل يسلب عن كل مالميس موصوفاً بالموضوع ومثال هذا السلب قولك لاشئ من الجوهر بعرض فإن العرض خاص السلب عن الجوهر فيؤخذ لكل مالميس بجوهر فيصح أن تقول كل مالميس بجوهر فهو عرض وإذا انعكس فصار لاشئ من العرض بجوهر صح أيضاً أن تقول كل مالميس بعرض فهو جوهر والسلب يمكن رده إلى العدول فانك إن قلت لاشئ من أ ب صح أن تقول كل ما هو أ فليس ب فإذا احتلنا هذه الحيل صح نتائج الموجبة من النتيجة بعد ردها من السلب إلى العدول وعكس السالبة العكس الذي ذكرناه ومثاله أن تقول كل إنسان جوهر ولا شئ من الجوهر بعرض فلا شئ من الإنسان بعرض فتد النتيجة إلى العدول وتقول كل إنسان فليس بعرض وتنعكس السالبة العكس (٢) الذي يخص هذا الموضع وهو كل مالميس بعرض فهو جوهر ينتج أن كل إنسان فهو جوهر

وأما (٣) القياسات الناتجة للجزئيين أن لا يمكن أن تنتج من النتيجة وعكس الصغرى لانهما جزئيتان وأما الصغرى فيمكن في (٤) وجبتين نتاجها بالنتيجة وعكس الكبرى على كيتها وأما إن كانت الكبرى سالبة فلا يمكن نتاج الصغرى إلا بالعكس الخاص بهذا الموضع وردا النتيجة من السلب إلى العدول

وأما في الشكل الثاني فيمكن نتاج الكبرى السالبة (٥) من الكليتين بالنتيجة وعكس الصغرى ثم عكس النتيجة الثانية ولكن هذا لا يكون دوراً عنداً كثرتهم لانه يحتاج إلى عكس زائد وفي الحقيقة هو دور إذا دور هو أن بين الشئين ما يبين بالشئ سواء كان بعكس واحد أو أكثر ولا مشاحة معهم

(١) تاج الموجبة أي الصغرى والمسئلة بعينها وهي أن الكبرى سالبة
(٢) العكس الذي يخص هذا الموضع قال ذلك لأن هذا العكس ليس بالعكس المستوي وهذا ظاهر وإنما هو شئ من العكس المعروف عند متأخري المنطقيين بعكس النقيض المخالف وهو جعل نقيض الجزء الثاني في الأصل أقل في العكس وجعل عين الأول في الأصل ثانياً في العكس مع الاختلاف في الكيف والاتفاق في الصدق والسالبة الكلية فيه إنما تنعكس جزئية واحدة كما تقول لاشئ من الحيوان بحجر فان عكسه بعض مالميس بحجر حيوان ولا يصح كل مالميس بحجر حيوان لكذبته كما هو ظاهر وإنما كان العكس إلى كالية صحيفاً في هذا الموضع بخصوص المادة التي شرحها المصنف وهي أن سلب العرض خاص عن الجوهر كما أن سلب الجوهر كذلك خاص عن العرض فيثبت كل منهما إلى كل مالميس بالآخر كما يسلب كل منهما عن الآخر فكل مالميس بجوهر فهو عرض وكل مالميس بعرض فهو جوهر وكل جوهر فهو ليس بعرض وكل عرض فهو ليس بجوهر

(٣) وأما القياسات الناتجة للجزئيين الخ أي من بقية ضروب الشكل الأول

(٤) في الموجبتين أي فيما إذا كان القياس المتبع للجزئيين مركباً من موجبتين فيكون نتاج الصغرى من النتيجة الجزئية مضممة إلى عكس الكبرى الموجبة كنفسها في الحكم كما تقول بعض الإنسان حيوان وكل حيوان حساس فبعض الإنسان حساس فجعل هذا صغرى لعكس الكبرى على كيتها هكذا بعض الإنسان حساس وكل حساس حيوان لينتج الصغرى وهي بعض الإنسان حيوان والكلام عند ما تكون الكبرى سالبة ظاهر مما سبق

(٥) من الكليتين أي إذا كانت السالبة الكبرى في قياس من الشكل الثاني مؤلف من كليتين كقولنا كل إنسان ناطق ولا شئ من الفرس ناطق ينتج لاشئ من الإنسان بفرس فإذا عكست الصغرى إلى كل ناطق إنسان وضمتها إلى النتيجة أنتج التأليف من الشكل الأول لاشئ من الناطق بفرس فإذا عكست هذه النتيجة كانت الكبرى بعينها

في تخصيص اسم الدور بما يتم البيان فيه بعكس واحد^(١) وان كانت السالبة صغرى فيمكن نتاجها بالنتيجة وعكس الكبرى^(٢) من الشكل الثاني بعينه وأما الموجبة فلا يمكن نتاجها بنحو نتاج السالبة ولكن ان كانت الموجبة صغرى وردت النتيجة الى العدول وردت المقدمة السالبة الى لازم هذا السلب فتحت الموجبة^(٣) من غير حاجة الى العكس لكن القوم لا يسمون هذا دورا ومثاله كل ب ج ولا شيء من ا ج فلا شيء من ب ا فتأخذ النتيجة معدولة وهي كل ما هو ب فليس ا وتأخذ لازم المقدمة السالبة من حيث اختصاص السلب بموضوعها وهو كل ما ليس ا فهو ج ينتج كل ب ج وان كانت الموجبة كبرى أمكن نتاجها بعكس النتيجة العكس^(٤) الخاص بهذا الموضوع وأخذ لازم المقدمة وهو أيضا متنازع في تسميته دورا وان كانت الصغرى جزئية فلا يمكن أن تبين من عكسها ومن النتيجة الكك^(٥) يرى البتة ولكن ان كانت سالبة أم^(٦) كن أن تبين هي من النتيجة وعكس الكبرى من الشكل الثاني وان كانت موجبة لم يمكن بيانها على النحو البسيط لانه لا قياس عن سالتين ولكن بين على النحو الذي قلنا لا غير

وأما الشكل الثالث فلا يمكن أن يبين فيه كلية البتة لان النتيجة الجزئية مع عكس مقدمة كيف كانت لا تنتج الجزئية وأما الجزئية فان كانت كبرى والنتيجة موجبة أمكن بيانها من الثالث أيضا بإضافة عكس الصغرى الى النتيجة كال^(٧) يا وان كانت ص^(٨) غرى أمكن نتاجها بعكس الكبرى مع

(١) من الشكل الثاني بعينه مثاله لا شيء من الانسان بفرس وكل صاهل فرس فلا شيء من الانسان بصاهل ثم تعكس الكبرى كنفسها الى كل فرس صاهل ونجعل هذا العكس كبرى للنتيجة السابقة فينتج التأليف من الثاني نفس الصغرى

(٢) من غير حاجة الى العكس أي ان لازم السالبة ينتج مع النتيجة نفس الصغرى الموجبة بدون حاجة الى عكس ذلك اللازم كما تراه في مثاله وانما لم يسمه القوم دورا لاشتراطهم فيه أن يكون التأليف مشتملا على عكس احدى المقدمتين كما سبق في أول الباب

(٣) الخاص بهذا الموضوع ولا يشترط فيه أيضا أن يكون على طريقة عكس التقيض المخالف ولا في الصورة وعادة ما يشترط فيه أن يكون كل من الموضوع والمحمول بحيث يسلب من جميع أفراد الآخر ويثبت لكل ماعدا الآخر كالجوهر والعرض ومثال ما نحن بصدده لا شيء من العرض يقوم بنفسه وكل جوهر يقوم بنفسه فلا شيء من العرض يجوز فتعكس هذه النتيجة ذلك العكس الخاص الى كل جوهر فهو ليس بعرض وتصم اليه لازم المقدمة السالبة وهو كل ما ليس بعرض يقوم بنفسه فينتج الكبرى الموجبة وهي كل جوهر يقوم بنفسه

(٤) الكبرى نائب فاعل تبين وانما لم يمكن ذلك لان عكس الصغرى يكون جزئية والنتيجة جزئية ولا يتألف من جزئيتين قياس

(٥) أمكن أن تبين هي أي الصغرى من النتيجة وعكس الكبرى من الشكل الثاني مثاله بعض الحيوان ليس بانسان وكل ناطق انسان فبعض الحيوان ليس بناطق فتجعل هذه النتيجة صغرى لكل انسان ناطق وهو عكس الكبرى لينتج الصغرى السالبة الجزئية

(٦) لاقياس عن سالتين أي والنتيجة سالبة وكبرى القياس كذلك لان صغراه موجبة كما هو العرض والنحو الذي قاله هو الرد الى الموجب وأخذ اللازم

(٧) كليا حال من عكس الصغرى وذلك كما يكون القياس كل انسان حيوان وبعض الانسان كاتب فبعض الحيوان كاتب فتعكس الصغرى على كميته الى كل حيوان انسان وبعض الحيوان كاتب لينتج بعض الانسان كاتب وهو الكبرى المطلوبة بالعكس

(٨) وان كانت صغرى الخ كمالو كان القياس بعض الانسان كاتب وكل انسان حيوان فبعض الكاتب حيوان

النتيجة ثم عكس النتيجة الثانية والتأليف من الأول وهو كما قد علمت في تسميته دورا لا يقتضيه دورا
عكسين لكنهم لم يضافوا ههنا ولم أعطوه اسم الدور وإن اختلط موجب وسالب والم (٩) ووجبة كلية
أمكن إنتاج السالبة بالنتيجة وعكس الصغرى الموجبة الكلية من الثالث أيضا فإن كانت الكلية
هي السالبة لم يمكن أن تتبع الصغرى الجزئية الموجبة من سالتين إلا أن تنعكس السالبة على
المجموع المذكور

(الفصل العاشر)

في اكتساب المقدمات

ليس بكل انتفاعنا بمعرفة القياس الصحيح من غير الصحيح إلا أن نعلم كيفية طلبه واكتسابه إذا لم يكن
حاضرا معدا والأمور منها جزئية شخصية ومنها كلية وقد بينا من قبل أن الشخصيات ليست محمولة
بالحقيقة على شيء البتة بل الكليات هي المحمولات وسنبين في فن البرهان أن هذه المحمولات كما تنتهي
من تحت إلى شخصيات لا تحمل على شيء فستنتهي من فوق إلى محمولات لا يحمل عليها شيء أعظم منها
فتكون المحمولات اذن متناهية

فاذا أردت اكتساب القياس على مطلوب فضع حدى المطلوب واطلب ح (١) لكل واحد منهم ما خاصته
وما يحمل على كل واحد منهم ما من الاجناس وأجناسها والفصول وأجناسها وعوارضها وعوارض
ما يحمل عليها وفيها وعوارض أجناسها وفصولها وعوارض عوارضها واطلب (٢) أيضا موضوعات
كل واحد من الحدين مما نسبة الحد إليه هذه النسب المذكورة وموضوعات موضوعاته هذا في الإيجاب

فتعكس الكبرى إلى كل حيوان إنسان وتجعلها كبرى للنتيجة فتنتج بعض الكتاب إنسان وتنعكس إلى بعض
الإنسان كاتب

(٩) والموجبة كلية كالألو كان القياس كل إنسان حيوان وبعض الإنسان ليس بكاتب فبعض الحيوان ليس بكاتب
فتعكس الصغرى إلى كل حيوان إنسان وهي النتيجة تنتج من الثالث بعض الإنسان ليس بكاتب أما ان كانت الكلية
سالبة الخ أي لا يمكن أن تتبع الصغرى من عكسها وهي سالبة ومن النتيجة السالبة إذا أردت الكبرى إلى موجبة معدولة
الموضوع ثم أخذت الصغرى وهي النتيجة معدولة ثم عكست النتيجة مع ذلك كما تقول بعض العرض ضوء ولا شيء من
العرض بحر فبعض الضوء ليس بجوهر وتقول في الرد بعض الضوء هو ليس بجوهر وكل ما ليس بجوهر فهو عرض
لينتج بعض الضوء عرض وينعكس إلى بعض العرض ضوء وهو الصغرى المطلوبة

(١) حد كل واحد منهما أي ما يشرح ماهيته ويحصل جميع ذاتياته عندك فتعرف بالحد ما يحمل عليه من الأجزاء
الداخلية فيه وتحصل عندك من أحكامه الذاتية ما يمكنك إيراد عليه إن كان أحد الحدين موضوعا وما تتمكن به من الحكم
به على غيره إن كان محمولا فإن كفاك ذلك في تكوين القياس بعد البحث عن موضوعات الثاني أي المحمول فيها فإن لم يكن
أول متصل بك القدرة إلى تحصيل الذاتيات للوصول إلى مطلوبك فانصرف إلى طلب الخواص لكل منهما ما وصل
بعلم خاصة كل منهما بعد البحث عن موضوع ما يكون محمولا إلى تكوين القياس على مطلوبك فإن لم يتسلك مع ذلك تأليف
القياس فاذهب إلى ما يحمل على كل واحد من الحدين من الاجناس وأجناس الاجناس والفصول العالية وأجناس تلك
الفصول إن كانت الفصول مركبة ولها أجناس كافي المسمى أن جعل فصلا وفرض مركبا من المعتدى والمتنفس عني ماله
قوة التحليل فإن المعتدى يكون جنسا له والمتنفس فصلا ومجموعهما فصل النامي وهكذا تقول في عوارض كل وعوارض
ما يحمل على تلك العوارض وفيها أي في ضمنها من أجزائها

(٢) واطلب أيضا موضوعات كل الخ لا يريد أن لا تطلب الموضوعات الأبعد أن تطلب جميع ما تقدم من المحمولات

وأما في السلب فاطلب ما يسلب عن حدّهما منهما وتسلبك تغني بذلك عن طلب ما يسلب عنه الحد إذا
فرق في السلب بين ما يسلب وبين ما يسلب عنه اذ ينعكس كل واحد منهما على الآخر بلي في الايجاب
يتميز الموضوع الحقيقي عن المحمول ولا يغني طلب اللاحق عن الملحق ولا يمكن اعتناؤك بالكليات من
جمله هذا وليس المحمول الكلي هو ما يحمل بكليته على الموضوع بل ما يحمل على كل واحد من الموضوع
وقد عرفت هذا من قبل

ولا يفيد اشتغالك بطلب شيء يحمل على الطرفين فان الموجبتين في الشكل الثاني لا تتجان وكذا
لا يفيد طلبك ما يسلب عنهم جميعا فان السالبتين في الثاني كالموجبتين الآن يجعل نظرك في اختلاف

على كل من الحدين بل العمل في الموضوعات مصاحب لكل نوع من الانواع السابقة للعمل في المحمولات فانك اذا عرفت
حد المحمول في مطلوبك متلا ووقفت على ما فيه من الذاتيات عطفت النظر الى ما يمكن أن يكون موضوعه ثم الى
موضوعات ذلك الموضوع لتعلم هل من جملة موضوعاته موضوع مطلوبك الذي عرفت حده أو خاصته أو من موضوعاته
ما هو موضوع مطلوبك أيضا فيتسنى لك تأليف القياس من الشكل الاول أو الثالث فان لم يمكنك ذلك ذهبت الى عمل آخر
في المحمول ثم في الموضوع وهكذا

ولنفرض أنك تريد أن تستدل على ان كل ناطق فهو حيوان وليس منه ما هو عقل بالفعل فانك تعدأ ولا الى تحديد الناطق
فتجده ماله قوة التفكير والتفكير حركة النفس في معلوماتها الوصول الى ما هو مجهول لها فاذا الناطق ما فيه مبدأ الحركة
واستعداد قبول المعلومات ثم تعدأ الى الحيوان فتجده ماله الجسم النائي الحساس المتحرك بالارادة والحركة بالارادة أعم
من أن تكون حركة حسية أو حركة عقلية والحس فيه معنى العلم ثم تنظر بعد ذلك في موضوعات الحيوان بهذا المعنى
فاذا عثرت على الانسان منها وجدته موضوعا للحيوان بحثت عن موضوعات الانسان بعد تحديده ومعرفة أجزائه
الحقيقية فعندما تجد فيه مبدأ التطق تحكم بأن موضوع مطلوبك من موضوعات الانسان فتعود من الناطق اليه
وتقول كل ناطق انسان وكل انسان حيوان فكل ناطق حيوان وربما سبق النظر في موضوعات المحمول تمام النظر في
حد الموضوع كالولم تفهم كمال الفهم معنى الناطق حتى انحدرت من الحيوان الى موضوعاته ومنها الانسان وعند
البحث في ذاتياته وصلت الى حقيقة معنى الناطق فعلمت بعد ذلك أنه من موضوعات الانسان الذي هو موضوع
للحيوان الخ

فاذا لم يكن من قوتك الاهتداء الى الذاتيات أو لم يكفك ما سبق ذكره نظرت في خواص الناطق التي تعلم لرومهاله وعدم
عروضها غيره فاذا وجدت منها الضاحك وأنعمت النظر في الضاحك فبدأت أنه لا يكون الاحساسا فان الضحك أثر من
آثار الاحساس ثم انثيت الى الحيوان فوجدت الحس من فصوله أو خواصه على حسب ما يصل اليه فهمك ثم رجعت
الى موضوعاته فقرأت أفراد الحساس كلهما من درجة تحت الحيوان والناطق من موضوعات الحساس فعند ذلك يمكنك
تأليف القياس من كل ناطق حساس وكل حساس حيوان وعلى ذلك القياس في طلب الاجناس وأجناس الاجناس
والعوارض وأجناسها عند الحاجة الى شيء من ذلك

فاذا أردت الاستدلال على أن بعض العاقل جسم وليس جميعه مجردا عن المادة مثلا فانك تبحث في معنى العاقل على النحو
الذي سبق ثم في معنى الجسم ثم في موضوعاته فتجد الانسان يوضع لكل من حدى مطلوبك فتقول كل انسان عاقل أو بعضه
عاقل وكل انسان جسم فبعض العاقل جسم فان لم تجد معنى الجسم وجدت خاصة من خواصه وهو ماله حيز وان لم تجد
الانسان وجدت الكاتب وان لم تجد تمام معنى العاقل وجدت بعض عوارضه من التصرف في كليات المعقولات
حتى تتوصل منه الى أن من موضوعاته الكاتب والكاتب جسم لانه من ذوات الحيز ولو استقصينا في التمثيل
جميع ما ذكره المصنف لكتبنا كتابا في كيفية تحصيل المقدمات وهو ليس من غرضنا وأقل نظرك في العلوم يكفي
للارشاد الى ما بقى

(١) وتستغني بذلك الخ حاصل ما قاله أنك في الايجاب كما تبحث عن أحوال محمول مطلوبك لتعلم منها النسبة بينه
وبين موضوعك يلزمك البحث عن موضوعاته وما يحمل هو عليه وكذلك الحال في موضوع المطلوب حتى يتيسر بذلك
الوصول الى الوسط الذي يؤديك الى ايجاب أحد الحدين للآخر أما في السلب فانك لا تحتاج الا الى البحث عما يسبب

الايجاب والسلب ضرورة واطلاقا وما كانا فينتج حينئذ ما عرفته ولا تطلب أيضا أن يحمل المطلوب

عن أحد الحدين وهو الحال التي يتحقق سلبها عنه ولست يحتاج إلى البحث عن الموضوع الذي يسلب الخدمه فان سلب شيء من شيء يكون للثاني بين الوصفين في ذاتهما ما ينعكس السلب على نفسه وليكن كلامنا في الكليات كما قال ولتكن متباين الخ حتى يتحقق ما قلناه من التعاكس لكن الايجاب لا يجري على هذه الطريقة فليس كل بحث عن لاحق يؤدي إلى أن ذلك اللاحق لشيء ثابت لما يوضع لذلك الشيء لتمييز المحمول من الموضوع الحقيقي في الايجاب فان الأوصاف غير ملحوظة فيه بل الملحوظ هو الذات فقله فليس المحمول ما يحمل بكميته على الموضوع أي على عنوانه ووصفه أو مقتضومه وخذلك مثلا اذا طلبت أن تعلم أن الملك ليس بحيوان فالتبصير في أحوال الملك وخواصه فبعد من خاصته أنه يخلق على حال واحدة في جميع ماله من الكمال المقدر له ولا يتدرج من طور إلى طور ليصل إلى كماله لا في الجسم ولا في الإدراك أو وجدت أنه غير معتد ثم تطالب ما يباين الحيوان ويسلب عنه فبعد أن جميع الحيوان معتد أو متدرج إلى كماله بالثبوته فحكم بأن لا شيء من الحيوان بغير معتد أو بغير متدرج وتعلم أن غيرا لمعتدى والحيوان أمران متباينان في ذاتهما فلا شيء من أحدهما يصدق على ذات الآخر فعند ذلك ترى نفسك بالخيار بين أن تؤلف قياسا هكذا كل ملك فهو غير معتد ولا شيء من الحيوان بغير معتد أو لا شيء من الملك بمعتد وكل حيوان معتد لينتج لا شيء من الملك بغير معتد وأن تؤلفه هكذا كل ملك غير معتد ولا شيء من غيرا لمعتدى بغير معتد لينتج عين النتيجة من الشكل الاول

أما في الايجاب فقد يعرض للمحمول ما لا يعرض لموضوعه فلا بد من البحث عن الموضوعات ونسبتها إلى المالحق المحمول ليعلم هل موضوع مطلوب بناتها أو يحمل هو على شيء منها مثلا لو أردت أن تعرف أن الناطق حيوان فنظرت في حال الحيوان فلم تجد من خاصته إلا أنه يعلم كل حساس ولا يشمل غير الحساس ثم نظرت في الناطق فوجدت من خاصته أنه إنسان ثم في الإنسان فوجدت من أجناسه الحيوان فلا يكفيك هذا القدر في تأليف قياس لا تحتاج المطلوب فان لم تعلم من حال الحيوان إلا خاصة تباين الناطق وهي مساواة الحساس وتلك خاصة ماهيته ومفهومه فلا تحمل على شيء من أنواعه ولا أفراد أنواعه فلا تصلح وسطا وكذلك ما علمته من حال الناطق بمجرد لا يصلح وسطا لان مجرد كون الحيوان جنسا للإنسان لا يكفي في جملة على الناطق بل لا بد مع ما تقدم من البحث في موضوعات الحيوان أي ذواته ونسبتها إليه ثم في موضوعات تلك الموضوعات ونسبتها إليها حتى يعرف ما يصح أن يوضع له وما لا يصح فاذا عثرت من موضوعات الحيوان على ذوات الحساس فوجدت أنها توضع للحيوان لانه مساو له كما تبين لدينا من العلم بخاصة مساواة الحساس ثم وجدت من حال الإنسان الذي هو خاصة الناطق انه حساس أيضا ووجدت الإنسان من موضوعات الحساس الذي هو من موضوعات الحيوان عرفت أنه يمكنك أن تقول كل ناطق إنسان وكل إنسان حيوان أو كل ناطق حساس وكل حساس حيوان فلا متدوحة من طلب الموضوعات مع طلب أحوال المحمولات في حالة الايجاب ولا حاجة إليها في حالة السلب

(١) فينتج ما عرفته أي في فصل المختلطات فقد قال في اختلاط المطلق مع الضروري من الشكل الثاني «وأما اذا كانت (أي المطلقة) وجودية ففي المشهور أن النتيجة تابعة للسالبة المنعكسة والحق أن النتيجة ضرورية دائما لان اذا كان موجبا لأحد الطرفين بالضرورة مسلوبا عن الآخر بالضرورة أو مسلوبا بالضرورة وموجبا بالضرورة أو موجبا لهما جميعا أو مسلوبا عنهما جميعا وكان لأحداهما بالضرورة والآخر بالضرورة فبين طبيعتي الطرفين مباينة ضرورية ومن هذا تعلم أن السالبتين في هذا الاختلاط تندجان وكذلك الموجبتان ولكن بشرط أن تكون المطلقة وجودية » فقد رأيت أن الموجبتين أو السالبتين قد تندجان في الشكل الثاني عند ما يكون القصد إلى جهات القضيتين كما تقول في السالبتين لا شيء من الإنسان يمتنع بالوجود ولا شيء من الحديد يمتنع بالضرورة فان النتيجة لا شيء من الإنسان بحديد فان معنى القضية الاولى انه قد ثبت للإنسان التنفس أحيانا ومعنى الثانية انه يستحيل ثبوت التنفس للحديد فلو صح ثبوت الحديد للإنسان لزم انقلاب المستحيل واقعا أو انقلاب الواقع مستحيلا وتقول في الموجبتين كل قمر فهو مضيء بالوجود أي لا بالضرورة وقد يكون غير مضيء وكل شمس فهي مضيئة بالضرورة فلا شيء من القمر بغير شمس بالضرورة اذ لو كان شيء من الشمس قد لزم أن تكون الاضياء ثابتة له بالضرورة ولا بالضرورة وهو محال ففي مثل هذه الحالة يلزم أن البحث عن محمول واحد ثبت أو يسلب عن طرفي مطلوبك بجهتين متضادتين

هل يحمل على شيء مسالوب عن موضوعه فان السالبة الصغرى لا تنتج في الشكل الاول
فاذا استقصيت في هذا البحث فان كان مطلوبك إيجابيا كلياً ووجدت في محولات موضوعه ما يوضع
لمحمولة تم قياسك وان كان المطلوب سالبا كلياً ووجدت في محولات أحدهما ما يسلب عن الآخر تم
القياس من الثاني ومن الاول أيضاً لانعكاس السالب الكلي وان كان المطلوب موجباً جزئياً
ووجدت في موضوعات أحدهما ما هو موضوع الآخر تم القياس من الثالث والا من الاول جميعاً (٣٢) ما
عرفته من العكس وان كان المطلوب سالباً جزئياً ووجدت في موضوعات أحدهما ما ليس
موضوعاً للآخر أو في محولات بعض أحدهما ما لا يحمل عليه الآخر أو في محولات أحدهما أو
بعضه ما لا يحمل على الآخر أو على بعضه تم القياس من الاشكال الثلاثة
ويمكنك اكتساب الخلف معاً أيضاً من هذا الطريق فان نقيض المطلوب اذا عمل فيه ما علمناه في نفس
المطلوب تألف من النقيض ومن مقدمة صادقة قياس ناتج للحال وكيف لا يتنع في الخلف وكل خلف
كاملته يرجع الى المستقيم
وفي الاستثنائي (٣٣) ان اكتسب الاستثنائية بهذا الطريق ان لم تكن بينه

(١) مسالوب عن موضوعه أي موضوع المطلوب
(٢) لانعكاس السالب الكلي أحيل في التمثيل على ما سبق من مثال لاشئ من الملك بحيوان
(٣) لما عرفت من العكس كالمؤدب أن تستدل على أن بعض الممكن موجود لتذهب منه الى الاستدلال على الواجب
كما سلكنا في رسالة التوحيد فانك تبحث في حد الممكن ثم في لوازمه فينتهي لك العلم بأنه مالا وجوده من ذاته ثم تنظر في
الموجود وأقواؤه وموضوعاته فتجد منها النبات مثلاً وتجد من أحوال النبات الموجود أنه يوجد بعد أن لم يكن وينعدم
بعد أن يكون ثم انك تجد ان ما يكون حاله كذلك فلا يمكن أن يكون وجوده من ذاته والا لكان وجوده لذاته فلا يسبقه
العدم ولا يلحقه والا لزم سلب ما بالذات عنها وهذا هو معنى الممكن فيكون النبات موضوعاً للممكن عند ذلك تكون قد
وجدت من موضوعات الموجود ما هو موضوع للممكن فتقول كل نبات ممكن وكل نبات موجود فبعض الممكن موجود
ولو عكست الصغرى فقلت بعض الممكن نبات وكل نبات موجود لكانت النتيجة بعينها والتأليف الاول من الثالث
والثاني من الاول

(٤) في موضوعات أحدهما ما ليس موضوعاً للآخر كقولك حشوا الحافظة بغير تعقل علم ولا شئ من ذلك الحشوا بنافع
في الاستدلال على ان بعض العلم ليس بنافع فقد وجدت في موضوع العلم ما ليس موضوعاً للنافع والتأليف من الثالث
ولو عكست الصغرى لكانت الصورة الثانية وهي أن في محولات بعض أحدهما ما لا يحمل عليه الآخر وذلك لان
حشوا الحافظة الذي يصير بعد العكس محمولاً لبعض أحد المحدين وهو موضوع المطلوب لا يحمل عليه الحد الآخر
وهو النافع الذي هو محمول المطلوب وكان التأليف من الشكل الاول هكذا بعض العلم حشوا الحافظة بلا تعقل ولا شئ
من ذلك الحشوا بنافع فبعض العلم ليس بنافع

(٥) أو في محولات أحدهما الخ الذي الواضح للعبارة هكذا أو في محولات أحدهما ما لا يحمل على بعض الآخر
أو في محولات بعض أحدهما ما لا يحمل على الآخر فقول في عبارته « على الآخر » مرتبط بقوله « أو بعضه »
وقوله « أو على بعضه » مرتبط بقوله « أو في محولات أحدهما » وكل ذلك في الشكل الثاني وهو لا ينتج
السالب الجزئي الا اذا كان في إحدى قضيتيه جزئية

ومثاله في الصورة الاولى من فقهنا أن تستدل على أن بعض الترفع ليس بكبرياء فقل بعض الترفع ليس بغيره ليس بغيره للحق وكل
كبرياء فهو غلط للحق فبعض الترفع ليس بكبرياء فقد وجدت في محولات الكبرياء ما لا يحمل على بعض الترفع ومثال
الثاني أن تستدل على ان بعض الخضوع ليس بكرامة فتقول بعض الخضوع ذل ولا شئ من الكرامة بذل فبعض
الخضوع ليس بكرامة فقد وجدت في محولات الخضوع ما لا يحمل على الكرامة

(٦) انما تكتسب الاستثنائية بهذا الطريق أي طريق البحث في المحمولات والموضوعات فانك تنظر في
محمول التالي وأحواله وهل من موضوعاته ما يصح ان يثبت هو له أو ينفي عنه وكذلك الكلام في المقدم حتى اذا علمت

(الفصل المحادي عشر) في تحليل القياسات

وبعد أن علمنا صورة القياس وكيفية اكتسابه فلا بد من الإشارة إلى كيفية تحليل ما ليس من الاقيسة على صورتها الحقيقية إلى أشكالها وليس كل قياس يعطى الانسان أو يودع الكتب من المقدمتين والنتيجة بالفعل بل ربما كان مريكامفصلاً (١) ولا أوحى (٢) رفاعة ترتيبه الطبيعي أو مضمناً (٣) رافيه شئ

ذلك تيسر لك إما الحكم بنقيض التالي ليبطل المقدم أو بنفس المقدم لينتبت التالي ان كانت الشرطية لزومية فإن كانت متفصلة لم يختلف الطريق في كيفية العلم بالاستثنائية

مثال ذلك أن تستدل على ان الخلق ليس بغريزي وان كان الاستعداد له غريزياً بأن تقول لو كان الخلق غريزياً لما صدر من صاحبه ما يخالف أثره باختيار البتة فانك تبحث في صاحب الخلق وأحواله وفيما يصدر عنه من فعالة حتى تلاقى الخليل والجبان والشره ونحوهم وتنسب تلك الافعال إلى ملكاتهم على أنها آثارها فاذا رأيت ان من أعمالهم ما يخالف أثر ملكاتهم ولو في جزء من أجزاء زمنهم بل ولو في لحظة واحدة بأن رأيت الخليل أعطى والجبان خاطر بنفسه والشره عفا مهما كان السبب وعلمت أن ما بالغريزة لا يفارق ولا تصدر الأعمال على خلاف مقتضاه حكمت عوجب المشاهدة ان صاحب الخلق يصدر عنه ما يخالف أثر خلقه فيكون اللازم في اللزومية قد بطل فيبطل المزموم وهو أن يكون الخلق طبيعياً وانما وصلت إلى ذلك بقياس نظمه البخلاء والجبناء أرباب الملكات وهم أو بعضهم تخالف فعالهم الاختيارية آثار ملكاتهم فبعض ذوى الملكات تخالف فعالهم آثار ملكاتهم

ولا يخفى أن هذا الطريق في تحصيل الاستثنائية هو الطريق في تحصيل المطلوب فيما سبق فيكون الغرض من المطلوب في كلامه هو المقدمات اذا كانت غير بينة فالمراد من اكتساب المقدمات تحصيلها بالدليل كما يظهر من كلام المصنف في الباب وقد يجري العمل نفسه في المطلوب بالذات وان كانت مقدماته بديهية اذا لم يكن ترتيبها حاضراً معداف الذهن

أما تحصيل الشرطية في الاستثنائية فهو من طريق البحث في المقدم والتالي وارتباط أحدهما بالآخر أو منافاته له وهو يكون بالبحث في العلل التي تربطهما أو تفصلهما فان وجد الاتصال أو الانفصال وكان علمه بديهياً فيها والا اكتسب بالطرق السابقة في اكتساب المقدمات وقد عرفت منه ما يكفيك لممارسة العمل

(١) مفصولاً أى مفصول النتائج غير مصرح بهافيه فان القياس المركب هو ما ذكرته فيه مقدمات كثيرة بعضها ينتج بعضها وهو تارة يكون موصول النتائج بأن يصرح عقب كل مقدمتين بنتيجتهما ثم تضم هي إلى أخرى ثم يصرح بنتيجتهما وهكذا إلى أن ينتج المطلوب وتارة يكون مفصول النتائج أى لا يصرح فيه بفصلها عن مقدماتها في الذكر أى لعدم ذكرها معها وان كانت مرادة وانما استغنى عن ذكرها العلم بها من مقدماتها والموصول منه مثل قولك في الاستدلال على ان كل انسان جسم كل انسان حيوان وكل حيوان نام فكل انسان نام وكل نام فقيه امتداد في الاقطار الثلاثة فكل انسان فيه امتداد في الاقطار الثلاثة وكل ما كان كذلك فهو جسم فكل انسان جسم أما المفصول منه فان تقول والمطلوب بعينه كل انسان حيوان وكل حيوان نام وكل نام فقيه امتداد في الاقطار الثلاثة وكل ما كان كذلك فهو جسم فكل انسان جسم

(٢) أو محرقة ان ترتيبه الطبيعي أى وهو مركب مع ذلك كقولنا في رسالة التوحيد عند الاستدلال على ان علم الواجب لا يفتقر إلى شئ وراء ذاته ولا يزول من ذاته «ما هو لازم لوجود الواجب يغنى بغناه ويبقى ببقائه وعلم الواجب من لوازم وجوده فلا يفتقر إلى شئ ما وراء ذاته فهو أرزلى غنى عن الآلات الخ» فقد اجتمع فيه الانحراف عن الترتيب الطبيعي في المقدمات الأولى والفصل فان الترتيب يقضى بأن يقال علم الواجب من لوازم وجوده وكل ما هو لازم لوجود الواجب يغنى بغناه الخ ثم لو أردنا وصل نتائجه لقلنا بعد المقدمتين فعلم الواجب غنى بغناه باق ببقائه وكل ما هو كذلك فلا يفتقر إلى شئ وراء ذاته فعلم الواجب لا يفتقر إلى الخ

(٣) أو مضمراً فقيه شئ هو الناقص الذي سيبأتى ذكره بأن حذف إحدى مقدماته التي لا بد منها كما تستدل على ان

أولاً (١) زيدا فيه فصل وربما كان بسيطا ومحرراً أيضاً عن ترتيبه الطبيعي وناقصاً أو زائدا
 فإذا أردت التحليل فجز المطلوب أولاً وانظر في القول الناتج هل تجد فيه مقدمة تشارك المطلوب
 أم لا فإن لم تجد (٢) فليس القول بناتج له أصلاً وإن وجدت فانظر في أن اشتراكهما في كلا حدى
 المطلوب أو في حده منهُ فإن اشتركا (٣) تر كافي كلا حديه فالقياس استثنائي فصغ الاستثنائية من

الإنسان يمكنه أن يكون سعيداً بأن تقول أنه متفكر فيمكنه أن يهتدى إلى ما هو خير له وكل من كان كذلك أمكنه أن يكون
 سعيداً فامكان الاهتداء لا يترتب على أنه متفكر إلا بقدمه مضمر بل أكثر من مقدمة وذلك أن المتفكر يضع بفكره
 الميزان بين الضر والنفع ويمكنه بعد ذلك أن يحكم على كل منهما بحكمه وبعد هذا يمكنه الاهتداء

(١) أو مزيداً فيه فصل كما لو أردت في مثال التفكير والاهتداء أن تقول أنه متفكر وغيره من أنواع الحيوان لا استعداد
 للتفكير عنده أما هو فيمكنه أن يهتدى الخ فإن ذكر غيره من الحيوان فصل بين المقدمات زائداً لا حاجة إليه في الدليل وبعد
 ما عرفت جميع العوارض التي تطرأ على المركب من الاعتراف وما بعده يسهل عليك معرفة كيف تعرض للبيسط

(٢) فإن لم تجد فليس القول بناتج الخ وذلك كدعوى بعض المشايخ أنه يستغنى عن النظر في معاني القرآن والأحاديث
 النبوية والاستدلال على ذلك بأن كتب الفقه تحتوي على بيان الأحكام الشرعية وقد انسدى باب الاجتهاد فأنك لا تجد
 مقدمة من هذه المقدمات تشترك مع المطلوب في شيء وكقول بعض السوفسطائية أن الإنسان لا عقل له لأن حوادث
 الكون تقع بالاتفاق وما يقع بالاتفاق لا صلة له فأنك ترى أن المقدمات لا تشترك مع المطلوب في شيء

(٣) فإن اشتركا في كلا حديه أي في موضوعه ومحموله أو مقدمه وتاليه معاً على حسب المطلوب حملها كان أو شرطياً
 واشتركا بعض المقدمات مع المطلوب في الموضوع والمحمول معاً كافي استدلالاً على نفي التركيب عن الواجب في رسالة
 التوحيد بقولنا «لو تركب (أي الواجب) لتقدم كل جزء من أجزائه على جماعته التي هي ذاته وكل جزء من أجزائه غير ذاته
 بالضرورة فيكون وجود جماعته محتاجاً إلى وجود غيره وقد سبق أن الواجب ما كان وجوده لذاته» فإن المطلوب هو ليس
 الواجب بتركيب والقياس مركب من افتراض شرطي واستثنائي أما الاستثنائي فلأنك عند التحليل وجدت أن مقدمة في
 القياس وهي لو تركب لكان وجود جماعته التي هي ذاته محتاجاً إلى غيره تشترك مع المطلوب في الحدين الواجب والمركب
 وقد تركبت من جزأين أحدهما تركب الواجب والثاني كان محتاجاً إلى غيره وهي ثبوت المطلوب بالجزء الثاني أي تخالفه
 لأن المحمول فيها يخالف محموله فتصوغ الاستثنائية من هذا الجزء الذي يخالف المطلوب بمعنى أنه لا يتفق معه في حديه
 فتقول لكن الواجب ليس محتاجاً إلى غيره لما سبق في تعريفه أنه ما كان وجوده لذاته فينبى المطلوب وهو أنه ليس
 بتركيب غير أن هذه الشرطية المذكورة كانت نتيجة مفصولة لم تترك متصلة بالأجزاء استثناءً بل كجزءها الأول في
 الشرطية الأولى وجزءها الثاني في قولنا فيكون وجود جماعته محتاجاً الخ أما اشتراك بعض المقدمات في مقدم المطلوب
 وتاليه معاً أن كان المطلوب شرطياً فكما لو كان مطلوباً كلما كان الإنسان مستقيم الفكر كان أعظم من سائر الحيوان
 وقلت في الاستدلال عليه لو لم يكن كلما كان الإنسان مستقيم الرأي كان أعظم من سائر الحيوان لكان قديكاً إذا كان
 مستقيم الفكر فهو في منزلة الحيوان أو أخط منه مع أن استقامة الفكر هي مزية الإنسان على الحيوان لا غير فلا يصح
 معها أن يساويه أو ينحط عنه فأنك ترى أن بعض المقدمات وهي الأولى تشترك مع المطلوب في مقدمه وتاليه به حذف
 حرف الشرط والسلب فتصوغ الاستثنائية من أجزاء المقدمة الأخرى التي لا تتفق مع المطلوب في كلا جزأيه فتقول
 لكن ليس البتة إذا كان مستقيم الفكر فهو في منزلة الحيوان أو أخط منه لأن استقامة الفكر الخ وقولك لأن استقامة
 الخ في معنى قياس استثنائي نظمه لو لم يصدق ليس البتة الخ لكان الإنسان مستقيم على الحيوان غير استقامة الفكر لكن ليس
 له مسم سواها بالبداية فاستثنائية تصادق فتقول فلا يصح معها أن يساويه أو ينحط عنه هو بعينه ليس البتة إذا كان
 مستقيم الفكر الخ وقد أخذته في القياس بقولك لو لم يصدق الخ فقد اشتركت إحدى المقدمتين مع المطلوب في مقدمه
 وتاليه وقد صنعت الاستثنائية من المقدمة الأخرى وهي أن استقامة الفكر هي مزية الإنسان على غيره دون سواها وقد
 تجد ههنا أن صورة إحدى المقدمتين حملية وهي قولك فلا يصح معها أن يساويه أو ينحط عنه مع أنها تتفق مع المطلوب
 الشرطي في مقدمه وتاليه لأنها في معناه فتنبهك إلى ما سنبهك إليه المصنف من أن الالفاظ وصورها لا ينبغي أن
 تشوش عليك عند النظر إلى المعاني وجواهرها

الجزء الذي يساين به هذه المقدمة المطلوب اذ لا بد في المقدمة المشاركة من جزأين تشارك بأحدهما المطلوب وتباينه بالآخر وان اشتركت في أحدهما بالمطلوب فالقياس اقتراني
فانظر أن المشترك فيه موضوع المطلوب أو تحمله لتتيزك الصغرى والكبرى ثم ضم إلى الجزء الآخر من
المقدمة الجزء الآخر من المطلوب على إحدى التاليفات القياسية فان تألفاها (١) والوسط وغير ذلك
المقدمة متان بالفعل وشكل القياس والنتيجة وان لم تتألفا أي لم يعد ترف الذهن بحمل الجزء الثاني من
المطلوب على الجزء الثاني من المقدمة أو سلبه عنه أو بالعكس فليس بوسط ولا القياس بسيطاً (٢) كل مركب
فان وجدت المقدمة الأخرى المشاركة للجزء الآخر من المطلوب فانظر هل بينهما مقدمات أخرى أو ليس

وأما اشتراك بعض المقدمات مع المطلوب في أحد حديه فكما قدمنا من رسالة التوحيد في الاستدلال على أن الواجب
ليس بمركب لكن لا في الدليل المباشر للمطلوب بل في القياس على إحدى مقدماته فان القياس الأول أقيم دليلاً على أنه لو
تركب الواجب لكان غير ذاته متقدماً عليه بالذات وهو معنى كونه عتاجاً في الوجود إلى غيره فاذ انظر في المقدمتين
والمطلوب وجدت احدهما وهي الثانية تشترك مع المطلوب في حد واحد وهو «غير ذاته» وقد وجدت فيه مقدمة
شرطية فتذهب بلا عسر إلى أن القياس اقتراني شرطي مؤلف من شرطية متصله وحملية من الشكل الثالث والمشارك
فيه موضوع المطلوب لان المطلوب في الحقيقة هو تالي الشرطية وهو أن يكون من غير ذات الواجب ما يتقدم عليه على
أنه لازم لتركبه فتضم إلى الجزء الآخر من المقدمة وهو «كل جزء من أجزائه» تالي جزأى المطلوب وهو «ما هو متقدم
عليه بالذات» فيكون نظمه على الاصطلاح هكذا «لو تركب الواجب لكان كل جزء من أجزائه متقدماً عليه بالذات
وبالوجود وكل جزء من أجزائه غير ذاته فلو كان الواجب مركباً كان من غير ذاته ما هو متقدم عليه بالذات والوجود وهو
المطلوب» ثم تقول لتتميم الدليل بعد أخذ معنى تالي النتيجة لو كان الواجب مركباً كان مقتراً إلى غيره في الوجود لكنه
ليس بمقتراً لما سبق من أن وجوده لذاته الخ

واغايضطر المستدل في أغلب الأحيان إلى مخالفة النظم الاصطلاحي في التعبير لئلا يلفظ والاساليب نسفاً خاصاً بها
في كل لغة ولا يحمد ندوة عند المحافظة على أساليب اللغة وافتراغ القول في أفضل قواله وإظهاره في أحسن صوره عنده
من أن يغير أو يصاح اللفاظ في التعبير فقط وان كان سير العقل في ترتيب المقدمات لم يختلف ولم يطرأ عليه أدنى اضطراب
وهذا هو السبب في أنك قلما تجد مستدلين على مطلوب واحد بدليل واحد يتفقان على تعبير واحد متى كان أحدهما غير
ناقل من الآخر وليس بضار في الاستدلال أن تكون نتيجة كون الغير متقدماً في الوجود على الواجب مثلاً
وأن تأخذها بعينها عند جعلها مقدمة للدليل الأخير بل تأخذ معاً ما هو كون الواجب مقتراً إلى غيره فان اختلاف
النسب واللفظ لا يمس جوهر المعنى وهو الحاجة والافتقار بشئ

(٧) فهو الوسط أي بالجزء الآخر من المقدمة هو الوسط كما رأيت في المثال السابق وقوله «وشكل القياس» بالرفع
معطوف على «المقدمتان» وقوله «والنتيجة» عطف عليه أيضاً أي وتغيرت لك المقدمتان بالفعل وغير ذلك
أي ظهر وتبين شكل القياس ونتيجته

(٨) بل مركباً كما في دليل من يدعي أن كل إنسان سليم الفطرة يمكنه الاختراع اذا جاء به هكذا كل إنسان سليم الفطرة
فهو متفكر والاختراع اظهار ما لم يكن معروفاً من آثار القوى المودعة في الكون وذلك يكون بقياس بعض المعلومات
منها إلى بعض وتأليفها والمطرق آثارها متعددة ومجتمعة وهذا الأمر يتوصل اليه بالفكر بالضرورة فمن يكون من
شأنه التصرف في المعلومات بهذا القياس هو المتفكر وكل متفكر يمكنه أن يتصرف بهذا التصرف ومن يمكنه ذلك
يمكنه الاختراع فكل سليم الفطرة من الإنسان يمكنه الاختراع فان تجد مقدمة تشارك المطلوب في موضوعه
وهي الأولى ثم لا تجد في المقدمات التي بعدها ما يشارك في الجزء الآخر وهو المحمول «يمكنه الاختراع» إلا المقدمة
الأخيرة فعند ذلك تذهب في التحليل إلى جملة تأليفات تقول كل سليم الفطرة متفكر وكل متفكر يمكنه أن يقبس
بعض المعلومات إلى بعض وينظر في آثارها مجتمعة ومفرقة فكل سليم الفطرة يمكنه ذلك وكل من هو كذلك أمكنه أن
يظهره من ذلك بالعمل فكل سليم الفطرة يمكنه اظهار تلك الآثار الخفية بالعمل وكل من هو كذلك يمكنه الاختراع
فكل سليم الفطرة من الإنسان يمكنه الاختراع وبهذا يتم الدليل

فان كان فأناب بين كل مقدمتين مشتركتين وتدرج من نتيجة الى نتيجة الى أن تصل الى القياس القريب من المطلوب وان لم تجد اشتراكين مقدمتين من نتائج المثال اضممار وتحتاج الى استخراج وسط واصل بينهما

مثلاً لو كان مطلوبك ان كل اذ وجدت كل ا ب و (١) كل ب ج د وكل د ه فقد وجدت المقدمتين المشتركتين للمطلوب ولكن ليس بين المقدمات اشتراك فهل يتصل ب د وهل يتصل د ه فان اتصلت فقد تم القياس بالفعل واكتف به هذا المثال واعتبر من نفسك تأليفات الاشكال الثلاثة ونتائج المطالب الاربعة من الاشكال الناقصة هذا اذا وجدت مقدمتين مشتركتين في حدى المطلوب فأما اذا لم تجد ولا واحدة منهما فلا تستغل بالتحليل فهذه (٣) نقصان مجاوز الحد وكذلك اذا لم تجد الا واحدة والاخرى لا تشارك المطلوب ولا رغبة فيها فيستدعى تعليم تحليله كلاما طويلا لا يليق بهذا المختصر

(١) فهناك اضممار الخ كما في استدلال رسالة التوحيد على أن الحياة كمال وجودى بقولها « فان الحياة مع ما يتبعها مصدر النظام وناموس الحكمة وهي في أى مراتبها مبدأ الظهور والاستقرار في تلك المرتبة فهي كمال وجودى » فانك تجد المقدمتين تشاركان المطلوب في الموضوع وهو الحياة ولكن لا واحدة منهما تشارك في الجزء الثانى وهو كمال وجودى ففي الدليل اضممار استغنى فيه عما سبق في معنى الوجود وكما في أول باب الحياة والمقدمة المضمرة هي « وكل ما هو كذلك فهو كمال وجودى » وترى احدى المقدمتين زائدة لا لباضاح والتأكد هي المقدمة الاولى ففي الدليل زيادة وضممارها وتجد لذلك في رسالة التوحيد أمثلة كثيرة هذا اذا لاحظت الاضممار في البسيط فان لاحظته في المركب كما هو الظاهر من سوق كلام المصنف في هذا الموضع كان مثال الاضممار في القياس السابق قولنا « وكل من هو كذلك أمكنه أن يظهر من ذلك بالعمل » وكذلك تجده مثالا أجلى ظهورا في القياسات المركبة التي استعملناها في رسالة التوحيد عند بيان حاجة البشر الى الرسالة في المسلك الاول منه

(٢) وكل ج د هذه المقدمة تشبه في مثالنا « والاختراع اظهر ما خفى من آثار القوى الخ » أما « كل ا ب » فهي تشبه « كل انسان سليم الفطرة متفكر » و « كل د ه » تشبه « وكل من هو كذلك يمكنه الاختراع » وقد رأيت في مثالنا أن كل المقدمات اتصل بعضها ببعض وان كانت تريد في العدد عما جاء في مثال المصنف

(٣) فهناك نقصان مجاوز الحد وذلك كمن يقتصر في الاستدلال على ان كل سليم الفطرة من الانسان يمكنه الاختراع على قوله ان في المخلوقات قوى تكمن آثارها وتظهر بالعمل وان نوافيس الوجود يمكن مراعاتها فان البحث عن تمام الدليل في هاتين المقدمتين لا يفيد لان هنالك نقصا فاحش في الدليل فقد أعفل المستدل أهم اركان دليله وهو أن الذى يعمل لاظهار آثار القوى وتمكنه مراعاة نوافيس الكون هو المفكر وان سليم الفطرة من الانسان مفكر فكانه أشم رائحة الدليل وأرشد للبحث عنه فقط أما هو بنفسه فلا وجود له في كلامه وكذلك الحال لو وجدت المشاركة بين مقدمة واحدة وبين المطلوب في أحد أجزائه ولم تجد في البقية ما يشاركه ولا ما يشارك تلك المقدمة كالأول أضفت على المقدمتين السابقتين قولك وكل انسان متفكر فانها تشارك المطلوب في موضوعه أو أضفت اليهما قولك من يتمكن من قياس بعض المعلومات الى بعض أمكنه الاختراع فانها تشاركه في محموله ولا تجد مشاركة بين البقية وبينه ولا بينهما وبين رغبة فيها فالنقص وان لم يكن في هذه الحالة بالغاميل في سابقاتها غير انه لا يزال مجاوز الحد والاستغال بالتحليل لا يفيد وقد يكون المستدل ممن تثق بعلمه وتضطر الى احترام دليله والبحث في تحايل ما أورده من المقدمات تحليلاً لأدق مما أشار

اليه وتعليم ذلك يحتاج الى تطويل كما قال المصنف ولكن لا بأس بالإشارة اليه يمكنك أن تنظر في المثال السابق فتجد لفظ المراعاة ولفظ تظهر بالعمل فتأخذ من قول المستدل انه يريد المراعاة المطالعة بالفكر والمراجعة بالنظر العقلى ومقارنة أحكام كل ناموس بأحكام غيره بما يوافق أو ينافره وان نوافيس الوجود لا تبعد من نوافيس المخلوقات فان الوجود قد يعجزها والبحث عنها المراد ما قد يؤدي الى البحث في قوى المخلوقات ما يخفى أثر منها وما يظهر فاداً كان ظهوره الا آثار لهذه القوى بالعمل فالعمل الآن يكون العمل الاختبارى الذى يصدر من قدرة من يراعى تلك النوافيس وينظر في شؤون تلك القوى ومناظره ورهايه الآن تجلى في صورة لم تكن معروفة من قبل وهل

وربما كان الالف في النتيجة غير الذي في المقدمة أو كان في إحدى المقدماتين غير ما في الأخرى فاشتغل بالمعنى ولا تلتفت الى اختلاف اللفظ عند اتفاق المعنى وربما لم تكن الحدود ألفاظاً مفردة (٢) بل مركبة وربما كان في أحدهما مفرد وفي الأخرى مركب فلا ينبغي أن يتشوش عليك التحليل بسبب هذا الاختلاف بل عليك بتبديل المركب بالمفرد ولا تذهل عن م (٣) رعاة العدول والسلب وربما كانت النتيجة موجبة والوسط مقرون به حرف السالب في المقدمتين جميعاً فتتجيب من كون النتيجة موجبة وانما كان كذلك لكون الوسط معدولاً مثل قولك هذا العدد هو لا فرد وكل عدده هو لا فرد فهو زوج فهذا العدد زوج وقد عرفت الفرق قبل هذين العدول والسلب

(الفصل الثاني عشر)

في استقرار النتائج التابعة للطلوب الاول

القياسات التي تنتج الكلى تنتج بالعرض الجزئي الذي تحتها وعكسه وعكس نقيضه ومعنى عكس النقيض هـ (٤) وأن تجعل مقابل المحول بالايجاب والسلب موضوعاً ومقابل الموضوع محمولاً وأما الكمية فقد لا تبقى محفوظة فكل ا ب عكس نقيضه ما ليس ب ليس ا ولا شيء من ا ب عكس نقيضه بعض ما ليس ب هو ا والجزئية الموجبة يتبعها عكسها وعكس نقيضها وهو بعض ما ليس ب ليس ا اذا كانت النتيجة بعض ا ب وأما السالبة الجزئية فليست تستتبع شيئاً لانها لا تنعكس وتشارك في هذه الاشكال الثلاثة

معنى هذا الاختراع غير ان هذا التحليل ليس تحليل مقدمات موجودة تامة وانما هو تحليل اصول لا أفكار أدجها صاحبها في هذه المقدمات قد لا يعنى بالبحث منها الا مكلف باحترامه كلف بحراسته في مومقامه وأسهل منه بحث من الدليل في غير كلامه

(١) كان اللفظ في النتيجة ميرا الذي في المقدمة تقدمت الاشارة اليه في نحو التقدم بالدات المأخوذ في مقدمات الاحتياج الى الغير دون ذكر أن المتأخر بالذات محتاج وذكرك في النتيجة

(٢) بل مركبة كما تقول في الاستدلال على ان العنصر البسيط ممكن لان جوهره مركب من أجزاء لا تتجزأ وكل ما هو كذلك فوجوده محتاج الى غيره فيجاد الحدود هنا مركبة ولفظ النتيجة غير لفظ المطلوب ولكن الامر سهل فانك تقول العنصر البسيط مركب الجوهر من أجزاء وكل مركب الجوهر من أجزاء فهو ممكن وذلك بعدمعرفة أن الممكن ما يحتاج في وجوده الى غيره

(٣) مراعاة العدول والسلب اى ملاحظة الفرق بينهما

(٤) هو أن تجعل الج من هذا التعريف لعكس النقيض تجد المصنف قد وافق فيه رأى المتقدمين كالشيخ ابن سينا ومن في طبعته حتى انه وافق الشيخ في أن الموجبة الجزئية تنعكس موجبة جزئية وفي صورة عكس السالبة الكلية حيث يقول « ولا شيء من ا ب » عكس نقيضه « بعض ما ليس ب هو ا » ثم انه خالفهم جميعاً في زعمه ان السالبة الجزئية لا تستلزم شيئاً وعلى ذلك بأنها لا تنعكس وكأنه سهو منه عن موضوع كلامه وهو عكس النقيض اذ لا وجه له في زعمه هذا فان السالبة الجزئية تنعكس سالبة جزئية باتفاق المتقدمين واذا تعرض المصنف لعكس النقيض وجب أن تأتي بما يمكن لفهم مذهبهم فيه بالاختصار عرف الشيخ عكس النقيض بأنه جعل ما يناقض المحمول موضوعاً وما يناقض الموضوع محمولاً ثم قال بعد ذلك اذا قلنا كل ج ب صدق كل ما ليس ب ليس ج والاف بعض ما ليس ب ج وينعكس الى بعض ج ليس ب « بالعكس المستوي » وقد قلنا كل ج ب هنا اذا صدق لاثني من الناس بحجارة لزمه بعض ما ليس بحجارة هو انسان والا فلا شيء مما ليس بحجارة انسان فلا شيء من الناس ليس بحجارة وقد قلنا لاثني من الناس بحجارة اذا قلنا بعض

لكن الاول يخصه أن القياس الكلي فيه اذا قام بالفعل (١) عمل على الحد الاصغر قام بالقوة على كل ما يشاركه تحت الاوسط فتكون نتيجة مع نتيجة وقام أيضا بالقوة على كل موضوع للاصغر فتكون نتيجة تحت نتيجة

ولا نتيجة مع النتيجة في الشككين الآخرين فان الاكبر في الثاني (٢) يرمق بالفعلة على الاوسط

ج ب يلزم بعض ما ليس ب ليس ج لانه يوجد موحودات أو معدومات خارجة عن ج و ب واذا قلنا ليس كل ج ب فليس كل ما ليس ب ليس ج والا لكان كل ما ليس ب ليس ج فكل ج ب وقد كان ليس كل ج ب هـ

فقال الماظرون في كلامه ان الشيخ حافظ على تعريفه في الجزئيات دون الكليات أما في السالبة الكلية فلانه جعل الانسان محمول العكس وهو عين موضوع الاصل وأما في الموجبة الكلية فلانه ان أخذ قوله كل ما ليس ب ليس ج موجبة لم يتم الدليل لان نقيضها ليس كل ما ليس ب ليس ج وهو لا يستلزم بعض ما ليس ب ج اذا السالبة المعدولة المحمول أهم من الموجبة المحصلة المحمول وان أخذها سالبة تم الدليل الا أن محمولها يكون عين موضوع الاصل قالوا فالاولى تعريفه بما يشمل المعنيين وهو جعل نقيض المحمول موضوعا وعين الموضوع محمولا مع مخالفه الاصل في الكيف قال القطب الرازي ومناط الشبهة ههنا (أى في دعوى مخالفة الشيخ لتعريفه في الكليات عند البيان) انهم جعلوا النقيض بمعنى العدول وليس كذلك فان نقيض الباء سلبه لا اثباته الا بقاء فلما أخذوا في عكس الموجبة موجبة سالبة الطرفين وفي عكس السالبة سالبة الطرفين لكن لما حصل مفهومها كانت موجبة محصلة المحمول لان سلب السلب ايجاب فلهذا أخذها نقيض الموجبة وعكس السالبة ومن تأمل في عبارة الشيخ ينقدح في باله أن مراده ما ذكرناه اهـ

ثم قالوا ان الموجبة الجزئية لا تنعكس خلافا للشيخ لصدق قولنا بعض الحيوان لا انسان وكذب بعض الانسان لحيوان فاذا نظرنا الى ما ذكره القطب من التأويل والى ما يفهم من كلام الشيخ في الدليل اندفع هذا أيضا فان الموضوع في العكس لا يكون الانسان بل ما ليس لانسان وما سلب منه لا انسان فعلا يكون انسانا بل معدوما محضا فيحمل عليه لحيوان غير أنه لا ينطبق على بقية كلام الشيخ في تحصيل المفاهيم كما رأيت فلصواب ما قلناه لا ما قلناه وعلى كل حال فقد قررنا أن حكم الموجبات في هذا العكس حكم السوالب في المستوى فتعكس الموجبة الكلية كلية والسالبة الكلية والجزئية جزئية ويسمى هذا الصرب من العكس على رأى المتقدمين عكس النقيض الموافق

أما عكس النقيض على تعريف المتأخرين فسموه عكس النقيض المخالف وقالوا ان حكم الموجبات فيه حكم السوالب في المستوى أما حكم السوالب فيه فمنا الخاصة تنعكس جزئية حينية والوقتية والوجودية تنعكس مطلقة عامة والعكس في الجميع جزئي أما بقية السوالب فلم يبين عكسها وبعض المتأخرين أثبت العكس في جميع السوالب وعليه يكون حكم الموجبات حكم السوالب وبالعكس

(١) اذا قام بالفعل على الحد الاصغر يريد أن القياس المركب من كليتين في الشكل الاول ينتج حكما بالاكبر على الاصغر نتيجة صريحة أخذت من القياس بالفعل فعند ذلك يكون هذا القياس بعينه قائما بالقوة على جميع ما شارك الاصغر في الاوسط فاذا قلت كل انسان حيوان وكل حيوان يموت فكل انسان يموت فالقياس قام بالفعل على اثبات الموت للاصغر أى الانسان ثم هو بالقوة قائم على اثبات الحكم نفسه للفرس والجمال والسبع والهيل ونحوها من الحيوانات المشاركة للانسان في الحيوان ويقال لها نتيجة مع نتيجة لان هذه المشاركة هي مع الانسان في مرتبة واحدة تحت الحيوان فيحكم عليها ما يحكمه ويقوم هذا القياس بالقوة أيضا على كل ما يحمل عليه الاصغر لانك اذا حكمت على كل انسان بأنه يموت بذلك الدليل فقد حكمت هذا الحكم على الرومي منه والهندي والمتمدن والمتوحش والتابل والحامل فان الحكم انسان ويقال امثل هذا نتيجة تحت نتيجة لا بدراج ما حكم عليه فيها تحت ما حكم عليه في نتيجة القياس الفعلي

(٢) غير مرقول بالفعل على الاوسط أى الاوسط الذى يقال على الاصغر فيدخل في الاكبر حيث شذ كل ما كان مع الاصغر في ذلك الاوسط بل الذى في الشكل الثاني هو قول الاوسط على كل من الاصغر والاكبر أحدهما الايجاب والاخر بالسلب ولا يلزم من سلب شئ عن شئ وثبوت لا شئ أو بالعكس سلب أحدهما مع الآخر في ذلك الشئ ونقول ان هذا متابعة من المصنف لظاهر القول بدون تدقيق والحق أن النتيجة مع النتيجة توجد في الشكل الثاني متى

وأما في الثالث وإن كان مقولا لكن الأصغر ليس موضوعا للأوسط (١) أركه فيسه موضوع آخر
 لكن النتيجة تحت النتيجة في الكلي من الثاني تنص (٢) دور
 وأما في الجزئي فتص (٣) لا تصح النتيجة تحت النتيجة في الأول أيضا فكيف في الثاني (٤) كل تصور
 النتيجة مع النتيجة في الجزئي من الأول أيضا
 وبالجملة أغما تكون معها إذا كانت نسبتهم ما إلى الكبرى واحدة فتعده قياسا آخر مع هذا القياس (٥) على
 ذلك المشارك

كانت نتيجته كلية فأنك إذا أثبت الأوسط لجميع أفراد الأصغر ثم فقيسه عن جميع أفراد الأكبر أو بالعكس وجب
 أن تنفي الأكبر من جميع مامع الأصغر في الأوسط والجزآن يدخل بعض أفراد مامع الأصغر وهو الأوسط في الأكبر
 وقد كان الأوسط مسلوبا عن جميع أفراد الأكبر فيكون الأوسط ثابتا ومنفيا عن هذا الفرد معا وهو تناقض وخذ مثلا
 كل إنسان حيوان ولا شيء من النبات بحيوان فالنتيجة لاثني من الإنسان نبات فأنك أن تقول إن كل ماهومع الإنسان في
 الأوسط الذي هو الحيوان يجب أن يساب منه النبات والجزآن يكون بعض مشمولات الحيوان نباتا وقد مر ضنا صدق
 لاثني من النبات بحيوان وهو ينعكس بالمستوى إلى لاثني من الحيوان نبات فيكون اللازم وهو نقيضه كاذبا فاستلزمه
 من تجوز كون بعض الحيوان نباتا باطل فيجب أن يساب النبات من كل مامع الإنسان في الحيوان وأيضا تنضم السالبة
 الصادقة إلى اللازم ينتج بعض الحيوان ليس بحيوان من الشكل الأول وهو يدعي البطلان وكذلك يكون الشأن لو قلنا
 لاثني من النبات بحيوان وكل إنسان حيوان فالنتيجة لاثني من النبات إنسان ومعها لاثني من النبات بفرس ونحوه من كل
 ما شارك الإنسان في الحيوان

(١) ليشاركه فيه موضوع آخر وذلك لأنه لا يلزم من صدق شيئين على موضوع واحد أو صدق أحدهما عليه وسلب
 الآخر منه أن يكون أحدهما صادقا على مامع الآخر أو مسلوبا عنه وإن أقرب ما يظن فيه النتيجة مع النتيجة في الشكل
 الثالث قياس تركب من كليتين كقولك كل إنسان حيوان وكل إنسان ناطق فقد صدق الحيوان والناطق على الإنسان
 ولكن لما لم يصدق الأوسط وهو الإنسان على الأصغر وهو الحيوان صدقا كلياً لم يلزم أن يدخل مامع الحيوان أو شيء آخر
 مما هو في الحيوان في الناطق فإذا كانت نتيجتك بعض الحيوان ناطق لم يلزم أن يكون معها نتيجة أخرى يحكم فيها بالناطق
 على شيء من الحيوان أو غير ذلك لو أبدلت الناطق بالصاهل وكانت الكبرى سالبة كلية فأنه لا يلزم من سلب الناطق
 عن بعض الحيوان سلبه عن شيء آخر من أنواعه ولا عن شيء خارج عنه بالمرة كما هو ظاهر

(٢) تتصور أن جميع أصناف الإنسان يحمل عليها الحيوان في مثالنا الأول والكبرى محالها فينتج سلب النبات عن
 كل صنف منها وأنواع النبات يسلب عنها الحيوان كما ثبتت الإنسان لجميع أصنافه في المثال الثاني فيقال لياس وينتج
 سلب الإنسان أو أي صنف منه عن كل نوع من أنواع النبات وأنما يتعدد القياس بتعدد الأنواع أو الأصناف في كل حال

(٣) فلا تتصور النتيجة تحت النتيجة في الأول لأن البعض الذي في الأصغر قد يكون فردا واحدا وإن عنون بكلي فلا
 يكون نفعه شيء يسري إليه حكم الأكبر من ثبوته للأوسط أو نفيه عنه كما لو قلت بعض من في البيت يشترق العلم وكل من
 هو كذلك فهو ناطق فإن هذا البعض ممن في البيت ليس تحت شيء آخر وكذلك تقول من الشكل الثاني بعض من في
 البيت ليس يشترق العلم وكل ذي ذوق سليم يشترق للعلم فبعض من في البيت ليس بذي ذوق سليم

(٤) بل تتصور النتيجة مع النتيجة في الجزئي من الأول أيضا لأنك تقول في مثالنا السابق بعض من في المسجد وبعض
 من في السوق وهكذا فأنك قد تجد المشتافين للعلم في كل جماعة من الإنسان فكل من شارك أهل البيت في الشوق إلى العلم
 صح أن يحمل عليه الأكبر بحكم القياس السابق بعينه لا يتبدل فيه سوى الموضوع

(٥) على ذلك المشارك متعلق بقياسا آخر وذلك كافي قياس كل إنسان حيوان وكل حيوان يشعر بحاجته فكل
 إنسان يشعر بحاجته فإن نسبة الفرس وضر من أنواع الحيوان إلى الحيوان هي عين نسبة الإنسان إليه ونسبة الفرس إلى
 الكبرى بدخوله في موضوعها هي عين نسبة الإنسان إليها فالفرس مشارك للإنسان في هذه النسبة فتعده هذا النسبة
 مع الكبرى قياسا ليبدل على ثبوت الحكم لذلك مشارك وهو الفرس بأن تقول كل فرس حيوان وكل حيوان يشعر
 بحاجته والصمير في قول المصنف نسبتها يعود إلى موضوع النتيجة وما شارك في الأوسط وذلك المشارك إشارة إلى
 واحد مما رجع عليه الضمير في نسبتها كما هو ظاهر

وانما تكون محتملا اذا كانت النتيجة به (١) ان تصير كبرى في قياس آخر متصل به ذا القياس في الذهن
يظن لقرب اتصالهما انهما قياس واحد وهما قياسان في الحقيقة

(الفصل الثالث عشر)

في النتائج الصادقة عن مقدمات كاذبة

ربما تتوهم أنها لما يلزم الصدق عن القياس الصادق المقدمات الصحيح التأليف ينبغي أن لا يلزم الصدق
عن المقدمات الكاذبة وأنت تعلم أن هذا استثناء نقض المقدم وهو غير ناتج فانا نقول ان كان القياس
صادقا والمقدمات صحيحة التأليف ينتج الصادق فان استثنينا نقض المقدم وقتلنا كنهه ليس بصادق
المقدمات أو صحيح التأليف لم يلزم أن يقال لا ينتج الصادق أو ينتج

فاذا عرفت هذا فاعلم أنه قد يلزم النتائج الصادقة عن المقدمات الكاذبة ولا يمنع هذا الا اذا كانت
الكبرى كاذبة بالكل في الشكل الأول والصغرى صادقة كلية فالنتيجة كاذبة لاحالة بالكل
اذ لو كانت صادقة وأخذنا ضد الكبرى التي هي الصادقة وألفناها مع صغرى القياس الصادقة نتج
مقابل هذه النتيجة وصادقا فيكون الضدان صادقين بالكل هذا محال

وفي غ (٤) ير هذا الموضوع لا يمنع لزوم الصادق سواء كانت المقدمات كاذبتين بالكل والجزء

(١) يصح أن تصير كبرى كالوقلت في الاستدلال على ان كل حيوان يطلب بحركته ما يحفظ بنيته ويهرب مما يخشى منه
هلا كلها كل حيوان قد ألهم الشعور بحاجته لطلب سدها بحركته وكل ما هو كذلك فهو يطلب بحركته ما يحفظ بنيته
ويهرب مما يخشى منه هلا كلها فكل حيوان يطلب بحركته الخ فهذه النتيجة يصح أن تكون كبرى في قياس متصل
بهذا القياس في الذهن بمعنى أن الذهن يلاحظه كأنه داخل فيه وهو كل انسان حيوان وكل حيوان يطلب بحركته الخ
فانه بعد ثبوت أن كل حيوان يطلب الخ يعقضي القياس الاول بنساق الذهن الى أن كل ما دخل في الحيوان من انسان وغيره
يطلب الخ فيظن الانسان أن القياس الذي أقيم لاثبات الحكم للانسان هو عينه القياس الذي أثبتته للحيوان وفي
الحقيقة هما قياسان

(٢) لم يلزم أن يقال الخ يريد المصنف أن من يزعم أن الصادق لا ينتج الا من الصادق لادليل له على زعمه الا أن يؤلف
قياسا استثنائيا على الصورة التي ذكرها فتكون استثنائياته نقض المقدم واستثناء نقض المقدم لا ينتج في القياس
الاستثنائي شيئا سلبا ولا ايجابا لان التالي قد يكون لازما للزوم آخر كما بين في موضعه

وغرض المصنف من هذا الفصل أن يفيد الطالب التثبت في نبذ النتيجة اذا علم كذب مقدمة من مقدماتها أو كذب
جميع المقدمات فقد تكون النتيجة صادقة فلا يصح طرحها مجرد العلم بان شيئا من مقدماتها كاذب وكذلك لا ينبغي أن
يغشه صدق النتيجة فيظنه دليلا على أن مقدماته كانت بمجموعة صحيحة

(٣) الا اذا كانت الكبرى كاذبة بالكل والصغرى صادقة كلية الخ يمثل لذلك بأن تقول كل انسان حيوان وكل حيوان
يجر فان النتيجة وهي كل انسان جحر كاذبة لاحالة لان الصغرى صادقة كلية لان كل انسان حيوان قضية لا ريب في
صدها بالكل أي في جميع الافراد وكل حيوان جحر كاذبة بالكل أي لا يصمدق الجحر ولا على فرد واحد من أفراد الحيوان
فاذا تبين كذبها في الكل كما هو ظاهر وجب أن يكون ضدها وهو سلب الجحر عن الحيوان صادقا لاحالة اذ لا معنى
للكذب في الصدق على كل فرد فالان السلب عن كل فرد صادق فضد الكبرى في القياس تكون صادقة وهي لا شيء من
الحيوان بجحر ويمكن ضمها الى الصغرى الصادقة في قياس من الشكل الاول فتنتج لاحالة لا شيء من الانسان بجحر وهو
صادق قطعاً فلوصدقت نتيجة الايجاب لاجتماع الضدان في الصدق وهو محال

وقول المصنف التي هي الصادقة صفة للضد الكبرى وقوله بعد ذلك بسطرو صادقا عطف على مقابل أي نتج مقابل
ونتيجة صادقا وفيه تساهل خفيف

(٤) وفي غير هذا الموضوع لا يمنع لزوم الصادق الخ فقد تكذب المقدمتان بالكل وتصدق النتيجة كما تقول كل انسان
فرس وكل فرس ناطق فانه ينتج صادقا وهو كل انسان ناطق

أو الصغرى كاذبة وحدها بالكل أو الجزء (٢) أو الكبرى كاذبة وحدها بالجزء
وأما في الشككين الآخرين فقد يلزم الصدق (٣) على أي وجهه اتفق ولا تهجز عن اعتبار كل هذا
بنفسك

وقولنا الكاذب في الكل هو أن يكون الحكم في جميع آحاد الموضوع كاذبا والكاذب في البعض هو
أن لا يكذب إلا في بعض آحاد الموضوع مثال الأول قولنا كل حجر حيوان ومثال الثاني قولنا كل
حيوان إنسان

ولكن إذا كذبت المقدمة معاً بالجزء فقط فلا يتصور صدق النتيجة الكلية لأن معنى الكذب بالجزء أن يكون
المحمول أخص من الموضوع فهو يصدق على بعض أفراد الموضوع ولا يصدق على جميعها فلو أن الصغرى في الشكل
الأول كذبت في الجزء ثم كذبت الكبرى كذلك في الجزء لكان الأوسط أخص من الأصغر ولا كبراً أخص من الأوسط
والأخص من الأخص أخص فيكون الأخص من الأصغر فيستحيل جملة على جميعه ففي مثل هذا لا تصدق النتيجة
الاجتزائية وكلام المصنف انما هو في نتيجة القياس اللازمة اشكله وهي من الكليتين كلية في الشكل الأول وقد رأيت
انها لا تنج صراحة من كليتين كاذبتين في الجزء معاً فعمل المصنف لم يلتفت الى هذا حتى عم الحكم في قوله « وفي غير هذا
الموضع لا يمتنع ازوم الصادق » ثم كرر التعميم في قوله « سواء كانت المقدمتان كاذبتين بالكل والجزء » ولا يعتذر
له بأنه قل « والجزء » يالوا لا بأوفكائه يريد كاذبتين بالكل والجزء معاً وهذا يتحقق في صورة واحدة وهي الكذب
بالكل لأن ما يكذب في الجميع يكذب في البعض بالضرورة لأن هذا لا يتفق مع بقية كلامه ويكون قوله « والجزء »
من اللغو الذي لا معنى له في بيان الحقائق

(١) أو الصغرى كاذبة وحدها بالكل أو الجزء أي والكبرى صادقة بالكل كما تقول كل إنسان حجر وكل حجر جسم فكل
إنسان جسم أو تقول كل حيوان إنسان وكل إنسان متنفس فكل حيوان متنفس فالصغرى في الأول كاذبة بالكل وفي
الثاني بالبعض والنتيجة صادقة في الحالين

(٢) أو الكبرى كاذبة وحدها بالجزء أي والصغرى صادقة بالكل كقولك كل إنسان حيوان وكل حيوان ناطق فكل
إنسان ناطق وقيد المصنف بقيد وحدها لأن الصغرى إذا كانت كاذبة بالجزء أيضاً معهما فقد تقدمت في صورة كذب
المقدمتين وقد علمت ما في هذه الصورة من خطأ المصنف

(٣) على أي وجهه اتفق أما في الشكل الثاني فلا نسلب شيء عن شيء وثبوته لا تخاردا كذب في الكل أو في البعض لا يلزم
عنه كذب سلب أحد الشككين عن الآخر بل قد يصدق سلب أحدهما عن الآخر بالكل أو البعض على حسب الضروب
وخذاً لذلك لا تصدق الصغرى بالكل وكذبت الكبرى كذلك وهي الصورة التي يمتنع معها الصدق في الشكل الأول
كقولك لا شيء من النبات يحوياد وكل حجر حيوان ولا شيء من الغضب بحلم وكل حين فهو حلم فإن الصغرى صادقة في
القياس بالكل والكبرى كاذبة فيهما كذلك بالكل والنتيجة صادقة ادلا شيء من النبات بحجر في الأولى ولا شيء من
الغضب بحجر في الثانية

ويمكنك أن تعتبر ذلك في بقية ضروب هذا الشكل كلية أو جزئية فبما أني أرى المصنف قد أصاب في تميم الحكم عند
الظن إلى الضروب التي تنج الجزئية ولكنه أخطأ خطأً سابقاً في تعميمه القول عند تأليف ما ينج الكلية في هذا الشكل
إذا كذبت القضيتان معاً بالجزء فقط فإن الكليتين لو كذبتا بالجزء فقط يمتنع أن تصدق معهما النتيجة الكلية فإن سلب
الشيء من أمرا إذا كذب بالجزء فقط ثم كذب ثبوته لا تخاردا كذلك كان ذلك الشيء أخص منهما معاً فإنه لم يكذب سلبه عن
بعض أفراد الأول فقط دون الجميع إلا لأنه يشهد للبعض دون البعض وهذا شأن الأخص من شيء ثبت لبعض أفراد
الاعم منه دون البعض الآخر ولم يكذب اثباته إلا تخارفاً في البعض فقط إلا لأنه يشهد لبعضها ولا يشهد للبعض الآخر
كذلك وهو شأن الأخص مع الأعم كما ترى فإذا كان الشيء المسلوب أخص من الشككين الذين سلب هو عن أحدهما
وأثبت للاخر تصادق فيه تصادق جزئياً لا محالة فكان بعض أفراد أحدهما بعض أفراد الآخر فلا يصح سلب
أحدهما عن الآخر سلباً كاملاً والامر بدعي لا يحتاج إلا إلى التفات الذهن واليك مثلاً لا شيء من الحيوان إنسان وكل
متنفس إنسان كذب سلب الإنسان عن الحيوان بالجزء فقط لأن بعض الحيوان إنسان وبعضه ليس به وكذب اثباته

(الفصل الرابع عشر) في القياسات المؤلفة من مقدمات متقابلة

قد تؤلف قياسات من مقدمات متقابلة بالنضاد أو بالتناقض احتياطاً لا لينتج منها أن الشيء ليس هو نفسه وتترك المقدمات فيها في الحدود لكن تروّج بأن يبدل اسم أحد عباراته أو يؤخذ بدل الحد جزئية أو كليته فيحكم عليه بما يقابل حكم الحد فلا يقال مثلاً الإنسان ضاحك الإنسان ليس بضاحك بل البشر ليس بضاحك ولا يقال الحيوان متحرك بالارادة الحيوان ليس متحرك بالارادة بل الإنسان ليس متحرك بالارادة

وهذا القياس يستعمله المخالطون والجدليون أيضاً على سبيل التبكيت بأن تسلّم من خصم مقدمة ثم ينتج من مقدمات أخرى مسلمة نقيض تلك المسلمة الأولى فينتج من الأولى ومن نقيضها اللازم من تلك المقدمات أن الشيء ليس هو

لتنفس بالجزء فقط لأن بعض المنتفس إنسان وبعضه ليس بإنسان فالحيوان والمنتفس يتصادقان في الإنسان لا محالة فتكذب النتيجة السالبة بالكل بالارب فلا يصح لاثني من الحيوان بمتنفس على أنها صادقة وهي في هذا المثال لا تصدق جزئية أيضاً كترى ولو أبدلت الحيوان بالابيض مثلا صدقت جزئية لا غير

أما في الشكل الثالث فقد يكذب الشيطان على شيء واحد بالكل والجزء أو يصدق أحدهما ويكذب الآخر كذلك وتكون النتيجة صادقة كما تقول كل إنسان حيوان وكل إنسان صاهل صدقت الأولى بالكل وكذبت الثانية كذلك وصدقت النتيجة وهي بعض الحيوان صاهل وتقول كل حيوان إنسان وكل حيوان كاتب بالفعل فبعض الإنسان كاتب بالفعل كذبت المقدمات معاً بالجزء فقط وصدقت النتيجة جزئية وبقيّة الضروب لا تحقق على من استعمل ذهنه

(١) احتياطاً لا لينتج الخ حاصله أنك قد تؤلف قياساً من مقدمات متناقضتين تثبت في أحدهما ما نقيضه في الأخرى لتحجّل خصمك ويكون ذلك عند ما تجد مسلماً بكل منهما وطريقة استغفاله أن تغير له أسماء الحدود لظن الاختلاف فيسلم النفي والاثبات في شيء واحد ثم تكشف له الأمر فيسقط في نفي الشيء من نفسه في الحقيقة وذلك كأن تريد إسقاطه في تسليم أن الإنسان ليس بإنسان فتقول له أنت مسلم بأن الإنسان آدمي ثم لجهله بمرادفة البشر للإنسان والآدمي تقول له وتسلم أن لاثني من الآدمي بشر فيقبل ذلك فتلزمه نتيجة لاثني من الإنسان ببشر ثم تكشف له أن البشر هو الإنسان فيقع في الخزي لا ترامه بجهله أن ليس الإنسان بإنسان وفي هذا القياس من الشكل الأول قد ترادفت اللفاظ الثلاثة كترى

ولوسلم الخصم أن الإنسان متحرك بالارادة وسلم أيضاً أن لاثني من الحيوان متحرك بالارادة لاثنت استغفلته فأوهمته أن الارادة هي الانبعاث بفكر لزمه تسليم لاثني من الإنسان بحيوان من الشكل الثاني فإذا كشفت له أن الإنسان من الحيوان وقع في أن بعض الحيوان ليس بحيوان والتقابل في المقدمتين من جهة أن الإنسان محمول على الحيوان في الثانية وسلبت منه الحركة بالارادة في ضمن الكلية مع أنه قد ثبتت له الحركة بالارادة في الصغرى وقد أبدلت المحسب بكتابه فان كان الخصم يجهل معنى البشر ووضع البشر موضع الحيوان كان اللفظان مترادفين وقد سلب عنهما شيء واحد وهو الحركة بالارادة بمعناها الحقيقي ولو أردت أن تبدل الحد بجزئية جعلت الحيوان في المقدمة الأولى والإنسان في الثانية كما فعل المصنف فإذا سلم أن كل آدمي بشر ولا شيء من الآدمي بإنسان لجهله بمعنى الآدمي فقد لزمه بعض البشر ليس بإنسان مع أنهم ما واحد فيحزى بسقوطه في الترام أن بعض الإنسان ليس بإنسان فقد وجدت ثلاثة أسماء مترادفة حمل اثنتان منهما على الثالث ولوقلت بدل الآدمي الضاحك كالك مترادفان حملاً على ثالث غير مرادف لهما

هذا كله مراد المصنف مما قاله في أول الفصل وآخره بدون التفات إلى تصويره الذي ذكره في قوله « بأن تسلّم من خصم مقدمة ثم ينتج من مقدمات أخرى مسلمة نقيض تلك المسلمة الأولى الخ » أما على هذا التصوير فلا حاجة إلى الترادف ولا الاستغفال بأبدال الحدود فان ذلك قد يكون بدون هذا ثم إن القياس المركب من المتقابلتين لا يكون إلا من الشكل الثاني والثالث ولا يتصور من الأول بحال ودونك البيان

وهذا الضرب من القياس لا يتألف في الشكل الاول الا أن تكون الحدود الثلاثة مترادفة حتى اذا كرر الوسط بلفظ واحد كانت الكبرى مقابلة للصغرى حينئذ في المعنى وأما في الشكل الثاني في تألف بأن يؤخذ موضوع المقدمتين اسمين مترادفين ويحمل عليهما شيء واحد بالاجاب والسلب وفي الثالث كذلك بأن يجعل الموضوع لفظا واحدا والمحمول اسمين مترادفين

(الفصل الخامس عشر) في المصادرة على المطلوب الأول

وهذا هو أن تجعل المطلوب نفسه مقدمة في قياس ينتج منه المطلوب ويبدل منه اسم مرادف له احتيالا مثل أن يقال كل انسان بشر وكل بشر ضحاك فكل انسان ضحاك فالنتيجة والكبرى شيء واحد فاية مقدمة جعلت هي النتيجة بتبديل اسم ما فالمقدمة الاخرى يكون طرفاهما معني واحد اذا سمين مترادفين كما قلنا انما الانسان بشر

أما أنه لا يلزم الترادف ولا الابدال فلان المدار على وجود مسلمت عند الخصم يستتبع منها نقيض المسئلة الاولى فتألفت الحدود في المعنى واللفظ أو توقفت وأما أن القياس المركب من المتقابلتين على هذا التصوير لا يكون الا من الثاني والثالث فلان النقيضين لا يكونان نقيضين الا اذا اتحد في الموضوع والمحمول فالقدمتان أي المسئلة الاولى ونقيضها لا بد أن تكونا كذلك فوضوعهما واحد ومحمولهما واحد فلك ان تأخذ نتيجة سلب الشيء عن نفسه من الثاني ان اعتبرت الوسط هو المحمول أو من الاول ان اعتبرت الوسط هو الموضوع واعتبر لذلك مثالا فيما لو سلم خصمك أن تزوج أكثر من أربعة سنة لان النبي صلى الله عليه وسلم فعله ثم هو مع ذلك يسلم انه خصوصية ويسلم بأن لا شيء من الخصوصية بسنة فانه تلزمه نتيجة لا شيء من تزوج الاربعة بسنة وهي ضد المسئلة الاولى ان أخذت الاولى كلية ونقيضها ان أخذت جزئية وعلى كل حال فالمسئلة الاولى مع نقيضها تنتج أن الشيء ليس هو بالكل أو بالجزء من الثاني أو الثالث فان شئت قلت لا شيء من تزوج أكثر من الاربعة بتزوج أكثر من الاربعة أو بعض ما هو سنة ليس بسنة ويكون تسليم الخصم بالمقدمة الاولى المسئلة آتيا من غفلته عن المسلمين الاخرين لا من الغفلة من معاني الالفاظ وهو كثير الوقوع

نعم اذا اكتفى بالتناقض في المعنى ولم يعتبر اللفظ في اتحاد أطرافه صح ما قلناه المصنف حتى على تصويره ذلك ومثاله من الشكل الاول أن يسلم خصمك أن كل انسان بشر ويسلم أن كل بشر ضاحك ولا شيء من الضاحك بأدنى فينتج من هاتين القضيتين لا شيء من البشر بأدنى وهو يضاد كل انسان بشر اذا لوحظ المعنى واذا كانت الصغرى بعض البشر ضاحك كانت النتيجة نقيضا لها في المعنى أيضا لكهما لا تصلح كبرى في الاول فاذا ضمنت النتيجة الى المسئلة الاولى هكذا كل انسان بشر ولا شيء من البشر بأدنى فلا شيء من الانسان بأدنى مع أن الأدنى هو الانسان فاذا كشفت ذلك لخصمك فقد وصلت الى تبكيته بجهله في فهم الالفاظ وتسليمه للأحكام عليها بلا تعقل ويمكنك أن تغفل من الشكل الثالث فيما لو سلم خصمك أن الخلق غريزة ثم سلم أن الخلق خصلة وكل خصلة فليست بفطرة فلا شيء من الخلق بفطرة وهو يضاد المسئلة الاولى لان الفطرة والغريزة واحد ثم تقول كل خلق غريزة ولا شيء من الخلق بفطرة فبعض الغريزة ليس بفطرة وهو سلب الشيء عن نفسه لاتحاد الغريزة والفطرة في المعنى

ولا يخفالك ان هذا الضرب من القياس ضرب من الهو الذي يعيب به بعض من لا هم له في تحصيل الحقائق وانغامه المشاغبات والتفتن في طرق المنازعات وماد كره المصنف الا ليجتاط في السلامة من شره بالتدقيق في فهم معاني الالفاظ ومعرفة حاص المفهومات من عامها وما يعرض لكل فيكون المحصل في حرز من عبث العابثين

(١) كما قلنا الانسان بشر فانك جعلت النتيجة الانسان ضحاك وانما كانت هي الكبرى لانك لم تصنع شيئا سوى تبديل اسم البشر في الانسان والمحمول فيها غير المحمول في الصغرى وغير الموضوع في الكبرى معني فهي القضية التي

وقد يصادر على المطلوب الاول في قياس واحد وكلما يخفى إلا على ضعفه العقول وقد يتبع ذلك في قياسات مترتبة متتالية بأن يكون المطلوب بين مقدمة تلك المقدمة انما نتجت بقياس بعض مقدماته المطلوب نفسه وكلما كان أبعد كان من القبول أقرب

وقد تمكن المصادرة على المطلوب الاول في الاشكال الثلاثة لكن ان كان المطلوب موجبا كليا أمكن في الشكل الاول ص (٢) غري وكبرى وان كان جزئيا لم يمكن (٣) كنى الاصغرى وان كان سالبا كليا لم يمكن الا صغرى وأما في الثاني فان المطلوب لا يمكن (٤) كنى الا سالبا ففي ضرب يكون صغرى وفي ضرب يكون كبرى هذان كان كليا فان كان جزئيا لم يمكن الا صغرى وفي الثالث ان كان موجبا جزئيا جازم (٥) غري وكبرى وان كان سالبا جزئيا لم يمكن الا كبرى وفي الاول لا يصح قياساته

فيها حمل حقيقى وليس في مقدمة القياس حمل حقيقى الا في الكبرى ومعنى موضوعها هو عين معنى موضوع النتيجة ومجولها عين مجولها فهي هي فعند ذلك يتبين لك انه لم يكن في المقدمة الاخرى حمل حقيقى فان لفظى مجولها وموضوعها بمعنى واحد حتى صح ابدال أحدهما بالآخر في قضية أخرى وهي هي لم يتغير معناها

(١) مترتبة متتالية كما نقول في الاستدلال على أن كل حركة تستدعى مسافة تحصل فيها كل حركة فهي ذهاب من مبدأ الغاية وكل ما كان كذلك يستدعى مسافة فإذا قلنا فائل ان الكبرى ليست بيينة فتقول له كل ذهاب من مبدأ الغاية فهو انتقال وكل انتقال يستدعى الخ فقد بعدت عن المطلوب الاول الذى ذكر فيه لفظ الحركة وأثبت بالانتقال في بيان بعض مقدماته وهو عين الحركة وذلك ربما لا يلتفت اليه الامن له شئ من الفطنة فان بعدا أكثر من ذلك كان أخفى وأدنى الى القبول

(٢) صغرى وكبرى أما الكبرى فكذلك المصنف وأما الصغرى فكما لو قلت كل ضاحك انسان وكل انسان بشر فكل ضاحك بشر فان المطلوب هو الصغرى لا لك لم تصنع شيئا في النتيجة سوى أن أبدلت لفظ الانسان بالبشر والحمل الاول الذى كان في القياس هو عينه الذى في النتيجة والكبرى لا حمل فيها وانما طرأها اسمان مترادفان لمعنى واحد (٣) لم يمكن الا صغرى لان المطلوب الجزئى لا يمكن أن يقع في الشكل الاول كبرى لاننا شرطنا في انتاجه كلية الكبرى اما الصغرى فقد تكون جزئية موجبة وكذلك في السالب الكلى وانه لا يقع الا كبرى في الشكل الاول لشرط الايجاب في صغرها

(٤) لا يكون الا سالبا لان الكلام في المصادرة بأن يكون المطلوب احدى المقدمتين وقد شرط في الثاني اختلاف مقدمتيه بالسلب والايجاب والنتيجة منه التي هي المطلوب سالبة دائما فإذا كانت المصادرة في قياس من الشكل الثاني فالمطلوب لا بد أن يكون سالبا فتارة يكون سالبة صغرى وأخرى سالبة كبرى فان كان سالبا جزئيا فلا يكون الا صغرى لاشتراط كلية الكبرى في الشكل الثاني

تقول في الاستدلال على لاشئ من الحجر بانسان لاشئ من الحجر ببشر وكل انسان بشر فلا شئ من الحجر بانسان وهو عين الصغرى لان الانسان والبشر شئ واحد ولو كان مطلوبك جزئيا وهو بعض الحجر ليس بانسان لا تبت بالصغرى سالبة جزئية بأن تقول بعض الحجر ليس ببشر الخ فتكون النتيجة عين الصغرى كذلك

أما أن يكون المطلوب الكلى عين الكبرى وهي سالبة فلا يمكن الا اذا كان موضوع الكبرى هو عين موضوع الصغرى وكان الوسط بينهما كذلك فتكون الحدود ألفاظا مترادفة ويكون المطلوب كاذبا دائما كما لو أردت أن تستدل على أن لاشئ من الانسان بأدى بقولك كل انسان بشر ولا شئ من الادى ببشر فلا شئ من الانسان بأدى وهو عين الكبرى لان الادى هو الانسان وهو البشر أما والمطلوب صادق وفي الكبرى حمل حقيقى فذلك لا يتصور لان موضوع الكبرى هو مجول المطلوب في الشكل الثاني دائما ومجولها هو الوسط المحذوف عند الاستنتاج فكيف يكون المطلوب عينها نعم قد تكون الكبرى عكسا مستويا للمطلوب كما لو قلت في الاستدلال على أن لاشئ من الانسان بحجر كل انسان بشر ولا شئ من الحجر ببشر فلا شئ من الانسان بحجر فان هذه النتيجة هي عكس لاشئ من الحجر ببشر لان الانسان والبشر واحد ومن هذا تعلم تساهل المصنف في رمى الكلام على عواهنه

(٥) جاز صغرى وكبرى أما أن يكون كبرى فكما نقول في الاستدلال على أن بعض الانسان ناطق كل بشر انسان وبعض

(الفصل السادس عشر)

في أمور شبيهة بالقياس يظن ببعضها أنه قياس ولا يكون وبعضها أنه نافع
منفعة القياس وفي غير ذلك من القياسات المندرجة

فمن جملة ذلك القسمة فقد (٦) دُظن بها أنها قياس على كل شيء وعند بعضهم هي البرهان على الحدوث
كان الحد مكنسيا بالبرهان

والحق أنها تستعمل مقدمة في الاقيسة الناتجة للشرطيات المنفصلة فتغني غناء المقدمات فقط لما في

البشر ناطق فبعض الانسان ناطق وهو عين الكبرى وغاية ما صنعت انك أبدلت البشر بالانسان وأما أن يكون صغرى
فهو غير ممكن الا اذا ترادفت الحدود الثلاثة كما تستدل على أن بعض الانسان آدمي بقولك بعض البشر انسان وكل بشر
آدمي فبعض الانسان آدمي وهو عين بعض البشر انسان بابدال البشر بالانسان والانسان بالآدمي * أما أن يكون المطلوب
عين الصغرى والحمل حقيقي فغير متصور لان محمول الصغرى هو موضوع المطلوب في هذا الشكل وموضوعها هو الوسط
المحذوف فكيف يمكن أن تكون عين المطلوب ومحموله غير محمولها وقد قال المصنف فيما سبق « فاية مقدمة جعلت هي
النتيجة بتبديل اسم ما في المقدمة الاخرى يكون طرفاها معنى واحدا » فاداجعلت النتيجة هي الصغرى كانت الكبرى
مترادفة الاطراف وكان لا بد لك من أن تعتبر أن لافرق بين أن يكون محمول الصغرى موضوعا أو محمولا حتى يتأتى لك أن
تقول ان الصغرى هي النتيجة بعينها فتكون الاطراف مترادفة كما قلنا فتعجم المصنف ليس بصواب كما ترى أما لو كان
المطلوب جريا سالبا فلا يمكن أن يكون صغرى في المصادرة لاشتراط ايجابها في هذا الشكل واغاييجوز أن يكون كبرى كما
تقول في الاستدلال على أن بعض الانسان ليس بفرس كل بشر انسان وبعض البشر ليس بفرس لينتج بعض الانسان
ليس بفرس وهو عين الكبرى بابدال لفظ البشر بالانسان ومعناها واحد وبقية كلام المصنف ظاهر والله أعلم

(٦) فقد ظن بها أنها قياس على كل شيء الخ ظن بعض القوم أن القسمة وحدها قياس لاثبات أحكام الاقسام للقسم
في كل شيء وكل شيء له أقسام تختلف أحكامها باختلافها فطريق معرفة هذه الاحكام انما هو قسمته الى تلك الاقسام من
عرف الكلب بحقيقته قد يضطرب ذهنه عند رؤية الجارح منه وما يه من غريزة الافتراض فيكاد يظنه غير ما عرفه فاذا
قسمت الكلب الى الجارح وغير الجارح هذا الخاطر واطمأن الى ما أصاب من الحقيقة فقد كان بعض الاحكام غير
معروف فمعرفة بالقسمة فهي القياس الذي أدى الى هذا العرفان وعند بعضهم أنها من أقسام البرهان وهي من بين
أقسامه يكتبسبها الحد فان طالب الحد يخطر بذهنه تصور الشيء مع وجوده الى ما يحتمل على ذلك الشيء ويقسم تلك
المحمولات ويفصل بعضها عن بعض حتى يتبين له من بينها الامم والاخص والذاتي والعرضي ثم يرتب بعد ذلك أجزاء الحد
ويذهب منها الى تصور الحقيقة به

ولندع ما يتذللون من الانسان والحيوان ولنطلب ما لا يبعد منه وهو النفس الانسانية فاذا أردنا تحديدها وقد كنا عرفنا
أن جميع الممكنات لا تخرج عن الاجتاس العشرة فأول قطرة تلتقي على النفس تضم صفاتها مختلطة بغير متميزة بشيء سوى
أن مجموعها اغماي حمل على النفس الانسانية ولا يحتمل على ما سواها من الانفس الحيوانية وغيرها ان كانت فيحمل على
النفس الانسانية أو صاف النامية الحساسة العاقلة أو الناطقة معا ولا تحتمل هذه الاوصاف معا على غيرها ثم يحتمل عليها
المتحركة بذاتها الطالبة لما يحفظ تحصيلها ويبقى نوعها الدافعة لما يبذلها القابلة لا بداع كل صنعة بلا قيد ولا نهاية كل
ذلك يحتمل عليها معا ولا يحتمل مجموعها على غيرها ثم قد يحتمل عليها صفات أخرى بطول تعديدها

فأول شيء يخطر ببال طالب الحد بعد هذا العلم الاجمالي هو أن يقسم هذه المحمولات أو الصفات الى ما تشترك فيه مع
غيرها وما تنفصل به عنه ثم يقسم كلامها الى ما هو متصل بذاتها بحيث يصح أن يؤخذ منه اسم لها أو لجزء من أجزائها
ان كان لها جزء وما هو تابع لذلك يتصل بها بواسطة ولا يخفى عليك ما حصله الطالب من العلوم بالقسمتين ولم يكن من

عمل فكله سوى تميز الطوائف وفصل الاقسام وهذا العمل وحده قد تميزت الصور في ذهنه على وجوه لم تكن وهو ضرب من التصور بل ومن التصديق أيضا لم يكن أولاً ثم كان

مده هذا فيقتل الى طلب علم آخر ان لم يكن بيديها كما هو الشأن في مثالنا وهو لم أنها جوهر أو عرض فان كانت عرضاً فن أي أجناسه هي فان ذلك غير بين بنفسه فيسلك طريقاً آخر من التقسيم وهو أنها ما جوهر وما عرض وللأول في صفاتها ما يدل عليه كتمقلها بنفسها بدون التفات الى شئ سواها والثاني ما يدسوق الذهن اليه ككون أثرها لا يظهر الا في الاجسام وذا ترجع عنده أحد القسمين وليكن انها جوهر يرجع الى طلب أي الجواهر هي هل هي جسم أو جوهر مجرد وذلك لا يعرف الا بالاستدلال أيضا لانه ليس بيديها فاذا انتهى الى غاية هذا الطلب انصرف الى البحث في أسهاب بسيطة أو مركبة وأما الخلاف في جميع ذلك معروف فاذا أصاب حاجته من ذلك رجع الى ما كان يميزه بالتحليل فان وجده جميعاً من اللوازم بعضها للذات وبعضها بالواسطة وذلك ان كانت بسيطة فلا يكون له الا ما يشبه الحد فيعرفها بالرسم فان كانت في رأيه مركبة حسيماً أرشده الدليل ميز الجنس من الفصول المنتوعة والفصول من الخواص كل ذلك بضرر من التقسيم ثم بعد هذا يوضع كل وصف في مرتبة على الوجه الذي بين في القول الشارح فيكون له من ذلك حد الحقيقة

وقد يذهب طالب الحد الى تقديم العلم بأن الشئ جوهر أو عرض وانه بسيط أو مركب على التقسيم المميز لطوائف الاوصاف عامه لخواصها ما اتصل بالذات منها مباشرة وما كان لها بالواسطة وليس بضرر من ذلك شئ ولا يخفى ان القسمة كانت من الاعمال الفكرية السابقة لما يمايا بنفسها وكسب العلوم ولا ما جزأ من بيان ومقدمة من كسب فان امتياز الطوائف في المحمولات علم وانما كاسبه القسمة وحدها والعلم بأن الحقيقة من مقول الجوهر أو العرض وانها بسيطة أو مركبة انما كسب بالقسمة واختيار أحد الاقسام فهي تارة قياس لا تارة معنى من القياس الا المركب من عدة أحكام مقصودة ألف بينها عمل فكري تحصيل معلوم لم يكن وذلك ثابت في التقسيم لتمييز المحمولات بعضها عن بعض وتارة جزء قياس وهو ظاهر ولم يمتعه المصنف وهذا هو من العمل الذهني لكسب الحد وهو الذي عناء بعض القوم في قوله ان الحد يكتسب بالبرهان وانما يكتسب بالقسمة من أنواع البرهان أما ما سياتي للصنف في باب أخره لبيان ان الحد لا يكتسب بالبرهان فهو تقليد لجمهور من سبقه لم يتطرقه الا الى صور وأشكال يفرط ظاهرها ولا قيمة لحقيقتها وزعمه كثير ان لا طريق لا كسب الحد الا التركيب نسيان لأهم الاعمال في الكسب ونظر الى آخر ما ينتهي اليه العمل فان مجرد التركيب وتقديم بعض الاجزاء على بعض انما يتيسر لمن علم الاوصاف وميز خاصها من عامها وعرف نسبتها للماهية بكونها مقوماً أو طارضاً ولم يسق عليه الا الضم وجودة الوضع لا غير وهذا طرف من كسب الحد لا كله فان أراد المصنف أو غيره أن يصطلح على انه لا يسمى كاسباً للحد الا هذا الصم والترتيب الذي سماه بالتركيب لم تنازعه في الاصطلاح لكن ينقلب النزاع الى نزاع في استعمال الالفاظ لا في بيان الحقائق

أما ظن ان القسمة قياس على كل شئ فلا يبعد من الحقيقة اذا كانت وجهته ما يدمنه من أن الاحكام التي تثبت لشيء واحد بواسطة أقسامه لا سبيل الى اثباتها الا تقسيمه اليها لتستقر له أحكامها وكثيراً ما كفى مجرد التقسيم في ظهور ثبوت الحكم ومعنى التقسيم المحوط الا ينصرف الذهن عنه بعد ظهور المطلوب وعند ذلك يكون التقسيم وحده هو الطريق وقد يحذف كما يحذف الحد الوسيط في كل قياس فيكون جزء من الدليل وسميته قياساً لانه الواسطة الحقيقية الى المطلوب وهذا الثاني هو ما يسمى عندهم بالقياس المقسم أو الاستقراء اتمام كفاي قولهم الجسم اما جماد أو نبات أو حيوان وكل جماد متخير وكل نبات متخير وكل حيوان متخير فكل جسم متخير ومن ذلك تقسيم الكهرباء الى موجبة وسالبة واثبات أحكام كل منها له ايثبت الحكم للكهرباء

والاستقراء الناقص باب من أبواب القسمة من هذا القبيل الثاني لانه تقسيم الكلى الى جزئياته ثم اثبات أحكامها لها لتثبت له بالضرورة وانما أخره نوعاً من أنواع القياس على حدة لانهم لا يستعملون فيه صورة التقسيم باناً وإنما أما هو من القيسل الاول فلا يكاد يخصص فقرة العام والخاص انما يكتسب بالنظر الى الوصف مع ما يشبهه واليه بالنسبة الى ما لا يدخل تحته فبعد ظهور القسمة يتبين ان الوصف خاص بعوضه دون سواء بل معرفة الأعم من كل عام كالمذكور مثلاً انما تحصل بعد جولان النظر العقلي في جميع أقسام المعلومات ليعلم أنها لا تخنج عنه بل عندي أن جميع

أعمال العقل في انتزاع الكليات من الجزئيات انما هي ضروب من التقسيم بين ما يختلف فيه الافراد وما تشترك فيه ينتقل منها الذهن الى الكلي بعد طرح ما افرقت فيه من المتخصصات عنه مع بقاء التقسيم ملحوظا حتى يتحقق الحمل على مختلفين

ولا يزال التقسيم من هذا القبيل بابا من أبواب البلاغة يتنافس البلاغون في استجاده ويتفاضلون في وجوه حسنه والبلاغة منتهى الكمال في اصابه الحق بالدليل مع شيء من حسن الاسلوب وجودة التأليف في اللفظ

قالوا ومن أحسنه ما جاء في قوله تعالى « هو الذي يريكم البرق خوفا وطمعا » فانه سمى أثر رؤية البرق في الانفس الى قسمين الخوف والطمع ولا يغفلوا كون الانساني منها عند رؤيته ولا ثالث لهما وهو كاف في بيان حكمة الله فيه وكثيرا ما غفل عنها الغافلون وخذت عنها أكار من لم يستلفتهم مثل هذا التقسيم الى ما يتردد في خواطرهم وما يدب في بواطن نفوسهم وهم عنه لاهون

ومن لطيفه وصححه قول اعرابي لبعضهم « النعم ثلاث نعمة في حل كونها ونعمة ترجى مستقبلية ونعمة غير محدودة فأبني الله عليك ما أنت فيه وحقق لك ما ترجيه وتفضل عليك بما لم تحتسبه » ووقف اعرابي على مجلس الحسن فقال « رحم الله عبدا أعطى من سعة أو وامي من كفاف أو آثر من قلة » فقال الحسن ما ترك الرجل لاحد عذرا فانصرف الامرابي بخير كثير

وكم يزال بالتقسيم من المجاهلات ما لا يزال بغيره فن التبس عليه معنى الفقه في قوله صلى الله عليه وسلم « من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين » فظن ان الفقه هو حشر القضايا الشرعية الى الذهن من أقوال أهل التقرب سوا ما كان على بصيرة فيه أو على عي في التقليد فيكذب أن تريل الغموض عن مثل هذا المغرور وترفع جهالة بقولك « العلم محدود والشرعية قسمان قسم منه البصر بمقاصد الشارع في كل حكم وفهم أسرار حكمه في كل حدود ونحو الصيرة الى ما أراد الله لعباده في تشريع الشرائع لهم من سعادة الدارين لا يختلف في ذلك وقت عن وقت ولا يتقيد بشرط دون شرط فتطبق عنده الاصول على جميع ما يعرض من الشؤون مهما تبدلت أطوار الانسان مادام انسا نا ولا يتوق ذلك الا للؤس الحكيم الذي سمع نداء الله فلباه بعباده ولبه لآبائه وعجبه والقسم الثاني أخذ صور الاحكام من تضاعيف الكلام وحشدها الى الاوهام في ناحية عن معترك الافهام لا يعرف من أمرها الا أنها جاءت على لسان فلان بدون نظرائي ما أحاط القول والقائل من زمان ومكان وهذا القسم يستوي في تحصيله المؤمن وغير المؤمن ويباغ الغاية منه الخير والشرير والعمل للشرع المحتال به والعمل عليه الواجب عنده » فاذا غايرت الاقسام زال الالتباس وخلي المعنى حتى لا يلبس من الناس

وكذلك يقال في العلم الذي قال فيه امام الاميان عبد القاهر الجرجاني في مفتاح كنه دلائل الانوار « اذا تصفحنا العوائل لتعرف منازلها في الشرف وتبين مواقعها في العظم وسلم أي أحق منها بالتقديم وأسبق في استيجاب التعظيم وجدنا العلم أولاها بذلك وأولها هنالك اذلا شرف الا وهو السبيل اليه ولا خيرا الا وهو الدليل عليه ولا منقبة الا وهو ذروته واهتمامها ولا مقخرة الا به حتمها وتماها ولا حسنة الا وهو مفتاحها ولا محمدا الا ومنتها بتقد مصباحها هو الوفي اذا خان كل صاحب والثقة اذا لم يوثق بناصح الخ » وأشار القرآن الكريم الى ظهور فضل أهل العلم الى حد لا يمارى فيه فقال « هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون » ونص على أن قلوبهم هي مستقر خشية الله دون قلوب سواهم فقال « اعلموا ان الله من عباده العلماء » ويقال فيه اليوم « انه لا اثم مصدر قوتها ومحضاً

حميتها وجامع كنهها والصاعد منها الى ذرى مدنيته وهو لدى عهد لها المسالك ويفتح لها الممالك ونحوها السيادة على المملوك والمالك وهو مقوم نظامها وقوام أحكامها وحفاظ قوامها وجامعها هو حياتها كما أال الجهل بماتها العلم الذي يوصف به هذه الصفات ولن يبلغ أحد أن يؤدي حقه مما يستحق من مثلها حملة كل على ما يشتهي واتخذ الجهل مرشدا الى العلم ولم يستشر العلم نفسه في القصص الى العلم فأنفق الكثير عمره في التحصيل والتركيب والتحليل والتفسير والتأويل والتعديل والتحويل ولكن كل ذلك لا يخرج عن قائل وقيل ومع هذا التعب يأخذك الجب اذ تراهم وأهمهم قد التقوا في مهلكة واحدة مع القوم الجاهلين وحل بهم من النكال ما عهم أجمعين فيضطرب الدهن في معنى العلم بل يفضل فيه ضلالا بعيدا

فاذا قسمت العلم الى ما هو معرفة حقائق الكون من طرقها التي سنه الله وهدي اليها بالقطرة السليمة والاشراف بالعقل

﴿القسمه﴾

اقتراى من منفصل^(١) لمتين أو من حلية ومنفصلة وقد تستعمل أيضا مقدمة في القياس المقسم الناتج للعمليات ولا غناء لها في نتائج الحدود المفصلة^(٢) على انفرادها فانك اذا قلت كل انسان حيوان وكل حيوان لما مائت ولما أزلى كانت النتيجة أن الانسان لما مائت ولما أزلى أما أحدهما بعينه فليس يلزم من القسمه ومن هذا القياس أيضا فان الحيوان الذي هو الوسط ههنا أعم من كل واحد من المائت والازلى الذين هما مجموعهما على انفصالهما الا كبر والوسط يجب أن يكون إما أخص ولما مساويا للآخرين ولئن قرن بالقسمه مقدمة استثنائية وهي أن الحيوان مائت فليس اذن بالازلى أوليس بالازلى فهو اذن مائت فأولا لم تكن النتيجة حاصلة من مجرد القسمه بل منها ومن المقدمة الاستثنائية وكلامنا في أن القسمه على تجردها ليست قياسا كما اعتقدوه وثانيا أن كونه مائتا أوليس بأزلى إما أن يؤخذ مسلما أو مثبتا بقياس آخر فان أخذ مسلما فأى حاجة الى القسمه فليؤخذ أولا أن الانسان مائت وما هو مائت فليس بأزلى فالانسان ليس بأزلى وان تبين بقياس كونه مائتا أوليس بأزلى ثم بعد ذلك يؤخذ وسط البيان الآخر فالغيد في النتائج ذلك القياس لا القسمه فليستعمل دون القسمه نعم فائدة القسمه هي تذكرة المحولات وإخطارها بالبال فحسب

﴿الاستقراء﴾

وأما أنها ليست طريقا الى اكتساب الحد قسناورد فيه من بعد ما فيه مقنع ومنها الاستقراء وهو حكم على كلى لوجوده في جزئيات ذلك الكلى إما كلها وهو الاستقراء التام الذى هو القياس المقسم وإما أكثرها وهو الاستقراء المشهور

على أسرار الشرائع وظائف حكمها ونسبة كل ما يصل اليه العقل والفهم من ذلك الى شؤن المارف واستعراف علاقة ما أدرك بجأهاته التي يشعر بها شعورا فطر يا حسيحا لا التي يتوهمها أو هما مجعولا فاسدا سواء كانت حاجاته في نفسه أو أهله أو أمته أو الناس أجمعين والى ما هو خزن صور في الحافظة يسوقها اليه ناقش أحرف أو مدح عبارات لا يعرف لها غاية الايمانها ولا يباين كان لها مدخل في صلاح حياته أم لم يكن يظنها هي الكمال لاهادية اليه وهي الفضل لا الدال عليه ومبلغ العلم عنده أن يعرف ان هذا قول زيد وقدرجه حميد عن قول أبي عبيد ورجح الآخر أو عرو وهكذا الى آخر الزمر لا يقره قرار ولا يقف في مدار فهو يخسر مثل هذا ولا يكسب ويشق بالتصصيل ولا يسعد فعنده هذا التقسيم يستنير الطالب ويضيء المذهب بلا حاجة الى ضم ضميمه اليه

فأنت ترى ان هذا الباب من التقسيم من أفضل ما يطرق في البيان وان خلا من الصورا الحافة التي اصطلح عليها المنطقيون لكن عهدنا بالمصنف أنه خالفهم في صور كثيرة ونبه على استعراف الصواب في تضاعيف الاساليب ولم يبال بتلك الاشكال الا في حركة العقل لا في تصوير الدلائل فكان من الحق على طريقته أن لا يعيب قول من قال ان القسمه بنفسها قياس وان كانت قد تكون جزأ منه اذا احتاجت في التأدي الى ما قصد منها الى ضميمه أخرى والله أعلم

(١) من منفصلتين كما مثلوا به في قولهم العدد امارد واما زوج والزوج امارد والزوج امارد فالعدد امارد واما زوج الزوج امارد واما زوج الزوج امارد واما زوج الزوج امارد ونحوه اذا قصد انتاج العمليات كما سيذكر المصنف أما اذا قصد انتاج منفصلة فكل لوقات كل عدد فهو امارد واما فرد وكل فرد لا ينقسم الى متساويين فكل عدد امارد واما لا ينقسم الى متساويين

(٢) على انفرادها أى ان القسمه وحدها لا تنتج حدا من حدودها بعينه كما سيبينه مثال المائت والازلى ولكن ماذا يقول المصنف في القسمه التي تأتي لتمييز طوائف الصفات بعضها من بعض مثلا مع انها تحصل لكل طائفة حكمها بلا حاجة الى شئ سوى القسمه كما مر بك وهذا هو تحصيل للحدود بلا ضميمه

(٣) فائدة القسمه هي تذكرة المحولات وإخطارها بالبال كاذوق المصنف السليم أن يجد الصواب في الباب عند نهاية الكلام فيه وما كان عليه الا أن يسأل نفسه ما هو القياس المركب من بديهيات وما فائدته الا أن تكون اخطارا للحدود بالبال مجتمعة فيسطق الدهن منها الى النتيجة وهكذا العقل يصل بعد نصب الى تمييز الاقسام فيضعها متعاقبة متميزة ليدشرك كل منها في العقل جليا واضحا وتصل بكل أحكامه التي تتجلى معه عند التمايز بالضرورة

ومخالفة القياس ظاهرة لانه في القياس يحكم على جزئيات كلى لوجود ذلك الحكم في الكلى فالكلى يكون وسطا بين جزئيه وبين ذلك الحكم الذى هو الاكبر وفي الاستقراء يتلبد هذا فيحكم على الكلى بواسطة وجود ذلك الحكم في جزئياته ومثاله اذا أردنا أن نبين أن كل حيوان طويل العمر فهو قليل المرارة استقرينا جزئيات الحيوان الطويل العمر فوجدناه مثل الانسان والفرس والجل وكانت هذه الجزئيات قليلة المرارة فحكمنا بهذا الحكم كليا في الحيوان الطويل العمر واستعمال هذه الحجة مخصوص بالجدلين ومن عادتهم الاقتصار على ما هو كالصغرى مثلا^(١) ل أن يقولوا الا أن كل حيوان طويل العمر فهو إما كذا وإما كذا أو ما هو كالكبرى مثل أن يقولوا الا أن كذا وكذا قليل المرارة وردة الى النظم القياسى هو التاليف بينهما

والاستقراء التام الخاص بجمع الجزئيات نافع في البراهين ولكن بشرط أن لا نأخذ الجزئى المشكوك^(٢) فيه في أجزاء القسمة وانما يمكن ذلك على وجهين

(أحدهما) أنه لو وقع الشك في أن الناطق هل هو مائت أو ليس بمائت فتصفحت جزئيات الحيوان لا من جهة الناطق وغير الناطق بل من جهة قسمة أخرى كالمائى وغير المائى ووجد المائت يتنا جميع أجزاء الاستقراء فحكم بسببها على الحيوان ورؤد منه الى الناطق فقل كل ناطق حيوان وكل حيوان إما ماش أو غير ماش وكل ماش مائت وكل ما هو غير ماش كذلك فكل حيوان كذلك فالنتيجة أن كل ناطق كذلك وهذا انما يتأتى اذا كان الكلى قابلا لوجهين من القسمة أو أكثر حاصرين له

(الوجه الثانى) أن يكون الحكم قد بان على الكلى من جهة قسمة ما ثم وقع الشك في جزئى من جزئيات أجزاء الاستقراء فوسط الكلى بين ذلك الجزئى وبين الحكم الذى هو الاكبر مثاله لو شككنا في أن زيدا هل هو مائت وقد كدنا عرفنا أن كل حيوان كذلك من جهة قسمته الى الناطق وغير الناطق فقلنا زيدا حيوان وكل حيوان مائت فزيد مائت

فان قيل اذا بان هذا الحكم للحيوان من جهة الناطق وغير الناطق وزيد يمكن وقوعه تحت الناطق لا بواسطة الحيوان فهلا يتبين بالناطق دون الحيوان قلنا يمكن أن زيدا حين شك في وجود المائت له لم يخطر بالبال وقوعه تحت الناطق وحين أخذ الناطق في أجزاء القسمة لم يؤخذ لاجل بيان الحكم في جزئياته بل لاجل كلية الحكم في الحيوان بعمومه لجزئياته لاجزئيات الناطق فلو خطر بالبال وقوعه

(١) مثل أن يقولوا الا أن كل حيوان طويل العمر ما كذا وما كذا أى بعد قولهم الحيوان الطويل العمر قليل المرارة لأن الخ بأن يكون النظم في العادة هكذا كل حيوان طويل العمر قليل المرارة لانه اما انسان واما فرس واما نحوهما من مثلها وكذلك يقال في الكبرى بعد ذكر المطلوب لان الانسان والفرس ونحوهما من مثاهما قليل المرارة فاذا أردت أن ترد الكلام المعتاد الى النظم القياسى جمعت الامرين وألفت بينهما معا والامر في ذلك ظاهر

(٢) المشكوك فيه أى المشكوك في حكمه كالناطق في المثال فاذا كنت شا كفى كرون الناطق مائتا أو أزليا عمدت أولا الى معرفة ما يندرج الناطق تحته فتجد الحيوان ثم قسم الحيوان الى ماش وغير ماش كالراحى ونحوه ثم تنظر في القسمين فاذا الحكم وهو المائت ثابت اهمامعا وهما كل ما يحوى الحيوان فيكون الحيوان مائتا فالناطق المنسدرج فيه كذلك وهذا الوجه انما يتأتى اذا كان الكلى كالحيوان يمكن قسمته بعدة طرق كل منها يكون حاصرا لما يحوى به ويكون الحكم ثابتا لإقسام في جميعها فيقسم الى كايين ليثبت الحكم له فيثبت لكلى آخر مندرج تحته لو أخذ مع مقابله لكان حاصرا أيضا

(٣) الوجه الثانى الخ يختلف هذا الوجه عما قبله بوجهين الاول انه يتأتى فيما لو كان الكلى لا يحتمل الا قسمة واحدة والثانى انه يطلب بالتقسيم ثبوت الحكم للكلى ليثبت لجزئياته مباشرة لا لكليات أخرى تحته سوى ما اليه التقسيم هذا ما أراد المصنف وهو وان كان صحيحا لكنه ليس من الجوده في ثبوت المطلوب بالتقسيم انما هو ثبوت الحكم للكلى

تحت الناطق كان البيان به أولى من بيانه بالحيوان على ما ستعرفه في فن البرهان فاذن الاستقراء نافع في العلوم من هذين الوجهين

وقد يستعمل للتنبيه^(١) على المقدمات الأولية تاما كان أو ناقصا وقديس^(٢) تعمل بوجه ما للتجربة ويحصل معه ضرب من اليقين فان لم يستوف كما تبينه في فن البرهان وفي غير هذه المواضع فلا جدوى له إلا الاستقراء التام المفيد لليقين

وغير التام هو مثل ما اذا استقررت الحيوانات فوجدنا كثيرا يحرك فكما الاسفل عند المضغ فحكم على كل حيوان بأنه يحرك عند المضغ فكما الاسفل وربما كان حكم ما لم يستقر خلاف ما استقرى كالتمساح^(٣) في مثالنا فانه يحرك عند المضغ فكما الاعلى

الذي تقسيمه وهذا هو القياس المقيم أما نبوت حكم الكلي المقسم بعن قيام الدليل عليه بالتقسيم لما يندرج تحته سواء كان كلياً أو جزئياً فهو شئ آخر يقاس آخر لا مدخل للتقسيم فيه إلا الوساطة بل هو مركب من حجتين احدهما حمل الكلي المقسم والثانية حمل الحكم الثابت بالتقسيم ولو جعل مع التقسيم في تأليف واحد كان قياساً مركباً مقصوداً أو موصولاً كالوقلت الناطق أو زيد حيه إن وكل حيوان فهو اما ماش أو غير ماش أو ناطق أو غير ناطق فالناطق اما ماش أو غير ماش أو زيد اما ناطق أو غير ناطق ثم تجعل النتيجة صغرى وتضم اليها كبرى قولك وكل منهما مائت فالناطق أو زيد مائت ويكون التقسيم قد ودد أخيراً على الناطق أو زيد وهو غير المقصود من القياس المقسم فانه لا يكون الا في الكليات المنقسمة الى أقسام لها حاصرة ليستدل بالتقسيم على أحكامها كما هو ظاهر على امثلة ترى أيضاً أن قسمة الناطق الى ماش وغيره وقسمة زيد الى هذين القسمين غير صحيحة وهي لازمة للتأليف الذي أراد المصنف أن يتخذ طريقاً كما لا يخفى فان أراد أن التقسيم لا يسرى الى لناطق وزيد لان الحيوان موضوع في الكبرى على ان المعنى به طوائف امراده لا كل فرد فرد ولم يكن محمولاً في الصغرى فهذا الاعتبار فهو غير مكرر فتماله فاذن لا يصح أن يكون لتأليف مستجانب نبوت حكم الاقسام للناطق ولا لزيد لعدم التكرار في الوسط

(١) للتنبيه على المقدمات الأولية كما تقدم في مثال الجسم اما جاداً أو نباتاً أو حيوان وكل منها متحيز فبالجسم متحيز والنتيجة من المقدمات الأولية وكقولك جزء الشئ اما هو الشئ بالقوة أو مابه الشئ بالفعل وكل منهما متقدم عليه بالذات فجزء الشئ متقدم عليه بالذات هذا اذا كان تاماً أو لو كان ناقصاً فكما لو قلت ان حس اللس لا بد فيه من مباشرة الخوس للامس ونبت عليه باستقراء جزئيات اللس وبحود ذلك كثير ومنه انتباهه على قضاياء الخدس كالحكم بوجود قوة في البضار أو في الكهرباء

(٢) وقد يستعمل بوجه ما للتجربة أى ولو ناقصاً وذلك الوجه هو ملاحظة الانحراف في الجزئيات المتعددة في الاحوال المختلطة والازمان والامكنة المتباينة فان هذا يحصل اليقين بثبوت الحكم للكلي كثبرت فيفيض حرارة الحمى للمخ الكينا وعلى هذا النحو من الاستقراء في أغلب العلوم والقنون الصحيحة كالطب والكيمياء وتقدم عظيم من علم الطبيعة والتاريخ الطبيعي ولا أدل على صحتها من ظهور أثرها في الاعمال العظيمة التي قلبت ما كان معروفاً من حال المسكونة وسكانها وقد أجاد المصنف في التنبيه على فوائد الاستقراء بجميع وجوهه في تحصيل العلوم اليقينية مخالفاً في ذلك لما اشتهر عند القوم سابقهم ولا حقهم

(٣) كالتمساح مثال درج في كتب المنطق وغيرها أخذ الممثلون عن بعض من كتب في الحيوان عن غير بحث صحيح وقد أخطأ من زعم أن التمساح يخالف سائر الحيوان في تحريك الفك الاسفل عند الاكل كما أخطأ من ظن أنه لا يخرج لهضلاته وانما يأني القطقاط قياً كل ما في جوفه ومشأ هذا الظن الثاني ان هذا الحيوان قد تنفس المواد التي في بطنه فيوجد فيها حيوانات صغيرة فيفتح فادياً في بعض الطيور ويلتقطها وهو لا يؤذيها والميرى يذكر في حياة الحيوان كلاس الزعمن ويثبت وهو خطأ كما حققه الباحثون المدققون فالنات بالتحقيق أن الفك العلوي عند أنواع السمك ثابت متصل بنظام الجمجمة بدون مفصل متحرك وأما الفك السفلي فهو المتحرك وله اتصال بالجمجمة مفصلي بواسطة عظم يسمى

ومنها التمثيل وهو الحكم على جزئي لوجوده في جزئي آخر معين أو جزئيات أخر لمشابهة بينهما كما يمكن يقول السماء محدثة لمشابهة البناء في الجسمية والبناء محدث فيتركب من أربعة حدود أ ك ب ك ل ب ك ل وهو المحدث وأوسط كل واحد وهو الجسم وأصغر وهو السماء وشبيه وهو البناء والأوسط محمول على الأصغر وعلى شبيهه والأوسط محمول على الأوسط لانه محمول على شبيهه الأصغر وهذا أيضا من الحجج الخاصة بالجدليين

ومن عادتهم أن يسموا الأصغر فرعا والشبيه أصلا والا كبر حكما والأوسط المتشابهة فيه جامعا ومن التمثيل نوع يسمونه الاستدلال بالشاهد على الغائب وكان الشاهد عندهم عبارة عن المحس وتوابعه ويدخل فيه ما يشعر به الانسان من أمور نفسه الخاصة كعلمه وإرادته وقدرته والغائب ما ليس يحس فيثبتون في الغائب حكم الشاهد لما بينهما من المشابهة في أمر ما فهو بعينه المثال إلا أنه أخص منه إذا الأصل فيه الشاهد والفرع الغائب وأما التمثيل فقيم هذا وما نقل الحكم فيه من شاهد إلى شاهد أيضا أو من غائب إلى غائب وهذا الطريق أيضا قاصر عن افادة اليقين إذ ليس من ضرورة تشابه أمرين في شيء تشابههما في جميع الأشياء

فمنهم من اكتفى في تعدى الحكم من الأصل إلى الفرع بمجرد المشابهة ومنهم من شعر بضعف هذا القدر فقال انما يكون المثال حجة إذا كان المعنى المتشابهة فيه علة للحكم ولعمري ان بان كونه علة أمكن رده إلى البرهانيات بأن يجعل المعنى المتشابهة فيه وسطا بين الأصغر والا كبر إلا أنهم يثبتون كونه علة عند خفائه بطريقين

(أحدهما) ما يسمونه طردا وعكسا والطرد هو أن يثبت الحكم لكل ما يوجد له هذا المعنى المتشابهة فيه والعكس هو أن يعدم الحكم في كل موضع لا يوجد فيه هذا المعنى ومراجع الطرد والعكس إلى الاستقراء فبالاستقراء الجزئيات لا يتصور القطع بوجود الحكم مع وجود المعنى وعدمه مع عدمه وفيه من الوهن والضعف ما نبهنا عليه إذا استقراء جميع الأشياء المشاركة في هذا المعنى ليس بأمر سهل فربما يشذ عنه أمور مشابهة للأصل في هذا المعنى غير مشاركة في الحكم وهب أنه لم يشذ عنه شيء آخر فيجوز أن تكون جميع الأشياء الموجودة لها هذا المعنى يثبت لها هذا الحكم سوى هذا الفرع لا دليس يجب من تلازم معنيين في أشياء كثيرة تلازمهما أبدا في جميع الأشياء بل يجوز أن يكون قيم بينهما شيء مخالف لهما فيوجد لساثرها المعنى المتشابهة فيه مع الحكم ومخالفها شيء واحد في وجود المعنى المتشابهة فيه له دون الحكم وذلك الشيء هو الفرع المتنازع فيه

(الطريق الثاني) هو أنهم يسبرون أوصاف الأصل ويتصفحوه ويطلبون أن يكون واحد واحد منها علة إلى أن لا يبقى الا ذلك المتشابهة فيه فيقطعون بكون علة مثلا يقولون البناء محدث فاما أن يكون

العظم المربع ثم ان لهذه الحيوانات فحة في انتهاء الالهاء تخرج منها الفضلات من بول وغيره وفيها يولج التماسيح الذ كرمذ المسافدة ومن ظريف ما جاء على لسان بعض طلبة العلم عندما كتبت أذكر هذا الخطأ العام في قضية تحريك التماسيح لفك الأسفل قوله لعل من افتتح هذا الخطأ رأى التماسيح مغلوبا يركض ففك الأسفل فظنه الأعلى فذهب يحكي وينقل عنه (١) أكبر كل واحد وهو المحدث الخ المحدث أكبر لانه محمول النتيجة والسماء أصغر لانه موضوعها والجسم الكلي أوسط لانه العلة المشتركة والشبيه هو البناء لانه الذي ظهر فيه ثبوت الأكبر بسبب العلة وهو ثبوت الجسم له فالجسم محمول عليه وعلى الأصغر والا كبر محمول على الأوسط المحمول على شبيهه الأصغر فيحمل على الأصغر أيضا لانه انما يحمل على شبيهه بسبب حمل الأوسط عليه فقولاه لانه أي لان الأوسط محمول على شبيهه الأصغر وهو علة لشيء

حدوثه لكونه موجودا أو لكونه قائما بنفسه أو لكونه جسما وليس لكونه موجودا ولا لكان كل موجود محدثا ولا لكونه قائما بنفسه ولا لكان كل قائم بنفسه كذلك ولا لكذا ولا لكذا فبقى أن يكون لكونه جسما

وهذا الطريق أيضا فاسد من أربعة أوجه (أحدها) أنه ليس يجب أن يكون كل حكم معلا بغير ذات ماله الحكم بل من الأحكام ما يثبت لذات الشيء لا لعلته غير ذاته (والثاني) أن هذا إنما يصح بعد حصر جميع الصفات وهو راجع أيضا إلى الاستقرار وليس هو بين بل ربما يشذ عن هذا الحصر وصف هو العلة والجدليون لا يبالغون في هذا الحصر بل يقولون للخصم إن كان عندك وصف زائد فأبرزه وجهل الخصم لا يكون حجة على عدم وصف زائد وربما قالوا لو كان للأصل وصف آخر لا دركناه كالأول كان بين أيدينا فيل لا دركناه وليس هذا كالفيل اذ لم يعهد قط فيل بين يدي إنسان سليم البصر لم يدركه وكم من المعاني الموجودة للأشياء اتدبنا طلبها ولم ندركها في الحال إلا بعد كثرة البحث الشديد (والثالث) هب أنهم سوخوا في العثور على جميع الأوصاف فلا يجب أن تكون الأقسام بعدد الأوصاف بل ربما كان الحكم لاجتماع عدة منها فإلما تبطل جميع الأقسام الحاصلة من أخذ الأوصاف مفردة ومركبة غير واحد لا يتعين ذلك الواحد مثلا لو كانت الأوصاف كونه موجودا وكونه قائما بالنفس وكونه مصنوع الآدمي وكونه من الماء والتراب فلا يكفي أن تبطل واحدا واحدا منها بل لا بد من أن تتعرض لاجتماعها أيضا فنقول ولا لكونه موجودا وقائما بالنفس ولا لكونه موجودا ومصنوع الآدمي ولا لكونه قائما بالنفس ومركبا من الماء والتراب ولا لكونه مصنوع الآدمي ومركبا من الماء والتراب ثم نتعرض لاجتماع ثلاثة ثلاثة منها أيضا كذلك

(الرابع) هب أنهم وقوا بهذا أيضا إلا أنه انما يلزم من هذا أن الحكم ليس امتلا الأقسام المفردة والمركبة جميعا وأنه غير خارج عن هذا القسم ولكن لا يلزم منه أن كل ما هو موصوف بالقسم الباقي فله هذا الحكم اذ يجوز أن ينقسم الباقي إلى قسمين يكون هو عاميا بالنسبة إليهما وهذا الحكم يلزم من أحدهما دون الآخر فيصح أن يقال ما سواه ليس بعلة وإن العلة في ذلك هذا الباقي ولكن لا يجب أن كل

محذوف من الكلام كجاء لا لكون الآدمي محمولا على الأوسط كما هو ظاهر العبارة ففيها تسامح ظاهر وأنها سقطت

منها الجملة التي ذكرناها في الشئ

(١) في حين هذا الباقي حاصل ما أطالبه المصنف أن يظان الأقسام ماعدا القسم الأخير غاية ما يستلزمه أن العلة لا تخرج عن القسم الباقي كالجسم في مثالنا لكن كونها لا تخرج عنه لا يستلزم أن تكون العلة مجردا الجسمية اذ يجوز أن تكون قيما من القيود الخاصة بالجسم فتكون العلة قسمين أقسامه لا يتحقق في الفرع المتنازع فيه كما لو قلنا إن الجسم ينقسم قسمين عنصري وغير عنصري فيجوز أن يكون الحدوث لازما لكونه عنصريا ولو كنا أدخلنا هذين القسمين في التقسيم الأول بأن قلنا له حدود البناء إما كونه موجودا أو كونه قائما بنفسه أو كونه مصنوع الآدمي أو كونه من ماء وتراب أو كونه جسم عنصريا أو كونه جسم غير عنصري وأبطلنا أسائر الأقسام ماعدا القسمين الآخرين لم يلزم أن كل واحد من العنصري وغير العنصري علة بل أحدهما لعلته على التعيين فيجوز أن يكون هو كونه عنصريا فلا يلزم أن تكون السماء حادثا لانها من غير العنصري وكون العلة منحصرة في الجسم يعني أمر بالاترج عنه هو غاية ما يستفاد من استثناء نقيض ماعدا الجسم ولا يستفاد منه أنها هي الجسم أي مجردا الجسمية بمعنى أن تكون الجسمية والعلة متساويين فتعكس القضية كلية

وما قاله المصنف في هذا الوجه الرابع غير مستقيم لانهم لو وقوا بحصر الصفات وباطال أن يكون شيء منها له لا وحده

ما هو موصوف به فهو علة فانه لو أدخل هذان القسمان في القسمة وأبطل سائر الاقسام دونهما لم يلزم أن كل واحد منهما - علة بل أمكن أن تكون العلة أحدهما فكذلك اذا ورد في القسمة عام لهما جميعا لم يلزم أن الحكم يتبع جميعه وذلك لان نتيجة هذا الاستثنائي أن العلة هي كونه جسما لأن العلة هي الجسم (١) أي تكون الجسمية مساوية للعلة فيكون كل ما هو علة للحدوث جسما وكل جسم علة للحدوث فانا اذا قلنا بمقتضى قياسهم حدوث البناء إما لذاته أو لعله وليس لذاته فهو لعله والعلة صفة والصفة إما ب وإما ج وإما د فالعلة إما ب وإما ج وإما د ولكن ليس ب ولا ج فالنتيجة أن العلة د لأنها الدال اذ موضوع النتيجة ومجولها يجب أن لا يغيرا عما كانا عليهما في المقدمتين ولا يمكنكم أن تقولوا بعد قولهم العلة صفة إما أن تكون الصفة هي الباء أو الجيم أو الدال حتى تكون النتيجة أن العلة هي الدال ولأن يقولوا إما أن تكون الباء صفة أو الجيم صفة أو الدال صفة لكذب القضيتين أولا فان كل ذلك صفة لا واحد منها فقط ولعدم نتائج الوضع ثانيا فانهم ما موجبتان من الشكل الثاني واذا كانت النتيجة أن العلة هي كذا فهذه قضية اذا أعطيناها الحق أحوالها كانت غايتها أن تصير كلية فيكون كل ما هو علة للحدوث جسما والقضية الكلية لا تنعكس فلا يصير كل ما هو جسم علة للحدوث فهذا هو بيان فساد هذا الطريق

ولا يجد ما مع غيره وكان الحصر محييا ولم يبق الا الوصف الاخير لنج المطلوب حتما فان معنى حصر جميع الصفات أن يوثق على كل وصف للشيء تنوهم انه علة للحدوث وفيه كونه متصرا او كونه محرا وذاك مما يدخل في الجسم ويبطل كل ذلك حتى لا يبق الا مجرد الجسمية فتكون العلة مساوية لها احتمالا لا يبق للجسم ما يقسم اليه من الاوصاف الاخر والا لم يكن الحصر محييا والفرض انهم وقوا الحصر حقه وعاية ما يطعن به في هذه الحالة أن حصر الاوصاف اثنايتاني بالاستقراء وليس بالشيء السهل كما قاله في الوجه الثاني

(١) حتى تكون الجسمية هذا قيد لقوله « ان العلة هي الجسم » أي لا حصر للعلة في الجسم بحيث تكون الجسمية الخ لان مجرد كون القضية اسمية لا يفيد المساواة كما سيأتي للصف في قوله « واذا كانت النتيجة ان العلة هي كذا الخ »

(٢) ولا يمكنهم أن يقولوا الخ يريدانه لا يمكنهم أن يفتروا القياس في صورة تنقيح الجملد الاممية الحاصرة بأن يقولوا العلة وصف والوصف إما ما هو الباء أو هو الجيم أو هو الدال لكن الاولين باطلان فالعلة هي الدال أو يقولوا العلة صفة وإما أن تكون الباء صفة وإما أن تكون الجسم صفة وإما أن تكون الدال صفة ثم يبطل الاقوان وتحذف الصفة التي هي الوسط المكرر فيبقى الدال معرظا مع العلة المعروفة أيضا في تنقيح العلة الدال وهي القضية الحاصرة أما أنهم لا يمكنهم الاتيان بالصورتين فلا أن القضيتين أي المتفصله والاستثنائية كاذبتان أما المتفصله لأن الجميع صفة فلا معنى للانفصال في الصفة وهو ظاهر في الصورة الثانية وفي الصورة الاولى كانت أجزاء الانفصال حصر الصفة في كل واحد وهو يعود الى ما في الثانية من أن الصفة هي الباء لا غير أو الجيم لا غير الخ مع أن الصفة تعم الجميع وأما الاستثنائية فلا نه لما كان الجميع صفات فبطل كونها صفة كاذب وذلك الابطال هو الاستثنائية بعينها هذا ما هم الصورتين ثم ان القياس في الصورة الثانية من الشكل الثاني وهو لا ينتج من موجبتين فلا تحصل لهم النتيجة المطلوبة ولوسلم لهم امكان ذلك واستحصلوا على أن الصفة هي الجسم فلا يفيد ذلك لان نقيضهم تكون قضية معرفة الطرفين وعاية ما يكون من شأنها ان تكون كلية وهي لا تنعكس كلية وهذا هو ما أراد المصنف بقوله « واذا كان النتيجة الخ »

ويرد عليه أنه اذا سلم لهم الاممية الحاصرة وكان مرادهم من الحصر اد كونه أو لا من أن الصفة هي مجرد الجسمية لثم لهم المطلوب كما صرح به فيما سبق والصواب الرجوع الى أن الوصول الى الحصر بهذا المعنى يحتاج الى استقراء يصعب الوصول الى تمامه كما قدمناه

إلا أنه لا بأس باستعماله في الجدل إذ ليس المطلوب فيه اليقين بل إقناع النفس وتطنتها بما يعتقده في المشهور وأنه ناتج يقيني هذا إذا كان المطلوب كليا

وأما إذا كان جزئيا أو أريدا ثباته بالمثال كان قياسا ناتجا من الشكل الثالث فانك إذا قلت البناء جسم والبناء محدث لزم منه أن بعض الأجسام محدث ولكن لا يلزم أن ذلك البعض هو السماء المتنازع فيها أو غيرها من الأمور المعينة التي يسمونها اقروعا

﴿الضمير﴾

(ومنها الضمير) وهو قياس حذف مقدمته الكبرى إما الظهور وهو الاستغناء عنها كما يقال في الهندسة خطأ ب ا ج خرجا من المركز إلى المحيط فهما إذن متساويان وإما الانخفاء ككذب الكبرى كقول الخطابي هذا الإنسان يخاطب العدو وهو إذن خائن مسلم للتغر ولو قال كل مخاطب للعدو فهو خائن لشعر بكذبه ولم يسلم

﴿الرأي﴾

(ومنها الرأي) وهو مقدمة محجوبة كلية في أن كذا كائن أو غير كائن صواب فعلة أو غير صواب وتؤخذ دائما في الخطابة مهمة وإذا عمل منها قياس في الأغلب يصرح بتلك المقدمة على أنها كبرى وم حذف الصغرى بقولهم «الحساد يعادون والاصدقاء ينصحون»

﴿الدليل﴾

(ومنها الدليل) وهو في هذا الموضع قياس اضمحاري حده الأوسط شي إذا وجد للأصغر تبعه وجود شي آخر للأصغر دائما كـ (١) ف كان ذلك الاتباع ويكون على نظام الشكل الأول لو صرح بمقدمته مثال ذلك هذه المرأة ذات لبن فهي إذن قد ولدت وربما سمي هذا القياس نفسه دليلا وربما سمي به الحد الأوسط

﴿العلامة﴾

(ومنها العلامة) وهي قياس اضمحاري حده الأوسط شي إما أعم من الطرفين معا حتى لو صرح بمقدمته كان الناتج منه من موجبتين في الشكل الثاني مثل قولك هذه المرأة مصفارة فهي إذن حبلى وإما أخص من الطرفين حتى لو صرح بمقدمته كان من الشكل الثالث كقولك إن الشجعان ظلمة لأن الحجاج كان شجاعا وكان ظالما

﴿القياس الفراسي﴾

(ومنها القياس الفراسي) وهو يشبه الدليل من وجهه والتمثيل من وجهه والأوسط فيه هيئة بدنية توجد في الإنسان المتفرد فيه ولحيوان آخر غير ناطق ويكون من شأن تلك الهيئة أن تتبع من اجابتبعه

(١) كيف كان ذلك الاتباع أي سواء كان بطريق الزوم العقلي أو العادي الثاني كالمثال الذي ذكره الأول كقولك الهواء جسم فهو مشار إليه أو متخير وانما سمي هذا بالدليل لأن الأوسط لما كان مستتبعا للطلوب في العقل كان بنفسه وسيلة لحضور في الذهن بدون حاجة إلى تكراره في قضية أخرى فكان المذكور وحده دليل وهذا النوع أخص من الضمير فانه من أحد أقسامه وهو ما حذف كبراه لظهورها

(٢) هذه المرأة مصفارة أي تلائمها الصفرة والمحبلى كذلك فيكون وصف مصفارة محمولا على هذه المرأة وعلى المحبلى وهو أعم منهما كما هو ظاهر فلو صرح بأجزاء القياس كان من الشكل الثاني لكن من موجبتين وهو لا يتبع نتيجة لازمة والمثال الثاني لو صرح بأجزاء القياس فيه كان هكذا الحجاج شجاع الحجاج ظالم فالحد الأوسط وهو الحجاج أخص من الطرفين وهما الشجاع والظالم والقياس من الشكل الثالث فنتيجته جزئية والمستدل بالعلامة يأخذها كلية ولذلك لا يكون الاستدلال صحيحا

(٣) يشبه الدليل من وجهه والتمثيل من وجهه أما شبهه بالدليل فلأن الهيئة علامة تستتبع الخلق لاستتباعها في المنه وجود المزاج المستتبع له وأما شبهه بالتمثيل فلأن صاحبه يقيس زيد الهيئة بالأسد لوجود تلك الهيئة فيه التي هي دليل على الخلق وانما لم يكن تمثيلا تاما لأن الهيئة التي هي الجامع ليست على الخلق في الخارج كما هو الشأن في التمثيل وانما سمي ملته في الذهن فقط

خلق فاذا وجدت تلك الهيئته (١) قدس بوجود ذلك الخلق لانهما معلولا لعل واحد
ولكن هذا بعد أن بسلم أن المزاجات الواقعة في ابتداء الخلق والقطرة تتبعها أخلاق النفس كما تتبعها
هيات البدن لكن يبقى وراء هذا تردد في أن هذا الخلق هل هو من توابع المزاج الذي تتبعه هذه
الهيئته بعد تسليم أن الخلق من توابع الاخرجة وانما تنفع النفس في ذلك بتصفية الحيوانات المشاركة
لذلك الحيوان في ذلك الخلق فان وجد كل من له ذلك الخلق مهيأ بتلك الهيئته ومن ليس له ذلك الخلق
عادم تلك الهيئته أورد ذلك حدساقويا وفراصة محكمة

وحده هذا القياس كربعة كحدود التمثيل مثل زيد والاسد وعظم الاعالي والشجاعة الموجودة
للاسد مسلمة ولزيد هذه الخجة فيقال ان فلانا شجاع لانه عريض الصدر كالاسد فخشايمته الدليل من
حيث ان الاوسط فيه وهو عريض الصدر يتبعه (٢) وجود شيء آخر للاصغر وهو الشجاعة ومشايمته
التمثيل من حيث الحكم على جزئي بوجوده في جزئي آخر لمشايمته بينهما

(الفن الثالث)

في مواد الحجج وهو فصل واحد

قد تكلمنا على صورة الحجج التي هي هيئة التأليف الواقع في مقدماتها بما فيه مقتنع وأمام موادها فهي
القضايا التي تركبت الحجج منها ولما كان القياس بل الخجة يقال بالتشابه على شيئين فيقال للافكار
المؤلفة في النفس تأليفاً مؤدياً الى التصديق بشيء آخر ولا قول المسموع المؤلف من أقوال يلزم من
تسليمها قول آخر فإدعاء أحدهما اذن المعاني المعقولة ومادة الآخر الاقوال المسموعة من حيث هي
دالة على المعاني المعقولة

وقد (٣) ديننا من قبل أن الاقيسة تنقسم بسبب اختلاف موادها الى البرهانية والجدلية والمغالطية
والخطابية والشعرية فان مواد الاقيسة إما أن تكون مصدقاً بها أو غير مصدق والمصدق به إما أن

(١) حدس بوجود ذلك الخلق الخ حدس بتحقيق الدال مني للجهول وقوله بوجود أي حصل حدس مصور بنظر
وجود الخ والتسامح في مثل هذا معروف والاحدس لا يتعدى بالبأ جاء في اللسان « الازهرى الحدس التوهم في معاني
الكلام والامور بلغني عن فلان أمرواً بأحدس فيه أي أقول بالظن والتوهم وحدس عليه ظنه يحده « من باب صرب »
ويحده « من باب نصر » حدس لم يحقه وحدس أخبار الناس وعص أخبار الناس تخبر عنها وأراغها ليعلمها من حيث
لا يعرفون به وبأنه الحدس أي الامر الذي ظن انه العاية التي يحرى اليها أو أعد ولا تقل الاداس وأصل الحدس الرمي
ومن حدس الظن اعما هو رجم بالعيب والحدس الظن والتخمين يقال هو حدس بالكسر أي يقول شيأ برأيه أو يزيد
حدس عن الاخبار حدس او حدست عنها تدسا وتوحست اذا كنت تريخ أخبار الناس ليعلمها من حيث لا يعلمون
ويقال حدست عليه ظني وندسته ادانامت الظن ولا تحقه وحدس الكلام على عواهنه تحسفه ولم يتوقه « اسهي
ما يتعاق منه بما نحن فيه

وهذا هو الحدس في وضعه العموي وقد استعمله المصنف ههنا كما يستعمله أهل اللغة وهو غير الاستعمال الشائع في باب
مواد الحجج فانه هناك سرعة انتقال الدهن من معلوم مجهول وهو يقين لاثوهم وظن وتعمين وقضاياهم من مقدمات البرهان
الموصل اليقين فلا يعمل أن يكون طما وتوهماتهم بوصول الي يقين وقد أخطأ فيه من المتأخرين من أخذوا العلوم عن غير أستاذ
وكتب فيها بالتمقل

(٢) يتبعه وجود شيء آخر أي في الدهن كما هو الشأن في الدليل والا فالهيئته والخلق معلولا لعل واحد كما سبق

(٣) وقد بينا الخ سبق له ذلك في الفصل الاول من الفن الثاني أول الكلام في القياس

يكون يقينياً والقياس المركب منه يسمى برهانياً واليقين هو اعتقاد أن الشيء كذا مع اعتقاد آخر إما بالفعل أو بالقوة القريبة من الفعل أنه لا يمكن أن لا يكون كذا اعتقاد لا يمكن زواله وإما أن يكون شبيهاً باليقيني وهو الذي يعتقد فيه الاعتقاد الأول وأما الثاني فإما أن لا يعتقد أو إن اعتقد كان جائز الزوال لكن الاعتقاد الأول مستحكم لا يعتقد معه بالفعل ليقضيه إمكان والقياس المركب من بعضه كما سنقصله ج^(٢) دلي ومن بعضه مغالطى سوفسطائى وإما أن يكون ظنياً وهو الذي يعتقد فيه الاعتقاد الأول ويكون معه إما بالفعل اعتقاد أن ليقضيه إمكاناً أو بالقوة القريبة من الفعل وإنما لا يكون بالفعل لأن الذهن لا يتعرض له والقياس المركب منه يسمى خطايا وأما غير المصدق به فأنما ينفع في القياسات إذا أثر في النفس تأثير المصدق به من قبض أو بسط أو تنفير أو ترغيب ويسمى تخيلاً والقياس المؤلف منه يسمى شعرياً

وهذه المقدمات التي هي مواد الأقيسة وأجزاؤها سواء أخذت يقينية أو غير يقينية إما أن تكون مبنية بقياسات قبل هذه أو لم تكن وكل مبنية بقياس فقد استعمل في بيانه مقدمات أخرى ولا بد من أن تنتهي إلى مقدمات غير معتقدة في نوعها إلى البيان بشئ آخر والالزام منه امتناع بيان شئ دون أن يبين قبله مالا نهاية أو لزم منه البيان الدورى وهو أن تدور هذه المقدمات بعضها على بعض في البيان فتبين هذه بتلك وتلك بأخرى ثم تبين الأخيرة بالأولى فيؤدى إلى بيان الشئ بنفسه وبيانه بما لا يتبين إلا به وكل هذا محال

وهذه المقدمات المستغنية عن البيان في نوعها تسمى مبادئ القياسات وهي ثلاثة عشر صنفاً أوليات ومشاهدات ومجربات ومتواترات ومقدمات فطرية القياس ووهميات ومشهورات بالحقيقة ومقبولات ومسلمات ومشبهات ومشهورات في الظاهر ومنظونات وتخيلات

﴿الاوليات﴾

أما الأوليات فهي القضايا التي يصدق بها العقل الصريح لذاته ولغيريته لا لسبب من الأسباب الخارجية عنه من تعلم أو تخلق بخلق أو وجب السلامة والنظام ولا تدعو إليها قوة الوهم أو قوة أخرى من قوى النفس ولا يتوقف العقل في التصديق بها إلا على حصول التصور لا جزئها المقررة فإذا تصور معاني أجزائها سارع إلى التصديق بها من غير أن يشعر بحلوه وقتاعه في ذلك التصديق وهذا مثل قولنا لكل أعظم من الجزء والأشياء المساوية لشئ واحد متساوية فإن هذه القضايا إذا عرضت على كل عاقل وتصوره معنى الكل والأعظم والجزء والشئ والمساوى والواحد وجد نفسه مصدقاً بها غير منفك عن هذا التصديق وليس ذلك من شهادة الحس فإن الحس لا يدرك الكل بل إدراكه مقصور على جزئ واحد أو اثنين فصاعداً بشرط أن يكون محصوراً وهذا حكم من العقل كل على كل كلى والوهميات الصادقة التي تعرفها بعد من هذا القبيل

﴿المشاهدات﴾

وأما المشاهدات فهي القضايا التي يصدق العقل بها بواسطة الحس مثل حكمنا بوجود الشمس وانارتها ووجود النار وحرارتها ووجود الثلج وبياضه والقار وسواده ومن هذا القبيل حكمنا بأورق في ذاتنا غير مدركة بالحس الظاهر بل بقوى باطنة غير الحس مثل شعورنا بأن لنا فكرة وإرادة وقدرة وخوفاً وغضباً

﴿المجربات﴾

وأما المجربات فهي القضايا التي يصدق العقل بها بواسطة الحس وشركة من القياس فإن الحس إذا

(١) وأما الثاني أى اعتقاد أنه لا يمكن أن لا يكون كذا

(٢) جدلى كالمركب من المشهورات والمسلمات والمغالطى يتركب من الوهميات والكاذبة ومن المشبهات وجميع هذه الأنواع من القضايا من هذا القسم أى ما تحقق فيه الاعتقاد الأول دون الثاني ولو وجد الثاني كان قابلاً للزوال

تكرر عليه اقتران شئ بشئ مرارا غير محصورة وتكرر ذلك في الذكركر حصل في الذهن مع هذه الاذكار قياس طبيعي وهو ان اقترانها لو كان اتفاقا لا وجوبيا لما اطردي في أكثر الامور وهذا منسل الحكم بان السقمونيا مسهل للصقراء وأن الخمر مسكرة والضرب موجد وأن الكواكب تطلع وتغيب وترجع ونسبتهم الى غير ذلك من الحركات المرصودة فاننا اذا رأينا حدوث الاسهال وتكرره مع تكرر ضرب السقمونيا علمنا قطعا تكرر سبب موجب له اذ لا يحدث حادث الا بسبب فهو لما شرب السقمونيا وأمره قادرا له اذ لو لم يكن كذلك لم يتكرر الاسهال مع تكرره على الاكثر فان ما يكون بالاتفاق لا يدوم ولا يقع على الاكثر فحكمنا بواسطة الحس وهذا القياس أن السقمونيا المكرر عليه التجربة المتعارف في بلادنا مسهل للصقراء

ومادام يبقى (٢) على التردد فهو نفس الاستقرار الناقص فاذا حصل اعتقاد محكم وثيق لا ريب للنفس فيه صار تجريبية وانما حصل هذه الوثاقة بكثرة التكرار والقضايا التجريبية يتفاوت فيها الناس فان من لم يتول التجريبية لا يحصل له العقل المستفاد منها

﴿الحديثان﴾

وعما يجري مجرى التجربات الحسية هي القضايا المصدقة بها بواسطة الحس وحده من قوى يذعن الذهن بحكمه ويزول معه الشك والحس هو سرعة انتقال الذهن من معلوم الى مجهول وذلك مثل قضاةنا أن فور القمر من الشمس لما شاهدنا من اختلاف هيآت تشكل النور فيه بسبب قربه وبعده من الشمس وهذا حكم حسى وكل من كان أصغر ذهنا وأذكى فريضة كان أسرع الى هذا الحكم وفي هذا أيضا قياس خفي كافي للتجريبية فان هذه الاستنارة لو لم تكن من الشمس بل كانت اتفاقا أو من أمر خارجي لما استقرت على غلط واحد من اختلاف تشكيلاته بسبب اختلاف القرب والبعد

﴿المناورات﴾

وأما المناورات فهي القضايا التي يحكم بها بسبب اخبار جماعة عن أمر تنفي الريسة عن توأطهم واتفاقهم على تلك الاخبار فتطمئن النفس اليها بحيث لو أرادت التشكك فيه امتنع عليها وهذا من اعتقادنا بوجود مكة ومصر وبغداد ووجود نبينا محمد صلى الله عليه بسبب قواثر الشهادات وكثرتها بحيث لم يبق للشك فيه مكان

وليس لهذه الشهادات مبلغ معلوم يؤثر القصدان والزيادة في افادته اليقين بل المتبع فيه حصول اليقين فاذا حصل استدلاله على كمال العدد لا أناسه تدل بالعدد على حصول اليقين

(١) السقمونيا أشهر أنه السنأ والسنأ المكي خاصة والذي يؤخذ من قاموس الفيروز آبادي انها متغايران فقد قال في مادة « السقام » « والسقمونيا نبات يستخرج من تجاوية رطوبة دبقية وتجفف وتدعى باسم نباتها أيضا مضادتها للعدو والاحشاء أكثر من جميع المسهلات « والصواب مضارها كما في ابن البيطار » وتصنع بالاشياء العطرة كالفلل والزنجبيل والانيسون ست شعيرات منها الى عشرين شعيرة يسهل المرء الصقراء والمزوجات الردية من أقاصي البدن الخ « وقال في فصل السين من المقصور « السين ضوء البرق ونبت مسهل للصقراء والسوداء والبلغم وعند « ثم السنأ ليس فيه مادة دبة وقد رأيت في مفردات الطب الاقتصار الى ان السقمونيا « هولبن نبات شكاه كالبلاب يحفر حول أصله حفرة ثم يخرج الأصل بالسكين ويوضع في موضع الجراحة صوفة فيجري من الجراحة اليها ابن ويحمد وأجوده ما يجي من أرض انطاكية وعنتاب الخ « وفي النفاة « سقمونيا هو ابيض شجرة لبلاية ذات أغصان كثيرة عرجها من أصل واحد طو لها ثلاثة أذرع أو أكثر عليها رطوبة تدعى باليد ورضب ولها ورق كورق اللباب الا أنه ألين منه ذو ثلاث زوايا وله زهر أبيض مستدير أجوف الخ « وهذا غير السنأ قطعاً وقد ذكر السنأ المفردات على أنه نوع آخر من النبات لا نسبة بينه وبين شجرة السقمونيا وقد وصف ابن البيطار في مفرداته كلاما من السقمونيا والسنأ لا يمكن أن يشبهه مع شئ من النوعين بالآخر

(٢) ومادام يبقى على التردد الخ أي مادام لم يحصل للنفس يقين فهي لم تزل في التنبع وملاحظة الاثر فهي في استقرار ناقص

وهذه القضايا وما قبلها من التجربات والحديثات لا يمكن أن تثبت على جاحدها فان بخوده ان كان عن فكر فلامطع في إخفائه وان كان لانه لم يتول ما تولا به الجرب أو الحادس أو المتيقن بما تواتر عنده من الاخبار فبالإسالك الطريق المفضي به الى هذا اليقين كيف يسأم اعتقاده ولا يمكن أن يزال شك المتشكك فيها بالقول (١) على غيرهما من التجربات والمتواترات فان تكرار الاحساس قد تنوع قدمه التجربة واليقين المستفاد منها في بعض الوقائع لبعض الأشخاص ولا يحصل بثبات اليقين في واقعة أخرى وكذلك تواتر الشهادات قديمة يداليقين في بعض الوقائع ولا يفيد مثلها في واقعة أخرى فلا يغني الاستدهاد بتلك الوقائع المتيقنة منها (٢) ما تخلف اليقين في هذه

المقدمات الفطرية

القياس

وأما المقدمات الفطرية القياس فهي القضايا التي تكون معاومة بقياس حده الأوسط موجود بالفطرة حاضر في الذهن فكما أحضر المطلوب مؤلفا من حدين أصغروا كبر تمثّل بينهما هذا الأوسط للعقل من غير حاجة الى كسبه وهذا مثل قولنا إن كل أربعة زوج فان من فهم الأربعة وفهم الزوج تمثّل له الحد الأوسط بينهما وهو كونها منقسمة بمساويين فعرف في الحال كونها زوجا بسببه وليست معرفة الزوجية للأشياء مستغنية عن الوسط فانه لو كان بدل الأربعة ثمانية وسبعون لم يتمثل في الحال كونها زوجا ما لم يعرف الوسط

الوهميات

وأما الوهميات فهي القضايا التي أوجبت اعتمادها قوة الوهم ففهما هي صادقة يقينية ومنها ماهي كاذبة والصادق منها هو حكمها في المحسّات وتوابعها مثل حكمنا بأن الجسم الواحد لا يكون في مكانين في آن واحد وان الجسمين لا يكونان معا في مكان واحد والكاذب منها حكمنا في غير المحسّات على وفق ما عهد من المحسّات مثل أن كل موجود فيجب أن يكون متخيّرا مشارا الى جهته وان العالم لا مملأ لا يتناهي أو مملأ منتهى الى خلاء

وهذه الوهميات قوية جدا لا تميز في بادئ الامر ومقتضى الفطرة عن الأوليات العقلية ومعنى الفطرة أن يتوهم الانسان كأنه حصل في الدنيا دفعة واحدة وهو بالغ عاقل ولكنه لم يسمع رأيا ولم يعتقد مذهبا ولم يعاشر أئمة ولم يعرف سياسة ولكنه شاهد المحسّات وانتزع منها الخيالات ثم عرض على ذهنه شيئا فان لم يتشكك فيه فهو من موجبات الفطرة بذاتها وان تشكك لم يكن من موجبات الفطرة بذاتها ولو قدر الانسان نفسه بهذه الحالة لو وجد من نفسه الشعور بهذه القضايا من غير تردد ولكن ليس كل ما توجه به الفطرة الانسانية صادقا بل الصادق ما توجه به فطرة القوة التي تدعى عقلا وانما يعرف كذب الكاذب من هذه القضايا بشهادة الفطرة العقلية وما يتأدى اليها مقتضاها من القياسات الصحيحة فان العقل يؤلف قياسات من قضايا لا ينازعها الوهم في صحتها واستقامتها ولا في كون التأليف ناجحا ثم يلزم من تلك القياسات نتائج منافية لاحكام هذه القوة فيمنع الوهم عن قبولها فيعلم بذلك أنها فطرة فاسدة وجبلة قوية لا يسعها ذلك خلاف المحسّات لقصورها في نفسها ولذلك تقصر

(١) بالقياس على غيرهما من التجربات والمتواترات أي أن يقال ان الذي في هذه القضية التي لا تصدق بها هو عينه في قضية كذا التي تصدق بها فان فيها تجربة مثلها أو تواتر أو حدسا ولا يصح أن يقال هذا لان اليقين قد يحصل بالتجربة مثلا في مسألة عند شخص ولا يحصل بالتجربة في المسألة بذاتها عند شخص آخر مع التجربة لنقصها عنده وقد يحصل في مسألة دون مسألة أخرى عند شخص واحد وهكذا يقال فيما بقي

(٢) هما تخلف اليقين أي كلما تخلف اليقين عن الخصم ولم يحصل له مع شيء من هذه الامور لم ينش الاستدهاد بحصول اليقين منه شخص آخر شيئا لاختلاف أثرها في تحصيل اليقين كما سبق

عن دول ذاتها فان الهم نفسه لا يتحمل الوهم وكذلك كثير من المعاني الباطنة كالخوف والغضب والشهوة والغم لا يدركها الوهم الا منحصرة ذوات حجم وتجزئ فكيف نذكر بها فوق المحسات مشل الباري والعقل والهوى أو ما يعم المحسات وغيرها من العلة والمعلول والوحدة والكثرة والموافقة والمخالفة وغيرها

فان قيل كيف تكون هذه القضايا كاذبة وهي في قوة اليقينيات وتكذيبها يكاد يرفع الثقة عن اليقينيات قلنا اليقيني هو الذي لا يتصور زواله كما ينهت وهذه لما زالت علم أنها ليست يقينية وأما المشهورات فهي قضايا وآراء أو جب التصديق بها اتفاق الكافة أو لا كثر عند معتقديها عليها مثل أن العدل جميل والكذب قبيح وإبلاص البرى عن الجرم قبيح وكشف العورة في الحافل قبيح منكر وإسداء المعروف حسن محمود

المشهورات

وليست هذه من مقتضيات الفطرة من حيث هي مشهورة بل مما تدعو اليه إما محبة التسامح وصالح المعيشة أو تنفي عن الاخلاق الانسانية مثل الحياء والرحمة والأئفة والخلل أو سن بقية قديمة ولم تنسخ أو الاستقراء الكثير بحيث لم يوجد لها نقض فاذا قدر الانسان نفسه خالما عن هذه الاحوال وأراد التشكيك فيها أمكن ولم يمكنه في أن الكل أعظم من الجزء فعرف أنها غير فطرية

والاوقيات أيضا مشهورة وكذلك الحسيات والتجربيات والمتواترات والوهميات غير أن الديانات الشرعية والمعارف الحكيمية تفدح في شهرة الكاذب منها لكن المشهورات صرف في استعمالها

هو ما لا يوجب اعتقاده الا بجزء الشهرة فلا تكون الاوقيات والوهميات وما عدا ذلك مما يعتقدها من غير أن يكون من هذه المشهورات ما هو صادق ولكن يعرف صدقه بحجة ومنها ما يصدق بشرط دقيق فان أدخل به لم يصدق مثل قول الجمهور الله قادر على كل شيء وهذا مشهور وانكاره شنيع مستقيم مع أنه ليس قادر على هذا الاطلاق اذ ليس قادر على أن يخلق مثل نفسه فشرط صدقه أن يقال هو قادر على كل شيء يمكن

ومنها ما هو كاذب مثل اشتها رقيق ذبح الحيوان عند كثير من الناس اتباعا لغرائزهم الضعيفة وان زيف هذا القبح الشرع وليس تقيض المشهور هو الكاذب حتى لا يجتمعان بل تقيضه الشنيع والكاذب هو تقيض الحق الصادق وربما لم يكن الكاذب شنيعا كما أن من الصادق ما هو شنيع والآراء المشهورة قد تكون بالنسبة الى الكافة وقد تكون بالنسبة الى قوم دون قوم فان مشهورات الأطباء غير مشهورات المنجمين وكذلك مشهورات كل صناعة قد تختلف مشهورات صناعة أخرى

المقبولات

وأما المقبولات فهي آراء أو وقع التصديق بها قول من يوثق بصدقه فيما يقول إما لمرئى ما يرى يختص به أو لرأى وفكر يتميز به مثل اعتقادنا أمور قبلناها عن أئمة الشرائع والحكام مرضى الله عنهم أجمعين مثل أن المحسن يثاب والمسيء يعاقب

المسلّمات

(وأما المسلّمات) فهي المقدمات المأخوذة بحسب تسليم المخاطب سواء كانت حقة أو مشهورة أو مقبولة ولكن لا يلتفت فيها إلا الى تسليم المخاطب

ومن هذه ما يلزم المتعلم قبولها والافراد بها في مبادئ العلوم ثم تصديقها لما مع استنكار وعناد فيه

(١) منها أي من الوهميات اما ما قبلها فلا مسامح للكذب فيه بعد استمضاء ما سبق من شرائطه

(٢) في استعمالها أي في عرف الديانات والمعارف الحكيمية واصطلاحها عند ما تقسم القضايا الى اقسامها ومنها ما يسمى بالمشهورات على اطلاق اللفظ

وتسمى (١) مصادرات وإمام مع مساححة وطيب نفس وتسمى أصولاً موضوعة وسيكون لنا عود إلى بيان هذه

المشبهات

وأما المشبهات فهي القضايا التي يصدر ذهابها على اعتقاد أنها أولية أو مشهورة أو مقبولة أو مسلمة لا شبهة بها بشئ من ذلك ولا تكون هي بأعيانها وهذا الاشتباه إما أن يكون بسبب اللفظ أو المعنى وسيأتي تفصيله في فن المغالطات

المشهورات في الظاهر

وأما المشهورات في الظاهر فهي التي يعتقد أنها مشهورة كما في (٣) أقص ذهن فيصدق بها بادي الرأي الغير المتعقب على أنها مشهورة وإذا تعقبت لم توجد مشهورة مثل قول النبي صلى الله عليه « انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً » فيعتقد أن الأخ يعان على الظلم وإذا توهم علم أن المشهور دفع (٤) مع الظلم منه لا الاعانة عليه سواء كان من الأخ أو من غيره كما فسر النبي عليه السلام بالمنع من الظلم حين روجع في كيفية نصره الظالم

والاشبه عندي أن هذا الصنف ليس زائداً على صنف المشبهات بالمشهورات فإن الذهن انما يحيل إلى التصديق بها المشابهة ما يتبينها وبين المشهورات ولعل الفرق بينهما أن هذا يدعى ذهن بشهرته كما يغافض (٥) ويزول عن قريب وذلك بواسطة احتمال في التشبيه وقد يتبع

المنظونات

وأما المنظونات فهي القضايا التي يصدق بها اتباع الغالب الظن مع تجويز تقيضه كما يقال إن فلانا يسار العدو فهو مسلم للفرار أو قيل فلان يطوف بالليل فهو متلصص وكل ما قدمناه إذا لم يكن الاعتقاد فيه جزماً بل هناك إمكان لمقابله مع الميل الأغلب إلى ما اعتقد فهو من جملة المنظونات كالمقبولات والمسلّمات والمشهورات في الظاهر

(١) وتسمى مصادرات لأنها توضع أولاً في العلم على أن تكون مقدمة تنفع فيه مع أنها غير مقبولة عند طالبه فتكون بمنزلة اثبات الشيء بما لا يثبت إلا به ويثقلون لها بخوان البعدي قبل القسمة لا إلى النهاية وهو مما يوضع في مبادئ الهندسة وإن الحكمة مناط السعادة الأولية في مبادئ العلم الطبيعي ومن هذا النوع كل ما يدكرونه في تقويم العسل للجفص في علم المنطق وحصر الاحتمال في العشرة وكون الجوهر جسداً أعلى ونحو ذلك مما يمارى بما لا يسلمه الطالب ولا بد له من استبراده على ذهنه لا انتفاع به في القول الشارح وأما ما يقبل بطيب نفس فقولهم في مبادئ المنطق إن لنا فكرياً وان فكرنا قد يوصفنا إلى علم لم يكن وسيأتي لأصناف كلام في هذا في باب أجزاء العلوم البرهانية

(٢) بسبب اللفظ كما يحصل من اشتراك اللفظ العادية والاشباه في معنى لفظ الخارق المذكورين في تعريف الكرامة فيعتقد أن كل ما خالف ما لوف العامة فهو كرامة ولو أخذ لفظ العادة على ما وضع في التعريف وهي سمة الله المطردة في الخليفة بأسرها وفهم معنى الخارق لها وهو ما يصدر من القادر المختار على خلاف ما قرر في نظام الخافية لا تكشف غمسة الضلال عن قلوب كثير من الجهلة بل وغيرهم ممن قد يختلف عنهم في القلب وهو منهم في الرغب والرهب ومنلو الما يكون بسبب المعنى بخوا اعتقاد أن البياض جامع للبصر لأنه لون وما شأ ذلك اشتراك البياض مع السواد في اللونية فإذا كان السواد جامعاً وهو لون فليجمع البياض لأنه لون

(٣) فافضه فاجأه والمتعقب أراد به المروى فيه فغير المتعقب أي ما لا روية فيه وأصله من تعقب الخبر سأل عنه غير من مبعه منه أو تعقب عن الخبر أي بحث عن محنته بعد الشك فيه

(٤) دفع الظلم منه أي أن نصر ك أخاك إن كان ظالماً وكفه عن ظلمه ودفع الظلم الذي يقع منه على غيره

(٥) كما يغافضه أي لغافضته أي بما جأته له ثم لا يلبث أن يزول وقوله وذلك أي ما كان من المشبهات بالمشهورات انما يعتد بواسطة الاحتمال في التشبيه والتليس على المعتقد حتى يبرح الاعتقاد في نفسه فيتم مع أي يستمر الضلال على اعتقاده وتصدر عنه أعمال ثلاثة وفي نسخة كتبت بمشاهدة الأصل (أي بالهاء ش) يبقى بدل يتبع وهي أطول لأنه المعامل لقوله ويزول

وأما الخفيلات فهي القضايا التي يقال قولاً للتصديق بها بل لتخييل يؤثر في النفس تأثيراً عجيباً من قبض أو بسط وإقدام أو إجماع مثل قول من أراد تنفير غيره عن أكل العسل لا تأكله فإنه مائة مقيسة أو تنفيره عن شم الورد لأنه سُمٌ يغسل قائم في وسطه روث أو ترغيب غيره في شرب الدواء لأنه الشراب أو الب (١) لآب فيجد السامع بهذه الأقوال في نفسه مع التأكيد بها آثاراً المصدق بها وأكثر الناس يُقدمون على عوارض الأمور ويحجمون عنها بسبب الأذعان لهذه المقدمات لأن روية وفكر أو عن غلبة ظن لكن مستعملها لا يرى من نفسه أنها صادقة أو لا يستعملها للتصديق وإن كانت صادقة فلا جرم أن المصدق به من الأوليات والمشهورات وقديفة فعل هذا الفعل من التخييل يجوز استعمالها بدل هذه الخفيلات وكذلك المظنونات انما تنفع في المقاييس من جهة ما تعتقد لا من جهة اختلاف مقابليها في الضمير فلا جرم أن جميع المشهورات وغيرها من الأوليات نافع منفعتها وكذلك المشهورات انما ينتفع بها من حيث هي معتقدة اعتقاداً لا يخاطر بالبال مقابلة لأمن حيث امكان التشكك فيها فلا جرم أن جميع ما قبلها من الضروريات الأولية والوهمية اذا لم تكن شائعة نفعاً منفعتها

وانما كانت هذه المقدمات ثلاثة عشر صنفاً لانها إما أن تكون مصدقاً فيها أو غير مصدق بها وغير المصدق به ان لم يجز مجرى المصدق به في التأثيرات النفسانية من الرغبة والنفرة والشجاعة واللين لم ينتفع به في القياسات وهذه هي الخفيلات والقسم (٦) الثاني الذي فيه التصديق إما أن يكون التصديق به على وجه ضرورة أو على وجه تسليم لا تختلج في النفس معاندة فيه أو على وجه ظن غالب والذي على وجه ضرورة فاما أن تكون ضرورية ظاهرة وذلك بالحس أو التجربة

(١) مرة مقيسة المرد بالكسر مراح من أمرجة البدن وهو المعروف بالصفراء ومفرزاً الصفراء ووجه تخييل العسل في صورة المرة لما للون من صفته وهو الصفرة وإليه بعض أنواعه فان منه ما فيه مرارة لان نخله يرضى الافستين وإليه ما لان نوحاً من أنواعه يسمى « ألوسالي » ومعناه اليونانية الدهن العسل ويسمى عسل داود يشرب بماء لاسهال المرة الصفراء واقرارها وهو دهن شجرة تبت بتدر

(٢) الجلاب بضم قاشديده يقول صاحب القاموس انه ماء الورد وانه معرب ويستعمله أهل سوريا اليوم في شراب الخرنوب

(٣) أولاً يستعملها للتصديق وإن كانت صادقة أي أن مستعملها يبين أمرين إما أن لا يكون مصدقاً فيها وانما أراد بها التخييل وإما أن يكون مصدقاً فيها الفصدقها في الواقع أو الاعتقاد ذلك ولكنه لا يقصد باستعمالها تحقيق ما فيها من الخبر وانما يستعملها للتخييل وعلى ذلك يمكن أن تستعمل الأوليات وغيرها مما هو مصدق به استعمال هذه القضايا اذا قصد بها مجرد التخييل وذلك اذا كانت الأوليات ونحوها مما يهيج الخيال ويحدث في النفس أثر الخفيلات

(٤) اذا لم تكن شائعة قيسدها بهذا القيد حتى تنفع منفعة المشهور لان المشهور يستعمل عند ما يقصد حمل السامع على الاعتقاد من وجه الاستحسان والاستقباح فلو كان الصادق الأولى شائعة في نظر السامع لم يجر استعماله في مقام استعمال المشهور وانما يستعمل الصادق المخالف للالف عند ما تنقصه الدليل وحمل النشوس على مركب البرهان

(٥) وهذه هي الخفيلات أي القضايا الغير المصدق بها التي ينتفع بها في القياسات وهي ما جرت مجرى المصدق به في أحداث آثار في النفس وأما ما لم يجز مجرى المصدق به فليس بداخل في التقسيم أصلاً لعدم منفعته

(٦) والقسم الثاني أراد بالثاني الآخر وان كان هنا الأول فان قسم المصدق به هو القسم الأول في التقسيم وبعد ان تكلم عن الثاني وهو غير المصدق به عاد الى الأول ليقسمه فغيره بالثاني لانه قسم آخر بعد الذي تكلم عنه

ومما (١) أوجبها أو بالتواتر أو تكون ضرورية باطنية والضرورة الباطنة إما أن تكون عن العقل وإما أن تكون خارجة عنه والتي عن العقل فإما أن تكون عنه عن مجردة أو عنه مستعينة به بشئ والتي عن مجرد العقل فهي الأوليات الواجبة القبول وأما التي عنه مستعينة بشئ فإما أن يكون المعنى غير غريزي فيه فيكون هو التصديق الواقع بالكسب وذلك يكون بعد المبادئ وكلامنا في المبادئ وإما أن يكون المعنى غريزيا في العقل أي حاشرا وهي المقدمات الفطرية القياس وأما الذي هو خارج عن العقل فهو أحكام القوة الوهمية وما يكون على سبيل التسليم فإما أن يكون على سبيل تسليم صواب وإما على سبيل تسليم غلط والذي على سبيل تسليم صواب فهو إما على سبيل تسليم مشترك فيه وإما على سبيل تسليم من واحد خاص والمشارك فيه إما أن يكون متعارفا في الناس كاهم أو مستندا إلى طائفة مخصوصة والمتعارف هو ما يخص باسم المشهورات المطلقة والمخصوص بأمة مخصوصة بخلاف (٢) ص باسم المشهورات المحدودة ومنها المقبولات وما يكون التسليم فيه من واحد فيخص باسم المسلمات وأما ما هو على سبيل تسليم غلط فهي المشبهات وبعد الضروريات والمعتقدات المسلمة المظنونيات فقد استوفت القسمة الأصناف الثلاثة عشر وليست هذه قسمة وجوب بل تكلفنا هاضما لنشر المبادئ في حاصر

(اليقينيات)

واليقينيات من جملة هذه الأوليات والمجاهدات الباطنة والظاهرة إذا لم يكن سبب مغلط للعس من ضعف فيه أو معنى في الخس من صغر أو حركة أو بعد أو قرب مفرد أو كثافة المتوسط وغير ذلك وكذلك التجريبات إذا استجعت الشرائط التي ذكرناها وكذلك المتواترات والقياسات الفطرية القياس والوهميات الصادقة وهذه مواد القياس البرهاني لأن المطلوب من البرهان هو اليقين وأما مواد القياس الجدلي فهي المشهورات والمسلمات وللجدل فوائد منها إلزام معاندا الحق رأيا يعانده إذا كان قاصرا عن رتبة البرهان فيعدل به إلى المشهورات التي يعتقدها واجبة القبول ويبطل بهارأيه الفاسد عليه ومنها أن من يراد تلقينه الاعتقاد الحق وكان مميّزا عن العوام ولا يرضى بالتقليد والكلام الوع (٣) ظي الخطابي ولم يبلغ رتبة إدراك الحقائق من البرهان اليقيني يتدرج إلى تقرير هذا الاعتقاد الحق بالاقبسية الجدلية ومنها أن كل (٤) لم يخز في فتحة قدم عليه مقدمات تستبان في علم آخر أعلى من ذلك العلم ويراد المتعلم على تسليمها فربما لا تسمع نفسه به فتطيب نفسه بالاقبسية الجدلية إلى أن ينتهي إلى معرفتها بالبرهان من العلم الآخر ومنها أن في قوة الاقبسية الجدلية أن ينتج منها ط (٥) كرفا النقيض فاذا ألفت قياسات على الأثبات وأخرى على النفي في مطلوب واحد ورُقِد الفكر والروية فيها فربما لاح من أثناء ذلك ما هو الحق

(مواد الجدلي)

(١) مامع التجربة هو الحدس كما سبق

(٢) يخص باسم المشهورات المحدودة هذا القسم لم يجعله المصنف فيما سبق قسما مستقلا بل عدّه نواتم المشهورات بالحقيقة وقد نسي المصنف قسمين المشهورات وهو المشهورات في الظاهر وأجدر به أن يكون من قسم تسليم الغلط فيكون مع المشبهات قسما لها لأن المشهورات في الظاهر هي ما ذكره المصنف فيما سبق هي ما وقع التصديق بحكمها ببادئ الرأي بدون تعقب فإذا تعقبت ظهر الخطأ فيها

(٣) الوعظي الخطابي أي المبني على المظنونيات لأعلى المشهورات والمسلمات

(٤) كل لم يخز أراد من الخز الخاض كالطبيعي والرياضي والطب والاخلاق ونحو ذلك

(٥) طرقا النقيض أراد النقيضين لأن التناقض نسبة لها طرفان هما النقيضان

(مواد المغالطة)

وأما مواد القياس المغالطي فالوهميات الكاذبة والمشبهات وليس في معرفته فائدة الا التوقي والاحتساب
وربما استعمل لامتحان من لا يعلم قصوره وكأله في العلم ليستدل بذهاب الغلط عليه أو تنبيهه له على
رتبه واذ ذلك يسمى قياسا متحانيا وربما استعمل في تبكيث من يوهم العوام أنه عالم فيكشف
لهم تحييره ويجزئه عن استبانة الصواب والخطا فيه بعد أن يوقفوا على مكمن الغلط وونه صدا لهم عن
الاقتداه به وعند ذلك يسمى قياسا عناديا

(مواد الخطابة)

وأما مواد القياس الخطابي فالمشهورات في الظاهر والمقبولات والمظنونات وفائدة الخطابة افناع
الجمهور فيما يحق عليهم أن يصدقوا به من الامور السياسية والمصلحية والوظائف الشرعية وغير ذلك
عما يعتد من منافعها في القن المفرد لها

(مواد القياس
الشعري)

وأما مواد القياس الشعري فالخيالات
والذي يهيم طالب السعادة من هذه الجملة فهي الاقوال البرهانية ليكتسبها والمغالطية ليجتنبها فلا جرم
نذكرهما في فنين ان شاء الله تعالى ونتم الكتاب بهما

(الفن الرابع)

في البرهان ويشتمل على مقدمة وسبعة فصول

أما المقدمة فهي في الوقوف على كية المطلب العلية قدينا أن العلم إما تصور وإما تصديق
فالطالب اذن إما أن يتجه نحو كساب التصور أو كساب التصديق والمطلب التصوري صيغ دالة
عليه وكذلك المطلب التصديقي
فن الصيغ الطالبة للتصور صيغة ما وتسمى مطلب ما وهو على قسمين أحدهما يطلب به معنى
الاسم كقولنا ما الخلاء وما العنقاء والثاني يطلب به حقيقة الذات كقولنا ما الروح وما العقل
وما الملاك

ومنها صيغة أي وهي تطلب تصور الشيء إما بذاتياته أو بعوارضه عما يشاركه في أحدهما
وأما الصيغ الطالبة للتصديق فثلاث مطالب هل ويطلب به التصديق بأحد طرفي النقيض أي الإيجاب
أو السلب وهو على قسمين أحدهما بسيط وهو الذي يطلب هل الشيء موجود مطلقا أو ليس
بوجود مطلقا كقولنا هل الخلاء موجود هل الجن موجود والآخر مركب وهو الذي يطلب هل
شيء موجود على حال كذا ووصف كذا أو ليس كذلك كقولنا هل الله خالق الخير والشر أي هل الله
موجود بهذه الصفة

ومنها مطلب لم وهو لتعرف عللة جواب هل إما بحسب القول وهو الذي يطلب الحد الاوسط الموقع
لاعتقاد القول والتصديق به وإما بحسب الامر في نفسه وهو يطلب عللة وجود الشيء في نفسه على
ما هو عليه من وجوده مطلقا أو وجوده بحال

وهنا مطالب أخرى مثل مطلب كيف وكم وأين ومتى ومطلب هل المركب يفوق على الكل ويقوم
مقامه ويمكن أن يجعل مطلب الأي مشتملا عليهم (١) أيضا فأذن مطلبا هل و«لم» يطلبان
التصديق ومطلبا ما وأي يطلبان التصور

(١) عليها أي على كيف وما عدها

ومطلب « ما » الذي بحسب الاسم مقدم على كل مطلب فان من لم يفهم ما يدل عليه الاسم يستحيل منه طلب وجوده أو عدمه أو طلب معرفة حقيقته في ذاته وأما مطلب « هل » المطلق فتقدم على مطلب « ما » الطالبة حقيقة الذات فان ما لا وجود له لا حقيقة له في ذاته بل الحقيقة هي حقيقة أمر موجود فمالم يعرف الوجود لم تطلب الحقيقة لكنه ربما يكون الشيء موجودا في نفسه ويطلب معنى الاسم الدال عليه فيكون الجواب حـدا بحسب الاسم بالنسبة الى من لم يعرف وجوده فاذا عرفه صار ذلك الجواب بعينه حـدا بحسب الذات وهذا يؤهم أن مطلب ما بالحقيقة قد تقدم على مطلب هل المطلق اذ جوابها كان حـدا حقيقيا ولم يعرف الوجود بعد لكن الحق أنه حـدا بحسب الاسم بالنسبة اليه وان كان حـدا حقيقيا بالنسبة الى الامر نفسه ثم اذا عرف ان هذا الشيء المفهوم معنى اسمه موجودا قلب القول الدال على معنى الاسم حـدا حقيقيا بالنسبة اليه

وههنا شئك وهو أن المعدوم المحال الوجود كيف يتصور حتى يعلم بعد ذلك عدمه فان التصوره هو ارتسام صورة في الذهن مطابقة للوجود وما لا صورة له في الوجود كيف يحصل مثال صورته في الذهن

وحله أن المحال إما أن يكون معدوما لا تر كيب فيه ولا تفصيل فتصوره يكون بمقايسته بالموجود كالخلاء وضد الله فان الخلاء يتصور بأنه للأجسام كالف (١) ابل وضد الله يفهم بأنه لله كالحار البارد فقد تصور بتصور أمر ممكن قياس هويه وأما في ذاته فلا يكون متصورا ولا معقولا اذ لذاته وأما الذي فيه تر كيب ما وتفصيل مثل العنقاء وانسان يطير فاعلم تصور أو لا تفصيله التي هي غير محالة ثم تصور تلك التفاصيل افتران على سبيل الاقتران الموجود في تفاصيل الأشياء الموجودة المركبة الذوات فيكون هنالك أشياء ثلاثة اثنان منها جزآن كل واحد بانفراده موجود والثالث تأليف بينهما وهو من جهة ما هو تأليف متصور بسبب أن التأليف من جهة ما هو تأليف من جهة ما يوجد فعلى هذا النحو تعطى معنى دلالة اسم المعدوم ويحصل تصوره وكل مطلب من هذه فاعلم يتوصل اليه بأمر موجود حاصل حتى إن تصور المعدوم أيضا حصل بتصوره مقوم لأمر موجود فهذا تمام المقدمة

(الفصل الاول)

في حقيقة البرهان وأقسامه

البرهان قياس مؤلف من يقينيات لنتائج يقين وقد عرفت اليقينيات والاستقراء المستوفى للجزئيات كلها داخل في هذا الحد لانه داخل في جملة الاقيسة اذ هو القياس المقسم والبرهان ينقسم الى برهان الآن وبرهان اللتم أما برهان الآن فهو القياس الذي أوسطه علة اعتقاد القول والتصديق فيه فحسب وبرهان اللتم فهو الذي أوسطه علة لوجود الحكم في نفس الامر

(١) كالقال فان الذهن يتصور الخلاء امتدادا ملائمة الاجسام أو اتحد بامتدادها فهو عبرة القابل لها وقوله كالحار البارد أى كما يكون البارد بالنسبة للحار من حيث ان كلامهم صاذا لآخر والتأليف في كالحار البارد غير معروف وما فيه مصدرية أى ككون البارد للحار

وهذا ونسبة أجزاء النتيجة بعضها إلى بعض أى وجود الاكبر في الاصغر ولا محالة أن تلك العلة تفيد اعتقاد القول والتصديق أيضا فهو معطى لعل مطلقا لانه يعطى علة التصديق بالحكم وعلة وجود الحكم في نفسه وعلى الجملة كل واحد من البرهانين يعطى القيمة إلا أن ما يعطى القيمة في التصديق بالحكم وعلة وجود الحكم في العقل فقط مخصوص باسم الآن

ثم اذا كان الاوسط في برهان الآن مع أنه ليس بعلة لوجود الاكبر في الاصغر مع لولا لوجوده فيه لكنه (١) أعرف عندنا من الاكبرسمى دليلا وقد يتفق أن يكون الاوسط لعل لوجود الاكبر في الاصغر ولا مع لولا بل أمرامضايفاله أو مساويا له في النسبة الى علة أخرى أى همامع لولا علة واحدة

وأما الذى الاوسط فيه علة لوجود الاكبر في الاصغر لا في الذهن فقط بل في نفس الامر فاما أن يكون علة للاكبر على الإطلاق واذا كان علة مطلقا كان علة له حيثما وجد فلا محالة يكون علة لوجوده في الاصغر وإما أن لا يكون علة له على الإطلاق بل علة لوجوده في الاصغر فقط ان كان الاصغر مساويا للاوسط أو فيما يشاركه أيضا في الوقوع تحت الاوسط ان كان أخص منه مثال ما الاوسط علة للاكبر على الإطلاق فوالك هذه الخشبة قد مستها النار وكل ما مسته النار فهو محترق فهذه الخشبة محترقة فالاحتراق على الإطلاق معلول عماسة النار حيث كان ففي الاصغر أيضا يكون معلولها ومثال ما هو علة له في الاصغر حُشْب وفي مشاركته أيضا على الإطلاق فوالك الانسان حيوان وكل حيوان جسم فالانسان جسم فالحيوانية ليست علة للجسمية على الإطلاق ولكنهما علة لوجود الانسان جسمهما اذ الجسمية للانسان بواسطة كونه حيوانا فهي أول للحيوان وبواسطة لاطنه للانسان ومثال ما الاوسط والاكبر معلول لعل واحدة من برهان الآن فوالك هذا المريض قد عرض له بول خائرا بيض في علمته الحادة وكل من يعرض له ذلك خيف عليه البرسام ينتج ان هذا المريض يخاف عليه البرسام فالبول الابيض والبرسام معام معلول لعل واحدة وهي حركة الاخلاط الحادة الى ناحية الرأس واندفاعها نحوه وليست واحدة منهما بعلة ولا معلول الاخر ومثال الدليل فوالك هذا المحجوم تنوب جماعة غيا وكل من نابت جماعة غيا من عفونة الصفراء فالوسط وهو الغب معلول الاكبر وهو عفونة الصفراء وكذلك تقول هذه الخشبة محترقة وكل محترق فقد مسته نار فالاحتراق الذى هو الاوسط معلول الاكبر الذى هو عماسة النار

(الفصل الثانى)

في أجزاء العلوم البرهانية وهي ثلاثة الموضوعات والمسائل والمبادئ

(الموضوعات)

أما الموضوعات فموضوعات كل علم هو الشئ الذى يبحث في ذلك العلم عن أعراضه الذاتية والاحوال

(١) وهو أى الحكم في نفس الامر

(٢) لكه أعرف عندنا من الاكبر كقولك هذا صانع متقن وكل صانع متقن فهو عن علم كامل فان وجود الوسيط وهو الاتقان في الاصغر ليس علة للعلم بل هو معلول له في الواقع لكن الاتقان أظهر عندنا في الاصغر من الاكبر وهو كونه صادرا عن علم

(٣) وبواسطة للانسان ثم الامر كذلك فيما يشارك الانسان في الحيوان كالفرس وغيره

المنسوبة اليه كاتقدار الهندسة والعدد للحساب وبدن الانسان من جهة ما يصح ويعرض للطب وقد استعملنا الموضوع قبل هذا المعان آخر منها الموضوع الذي بازاء المحول وهو المحكوم عليه إما بالايجاب أو السلب ومنها الموضوع الذي فيه العرض ومنها الموضوع بمعنى المفروض فاسم الموضوع مشترك في المنطق بين هذه المعاني

واذا كان المطلوب في العلوم هو الاعراض الذاتية للشيء الذي هو الموضوع فلا يكون الموضوع نفسه مطلوباً في ذلك العلم الذي يُطلب فيه اعراضه ميبنا بالبرهان بل اما أن يكون ثبوته يمتد بنفسه كالوجود الذي هو موضوع العلم الاعلى وان لم يكن يمتد كان مطلوباً في علم آخره^(٢) ومن الاعراض الذاتية لموضوعه الى أن ينتهي الى العلم الاعلى الذي يتقصد اثبات موضوعات جميع العلوم الجزئية وموضوعه انما هو الموجود المستغنى عن اثباته وإبانه بالحد والبرهان

لكنه وان لم يبرهن في العلم الجزئي على وجود موضوعه فلا بد من أن يُعطى فيه تصويره بالحد والرسم ولا بد من الاعتراف أيضاً بوجوده والتصديق به تسليماً لازماً لانه ان لم يُسلم وجوده فكيف يطلب وجود شيء آخر له

واعلم أنه قد يكون العلم موضوع واحد كالعدد لعلم الحساب وقد يكون له موضوعات كثيرة لكنها تشترك في شيء تتأخذه إما جنس كاشتراك الخط والسطح والجسم التي هي موضوعات الهندسة في كونها مقدارا أو مناسبة كاشتراك النقطة والخط والسطح والجسم في مناسبة متصلة^(٣) لمتبناها ان كانت النقطة من موضوعات الهندسة فان نسبة النقطة الى الخط بكونها احداً ونهاية له كنسبة الخط الى السطح والسطح الى الجسم أو غاية واحدة كاشتراك (٤) الاركان والمزاجات والاخلاط والاعضاء والقوى والافعال في نسبتها الى الصحة التي هي غاية علم الطب ان أخذت هذه موضوعات الطب لأجزاء موضوع واحد

وأما المسائل فمسئلة كل علم هي القضية التي يطلب وجود مجموعها الموضوعات في ذلك العلم وموضوعها إما أن يكون موضوع العلم نفسه أو موضوعه مع عرض ذاتي أو نوعاً من موضوع العلم أو نوعاً من موضوعه مأخوذاً مع عرض ذاتي أو عرضاً ذاتياً مثال الاول قولك في الهندسة كل مقدار فهو إما مشتركاً^(٥) لمقدار بجائسه أو مباين ومثال الثاني قولك كل مقدار مباين لمقدار فهو مباين لجميع مشاركانه ومثال الثالث قولك في الحساب الستة عدداً فان الستة نوع من العدد ومثال الرابع

(١) الموضوع بمعنى المفروض وذلك كما في القياس الاستثنائي فانك تقول يلزم من وضع المقدم في المتصلة وضع

التالي ومن وضع نقيض التالي وضع نقيض المقدم فال موضوع هنا مقابل المرفوع

(٢) هو أي الموضوع الغير البين من الاعراض الذاتية لموضوع ذلك العلم الذي يبين فيه كالمقدار في الهندسة فانه موضوع غير بين بنفسه لكنه يبين في العلم الطبيعي وهو من الاعراض الذاتية لموضوعه وهو الجسم والجسم ان كان غير بين بنفسه فهو مبين في العلم الاعلى وهو قسم من أقسام موضوعه الذي هو الموجود وهناك الكلام في ثبوت الجسمية وما به تحقق

(٣) متصلة بينها أي بين تلك الاشياء بحيث تكون مناسبة أحدها الواحد كنسبة ذلك الواحد لآخر ومناسبة ذلك الواحد لآخر كنسبة هذا الآخر لما بعده وهكذا كما نراه في النقطة مع الخط ومناسبة الخط لما يليه الخ

(٤) الاركان هي العناصر

(٥) مشترك أو مباين كاشتراك الخطوط المستقيمة ومباينتها للخطوط المنحنية

(٦) الستة عدداً أي لان كسوره الصحيحة تساويه فثلاثة اثنان ونصفه ثلاثة وسدسه واحد ومجموع ذلك ستة وهو في مقابلة الناقص وهو ناقص مجموع كسوره الصحيحة عنه كالثمانية فان نصفها أربعة وربعها اثنان وثمان واحد

قولا في الهندسة كل خط مستقيم قام على خط مستقيم فان الزاويتين اللتين تحدان عن جنبيه إما قائمتان وإما معادلتان لقائمتين ومثال الخامس قولك كل مثلث فزوياه الثلاث مساوية لقائمتين وأما محمولها فينبغي أن يكون من الاعراض الذاتية لموضوع المسئلة أو لموضوع العلم فلا بد من بيان الذاتي المستعمل في هذا الموضوع من المنطق ويستعمل (١) بعينين أحدهما ما ذكرناه في فاتحة الكتاب وهو المحمول الذي يفتقر اليه الموضوع في ذاته وحقيقته ولا شك أنه يكون مأخوذا في حده موضوعه وذلك مثل الحيوان للانسان والناتى أن يكون الموضوع مأخوذا في حده أو جنس الموضوع أو موضوع المعروف له أما ما يؤخذ في حده الموضوع فكالمقطوعة التي يؤخذ في حدها الانق والذى يؤخذ في حده جنس الموضوع فكالمساواة العارضة للقدار أو العدد وجنسهما هو الكم يؤخذ في حدها وما يؤخذ في حده موضوع المعروف له فكالجسم الذى هو موضوع الابيض يؤخذ في حده ما يعرض (٢) للابيض من حيث هو ابيض وكالعدد الذى يؤخذ في حده مضروب عدد زوج في عدد فرد وانما سميت هذه أعرضا ذاتية لانها خاصة (٣) لموضوع الصناعة أو جنس موضوعها أو شئ واقع فيه نوع أو عرض آخر فلا يكون دخيلا عليه غير باعنه لكان ما يؤخذ في حده جنس موضوع الصناعة لم يستعمل في الصناعة على الوجه العام بل خصص بموضوعها كالمساوية التي تخصص بالمقدار في الهندسة وبالعقد في علم العدد

واذا عرفت معنى الذاتي فمحمول المسائل يكون ذاتيا بالمعنى الثاني ولا يجوز بالمعنى الاول لان ذلك الذاتي

والمجموع سبعة والزائد وهو ما زادت كسور الصحيحة عنه كالاثني عشر فان نصفها ستة وثلاثها أربعة وربعها ثلاثة وسدسها اثنان والمجموع خمسة عشر وهو أزلي من العدد

(١) ويستعمل أى في هذا الفن لافي هذا الموضوع حيث الكلام عن الاعراض الذاتية لموضوع العلم وسيأتى للمصنف أن المراد منه هو الفن الثاني

(٢) ما يعرض للابيض كالعكس للاشعة فانه ذاتي للابيض لانه يؤخذ في حده الجسم الذى هو موضوع للابيض المعروف له كالعكس للاشعة وقوله « كالجسم » مثال لموضوع المعروف المأخوذ في حده الذاتي لا مثال لنفس الذاتي المأخوذ في حده موضوع معروفه وكذلك قوله « وكالعدد » فان العدد موضوع الزوج والزوج معروف لوصف مضروب واذا أردت ان تعرف المضروب أخذت العدد في تعريفه والعدد موضوع الزوج الذى هو معروف مضروب فمضروب عرض ذاتي لا حده موضوع معروفه في تعريفه

(٣) خاصة لموضوع الصناعة كالأعراض التي يؤخذ في حدها الموضوع فانها تكون خاصة به لا تشمل غيره والا كان تعريفها بالموضوع تعريفها بالخاص وهو غير صحيح وقوله « أو جنس » عطف على موضوع أى خاصة بالجنس موضوع الصناعة وذلك هو العرض الذى يؤخذ في تعريفه جنس الموضوع كالمساواة وقوله « أو شئ واقع فيه » عطف على ما سبق أيضا أى أو خاصة لشئ واقع في موضوع الصناعة سواء كان ذلك الشئ نوعا من الموضوع أو عرضا آخره فقوله « نوع أو عرض آخر » من قبيل البديل من « شئ » وما يكون خاصة لنوع من أنواع الموضوع أو لعرض آخر للموضوع داخل فيما يؤخذ في حده موضوع المعروف له فان ما يعرض لنوع الموضوع يؤخذ في حده الموضوع وهو موضوع ذلك النوع المعروف له لالعارض واعمالنا ان موضوع الصناعة هو موضوع النوع منه لاننا تقسم الموضوع الى أنواعه فكل منها محمول عليه

(٤) لكن ما يؤخذ في حده جنس موضوع الخ أى ان ما هو خاصة بالجنس الموضوع وهى ما يؤخذ جنس الموضوع في تعريفها كالمساواة والمناسبة مثلا فان الكم يؤخذ في تعريفهما وهما خاصة له تلك الخاصة لا تستعمل في الصناعة على وجه عام أى من حيث هى خاصة جنس وانما تستعمل بعد النظر الى جهة تخصصها بموضوع الصناعة دون غيره فالمساواة أو المناسبة ينظر اليها في الهندسة من جهة ما يخصصها بموضوعها وهو المقدار وينظر اليها في الحساب بما يخصصها بموضوعه وهو العدد

داخل في عدم موضوعه لا يتم صور فهم موضوعه دونه فيكون معلوما اذا كان الموضوع معلوما فكيف يطلب وجوده للموضوع

وقد يستثنى من هذا حالتان احدهما ان لا يكون الشيء متصورا بجماعته بل بعوارضه وأمور خارجة عن ذاته أو باسمه فقط مثل طلبنا ان النفس هل هي جوهر أم لا والجوهرية ذاتية لذات النفس ومع ذلك هي مجهولة مطلوبة بالبرهان وانما جاز ذلك لاننا لم نعرف بعد حقيقة النفس وانما عرفنا منها الاسم وفعلا ما هو عارض من عوارضها وذلك تحريكها البدن ونصرفها فيه والجوهرية ليست ذاتية لهذا العارض المعلوم لنا وانما هي ذاتية لطبيعة النفس المجهولة بعد فاذن لم يحيط (١) ط علمنا بشئ جهلنا ذاتياته

والحالة الثانية ان يكون الذاتي معلوم الوجود لما هو ذاتي له ولكن السبب المتوسط بينه وبين ما هو ذاتي له مجهول فيطالب سببه ببرهان لم الطالب للقيمة في نفس الوجود فقط دون لينة الاعتقاد والتصديق به مثل أنا اذا علمنا ان الهواء جوهر ولكن لاننا لم نعلم علة كونه جوهرنا فنطلبها بواسطة كونه جسما وبعض الذاتيات أولية لا واسطة بينها وبين الماهية وبعضها وسط وهذا الطلب انما يتصور فيما له وسط وأما المبادئ فهي الحدود والمقدمات التي منها تؤلف قياساته أما الحدود فنقل عدم موضوع العلم فلا بد من تقديم العلم به كذا كرناه وان كانت له أجزاء أو جزئيات فلا بد من تقديم حدودها أيضا مثل حدود اعراضه الذاتية فانها وان كانت مطلوبة في العلم فلا بد من تقديم صورها بالحد والرسم لما عرفت من تقديم التصور على التصديق

أما المقدمات فاما مقدمات واجبة القبول من الأوليات وغيرها مما لا يحتاج في التصديق به الى اكتساب فكري ولما مقدمات غير واجبة القبول ولكن يكلف المتعلم تسليمها فان سلمها على سبيل حسن الظن بالعلم سميت أصولا موضوعية وهذا الموضوع هو (٤) في المعروض وان سلمها في الحال

(١) فاذن لم يحيط علمنا بشئ جهلنا ذاتياته أي اننا عند تصورنا للشيء باعراضه وآثاره فقط لو بحثنا عن ذاتياته لا يتوخذنا مؤاخذه بقوله كيف تعرفون شيئا وتصورونه ثم تطلبون ذاتياته مع انها هي معرفته اذن قد أحطت علمنا بشئ وجهلنا ذاتياته وهو تناقض ظاهر لا نقول له اننا لم نحط علما بحقيقة الشيء ثم جهلنا ذاتياته ولكننا لم نعلم منه الا بعض عوارضه وآثاره وهو لا ينافي جهلنا بذاتياته

(٢) تؤلف قياساته أي قياسات العلم وهو مفهوم من سياق الكلام

(٣) أو جزئيات أراد من الجزئيات الانواع التي يبحث عن أحوالها في العلم كأنواع المراج في الطب أما الاجزاء فكلا اجزاء التي يتركب منها الجسم كالعظم والعضو والغضروف ونحو ذلك وقوله مثل حدود اعراضه الذاتية أي انه يجب تقديم حدود الاعراض الذاتية أيضا قبل البحث في اثباتها كما نتخذ الصحة والمرض والاعتدال والانحراف ونحو ذلك ثم ينبغي أن يعلم انه لا يجب تقديم ذلك كله على مسائل العلم جملة بل الواجب أن يتقدم على كل بحث ما يلزم له منه كما ترى المصنف فعله في هذا الكتاب فانه جاء في أول الكتاب بتعريف المنطق وموضوعه ثم ذكر جزئيات الموضوع من تصورات وتصديقات ثم قبل الدخول في الكلام على الكلمات جاء بشئ قليل في الدلالات اللفظية ثم عندما أراد الكلام على الاجناس العشرة قدم له من المبادئ جملة في نسبة الاسماء الى المعاني تكلم فيها عن المتواطئ والمشكك والحقيقة والحجاز والمشارك وما يتبع ذلك ثم عندما انتهى من الكلام في التصورات قدم للتصديقات بد كقصدين أحدهما مقدمة في بيان التطابق بين ما في العلم وما في اللفظ وما في الكتابة والهادية الى الالفاظ والحروف والآخر فصل في بيان المراد من الاسم والكلمة والاداة ثم انه لم يحدد المحجة مثالا الا عندما أراد الكلام عليها ولا القياس الا عندما أراد الدخول في أحكامه والا مرفى سائر العلوم على ذلك

(٤) بمعنى المعروض بالعين المهمة أي الذي يعرض على الطالب ليسلمه وهو معنى آخر للموضوع غير ما سبق وقد يكون بقاء أي المفروض صدقه المسلم به فيكون هو المعروف السابق ذكره في معاني الموضوع أول الباب

ولم يقع لها ظن بل في نفسه عناداً واستنكاراً سميت مصادرة والاصول الموضوعية مع الحسد وتجميع في اسم الوضع فتسمى أوضاعاً

ثم الاصول الموضوعية والمصادرات لا بد من أن تكون مسائل في علم آخر يتعرف فيه وجود محولاتها لموضوعاتها بالبرهان الى أن ينتهي الى العلم العالي المعطى للعلوم الجزئية أصولها الموضوعية لكنه يجوز أن تكون بعض مسائل العلم السافل أصولاً للموضوعات في العلم العالي وقد يتشكك على هذا فيقال اذا كانت مسائل العلم السافل لا تبرهن الا بعد اصول موضوعية مسئلة من صاحب العلم الاعلى فلا صارت اصولاً لموضوعات في العلم الاعلى لصلوات مقدمات لاصولها الموضوعية فصارت مقدمات لبيان نفسها وهذا دور محال لكنه انما يلزم منه الدور أن لو كانت مبينة في العلم السافل بهذه الاصول الموضوعية ثم كانت مأخوذة في العلم الاعلى في بيان تلك الاصول بعينها أما اذا جاز أن لا تكون مبينة في العلم السافل بهذه الاصول الموضوعية بل بمقدمات بينة بنفسها (٤) أو ان تبين بهذه الاصول فلا تكون مأخوذة في العلم الاعلى في بيانها بل تكون تلك الاصول مبينة بمقدمات لا تبني على هذه فلا يؤدي الى الدور

(١) أصولاً لموضوعات في العلم العالي فانهم عند الكلام في العلم العالي على انه يمكن أن تكون الاشياء معروفة للبشر بحقائقها أولاً يمكن ذلك فديتكامون على الجسم وبعض خواصه ويذكر الشيخ الرئيس انه لا يمكن لبشر أن يعرف حقيقة شيء من الاشياء بكنهه ثم يسرد من خواص الاجسام ما يسرد دليلاً على انها جميعها لوازم ولا يمكن تحقيق أن شيئاً من مميزاتها فصل مقوم مع ان هذه الخواص بل وكون الجسم مركباً من أي شيء يتركب كل ذلك من مسائل العلم الطبيعي وقد أخذت مسئلة في العلم العالي لكنها لا تبين في العلم الطبيعي وهو علم سافل من حيث أخذت فيه أصولاً لموضوعات في العلم العالي بل تبين بأدلة أخرى وأكثر ما يعتمد في البيان على مقدمات منشأ العلم بها البدهة أو الحس فلا يلزم من الاتيان بها في العلم العالي لاثبات شيء أو نفيه أن تكون نفسها مقدمة في العلم السافل مأخوذة لاثبات نفسها وانما يلزم ذلك لو قلنا انه لا يذكر في العالي الا ما يصح أن يكون مقدمة للسائل أو كل ما يصح مقدمة في السافل لا بد أن يكون مبيناً في العالي أو بيناً بنفسه وخاية ما قلناه من مقدمات السافل ما يؤخذ من صاحب العالي أي يتلقى من الباحث فيه المبرهن على حقائق ما شتمل عليه بالقبول فلا يلزم الدور الذي سيذكر في التشكيك وبيان الدور وحده ظاهراً وباطناً

(٢) لصارت مقدمات لاصولها الموضوعية يريدان ما يذكر في العلم الاعلى يكون أصولاً لموضوعات في السافل فلما أخذ شيء من مسائل السافل في العالي لكانت هذه المسائل مقدمة لاصولها الموضوعية وهي ما يذكر في العالي وذلك مبني على ان كل ما يذكر في العالي فهو أصل موضوع للسافل كاتقدم وقد بينا اننا لم ندعه

(٣) لو كانت أي مسائل السافل مبينة فيه بتلك الاصول التي ذكرت في العالي ثم كانت المسائل قد أخذت في العالي لبيان تلك الاصول بعينها التي صارت مبينة لها في السافل فتكون مسائل السافل قد بينت بما هي بيان له

(٤) أو ان بينت بهذه الاصول أي ان بينت مسائل السافل بتلك الاصول الموضوعية في العالي فلا تكون مسائل السافل المبينة بها في ذلك العلم السافل قد أخذت في العلم الاعلى في بيان تلك الاصول بل كان بيان الاصول في العلم الاعلى عقدمات ليس فيها تلك المسائل التي بينت بها في السافل فذلك لا يؤدي الى الدور لان المسائل لم تبين حينئذ بما بينته

ولا يخفى ما في كلام المصنف من الخلل والغموض فانه جواز أن تكون مسائل السافل التي أخذت أصولاً لموضوعات في العلم الاعلى أصولاً لموضوعات تبين بها مسائل الاسفل مع ان مجرد كونها مسائل من الاسفل قاض بأنها لا بد أن تبين فيه فلا تكون أصولاً لموضوعات ومجرد كونها أصولاً في الاعلى مستلزم لكونها مسئلة فيه غير مبرهن عليها فلا يتأتى قوله وان بينت الخ والصواب في ايراد الدور ودفعه ما قدمناه

وأما القسم الاول من المقدمات وهي الاوليات الواجبة القبول فتدريكون خاصا بعلم علم وقد يكون عاما
إما على الاطلاق اسكل علم كقولنا كل شيء إما أن يصدق عليه الايجاب أو السلب وإما عاما لعدة علوم
مثل قولنا الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية فهذا مبدأ يشترك فيه علم الهندسة والحساب
وما تحتها من العلوم ثم لا يتعدى ماله كم فإن المساواة لا تقال لغير ما هو كم أو ذوكم الا بالاشتراك
والقسم الثاني من المقدمات تدريكون خاصا أيضا بعلم علم مثل اعتقاد وجوب الحكمة للعالم الطبيعي واعتقاد
امكان انقسام كل مقدار الى غير النهاية للهندسي وقديكون عاما أيضا للعلوم ولكن لا يكون عاما
على الاطلاق والالم يكن مبينا في علم ما وقد وضعناه مسليا في هذا العلم مبينا في علم آخر
والمبادئ الخاصة فهي التي موضوعاتها موضوع الصناعة وأنواع موضوعاتها وأجزاء موضوعاتها
أو عوارضها الخاصة وان لم تكن محمولاتها خاصة بموضوع العلم بل يجنسها فان استعمالها في الصناعة
يخصصها بها كما ذكرناه وأما اذا كانت موضوعاتها خارجة عن موضوع الصناعة فهو مبدأ غير
خاص .

والمبادئ العامة تستعمل في العلوم على وجهين إما بالقوة أو بالفعل وإذا استعملت بالقوة لم تستعمل
على أنها مقدمة وخرجه قياس بل قيل ان لم يكن كذا كذا فقباله وهو كذا حق ولا يقال لان كل شيء إما
أن يصدق عليه الايجاب أو السلب لان هذا مستغنى عنه الا عند تبكيك المغالطين والمناكرين وأما

ولو جرى المسنف على نحو ما جرى عليه الشيخ الرئيس اسلم من كل ذلك قل الشيخ في منطق الاشارات « وأكثرا لاصول
الموضوع في العلم الجزئي الموضوع تحت غيره انما تصح في العلم الكلي الموضوع فوقه على انه كثيرا ما تصح مبادئ العلم
القوفاني في العلم الجزئي السفلا في » وقال الطوسي « وأكثرا للمادى الغير البينة للجزئي انما تكون مسائل للسكلي فتبين
فيه وذلك كقولنا الجسم مؤلف من هيولى وصورة والعالم اربعة فانها من مبادئ الطبيعي ومن مسائل الفلسفة الاولى وقد
يكون العكس من ذلك فان امتناع تأليف الجسم من أجزاء لا تنجز أمثلة من الطبيعي ومبدأ في الالهى لا نبات الهيولى
على أنه أصل موضوع هناك ويشترط في هذا الموضوع أن لا تكون المسئلة في السفلا في مبنية على ما يتوقف عليها في
القوفاني لئلا يصير البيان دورا » فلم يلتزم أن تكون مبادئ السافل مسئلة مأخوذة من العالي حتميا بل جعل ذلك أكثرها
كثريا وفي مثال الطوسي يجب أن لا يبين امتناع تركيب الجسم من أجزاء لا تنجز أبكونه مركبا من الهيولى والصورة بل
يجب أن يبين بيبانه المشهور وهو انما اذا وضعنا جزأين جزأين الخ ومقدماته أولية
(١) الا بالاشتراك كالمساواة بين وزنين مثلا فانها آتية من مد المقامات كما سبق له في فاطيغورياس واستعمال
المساواة فيما يكون بين الاوزان استعمال اغوى حقيقي فيكون اطلاعه عليه وعلى ما في الكموم اطلاق المشترك على المعاني
المعددة

(٢) والقسم الثاني أراد به المقدمات الغير الواجبة القبول وقوله مثل اعتقاد وجوب الحكمة للعالم الطبيعي أراد به
اعتقاد أن الاثار المشهودة في الكون ليست ببعض الاتفاق بل هي أسباب تابعة لمسايات وذلك أصل بين في العلم الالهى
(٣) وقد يكون عاما أيضا للعلوم كاعتقاد ما لا فكريا وهو يؤخذ مسليا في علم تهذيب الاخلاق وعلم السياسة المدنية
وعلم المنطق وهو أصل بين في العلم الطبيعي أو في علم أحوال النفس

(٤) كما ذكرناه ذكر هذا فيما سبق حيث قال « لكن ما يؤخذ في هذه جنس موضوع الصناعة لم يستعمل في الصناعة
على الوجه العام بل يخصص بموضوعها كالمساواة التي تخصص بالمقدار في الهندسة وبالعديد في علم العدد » فقد كان
الكلام في الاعراض الذاتية وهي المحمولات في مسائل العلم فلوحل مثلها في مبادئها لم يكن ضيرا لانها تخصص بالعلم
عند ذكرها فيه

(٥) ان لم يكن كذا كذا فقباله وهو كذا حق كما تقول ان لم يكن الممكن مستغنى في وجوده عن غيره كما ظهر من
تعريفه ثبت مفال هذا وهو انه محتاج فيه الى ما وراء ذاته ولا حاجة بان تأتى بالمبدأ العام صرحا بان تقول وذلك
لانه لا واسطة بين السلب واليجاب فاذ لم يثبت انه غنى فثبت انه لا غنى وهو المحتاج لا تقل ذلك لانه أمر مستغنى عنه

إذا استعملت بالفعل خصصت إماماً في جزأيهما معاً عن الموضوع والمحمول كقولنا في تخصيص هذا المبدأ العام المذكور في العلم الهندسي كل مقدار إمام مشارك وإمام مبين وقد خصصنا موضوع المبدأ العام الذي هو الشيء بالمقدار وخصصنا الإيجاب والسلب بالمشاركة والمباينة وقد خصصنا الموضوع دون المحمول كما تخصص قولنا الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية بأن يقال المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية فنخصصنا الشيء بالمقدار وتركنا المحمول على حاله

ومحمولات المقدمات الواجبة القبول يجب أن تكون أولية والخ (٢) إلى الأولى يقال على وجهين (أحدهما) أن يكون التصديق به حاصلاً في أول العقل لا بواسطة مثل أن الكل أعظم من الجزء (والثاني) أن لا يحمل أولاً على ما هو أعم من الموضوع كالحیوان والناطق والفضاء للأنسان فإن كل واحد من هذه محمول عليه لا بواسطة شيء أعم منه لا كالجسم فإنه محمول عليه بواسطة أمراً أعم منه وهو الحيوان

وأما محمولات المقدمات التي صارت مرة نتائج فلا يجب أن تكون أولية لأنها محمولة على موضوعاتها بواسطة الحد الأوسط في القياس الأول وربما كان الأوسط في ذلك القياس أعم من الأصغر الذي هو

(١) المبدأ العام المذكور هو قولنا كل شيء إما أن يصدق عليه الإيجاب أو السلب وإما أن الشيء المقدار وإشارته فيها إيجاب شيء على شيئين فيصدق كل منهما على الآخر كالأوجز أعم من أفراد الإيجاب والمباينة فيها سلب أحد الشئين عن الآخر فهي من أفراد السلب

(٢) والخ إلى الأولى يقال على وجهين أي تطلق أولية الخ على معنيين الأول بدهية ثبوت المحمول للموضوع ولزمه له في الدهن بمجرد تصور الطرفين والثاني عدم توسط محمول أعم بين الموضوع وبين المحمول الموضوع بالوحي كافي حمل الحيوان والناطق على الإنسان فإنه حمل أولي لأنه لم يتوسط بين هذه المحمولات والإنسان محمول آخر أعم من الإنسان أما حمل الجسم عليه فليس بأولي بهذا المعنى لأنه اغتاج حمل عليه بواسطة حيوان والحيوان أعم من الإنسان وربما كان الأولى بهذا المعنى غير أولى بالمعنى الأول اكسبه واجب القبول بسبب أخفها الأولية في العقل كالحس والتجربة والتواتر ومحوها مما سبق بيانه

(٣) وأما محمولات المقدمات التي صارت مرة نتائج هذه المقدمات التي كانت المصنف عن محمولات هذا القسم ليست من الواجبة القبول عنده فقد قسم المصنف المقدمات مما سبق إلى قسمين مقدمات واجبة القبول وهي ما لا يحتاج في التصديق به إلى اكتساب فكري من أوليات وغيرها ومقدمات غير واجبة القبول ولم يخرج بهذه عن المسلمات والمصادرات والمقدمات التي صارت نتائج تحتاج إلى احتياج التصديق بها إلى اكتساب فكري فليست من واجب القبول وأما ما ليست من المسلمات ولا من المصادرات فظاهراً أيضاً لأنها قد برهن عليها فقدمت بالدليل لا بالتسليم ولا اضطراب بعد الدليل حتى يسوء ظن المتعلم بها فتكون مصادرات

فلا يراد من هذه المقدمات ما أخذ من علم آخر بالإنسان ولا ما عرفت بخير دليل وإنما أراد المصنف من هذه المقدمات ما يترقى به من علم آخر ويليه معه كما يأتون في المنطق ما ثبت أن من العلوم ما هو بدیهی منتهى ما هو نظري وإن النظرى يتناسب بالفكر ثم اثبات أن الفكر قد يحطى وقد يصيب وإن ما يصيب منه يوصل إلى السعادة وما ينطى سقط في الشقاء والاثبات على ذلك كله بأدائه تنبيهه وتوجب التصديق به فلهذه مقدمات صارت نتائج

ومحمولات هذه المقدمات لا يجب أن تكون أولية أما المعنى الأول قطعاً فلا يحتاج إلى دليل وأما المعنى الثاني فلا أنه يجوز أن يكون الوسط في القياس المبين لها أعم من الأصغر الذي هو موضوع المقدمة فيكون ثبوت محمول المقدمة لموضوعها بواسطة حمل أمراً أعم على الموضوع فلا تكون أولية بالمعنى الثاني وقوله «وما» يدل على الموضوع المتقدم مع مراعاة سبب الأصغر أي الأصغر الذي أجمع له كونه أصغر وكونه موافقاً لما يجب عليه ويكتسب إلى مثل ذلك وهو قولنا في مقدمة التصورات الداني حرر بما هو ذاتي لكل حرر شيء فهو متقدم عليه فالداني تقدم على ما هو ذاتي له من ثبوت التقديم للداني أعما هو ذاته متضمن ما هو أعم منه وهو الجزء لأن الجزء قد يكون جراً خارجاً أو غيراً ليس بذاتي بالمعنى

موضوع هذه المقدمة معا لكذا^(١) يجب أن تكون ذاتية بالمعنى الثاني على الوجه الذى ذكرناه فى محمولات المسائل وضرورية ان كان المحمول فى النتيجة ضروريا وأوضح من النتيجة وشرط كونها ذاتية انما هو لا يحل أن المطلوب فى العلوم البرهانية هي الاعراض الذاتية فالوسط^(٢) لو كان غير يئاخارجا عن موضوع العلم كان الاكبر اما مساويا له أو أعم منه ومساوى الخارج عن

المعروف فى المعنى وهو المقول على الشئ فى ذاته ثم يخصس التقدم بالعلى ليكون المحمول ذاتيا بالمعنى الثاني لانه عارض للذاتى والذاتى يؤخذ فى حده المقول الثانى الذى هو موضوع المنطق

هذا والمعروف صدق المنطقيين كما صرح به ابن سينا وغيره أن المقدمات الواجبة القبول لا يلزم أن تكون مما لا يحتاج فى التصديق به الى اكتساب بل هي ما يعتقدها المبرهن اعتقادا جازما مطابقا للواقع لا يحتاج الى الرواى سواء كانت مكتسبة بالدليل أو أولية فى العقل وعلى ذلك لا يجب أن تكون محمولاتها أولية ولا بمعنى من المعنيين اللذين ذكرهما والمحمولات التى صارت مرة نتائج تكون من نوع الواجب قبوله ثم لا يجب أن تكون مأخوذة من علم آخر بل قد تكون من مسائل العلم حيث فيه فى موضع ثم أخذت مقدمات لبعض مسائله فى موضع آخر كما تؤثر فى القضاء والتناقض والعكس بعد الاستدلال عليها فى بابيهما مقدمات مسلمة واجبة القبول فى باب القياس وكان على المصنف أن يبيد النظر فيما قرره على اختلاف عباراتهم فلا يعدوه فيكون قد خلاص من هذا التمسك الذى ارتكبه فى دعواه وجوب أولية المحمولات فى المقدمات الواجبة القول وإيراد معينين للأولية ثم الاضطراب الى إيراد قسم لم يورده أولا وهو محمولات المقدمات التى صارت نتائج وإيراد حكم خاص به وسيأتى لهذا تمة عند الكلام فى الشرط الرائد الذى أوجب استيعابه فى كون القضية كلية فى باب البرهان على الضروريات

(١) لكن يجب أن تكون ذاتية الخ مرتبط بقوله فلا يجب أنه تكون أولية أى ان محمولات المقدمات التى صارت نتائج وان لم يجب أن تكون أولية بأحد المعنيين يجب أن تكون ذاتية بالمعنى الثانى وهو المعنى المراد لهم فى قولهم موضوع العلم ما يبحث فيه عن أعراضه الذاتية لا بالمعنى الاول المستعمل فى باب التعريفات وقدماته وهو ما يقتدر اليه الشئ فى ذاته وماهيته والذاتى بالمعنى الثانى هو ما يبينه المصنف عند الكلام فى مسائل العلم ومحمولاتها وموضوعاتها فى هذا الفصل ثم يجب أن تكون تلك المحمولات ضرورية لموضوعاتها ان كان المطلوب بالمقدمات التى هي محمولات فيها ضروريا حتى تكون النتيجة ضرورية تبعاً لمقدماتها ويجب كذلك أن تكون أوضح من النتيجة لان النتيجة مطلوبة بها والمطلوب بالنشئ أخص منه بالضرورة وجوب كون المقدمة أوضح من النتيجة بديهى لا يحتاج الى الايضاح وانما ذكره المصنف لان هذه المقدمات مكتسبة بالدليل فثانها مثل النتائج فى كونها مطلوبة بالبرهان فحتى ان يظن ظان أنه يمكن استيعاب نتيجة فى كسب نتيجة أخرى مطلقا وان لم يكن الاولى أوضح من الثانية

ولا يخفى ان ما ذكره من أن المحمولات يجب أن تكون ذاتية بالمعنى الثانى وان تكون ضرورية ان كان المطلوب ضروريا لا يختص بمحمولات المقدمات التى صارت نتائج بل ذلك عام فى جميع محمولات المقدمات التى نستعمل فى كسب محمولات مسائل العلم سواء كانت محتاجة الى الكسب أو غير محتاجة فى التصديق بها اليه كما يدل عليه بيانه الآتى فى قوله وشرط كونها ذاتية الخ

(٢) فالوسط لو كان غير ساخارجا الخ يريد أن هذه المقدمات هي الكاسبة لمسائل العلم والمكسوبة فى المسئلة هو محمول النتيجة وهو الحد الاكبر فى الدليل وكاسبه فى الحقيقة هو الاوسط أى نسبة الاوسط الى الاصح الذى هو موضوع المسئلة والا كبر لا بد أن يكون من الاعراض الذاتية كما سبق فى محمولات المسائل فيجب أن يكون الوسط الذى هو محمول فى المقدمات من الاعراض الذاتية لان الوسط لا يجزأ أن يكون أعم من الاكبر لان الاكبر لا يكسب الاخص فانه لا يلزم من العلم بثبوت الاكبر كالحسمية مثلا العلم بثبوت الاخص كالحوانية فالوسط اما مساو للاكبر أو أخص منه لان العلم بأحد المتساويين قد يستلزم العلم بالآخر والعلم بالاخص يستدفع العلم بالاعم لا محالة فلو كان الوسط غير ساعن العلم كان المساوى له فى الصدق غير ياعنه أيضا لاتحادهما فى الموضوع ولم يصرف الشئ غير يباعن العلم الاعيانة موضوعه لموضوعه وأولى بالغرابة والخروج عن العلم ما يكون أعم من الوسط فان الوسط الخاص اذا لم يكن خاصا بموضوع العلم فما

موضوع العلم خارج عنه أيضا فكيف اذا كان أعم منه فاذا ما لا يصلح أن يكون محولا في المسائل من الامور الغريبة لا يصلح في المقدمات وما يصلح أن يكون محولا هناك من الاعراض الذاتية وأجناسها وقضولها وأعراض أعراضها واعراض جنس موضوع العلم صلح ههنا أيضا وانما لم تكن الاعراض الغريبة مجعولة لان العلوم إما كلية وإما جزئية والعلم الجزئي انما هو جزئي لانه يفرض موضوعا من الموضوعات ويبحث عما يعرض له من جهة ما هو ذلك الموضوع فان لم يفعل كذلك لم يكن العلم الجزئي جزئيا بل دخل كل علم في كل علم ونخرج النظر عن أن يكون في موضوع محصور بل يكون شاملا للوجود المطلق فصار العلم الجزئي العلم الكلي المطلق ولم تكن العلوم متباينة فهذا بيان كون المقدمات ذاتية بالمعنى الثاني

أما بالمعنى الاول فيجوز أن يكون محول احدي المقدمتين ذاتيا بذلك المعنى لموضوعها أما في المقدمتين جميعا فلا لان الاكبر اذا كان ذاتيا بذلك المعنى للاوسط والاوسط كذلك للاصغر صار الاكبر ذاتيا بذلك المعنى للاصغر لان ذاتي الذاتي بذلك المعنى ذاتي وقد بينا أن هذا الذاتي لا يكون مطلوبا الا في حالات الاستثناء

وأما شرط كونها ضرورية اذا كان المطلوب ضروريا فلا ثم الولم تكن ضرورية بل كانت جائزة الزوال والتغير واكتسب بواسطتها شيء لم يكن ثابتا لا يتغير فلم يكن ضروريا فاذا كان المطلوب ممكنا واستعملت المقدمات لتساج امكانه فلا محالة أنه ممكن

واذا صادفت في كتبهم أن مقدمات البرهان ضرورية لا محالة فانما يعنون به أحد أمرين إما أنها ضرورية بالصدق كانت ضرورية أو ممكنة أو أنها ضرورية عند كون المطلوب ضروريا ومعنى الثاني الضروري في البرهان أعم من الضروري الذي استعملناه في كتاب القياس فاننا نعني بالضروري ههنا ما تكون ضرورية مادام الموضوع موصوفا بما وضع معه كان ذلك الوصف دائما مادام موجودا ولم يكن

هو أعم منه أولى بأن يكون غير خاص بموضوع ذلك العلم كالانثى وهذا لا ينافي أن يكون الوسط أعم من الموضوع نفسه كما سبق لكنه يكون عرضا ذاتيا له وينتصص بالموضوع كما هو الحال في الاكبر الذي هو محمول لمسئلة في العلم كما في الصحة والمرض في الطب البشري فانهما أعم من موضوعه وهو جسم الانسان لعروضهما للحيوانات بل وللنباتات في ضرور من الاصطلاحات ولكن يخصصان بالموضوع وعوارضهما تثبت لهما في العلم من ذلك الوجه الذي خصصناه لامن الوجه الذي تثبت به في الطب الحيواني والبيطري أو في علم الزراعة

(١) الا في حالي الاستثناء وهما حالة أن لا يكون الشيء معلوما بكنهه بل ببعض عوارضه كطلبنا أن النفس جوهر أو ليست بجوهر وحالة أن يكون الذاتي معلوما للثبوت للوضوع لكن السبب المتوسط بينه وبين ما هو ذاتي له في الدهن غير معلوم في طلب برهان الم

(٢) ومعنى الضروري في البرهان أعم الخ فالواجب في البرهان على الضروريات أن تكون قضايا ضرورية بحسب الداد أو بحسب الوصف أي مطابقة عريفه ساملا له ما وذلك لان المحمول على شيء بحسب جوهر وهو المحمول المناسب للوصف ربعا ليزول بزوال الموضوع عما هو عليه حال كونه موضوعا ربعا ليزول وذلك لانه ينقسم الى ما يحتمل عليه بسبب ما يساويه كالفصل وهو محال ليزول بزوال نوعه فلا شيء الى ما يحتمل عليه بسبب ما لا يساويه كالجسد وهذا ربعا ليزول بزوال نوعيته وربعا ليزول مثلا الخيم اذا حمل على النواقل لانه يزول اذا صار ماء ويزول اذا صار نارا والمرئي اذا حمل على الاسود فانه يزول اذا صار شفافا ولا يزول اذا صار أبيض والضروري بحسب الداد ان يثبت الاشتمال الروايل بزوال الموضوع عما هو عليه حال كونه موضوعا والمشروط بكون الموضوع على ما وضع يشمل الجميع هذا اصل ماد كروه في شرط تقييد الموضوع وأما ما أشار اليه المصنف في قوله أما شرط كونها ضرورية اذا كان المطلوب

واذا شرطت الضرورة في مقدمات البرهان الناتج للضرورة كان المقول على الكل فيها أخص من المقول على الكل المتقدم في (١) ان العبارة اذا المقول على الكل هناك ما ثبت الحكم فيه لكل واحد من آحاد الموضوع من غير شرط الدوام بل لو كان لكل واحد في بعض الاوقات كفي في كلية القضية وههنا لا بد من شرط الدوام مادام الموضوع موصوفا بما وصف به لتحقيق المقول على الكل والكل في البرهان زائد على المقول على الكل فيه بش (٢) رط وهو أن يكون الحمل فيه أوليا فاذا وجدت شرائط المقول على الكل مع زيادة أوليته سمي حينئذ كليا لكن ربما يعطى القول الكلي فيعتقد أنه ليس

ضروريا فقد قالوا فيه « ان من قال بوجود ضرورة المقدمات في البرهان وأطلق فلما يعنى بالضرورة هنا غير الضرورية في باب القياس فان المراد منها هنا ضرورة القضية في نفسها أى كونها صادقة حتما واجبة القبول سواء كانت ضرورية الحكم أو ممكنة أو وجودية بخلاف اسم الضرورية في كتاب القياس فان معناه ضرورة الحكم المقابلة للإمكان ثم قالوا ان المبرهن اذا طلب نتيجة ضرورية بمعنى ما في كتاب القياس فالواجب عليه أن يأتي بجميع مقدماته ضرورية ولا يكفي أن تكون الكبرى مثلا ضرورة على خلاف ما قد قيل في كتاب القياس حيث يبتوا فيه أن الصغرى اذا كانت فعلية أو ممكنة والكبرى ضرورة في الاشكال الاول كما في قولنا كل انسان ضاحك وكل ضاحك ناطق كانت النتيجة ضرورية « واحتجوا قوما أو جبهوا على المبرهن بقولهم « ان حكمنا بذلك في كتاب القياس لان نظرنا كان الى مجرد صورة القياس أما هنا فلما كانت المادة أخصا متبصرة فنقول بحسب ذلك ان البرهان لا يتألف من المطلقة أو الممكنة والضرورة على المطلب الضرورى لان وجود الضحك للإنسان لو كان هو الذى يفيد العلم بكونه ناطقا فقط لكان الحكم عليه بالناطق حال زوال الضحك كذا فلا يكون هذا الاقتران منتجاً لهذه النتيجة وأيضاً الحكم بوجود الضحك لكل واحد من الناس لا يستفاد من الحسن فان الحسن لا يفيد الحكم الكلي فهو مستفاد من العقل والعقل لا يحكم به يقينا الا اذا أسندناه الى العلة الموجبة اياه المقارنة لكل واحد من الأشخاص وهى كونه ناطقا ويلزم من ذلك انه انما يحكم بكونه ضاحكا بعد الحكم بكونه ناطقا فلا يكون هذا الاقتران علة لهذه النتيجة ثم ان فرضنا أن لا يكون ضاحكا علة أخرى غير كونه ناطقا وكان الحكم في الصغرى على كل انسان بأنه ضاحك يقينا بالنظر الى تلك العلة كانت الصغرى باعتبارها (أى العلة) ما يشبه قولنا كل انسان فله طبيعة تهاى علة كونه ضاحكا في بعض الاوقات فكانت حينئذ ضرورية لا وجودية فان غير الضرورية من جهة ماهى غير ضرورية لا تنتج ضرورة في البرهان اما الضرورية في امتناع غير الضرورية فلا يضر اذا النتيجة تتبع أخص المقدمتين كما مر »

(١) فن العبارة أى فن يارمنياس وهو باب القضايا وأحكامها فانه هو الفن الذى ذكرت فيه طرق التعبير من الحكم الجزئى والكل على وجه الجهة بأنواعها وذكر فيه ما المراد بقولنا كل انسان حيوان مثلا ونحو ذلك اما قوله ان شرط الضرورية في مقدمات البرهان الناتج للضرورة جعل المقول على الكل في تلك المقدمات أخص من المقول على الكل الذى تقدم ذكره في فن العبارة فعنا اننا اذا شرطنا في الصغرى أن تكون ضرورة فعنى كلية الكبرى أن يكون الحكم ثابتا لكل واحد مما ثبت له وصف الموضوع فيها بالضرورة على التحال الذى ثبت به في الصغرى ولا يكفي أن يكون وصف الموضوع ثابتا لاقراده في الكبرى بالفعل والام يتكرر الوسط فيكون معنى كلية الكبرى ههنا أخص من معناها في باب القياس اذ لم يلاحظ في الكلية هناك سوى فعلية الوصف لذوات الموضوع ولا يتعالك انه اذا شرط في الصغرى أن تكون ضرورة وشرط في ضرورة ريتها دوام وصف الموضوع كسابق فلا بد من ملاحظة أن هذا الوصف ثابت لذوات الموضوع في كل حال يكون المحمول ثابتا لها ولا يكفي في ثبوت المحمول بالضرورة أن يصدق عليه الوصف ولو مرة ثم يزول فكأننا نقول ان المحمول لا يكون ضروريا للموضوع بعنوانه الموصوف هو به الا اذا كان الوصف علة لثبوت ذلك المحمول فاذا شرطت الضرورية في جميع المقدمات وجب مراعاة ثبوت الوصف لكل واحد من ذوات الموضوع عند ثبوت المحمول له فالمحمول ثابت لكل واحد بالضرورة مادامت ذوات الموضوع متصفة بعنوانه

(٢) بشرط البناء متعلقة بزيادة أى ان المحمول الكلى في البرهان لا يكفي في وصفه بالكلية أن يكون مقولا على كل واحد مع مراعاة ما تقدم من دوام الوصف ان كان الحمل ضروريا بل يشترط في وصفه بذلك زيادة على ما تقدم أن يكون الحمل فيه أوليا بالمعنى الثانى فيما سبق للصنف وهو أن يكون الحمل لا بواسطة أمر أعم قال الطومى في شرحه لمنطق الاشارات

بكل سبب شخصية الموضوع في الوجود لكن قد بينا أن شخصية الموضوع لا تنفع الكلية إذ نفس
تصوره لا يمنع القول على كثيرين كالشمس والقمر
وأما شرط كونها أوضح من النتيجة فلكي تصلح للبيان فإن ما يساوي الشيء في الوضوح أو كان أخفى منه
لا يصلح أن يبين به ما هو مثله أو أوضح

لكن ههنا شك وهو أن فرداً الواضحات هي الأوليات فهذه الأوليات هل هي حاصلة لنا منذ وجدنا
أو حدثت بعد ما لم تكن فينا فإن كانت حاصلة فينا من مبدأ نشوؤنا ونحن لا نشعر بها فهو عجيب
وكيف ولم يحطر البتة بيالنا في عهد الصبا أن الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية أو الشيء الواحد
لا يتخلو من أحد طرفي التقيض وإن حدثت بعد ما لم تكن فحدوثها بطريق البرهان أو دونه فإن كانت
حدثت من غير برهان أو همت المحال بموجب قولكم لأنكم حسمتم سبيل اقتناص المجهولات التصديقية
دون البرهان وإن حدثت بطريق البرهان لزم التسلسل والدور وهما محالان

فالطريق إلى حل هذا العويص هو أنها ليست حاصلة منذ خلقنا بالفعل بل بالقوة وليس كل علم
تصديقي حصل بعد ما لم يكن فخصوله بالبرهان بل ما إذا تصورت مفرداته وروعت النسبة بينها بالاجاب
أو السلب توقف الذهن عن الحكم الجزم فيها والأوليات ليست من هذا القبيل بل الذهن إذا تصور
مفرداته لم يتوقف في الحكم بالنسبة الواجبة بينها على شيء آخر وانما لم تكن حاصلة بالفعل لفقدانها
ما يجب تقدمه عليها من التصور فإن كل تصديق في تقدمه تصورات كما عرفت وشبكة اقتناص هذه

التصورات هي الحواس فإلم تنطبع المحسّات فيها ولم تتأدّ منها إلى الخيال لم يأخذ العقل في التصرف فيها
وبيان هذا أن لنا قوة ذرا كة لبعض المعقولات بلا تعلم واكتساب ولبعضها بتعلم وقد عرفت طريق
التعلم وما ندركه بلا تعلم فهو بمعاونة الحس الظاهر والباطن فإن الحس وإيكن حس البصر إذا أدرك

« وخامسها أي خامس شرائط مقدسات البرهان أن تكون كلية وهي أن تكون ههنا محمولة على جميع الأشخاص وفي
جميع الأزمنة حملاً أو بياً أي لا يكون بحسب أمراً من الموضوع فإن الموضوع بحسب أمراً من الحواس صلي
الإنسان لا يكون محمولاً على جميع ما هو حساس بل على بعضه فلا يكون حملاً عليه كلياً » ثم قال « وأعلم أن الأخير من
هذه الشروط (يريد شرط الصبر) بحسب الوصف سواء كان مع ذلك بحسب الذات أم لا وشرط الكلية بالمعنى
السابق) يقتضيان ما طالب الضرورية والكليّة » أما الثلاثة التي سبقتها فهي أن تكون المقدمات أقدم من نتائجها
بالبيع لا تكون عللاً لها وأن تكون أقدم منها عند العقل أي تكون أعرف منها لتكون عللاً للتصديق بها وأن تكون
مناسبة لتأنيدها وذلك بأن تكون محمولاً ذاتياً عليها ذاتياً بالسابقين وقد استوفاهما الماصنف

والذي يفهم من كلام الطوسي في معنى الأوليّة وهو الذي يصح أن يلاحظ في العلوم هو كون المحمول خاصاً بالموضوع
طارة من جهة الخصوصية التي يبحث عنه من ناحيتها مثل الحساس الذي يعرض للانسان بسبب كونه حيواناً يصح
للبرهان أن يطلب به شيئاً في العلم الذي يبحث من الحيوان لا فيما يبرهن فيه على أحوال الانسان فإذا أخذ الحساس مقدمة
في المطالب المتعاقبة بالانسان فلما يؤخذ من الجهة التي تخصه لا من الجهة العامة وهي جهة كونه حيواناً حتى إذا ثبت
له بواسطة عارض آخر كان خاصاً بالانسان المحيوت منه فانه لو أخذ من جهة كونه عامالكان العارض بسببه عاماً أيضاً
والمطلوب هو الخاص فوجب أن يراعى في كل قضية في مقدمات البرهان أن يكون المحمول وارداً على ذوات الموضوع
جميعها من الجهة الخاصة بها حتى تكون مقدمة موصلة إلى محمول خاص بها إذ لو جاز أن يكون محمول المقدمة بواسطة
أمراً عاماً لحاز أن يكون ما ثبت بواسطة أمراً كذلك فلا يحصل اليقين بالمطلوب الخاص

وعلى هذا تكون المقدمات التي صارت نتائج وهي واجبة القبول محمولاً لها أولية متى لوحظت من الجهة الخاصة كما
قدمنا ولا عبرة بكون الوسط فيها عاماً متى حققنا اختصاص المحمول بالموضوع والال لم تصلح مقدمات بالمرّة على مباشر طوه
والحق معهم في الاشتراط كما ترى فكان معنى الكلية في هذا الموضع أن يكون المحمول في القضية شاملاً لجميع ما يصلح

شجرة أو إنساناً أو فرساً تأتت تلك الصورة المنطبعة من الحس إلى الخيال وهو من الحواس الباطنة ثم
أقبلت القوة الداركة للعقولات على هذه الصور فأفتمت متفقة في أشياء مختلفة في أخرى فبرزت المتفق فيه
وهي الجسمية عن المختلف فيه وهي الحيوانية والنباتية وميزت الحيوانية المتفق فيها بين الإنسان
والفرس عما اختلفا فيه من الإنسانية والفرسية فيكون هذا اقتناص المعاني الكلية ثم اعتبرت
الذاتية والعرضية بين الأوصاف والموصوفات في هذه المعاني الكلية فتجردت لها الفصول والاجناس
والانواع والعرضيات اللازمة والمفارقة ثم أخذت في أنحاء التركيب بعضها على التركيب الخاص
بالقول الشارح لمعنى الشيء كالحل والرسم وبعضها على التركيب الخاص بالقول الجازم فمالى يتوقف
في الحكم البت فيه بعده هذا التركيب كان أولياً وما توقف فيه احتاج إلى بيان بوسط فهذا وجه من
وجوه اعانة الحس في حصول الأوليات وهو اعانة على سبيل العرض فإن الحس لا يدرك إلا الشخص
لكن الشخصيات إذا استقرت في الخيال متأدية إليه من الحس أقبل العقل على تجريد هاهنا من الكم
والكيف والالين والوضع المخصصة لها التي هي غير ضرورية في ماهيتها وجعلها كلية ثم ألّفها بعد ذلك
في الإيجاب أو السلب فلاح له ما يجب أن يصدق به بذاته وتوقف فيما ليس كذلك إلى حصول الوسط
وقد يستعين العقل بالحس في الأوليات بطريق الاستقراء أيضاً تنبيهها لا احتياجاً لكن يستقرئ جزئيات
أمور بينة الصدق الآن بالنفس عنها عقلة مثل استقراء جزئيات أن الكل أعظم من الجزء بأن يحس
هذا الكل وذلك الكل وهذا الجزء وذلك الجزء

وقد يُعَيَّنُهُ بطريق التجربة لافي الأوليات بل في عقائد أخرى لا تحصل إلا بالتجربة وقد عرفت الفرق
بين الاستقراء والتجربة

وقد يُعَيَّنُهُ بطريق الحدس أيضاً وهو أن يحس بأمر ما فتحدس النفس سر يعامعه أشياء أخر إما
الوسط إما أن تصوّر طرفي المطلوب أو الأجزاء لم يتصور المطلوب فهذه وجوه اعانة الحس للعقل في
الأوليات وغيرها
وقد شكك بشك آخر في إبطال التعليم والتعلم وقيل إن الطالب علماً ما إما أن يكون طالباً لما يعلمه
فيكون طلبه باطلاً أو لما يحجه فكيف يعلمه إذا أصابه وهو كمن يطلب عبداً أبداً لا يعرف عينه فلو
ظفر به أيضاً لا يعلم أنه المطلوب

أن يحمل عليه بجهة الحل وهذا إنما يكون بعد استيفاء بقية الشروط إذا تساوى المحمول والموضوع وهذا هو المطلوب في
العلوم كل علم إنما يبحث فيه عما يختص بموضوعه لا بما يجمعه وغيره فلا بد أن تكون مقدماته كذلك فإن قيل إن من أخص
الأمور بالشيء ذاتياته ومنها ما هو عام وبسببها تعرض له العوارض فكيف لا توسط ذاتياته بينه وبين ما يعرض له
بواسطتها ثم هذه الذاتيات قد تطلب للشيء في العلم الخاص به وقد تكون عامة يشترك فيها مع غيره قلنا ما تطلب
ذاتيات الشيء في العلم الخاص به فلا يكون إلا في حالتي الاستمضاء كالمق وهو لا تطلب من حيث هي عامة ولكن من حيث
هي خاصة به أي يطلب تحقق الخاصة من ذلك الجنس أو الفصل المشترك مثلاً في ذات الموضوع على أنه داخل في حقيقته
وداك خاص به أما توسط العام فهو ظاهر صوري وحقيقة ما تقول إن الإنسان حساس فهو بالو يتأخذ أنه يحس
احساسه الخاص به فهو بالو يتأخذ أنه الحاصل به ولو لم يكن كذلك لكان بحثك عن خواص حيوانية لا إنسانية
وهذا مطلب دقيق جداً ينبغي ملاحظته لكل باحث في علم

(١) إما الوسط أن تصور طرفي المطلوب الخ كما وقع لمن حدس أن نور القمر مستفاد من ضوء الشمس فإن الذي حصل عنده
أولاً هو القمر وظلامه تارة وإشراقه أخرى فكان عن ذلك صورة استفادة النور من خارج ثم التفت إلى أن اختلاف
هذه الشؤون إنما هو بالقرب من الشمس والبعيد عنها أي بمقدار ما يكون من استقبالها فاستغرق في نفسه بالحدس أن نور

وحصل هذا الشك يستدعي بيان أنه كيف يمكن أن يعلم الشيء ويجهل معا وان يعلم ويظن ظنا مقابلا للعلم فنقول ان اجتماع العلم والجهل لشيء واحد أو العلم والظن المتقابلين به قد يمكن على وجهين أحدهما يستحيل في حق شخص في وقت واحد والثاني لا يستحيل

أما المستحيل فهو أن يعتقد أن كل ا ب مع اعتقاد أن لاشئ من ا ب في حالة واحدة بلى يمكن ذلك في حق شخصين بأن يقيس كل واحد قياسا ينتج فيه اعتقاده مثل أن يكون كل ا د و ج معا بلا أوسطه ثم كان كل د ب وكل ج ب أيضا فاعتقد أحدهما أن كل د ب وهو حق وقرن به صغراء وهو أن كل ا د ينتج أن كل ا ب واعتقد الآخر أن لاشئ من ج ب وهو باطل وقرن به صغراء وهو أن كل ا ج ينتج أن لاشئ من ا ب أما في حق شخص واحد لو اعتقد مثل هذين القياسين لا ورثاه الشك والتوقف دون اعتقاد النتيجةين جرما

وأما لا يستحيل في حق انسان واحد فهو أن يعتقد أن لاشئ من ا ب ومع ذلك يعتقد في نفسه إما مقدمة قياسية ناتجة أن كل ا ب مثل أن كل ا ج وكل ج ب أو المقدمة الكبرى وحدها وهي أن كل ج ب ومع ذلك لا يعتقد بالفعل ان كل ا ب اذ لا يلتفت الى ارتباط المقدمتين وتأليفهما وتوجههما نحو النتيجة ولا يكتفي في حصول النتيجة خطورا المقدمتين بالبال مالم يحظرهما على ترتيبهما على قصد أن يعلم منهما حال اجتماع طرفيهما فيكون العلم بأن كل ا ب علما بالقوة وظنه أن لاشئ من ا ب ظن بالفعل

ومثال ما يعتقد الكبرى فحسب هو أن انسانا يعتقد مثلا أن الاجرام السماوية لا تشارك الاجرام التي تليها في طبيعتها ثم يحسب أن الكواكب نارية لانها نيرة فظنه بالفعل بتأريتها بخصوص بالكواكب وعلمه بأنها غير نارية غير مخصوص بها بل هو كلى تندرج الكواكب تحته لانه علم

القمر مستفاد من نور الشمس أما من لم يحصل عنده طرفة المطلوب مثل من حدس أن البضار قوة فان مجرد دفع البضار لقطاء الاناء المحتوى على الماء العالى كفاء في الحزم بأن له قوة

(١) كل ا د و ج معا كما عرف ان الثبات في المواقع أمام الجيوش العظيم شجاعة والثبات في المواقع تعرض للهلكة في سبيل الحق وكل شجاعة فضيلة وكل تعرض للهلاك في سبيل الحق فضيلة فقد يعتد شخص ان كل شجاعة فضيلة ويعتقد آخر أن لاشئ من التعرض للهلاك في سبيل الحق بفضيلة مع اعتقاد الاول ان الثبات موضوع للشجاعة واعتقاد الثاني أنه موضوع للتعرض للهلكة وكل منهما مصيب في اعتقاده هذا ولكنهما اختلفا في الكبرى فأما أحدهما فقد نظر في الكبرى السالبة الى ما يقيد التعرض للهلكة بظاهر اللفظ فتى عنه الفضيلة وضم اليها الصغرى وهي الثبات في المواقع تعرض الخ فاستلزم التأليف تلك النتيجة وهي ان الثبات ليس بفضيلة وأما الآخر فالتفت الى أن الثبات شجاعة وهي فضيلة فاستلزم تأليفه أن الثبات فضيلة ولو أن شخصا واحدا استورد في ذهنه أن الثبات شجاعة وانه تعرض للهلكة وان الشجاعة فضيلة وان التعرض للهلكة ليس بفضيلة لمرض له الشك في أن الثبات فضيلة ولم يجزم بأنه فضيلة أو ليس بفضيلة

(٢) ان الأجرام السماوية الخ هذه هي الكبرى المعلومة وحدها مفردة عن الصغرى وهي أن الكواكب أجرام سماوية فذهن المعتد بتلك الكبرى لم ياتفت الى هذه الصغرى وانما الذي التفت اليه هو أن الكواكب نيرة وكل ما هو نير فهو من طبيعة نارية ووضع المقدمتين على هذا الترتيب فنتج عنده أن الكواكب من طبيعة نارية وهو في هذا خافل عن أن الكواكب اجرام سماوية والاجرام السماوية عنده لا تشارك في طبيعتها شيئا مما يليها فليست نارية بالضرورة لان المار بما يليها أى من العالم العنصرى ولو اتبته الى ادراج الكواكب في الكبرى المعلومة له لوقع في الشك ان تعارض عنده الدليلان أو اعتمد على بطلان أحدهما ولكنه حال العقلة السابقة جمع بين علمين أحدهما بالفعل وهو اعتقاده أن الكواكب نارية ساء على ترتيب المقدمتين الموصافين له والاخر بالقوة وهو علمه انها ليست نارية في ضمن علمه بالكلية الدالة على ان كل جرم سماوى فهو مخالف في طبيعته للعالم العنصرى فهذا علم غير مخصوص

بالجملة أن كان كل جسم سماوي لا يشارك النار وأما أن الكواكب غير نارية فهو جزئي تحت هذا الحكم الكلي ولم يحصل بعد بالفعل بل هو بالقوة فليس من جهة واحدة علم وظن بل علم الشيء من جهة لا تخصه وظن به نظاما قابلا لعلمه من جهة تخصه

ومثال ما يعتقده المتقدمين جميعا مع ظن بالنتيجة مقابل لما يجب لزومه من المتقدمين هو أن يرى بغلة منتفخة البطن فيظن أنها حامل مع علمه بأنها بغلة وأن كل بغلة عاقر لانه لا يجتمعها معاق الذهن وانما يصير ان سببا للنتيجة بالفعل اذا أخطر امعا بالبال وروى تأليفهما الواجب وأعدنا نحو النتيجة وأما اذا كانا مع العلمين بالتفريق أو لم يترتب الترتيب الذي من شأنه أن ينتج فالعلم به مناسب للنتيجة بالقوة لا بالفعل كما أن الكبرى وحدها اذا علمت لم يعلم وجود النتيجة ما لم يخطر بالبال أن الاصغر موضوع تحت الاوسط فاذا ان الخدعة الواقعة مع العلم بالمقدمتين ومع العلم بالمقدمة الكبرى متشابهة احدهما الجهل فيها بجزئي هو بالقوة تحت كلي معلوم والثانية الجهل فيها بالازم هو لازم بعد بالقوة عن ملزوم معلوم لان حيث هو ملزوم بالفعل بل من حيث ذاته

ويندفع به هذا سؤال من يسأل فيقول هل تعلم أن كل اثنين زوج ولا بد من نعم في الجواب ثم يعود فيقول هل الذي في يدى زوج فان أجبت بأننا لا نعلم عاد فقال فانتم تعلمون أن كل اثنين زوج فان الذي في يدى اثنان ولم تعلموا أنه زوج فان الجواب عن هذا هو أن هذا جهل جزئي وما علمناه فهو علم كلي لا يدخل فيه هذا الجهل بل بالفعل بل بالقوة فلا يكون الجهل به أى به هذا الجزئي جهلا بالفعل بذلك الكلي وعلى الجملة فهو علم بالمقدمة الكبرى فاذا حصل عندنا الصغرى وهى أن هذا الشيء الذى في يده اثنان وقرنا بها الكبرى وهى أن كل اثنين زوج حصل لنا العلم بالفعل بأن هذا الشيء زوج أما من مجرد معرفة هذا الكلي وهو أن كل اثنين زوج فلا يلزم العلم بكل اثنين ليعلم بعد ذلك أنه زوج فان لم ندع المعرفة بكل اثنين فينتقض اذا لم نعلم اثنين ما ولم ندع المعرفة بكل اثنين زوج فينتقض اذا لم نعرف اثنين زوجا

وقد أجب عن هذا السؤال بجواب فاسد وهو اننا نعلم أن كل اثنين عرفناه فهو زوج وهذا ليس بشئ فاننا نعلم أن كل اثنين في نفسه سواء عرفناه أو لم نعرفه فهو زوج فاذا اتقرر امكان العلم والجهل معا بالشيء الواحد اذا كان احدهما خاصا والاخر عاما أو احدهما بالقوة والاخر بالفعل فنرجع الى حل الشك ونقول المطلوب معلوم لنا بالتصور بالفعل ومعلوم لنا بالتصديق بالقوة اذ هو واقع تحت العلم الكلي الخاص (٢) عندنا وانما هو مجهول تصديقا من حيث هو مخصوص بالفعل ولو كان معلوما من كل وجه ما كنا نطلبه أو لو كان مجهولا من كل وجه ما تصور

بالكواكب بل شامل للاجرام جميعها وذلك علم مخصوص بها جهة ظن نارية الكواكب وجهة علم انها ليست سارية مختلفتان

(١) فالعلم ندع المعرفة بكل اثنين الخ أى ان حكمنا بأن كل اثنين زوج انما هو حكم على كل ذات تثبت لها الاثنينية بالزوجية ومنشأ ذلك الحكم طبيعة الاثنينية ولم تدبر في ذهننا أشخاص الذوات ذاتا ذاتا فى أى مكان وفى أى زمان حتى يكون علمنا محيطا بأن الذى في يد السائل هو اثنان فان ذلك علم آخر جزئي لا يلزم حصوله فى العلم الكلي ثم ان الحكم بالزوجة على كل اثنين لا يستلزم كذلك أن يتعين فى ذهننا جزئيات الاثنين المتصفة بالزوجية جزئيا جزئيا فى مكانه المعين وزمانه المعين فلا يلزم من الحكم الكلي أن نعلم أن ما فى يد السائل اثنان هما زوج

(٢) الحاصل عندنا أى فى ضمن العلم بالكبرى الكلية مثلا

الطلب أيضا فالمقدمة القائلة بأن المعلوم لا يطلب غير مسئلة على هذا الاطلاق بل المعلوم من كل وجه هو الذي لا يطلب والمقدمة القائلة بأن ما ليس بمعلوم فلا يعلم اذا أصيب غير مسئلة أيضا على اطلاقها بل ما لا يعلم من وجه ما

وأما اذا كان الامر على ما وصفناه من كون الشيء معلوما للكر وجهين مجهول من وجه واحد فيتصور طلبه والعلم باصايبه ويحاذى هذا ما أوردوه من مثال الآتي فان الآتي كما أنه معلوم بصورته وعينه كذلك المطلوب معلوم بالتصور وكأنه عرف الطريق الى مكان الآتي كذلك نعرف الطريق الموصل الى التصديق بالمطلوب فاذا سلكنا الطريق اليه وكان عندنا تصور سابق لذاته فاذا أمضى بنا الطريق اليه كان ذلك ادراكا للمطلوب كما اذا سلكنا السبيل الموصل الى مكان الآتي وكان عندنا تصور سابق لذاته فاذا انتبهنا اليه عرفناه وقد يتفق أن لم يكن سبق منام شاهد الآتي ولكن تصورناه علامة على أن كل من هو على تلك الهيئة والعلامة فهو آتينا وهذا مثل العلم بالكبرى فاذا انضم الى هذا علم آخر وهو وجدان تلك العلامة في عبد أفادنا علم بأنه آتينا فكذلك اذا انضم الى الكبرى صغرى أفادنا العلم بالمطلوب فالعلامة كالأوسط ووجدانها في شخص كوجود الاوسط للأصغر وكون ذي العلامة آتينا علم كل سابق يتدرج تحته أن هذا العبد الموجود فيه تلك العلامة آتينا بالقوة كما أن اتصاف الاوسط بالكبر علم كل سابق يتدرج تحته ان الأصغر موصوف بالكبر اندراجا بالقوة فقد حاذى الطلب العلم ما ملوه من طلب الآتي واندفع الاشكال رأسا

(الفصل الثالث)

في اختلاف العلوم واشتراكها في الموضوعات والمبادئ والمسائل وتعاونها ونقل البرهان من بعضها الى بعض وكيفية تناوله للجزئيات تحت الكلّيات وحصول العلم بالممكّنات من البرهان

العلوم تتخالف إما باختلاف موضوعاتها أو باختلاف جهات موضوع واحد مشترك بينها والمختلفة الموضوعات إما أن لا يكون بين موضوعاتها مداخلية أو يكون والتي لامدخالية بين موضوعاتها فاما أن لا تشترك في الجندس أو تشترك فان لم تشترك سميت متباينة مثل علم العدد والعلم الطبيعي وان اشتركت سميت متساوية في الرتبة مثل علم الهندسة الناظر في المقدار وعلم الحساب الناظر في العدد فان موضوعيهما يشتركان في الجنس وهو الكم والتي تكون بينهما مداخلية فاما أن يكون أحد الموضوعين أعم والآخر أخص وإما أن يكون في الموضوعين شيء مشترك وشئ متباين به مثل علم الطب وعلم الاخلاق فانهما يشتركان في قوى نفس الانسان من جهة ما الانسان حيوان ثم يخص الطب بالنظر في جسد الانسان واعضائه ويخص علم الاخلاق بالنظر في النفس الناطقة وقواها العملية

(١) من وجهين وجه التصور بالفعل ووجه التصديق بالقوة في ضمن الكلّي أما الوجه الذي هو مجهول من قبله فهو وجه التصديق بالفعل من حيث هو مخصوص بالحكم

(٢) في قوى نفس الانسان من جهة ما الانسان حيوان كان الاولى بالمصنف أن يحذف كلمة «نفس» فان الاشتراك في القوى الانسانية مطلقا جسداًية كانت أو نفسية وعاية ما يعتد به منه أن القوى الجسداية انما تنصرف بالنفس الانسانية فهي من قواها ثم قوله «من جهة ما هو حيوان» كما أنه سألنا عن المشترك في الموضوعين ولا حاجة اليه

والقسم الاول الذي أحدهما أعم والاخر أخص إما أن يكون الأعم محمولا على الأخص أو لا يكون فان كان محمولا فإما أن يكون عموم الجنس للنوع أو عموم اللوازم مثل عموم الواحد والموجود والذي عموم الجنس فإما أن يكون النظر في الأخص من حيث صار نوعا مطلقا ثم طلبت عوارضه الذاتية كالنظر في المخروطات التي هي نوع من المجسمات والنظر في المجسمات التي هي نوع من المقادير فيكون العلم بالموضوع الأخص جزءا من العلم الذي ينظر في الموضوع الأعم وإما أن يكون النظر في الأخص وإن كان قد صار أخص بفصل متقوم ليس من جهة ذلك الفصل المقوم بل من جهة بعض عوارض تتبع ذلك الفصل وذلك على ثلاثة أقسام أحدها أن يكون ذلك العارض عرضا من الاعراض الذاتية فنظر في اللواحق التي تلحق الموضوع المخصوص من جهة ما اقترن به ذلك العارض فقط كالطب الذي هو تحت العلم الطبيعي فان الطب ينظر في بدن الانسان وهو نوع من موضوع العلم الطبيعي الذي هو الجسم من حيث يتحرك ويسكن ويمتزج ويقترق لكنه يتطرق فيه لأعلى الاطلاق بل من جهة ما هو مخصص بعارض ذاتي وهو كونه بحيث يصح وعرض ويبحث عن عوارضه الذاتية من حيث هو كذلك فهو تحت موضوع العلم الطبيعي والثاني أن يكون ذلك العارض أمرا غير بياليدي ذاتيا ولكنه هيئة في ذات الموضوع لانسبة مجردة فيؤخذ الموضوع الأخص مع ذلك العارض الغريب شيئا واحدا وينظر في العوارض الذاتية التي تعرض له من جهة اقتران ذلك الغريب به مثل النظر في الكرة المتحركة فانه تحت النظر في المجسمات والقسم الثالث أن يكون العارض الغريب المخصص ليس هيئة في ذاته بل نسبة مجردة وقد أخذ الموضوع مع تلك النسبة شيئا واحدا ونظر في العوارض الذاتية التي تعرض له من جهة اتحادها بتلك النسبة مثل النظر في المناظر فانه يأخذ الخطوط مقترنة بالبصر فيضع ذلك موضوعا وينظر في لواحقها الذاتية فهو تحت المقدار الذي هو موضوع الهندسة

بل في ذكر ضرر فانه لا بحث في أحد العلمين عن قوى الانسان من حيث هو حيوان ولا ينظر في شيء من الموضوعين الى هذه الجهة وانما البحث في كل منهما عن قوى الانسان من جهة كونه انسايا وهذا هو الشيء المشترك بين الموضوعين ثم التباين جاء من اختصاص الطب بالجسد واختصاص الاخلاق بالنفس الناطقة فال موضوعان مختلفان ويشتركان في أنهما يتعلقان بالانسان ولذلك قد نجد بعض مسائلهما في الموضوع نعم من مسائل الطب ما يتعلق بالحياة ووظائف القوى والاعضاء فيها وهي عامة في الحيوان ولكن البحث في ذلك انما هو من جهة أن الحياة حياة الانسان وكذلك البحث من خصائص قوى الشعور والاحساس في علم الاخلاق انما هو من حيث هي للانسان لان من حيث يشترك فيها مع سائر أنواع الحيوان

(١) الا كالمحركة جمع أكرة وهي لفظة في كرة والكرة المتحركة موضوع لعلها هي نوع من المجسمات لكنها أخذت في علمها مع قيد الحركة والحركة من العوارض الغريبة وهي هيئة ثابتة لا كروية مجردة نسبة بينها وبين شيء آخر وقد مثل الشيخ هذا المثال لما يكون الموضوع في علمه شيئا واحدا يختص بالاطلاق والتقييد كالأمر المطلق في العلم الكلي العام الشامل لمسائل الكرمحركة وغير متحركة والكرة المتحركة الخاصة بعلمها

(٢) مثل النظر في المناظر الخ فالأصوغ فيه هي الخطوط المفروضة في سطح مخروط النور المتصل بالبصر فالخطوط في مخروطات ما هي نوع من أنواع المقادير التي يبحث عنها علم الهندسة وكون تلك الخطوط متصلة بالبصر نسبة مجردة عرضت لتلك الخطوط فتخصصتها وهي عرض غريب فالعلم الباحث عنها مع هذا العرض الغريب يكون تحت الهندسة وإن لم يكن خزانها وقد جعل الشيخ الرئيس علم المناظر داخل تحت الهندسة من وجه أن موضوعه ضرب من المخروط الذي هو نوع من المقدار فموضوع المناظر مخروط قيد بقيد غير ذاتي فالعلم داخل تحت الهندسة من وجه

والذي عوممه عموم اللوازم فهو العلم الاعلى الذي موضوعه الوجود والواحد ولا يجوز ان يكون العلم بالاشياء التي تحتها جزأ من علمه لانها ليست ذاتية له على أحد وجهي الذاتي فلا العام يؤخذ في حد الخاص ولا بالعكس بل هي موضوعة تحتها

وأما القسم الذي ليس العام محمولاً فيه على الخاص فهو أن يكون الخاص عارضاً لشيء من أنواعه كالنغم (٢) نعم اذا قيست الى موضوع العلم الطبيعي فاذا اخذت من حيث اقترن بها أمر غريب منها أو من جنسها وهو العدد وطلبت لواحقها من جهة ما اقترن ذلك الغريب بها لا من جهة ذاتها وذلك كالاتفاق والاختلاف المطلوبين في النغم فينبغي أن يوضع لا تحت العلم الذي موضوعه في جلته بل تحت العلم الذي منه العارض المقترب به وذلك مثل وضعنا الموسيقى تحت علم الحساب لا تحت العلم الطبيعي فجميع هذه الموضوعات الخاصة يقال انها تحت العام غير أن الخاص الذي هو النوع أو العارض الذاتي الذي لم يخصه (٣) ص بشيء آخر فانه مع ما يصح أن يقال له هو تحت العام يقال انه جزء من العلم

ذاتي وهو كون موضوعه نوعاً من موضوعها ومن وجهه مرضى وهو كون موضوعه بذلك ليسد العريضة لاشتراك موضوع علم المخروطات الذي هو جزء من الهندسة

(١) ولا يجوز أن يكون العلم بالاشياء التي تحتها جزءاً من علمه يراد بالاشياء أحوال ما يشغل هو عليه ويدخل تحتها من الموضوعات وهذه الاحوال ليست ذاتية لموضوع العلم الا على المعنى المراد في هذا الموضع من العلم المطلق «دلم تكن أحوال ما دخل تحتها ذاتية له بهذا المعنى لم يعد العلم بها جزءاً من العلم الا على لان جزء العلم يكون بعضاً من الاعراض الذاتية لموضوعه أو لبعض أنواع موضوعه أو أجزائه ذاتية له فان العارض لموضوع من الموضوع عارض لذات الموضوع وكذا العارض لبعض أمراضه الذاتية كعلم الجسام مثلاً فاما ما ثبت فيه من الاعراض الذاتية للعدد اريدت في العلم لبعض أنواعه فيصح أن يكون جزءاً من الهندسة لانه بحث عن بعض الاعراض الذاتية للعدد اريدت حيث هو متدار الذي هو موضوع الهندسة أما أحوال المقادير متلافاً لثبوت له في الهندسة من حيث هو موجود حتى تكون ذاتية للوجود وتكون الهندسة جزءاً من العلم الاعلى وقوله «فلا العام يؤخذ الخ» أي لا الموجود دائماً تؤخذ في تعريف المقادير مثلاً ولا المقادير مأخوذة في تعريف الموجود حتى يكون العارض الخاص عارضاً ذاتياً لا عام فيكون البحث عنه جزءاً من العلم الباحث من اعراض العام وبهذا تبين أن علم الهندسة متلائم مع العلم الاعلى ولكنه ليس جزءاً منه

(٢) كالنغم لا يفتي أن النغم هي موضوع علم الموسيقى فاذا نسبتها الى موضوع العلم الطبيعي وهو الجسم من حيث يتحرك ويسكن ويتخرج ويفترق وحدتها عراضاً من اعراض بعض أنواعه وهي الاوتار وأعضاء الصوت وان الاوتار وأعضاء الصوت تؤخذ في حدها معروضها وهو الصوت ولكن الجسم الذي هو موضوع الطبيعي لا يعمل عليها وهي بهذا الاعتبار تكون مما يبحث عنه في الطبيعي لو كان البحث عنها من جهة كيف نشأ والاسباب التي عنها تحدث ولكنها في الموسيقى موضوع لا من هذه الجهة بل من جهة أن سريها عنها وعن جنسها الذي هو كينونة الصوت وذلك الامر الغريب هو العدد لان الاتفاق والاختلاف المطلوبين للنغم في الموسيقى ودرجاتهما اعداد تعرض للنغم من حيث اعداد الحركات والاهتزازات التي تعرض للصوت أو لموضوعه ولما كان البحث عنها من جهة ذلك الامر الغريب لا أن يوضع العلم الذي يتكفل بذلك البحث تحت العلم الذي يبحث عن جنس ذلك الغريب وهو علم العدد فيكون الموسيقى تحت علم الحساب وهو العلم الذي موضوعه العدد فان جهة تحت الموسيقى تتعلق بسوع من أنواع العدد وهو النوع العارض للنغم ولا يتضح أن يوضع الموسيقى تحت الطبيعي لان جهة التي هو بها علم مخصوص ليست تلك الجهة التي روعيت في البحث عن موضوع الطبيعي فيكون عبرة المبين لا ذن الطبيعي والحساب متباينان قطعاً وما كان المنطوق فيه من حيث ما يختص أحدهما بما كان المنطوق فيه من حيث ما يختص بالآخر

(٣) الذي لم يختص بشيء قيد لكل من النوع والعرض الدقيق أما النوع الذي تنحصر في شيء آخر كالأكبر الحركات مثلاً التي هي موضوع علمها فانها قد تنحصرت بكونها تحركة فهي تحت الجسام ولكن علمها ليس جزءاً من علم الجسام وكذلك المناظر وان كان موضوعه نوعاً من المقادير ولكن لما تنحصر بسبب الخطوط المخروطية مع البصر

العام وفي ذلك العلم العام وغيره من هذه العلوم الخاصة لا يستحق (١) هذا الاسم بل الاسم الوضعي تحت الاسم العام فقط

وأما العلوم المشتركة في موضوع واحد فاما أن يكون أحد العلمين يتنظر في الموضوع على الإطلاق والآخر في الموضوع من جهة ما مثل بدن الانسان مطلقا يتنظر (٢) رفيه جزء من العلم الطبيعي ويتنظر فيه الطب أيضا وهو علم تحت العلم الطبيعي ولكنه لا على الإطلاق بل انما يتنظر فيه من جهة أنه يصح وعرض وإما أن يكون كل واحد من العلمين يتنظر فيه من جهة دون الجهة التي يتنظر الاخر فيها مثل ان جسم (٣) العلم العام أو جسم الفلك يتنظر فيه المنجم والطبيعي جميعا ولكن جسم الكل هو موضوع العلم الطبيعي من حيث يتحرك ويسكن وموضوع النجوى من حيث يتحكم فهذا بيان اختلاف العلوم واشتراكها في الموضوعات

وأما اشتراكها في المبادئ فاما أن يكون اشتراكها في المبادئ العامة لكل علم وليس هذا من غرضنا وإما أن يكون اشتراكها في المبادئ العامة لعلوم عدة مثل العلوم الرياضية المشتركة في أن الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية وإما أن يكون ما هو مبدأ في علم مسألة في علم آخر وهذا على وجوه ثلاثة إما أن يكون العلمان مختلفي الموضوعين بالعموم والخصوص فيبين شيء في علم أعلى ويؤخذ مبدأ في علم أسفل وهذا يكون مبدأ حقيقيا أو يبين شيء في علم أسفل ويؤخذ مبدأ العلم الأعلى بالقياس (٤) إلى ما لنا وإما أن يكون العلمان غير مختلفين بالعموم والخصوص بل إمامتشاركين في موضوع واحد كالطبيعي والنجوى في جرم الكل فان الطبيعي يفيد الآخر مبادئ وهي أن الحركة الفلكية يجب أن تكون

صحيح أن يكون تحت الهندسة ولم يصح أن يكون جزءا منه أما النوع الذي لم يتخصص فهو كالجسمات بالنسبة إلى الهندسة موضوع الأول نوع من موضوع الثاني والعلم الأول جزء من العلم الثاني أما العرض الذي لم يتخصص فكذلك موضوع علم الصوت وهو الصوت فانه عرض ذاتي لبعض موضوع الطبيعي والعلم الباحث عنه جزء من الطبيعي والعرض المتخصص كالمقولات الثانية فانها عرض من أعراض الجسم الثاني المتحرك بالارادة الناطق وهو من موضوع الطبيعي لكنها خصصت في المطلق بجهة انها توصل إلى مجهول تصوري أو تصديقي فيكون المنطق تحت الطبيعي ولكنه ليس جزءا منه أما مثل الموسيقى تحت الحساب فهو من قبيل ما تخصص نوعه فكان الموسيقى بحث من مدد مختص بالنغم

(١) لا يستحق هذا الاسم أي اسم الجزء بل يستحق اسمه الذي وضعه أهل الاصطلاح كاسم المناظر والموسيقى والاكر المحركة ونحو ذلك مع كونه تحت الاسم العام كالهندسة والجسمات مثلا

(٢) يتنظر فيه جزء من الطبيعي جزء فاعل ينظر أي انه يبحث عنه خاصة في العلم الطبيعي فانيخصص به من ذلك العلم جزء منه ينظر في امراض الانسان مطلقا فلو فرضه بل ذلك البحث من الطبيعي وجعل علما على حدة موضوعه الانسان مطلقا كان ذلك العلم تحت الطبيعي وجزءا منه كما وقع لنا آخرين من أهل النظر

(٣) جسم العالم الخ يريد منه أجرام العالم وقوله أو جسم الفلك يريد منه الاجرام السماوية فهي من حيث طبيعتها موضوعات لعلم السماء والعالم من العلم الطبيعي ومنه البك عنها من هذه الحينية يبحث عن حركاتها وسكونها وماذا تقتضيه طبيعتها منها أما النجوى فانه يبحث عنها من حيث شكلها وما تقتضيه الحركات من الاشكال من موافق المركز وخارجه ونحو ذلك ومقادير تلك الحركات وما يعرض لها وهذا معنى قول المصنف من حيث يتحكم

(٤) بالقياس إلى ما يريد ان ما بين في الاسفل لا يكون مبدأ حقيقيا للاعلى لان الاعلى هو الذي تبين فيه مبادئ الاسفل واذا عرض أن شيئا مما بين في الاسفل قد استعين به في الاعلى كان ذلك مبدأ بالقياس إلى من استعان به وفي المسئلة التي استعين به فيها كاستماع تأليف الجسم من أجزاء لا تتجزأ فانه يبين في الطبيعي ويستعان به في الالهى ضد بيان ثبوت الهيولى فهو مبدأ بالقياس إلى المستدل والمسئلة

مستديرة أو متشاكلين في جهة (١) في موضوع لكن أحدهما يتطرق في نوع أبسط كالحساب والآخر في نوع أكثر تراكيباً كالهندسة فإن الناظر في الأبسط يفيد الآخر مبادى كما يفيد العدد الهندسة مثل ما في عشرة إقليدس وهذه الاشتراكات الثلاث الأخيرة هي تعاون العلوم فإن تعاون العلوم هو أن يؤخذ ما هو مسألة في علم مقدمة في علم آخر

وأما اشتراكها في المسائل فأنما يمكن إذا اشتركت في موضوع واحد لكن أحدهما يعطى برهان الآن والآخر برهان اللّم مثل أن المنجم يثبت كُرْبَةُ الفلك لأن مناظره كذا والخطوط الخارجة إليه توجب كذا والطبيعي يعطى اللّم في كُرْبَتِهِ لانه ذو طبيعة بسيطة والطبيعة البسيطة الواحدة لا تفعل فعلا مختلفا في موضعها فيكون في بعضه زاوية ولا يك (٢) ون في بعضه وقد يعطيان جميعا برهان اللّم لكن أحدهما رعا أعطى علة فاعلية والآخر (٣) علة صورية وستعرف أقسام العلل بعد هذا وأما نقل البرهان فهو على وجهين أحدهما يقال الوجه الثلاث المذكورة في تعاون العلوم وهو أن يؤخذ شيء مقدمة في علم على سبيل التسليم ويكون برهانه في علم آخر فينقل برهانه إلى ذلك العلم (٤) لم أي يحال به عليه والثاني أن يكون شيء مأخوذاً في علم على أنه مطلوب فيبرهن عليه برهاناً حذواً الاوسط من علم آخر فتكون أجزاء القياس صالحة للوقوع في العلمين كما يبرهن على زوايا غروط البصر في علم المناظر بتقديرات هندسية على جهة لوجعلت معها تلك الزاوية هندسية محضة لكان البرهان عليها ذلك وهذا انما يمكن إذا كان أحدهما العلمين تحت الآخر فيكون الأصغر من هذا العلم الذي هو تحت الاوسط من العلم الذي هو فوقه إما عارضاً (٥) الجنس موضوع العلم السفلا في أو جنس عارضه أو شيئاً مما تقدم ذكره مما يمكن استعماله في البرهان

- (١) في جنس موضوع كالحساب والهندسة فأنهما يشتركان في الحكم الذي هو جنس موضوعيهما
- (٢) ولا يكون في بعضه أي لا يكون في منه زاوية بل يكون في ذلك البعض الآخر خطاً مستقيماً أو منحنيًا واسم يكون يرجع إلى الفعل وزاوية هو الحبر والضمير في بعضه إلى الموضوع
- (٣) والآخر علة صورية كعلم القياس من المنطق يثبت علم النفس بالنتائج عند ألف الاقيسه فهو يعطى العلة الصورية للعلم أما في الآلهي فتثبت لها العلم بالافاضة من مبدئها المحرد
- (٤) إلى ذلك العلم أي العلم الآخر الذي هذا المقدمة مسئلة فيه ومعنى نقل البرهان إليه مع أنه فيه أنما نفع الطالب على ذلك العلم لطلب البرهان منه فليس النقل في الحقيقة للبرهان وإنما هو لطلبه هذا ما يفهم من مبارقة المصنف وهو موافق لما في عبارة كثير من المناطقة والحق أن المراد من نقل البرهان أن تأتي بالبرهان من العلم الذي يشتمل على المسئلة إلى العلم الذي جعلت فيه مقدمة وهو نوع من أحالة الطالب على البرهان في ذلك العلم أي بناؤا لكتنه أولى باسم النقل من علم إلى علم أما في التصوير الأول فلا نقل من علم إلى علم وإنما هو توجيه لطالب علم إلى النظر في برهان أخيم في علم آخر
- (٥) إما عارضاً لجنس موضوع العلم السفلا في الخ العارض ما هو مثل العارض في قولهم إن الإنسان عارض للحيوان بمعنى أن الانسانية ترد على الحيوانية بعروض الطاقة للحيوان خطوط الشعاع من غروط البصر مثلاً أو زاوية الانعكاس وزاوية السقوط في علم المناظر من عوارض المقدار والمقدار جنس موضوع المناظر اده موضوع المناظر هو الخسروط البصري وهو من آفة اذا الخسروط مطلقا وهو من افراد المقدار فمابوضع في علم المناظر من الخسروط والزوايا ونحوها هو من عوارض المقدار بالمعنى الذي ينما فمابرهنه في الهندسة التي موضوعها المقدار يصح أن يكون برهاناً في المناظر لان ما في المناظر أخص مما في الهندسة فالهندسة تعطى العلة في الحكم لآمانا وبالجمله فكأنه منه بحيث لو امتدت الهندسة في جميع أنواع موضوعها الدخل المناظر فيها وإنما أفرد المناظر لزيادة العناية به وأكثره أحكامه إلى حد ينفي عنه أن يخص بالاشتغال به وهو السبب في فرد في تقسيم العلوم وأفراد كل موضوع دلهم والا فان

وأما الجزئيات الفاسدة فلا يقينها لان اليقين دائماً لا يتغير والجزئيات متغيرة فاسدة فلا يقينها
عقد دائم قائم اذا تغيرت وفسدت وزال اتصافها باللاوسط لم يبق اندراجها تحت الكبرى فلا يبقى اعتقاد
النتيجة في حقها دائماً واذا لم يكن بها يقين فلا يتصور في حقها ما يقيد اليقين والبرهان يقيد اليقين
بلى يقوم البرهان عليها بطريق العرض فان البرهان اذا قام على الكل واتفق أن تدخل هذا الجزء
تحت دخول لا يقتضيه نفس الحكم ولا الشخص يقتضى دوامه تحته بل دخوله اتفاقاً عرضياً كان
قيماً (١) البرهان عليه أيضاً عرضياً

كل علم تحت آخر فنحن نعلمه أن ينسج فيما فوقه بلا حاجة الى التشعب ولكن كثرة أحكام الموضوع الاسفل قضت
باعتداله عن الاعلى ولكنه لا يعبر من نقل برهان الاعلى اليه بالمعنى الذي نحن بصدد بيان
وقوله أو جنس عارضه عطف على جنس موضوع العلم أى ان الاصغر في السفلى فيكون عارضاً للجنس العارض
لموضوعه بالمعنى الذي ذكرناه وقد عرفت ان مما يوضع في مسائل العلم عوارض موضوعه الذاتية تخلق العقدة مثلاً
يوضع في مسائل علم الاخلاق وهو عرض ذاتي للنفس الانسانية أو قواها التي هي موضوع العلم فعوارض الموضوع
في العلم السفلى توضع في مسائله وهذه العوارض عارضة بالمعنى الذي بيناه لجنسها بمعنى انها ترد عليه وتكون من افراد
أما جنسها فترد عليه أحكامه في العلم الاعلى ثم اذا أريد اثبات حكم لها صح نقل البرهان الذي أثبت الحكم لجنسها
اليها بالضرورة حتى ثبت ذلك الحكم لها

ولنضرب لك مثلاً علم تهذيب الهمة وموضوعه ارادة الانسان من حيث لزومها لمسل كما محدودا لعناية معينة في المعاش
والامداد وضايقته أن تصل النفس الى حكم أهوائها والتصرف فيها بما هو أسمى بسعادتها وما يلائم كمالها الانساني فهذا
العلم تحت علم الاخلاق ومما يوضع في مسائله المسارعة لارضاء العشرة والتلذذ بتجارته في اعمالهم فهذا الاصغر في هذا
العلم عارض للجنس الكرامة أو الشهرة بمعنى أنه من أنواعه وهو جنس له وهذا الاصغر من عوارض الموضوع وهو الارادة
بقيد السابق فقد كان عارضاً للجنس عارضاً للموضوع فأي جري من البرهان في أحكام حب الشهرة يجري أيضاً في
أحكام المسارعة لارضاء العشرة فضاربه ومنافعه تدرج في مضار ذلك ومنافعه بعين الأدلة التي تقام في علم الاخلاق
وقول المصنف أو شيئاً مما تقدم ذكره مما يمكن استعماله في البرهان أى مما يوضع في العلوم البرهانية كأن يكون الاصغر
في العلم الاسفل من أجزاء موضوع العلم الاعلى كالكلاد من اعصاب العين في علم الرمد فان اعصاب العين من جملة
الاعصاب وهي جزء من بدن الانسان فالادلة التي تقام على أحكام الاعصاب في الطب تقوم على أحكام كل عصب من
اعصاب العين فنقل من الطب الى علم الرمد على الصواب الذي ذكره المصنف

وقد أغرب المصنف في التعبير وأغض وقصر وأوضح منه وأوفى قول الخوارج في كشف الاسرار « وذلك لا يمكن
الا اذا كان أحد العلمين تحت الآخر أو يشتركان في الموضوع لكن أحد العلمين ينظر فيه مع قيد والآخر مع قيد آخر
فان كان الوجه الاول فلا بد أن يعطى العلم العام العلة للعلم الخاص وذلك كأن تستعمل البراهين الهندسية في علم المساطر
والبراهين العددية في علم التأليف والموسيقى وان كان على الوجه الثاني فيمكن أن يتفق العلمان في القياس فانه متى كان
الحكم الاوسط مقوماً للاصغر والا كبر عرضاً ذاتياً لللاوسط وهو المأخذ الاول من مأخذ البرهانيات وكان الاكبر
مرضاً ذاتياً لللاوسط والاوسط عرضاً ذاتياً للاصغر وهو المأخذ الثاني من البرهانيات كان لنظر في العلمين واحداً وان لم
يكن كذلك لم يكن القياس برهانياً في كليهما بل عساه أن يكون برهانياً في أحدهما فقط فان البرهان لا يتخلو من أحدهذين
المأخذين هكذا ذكره الشيخ في الشفاء اه »

(١) كان قيام البرهان عليه أيضاً عرضياً كما لو برهنت على ان كل انسان حيوان بانه حساس وكل حساس حيوان فانه برهان
على ان زيد الموجود حيوان ولكنه برهان عرضي لانه قد اتفق ان زيد موجود وهو حساس والحكم وحده لا يقتضى
وجود زيد ولا يخص زيد بقتضى دوامه وقد أراد المصنف أن الجزئيات الاضافية التي هي كليات يصح اقامة البرهان
عليها لا يمكن اليقين دائماً بامكانها بخلاف الجزئيات بالمعنى الحقيقي وهي الجزئيات الفاسدة المتغيرة فانها يقوم عليها البرهان
في ضمن الكليات اذا اتفق وجودها واندرجها فيها

واذا لم يكن عليها برهان فلا يحسد لها لان كل حسد كاستنيته فاما أن يكون مبدأ برهان أو نتيجته أو تمامه وهذا لا يصلح أن يكون جزء برهان ولا تمامه اذ البرهان عليها فلا يكون حدا ثم هذا الحسد ان كان من المقومات فلا تكون محمولة عليه لانه ذلك الشخص بل لطبيعة نوعه فيكون الحسد للنوع وهذا داخل فيه بالعرض وأما ان كان من العرضيات فلا يكون حدا مطلقا لأنه لا يدوم الاعتقاد الحاصل منه

وربما شكك مشكك فقال كيف تمنعون قيام البرهان والحسد على الجزئيات وأصحاب العلوم يقيمون البرهان والحسد على كثير من الاشياء الواجبة الوقوع المتكررة مع أنها جزئية فاسدة مثل الكسوفات الشمسية والقمرية وغير ذلك من الامور المتجددة السماوية وجوابه أن البرهان لم يقيم على الكسوف من حيث هو هذا الكسوف بل من حيث هو كسوف مطلق نسبتته الى هذا الكسوف وغيره نسبية^(٣) سواء الا أن الكسوف الذي قام عليه البرهان به منه وحالته اتفق أن لم يكن الا واحدا لأن تصور منعه أن يقال على كثيرين بل لم يتفق له وجود كثير كما أن تصور معنى الشمس والقمر لا يمنع قولهما على كثيرين على ما سلف بيانه في الكلبي

وأما الممكنات فعلى امكانها برهان وهو أمر يقيني لا شك فيه ولا تغير له أما على وجودها وعدمها المتغيرين فلا

ثم الممكنات إما أكثرية وإما اتفاقية متساوية أما الأكثريات فلها الاحالة على أكثرية واذا جعلت حدودا وسطى أفادت علما وطننا أما العلم فبامكانها الأكثرى وأما الظن فبوجودها وحصولها

(١) فاما أن يكون مبدأ برهان أو نتيجته أو تمامه يخلو لذلك نحو الاستدلال على أن القمر يتوسط بين الأرض والشمس وكل ما كان كذلك يرول نوره قائم يزيل نوره وزوال النور هو الخسوف فله اذ ميل الخسوف ما هو حد بانه زوال ضوء القمر لتوسط الأرض بينه وبين الشمس وهذا الحد التام لا يكون كافيا لواجب مقدمة في البرهان بل ينقسم الى جزئين وتتركب منهما مقدمة البرهان أى الكبرى منهما وإيراد القسمين في الحد يخالف إيرادهما في البرهان لانه يقدم في الحد ما يؤخر في البرهان كما تراه في تقدم زوال النور على توسط الأرض عند التعريف وتأخره عنه في البرهان وان كان هذا غير مطرد فاذا اقتصر في المعرف على الجزء المتقدم في البرهان وهو الاوسط سمي حدا هو مبدأ البرهان واذا اقتصر على الجزء الثاني المؤخر به سمي حدا هو نتيجة البرهان والحد التام هو المركب منهما وهو الذي عبر عنه المصنف بتمام البرهان ولما كانت الجزئيات لا يبرهن عليها فهي لا تنداد لوجدها لصح أن يكون حدا هو واحد من الثلاثة وكل واحد من الثلاثة فهو داخل في البرهان على ما هو حده فلوحث لصح أن يكون حدا هو الذي لا يبرهان عليها فيصح أن يكون عليها برهان وقد قلنا انه لا برهان عليها فلا حد لها وقد اقتصر غير المصنف على الدليل الثاني الآتي في قوله « ثم هذا الحد ان كان من المقومات الخ »

(٢) مع انه لا يدوم الاعتقاد الحاصل منه أى لانه لا يدوم الخ وذلك لانها عرضيات الجزئى وهي باقية سقائه فاسدة بفساده والكلام في الجزئيات الفاسدة فاذا حددت الجزئى بعرضيات وهي زائلة بزواله لم يكن الاعتقاد الناقص من الحد وهو اعتقاد ان هذا الحد حقيقة للحدود دائما بل لا يتقرر الدهر على هذا الاعتقاد الا ما يستمر اعتقاده ببقاء تلك الاعراض ومن المعلوم أن الحد لا يسمى حدا حقيقيا الا مع العلم بوجود الحقيقة ثم بان الدائيات ذاتيات لها فاذا تزعم هذا الاعتقاد لم يبق الحد حدا بل عادت تفسير المدلول الاسم كما هو ظاهر ولا يختلف الحكم اذا فرضت أن الحد بعرضيات في وجوب العلم بوجود الحقيقة وأن ما حدث به ما بقى بقاء ذاتها

(٣) نسبة سواء على الاضافة أى نسبة لا يختلف فيها واحد من آخر والحاصل أن البرهان على وقوع الكسوف برهان على أن كسوفه يحصل ولا ياتفت في البرهان الى شخصيته غير أن هذا الكلبي ينحصر عند الوجود في شخص فالذى يثبت بالبرهان لا يمنع تصوره وقوع الشركة فيه فلا يكون جزئيا كالشمس على ما قال

لأن الأمر إذا صح أن له عللة أكثرية ترجح جانب وجوده على عدمه فحصل به الظن وهذا مثل نبات
الشعر على الذقن عند البلوغ لعللة استحصاف البشرة ومثانة التجار فان الغالب حصول هذه العلة
فيغلب حصول معلولها وأما الاتفاقيات فعلى دخولها تحت الامكان برهان وأما تميز كونها من
لا كونها فليس به علم ولا ظن والالترجح أحد الجانبين وصاراً كثيراً

(الفصل الرابع)

في أن الحد لا يكتسب بالبرهان والقسمة والاستقراء بل من طريق التركيب

كقوله (٢) ودعوناك في آخر المقالة الثانية بمضمون هذا الفصل فهذا حين ما نجز الوعد فنقول
الحد لا يمكن اكتسابه بالبرهان لأن الوسط المترتب بين المحدود الذي هو الحد الأصغر في القياس وبين
الحد الذي هو الأكبر فيه لا بد من أن يكون مساوياً للطرفين فان الوسط (٣) لا يكون أخص من الأصغر
في موضوع ما ولا يجوز أن يكون ههنا أعم على الخصوص فان الأكبر يكون إما أعم منه أو
مساوياً ومساوياً الأعم أعم فكيف إذا كان أعم فيكون الحد أعم من المحدود وهذا محال فوجب (٤)
أن يكون الوسط لا محالة مساوياً والمساوياً للحدود إما فصل أو خاصة أو حد آخر أو رسم
ولا يجوز أن يكون فصلاً وخاصة لأن الأكبر إما أن يحمل عليه مطلقاً أو على أنه حده فان حمل
عليه مطلقاً لم ينتج القياس إلا حله على الأصغر فقط وهذا مستغن عن القياس فان ذاتيات الشيء
وأجزأه معلومة الحمل عليه دون القياس وليس المطلوب هذا بل كون الأكبر حده وان حمل على
أنه حد الأوسط فلا يخلو إما أن حمل على أنه حده من حيث هو فصل أو خاصة أو على أنه حد لكل
ما يوضع له ويوصف به والقسم الأول كاذب فليس حد النوع حد الفصل ولا حد الفصل من
حيث هو فصل حد النوع وأما القسم الثاني فإما أن يكون الحمل فيه على أنه حد لكل ما يوضع له

(١) استحصاف البشرة أى استحكامها وقوله مثانة التجار شون ثم جيم أى الأصل يريد أصول الشعر في الجأء أو

أصل المراج

(٢) كقوله دعوناك الخ وذلك في آخر المقالة الثانية التي وضعها المستنف في الأقوال الشارحة حيث قال « وقد
بقى من المباحث المتعلقة بالحد معرفة طريق اكتسابه وهل يكتسب بالبرهان أم بطريق آخر لكننا لم نشرع بعد
في البرهان آخرنا هذا البحث إلى ذلك الفن ونورد هناك مشاركات الحد والبرهان إن شاء الله »

(٣) فان الوسط لا يكون أخص الخ أى في القضية الكلية وهي هنا كلية لأن الحد أعا يكون للنوع الذي هو الأصغر
بأجمعه لا ببعضه

(٤) فوجب أن يكون الخ دعوى المصنف هي أن الأوسط لا بد أن يكون مساوياً للطرفين ولم يثبت إلا أن الأوسط
يجب أن يكون مساوياً للأصغر ثم استمر في تسم البرهان مع أنه يبنى عليه أن يكون الأوسط أخص من الأكبر ولم يتعرض
لتقيده ولعله سكنت عنه لظهوره مما سبق فإنه وهو مساو للأصغر لو كان أخص من الأكبر لكان الأكبر أعم من
الأصغر فيكون الحد أعم من المحدود

(٥) والقسم الأول كاذب الخ أى ان النتيجة تكون كاذبة فان الأصغر هو النوع المطلوب تحديده وقد حمل الأكبر
على الأوسط الذي هو فصل على أنه حده من حيث هو فصل فتكون النتيجة ان النوع هو الأكبر من حيث هو فصل
وكذبه ظاهر وهذا التفسير هو ما أخذ من قول المصنف « فليس حد النوع حد الفصل الخ » ويمكن أن يترك إلى
ظاهره وهو أن القسم الأول هو الحمل على أنه حله الخ أى يكون الكذب في الكبرى ويكون قولاً فليس الخ يائناً
للكذب عبودى إليه الحمل عند النتيجة والافلو قصده حمل الأكبر على الأوسط على أنه حده من حيث هو فصل لم يكن
فيه كذب في ذاته

كان وضعاً مبتدأ لاستفاد من القسمة وان استثنى نقيض قسم لتأج الباقي فاما أن وضع في
القسمة أن حد كذا إما كذا وإما كذا ثم استثنى لكن ليس حده كذا أو وضع أن الشيء في نفسه
إما كذا وإما كذا أي محمول عليه إما كذا وإما كذا والقسم الأول هو بيان الشيء بما هو أخفى
منه لأن حد الشيء أيين له مما ليس حده وأما الثاني وهو نتائج أجزاء الحد من استثناء نقائصها عن القسمة
بان تقول الانسان إما حيوان أو غير حيوان لكنه ليس غير حيوان فهو حيوان وكذا إما ناطق أو غير
ناطق وإما مائت أو غير مائت ثم ينتج الناطق والمائت باستثناء سلب غير الناطق والمائت ثم تجمع
هذه الأجزاء وتؤلف قياساً آخر وهو أن هذه المحمولات الجوهرية المساوية للشيء قول مفصل دال على
ماهية الشيء وكل قول مفصل دال على ماهية شيء فهو حده فمجموع هذه المحمولات حده فليس بشيء
أيضاً لأن القياس الأول أيضاً هو بيان الشيء بما هو منتهى أو أخفى منه لأن أجزاء الشيء بينة للحدود
غير محتاجة للبيان وهي أيين من نقائصها أو مثلها في البيان فليس سلب غير الناطق أيين للشيء من
الناطق فكذا نظائره وأما القياس الآخر وهو أن مجموع هذه المحمولات قول مفصل من أمره كذا
فهو بسيط حد أخذ فبأي طريق عرف أن حد الحد هذا كان مصادرة على المطلوب الأول وعلى
الجملة فهو بسيط حد لا كبير بسبب أنه أيين للأصغر من الأكبر وتوسيط حد الأصغر لأن الأكبر بما
يكون أيين له من الأصغر ليس بقياس إلا على أقوام بل لا يخطر ببالهم معنى الشيء فإذا ذكر لهم حده
تبينوا المعناه فابتدروا إلى التصديق بالمحمول حين تصوروا معناه أو معنى الموضوع فكان غناء هذا
التوسيط في قاعدة التصور لا في التصديق بل التصديق حاصل لأن التصور حاصل دون هذا التوسيط وإذا
كان كذلك فمن يفهم أن الحد قدور مفصل دال على ماهية الشيء ولا يسلم أن مجموع هذه المحمولات
المساوية للشيء حده كيف يسلم أنهم أقول مفصل دال على ماهية الشيء فإن كان يتبين أنهم أقول مفصل
دال على ماهية الشيء كان يتبين أنهم حددون هذا التوسيط فإن معنى الشيء إذا كان يتبين أن شيئاً آخر كان
هو يتبين أنه لا محالة إذ ليس هو غير معناه وإن لم يكن يتبين أنها حدد لم يكن يتبين أنهم أقول مفصل دال على ماهية
الشيء فكان مصادرة على المطلوب الأول من هذا الوجه أيضاً

والاستقراء أيضاً ليس طريقاً إلى اكتسابه فإن الجزئيات إذا حصرت فاما أن يحمل الحد عليها على

(١) لاستفاد من القسمة فإن ادوات الانسان إما حيوان وناطق وإما ليس بحيوان وناطق ثم استثنيت الأول لم يكن
ذلك الاستثناء أيام التقسيم إلى أتي لك دلائل من أسرار ح عن محردا القسمة ويكون كون الانسان حيواناً ما طاقاً أمراً
معروفاً ليس قدراً ومبتدأ وأنت تعلم أن استفادة الحد من التسميم على هذا الوجه لم يفعل به قائل وإنما الداهون إلى
ذلك قالوا ان تقسيم الجسم منسلاً إلى نام غير نام ثم تقسيم الجسم المائي إلى حساس وغير حساس ثم تقسيم الجسم المائي
الحساس إلى اطلق وغير اطلق ويصل هذه الأقسام بعضها عن بعض يؤدي إلى معرفة حد لسان بما هم من أجزائه
من الجسم والذئبي والحساس التي يسميها الحيوان وما حصه ما هو الناطق وهو على هذا الوجه يرى مما سيورده عليه
المصنف وقد لعب المصنف وغيره لفظ الاكتساب فظنوا أنه لا يكون الا نوصع الحدود أصغر في الدليل لهذا قالوا
ما قلوا وستر يد ذلك أيضاً

(٢) توسيط حد لا كراخ ودال في قولهم مجموع هذه المحمولات قول مفصل دال على ماهية الشيء وهو
حد لا كبير الذي هو الحد وقوله وتوسيط حد لا كراخ كان كذلك هذه المحمولات تعود أيام الانسان كلها
ودائماً الانسان كما هي حده تعد حدوده المجموع أنه في ثباته لسان ووسطاً هذا الحد بين المجموع وبين
الأكبر وهو حد الانسان وذلك التصرف لا يجوز لا على قوم بله كما قال المصنف

(٣) فإن الجزئيات الخ أرادها جزئيات النوع المحدد ويكون تحصيل الحد باستقراء في جميعها كما تقول زيد

انه حد لكل واحد منها من حيث هو شخصه وهو كاذب فليس حد النوع حد الاشخاص الواقعة تحته من حيث هي أشخاص أو يحمل على أنه حد نوعها وهو مصادرة على المطلوب الاول أو يحمل مطلقا لا على أنه حد فوجبه ان يكون محولا أيضا على النوع من غير زيادة أنه حد.

ولا يمكن ان كتسابه أيضا من حد الضد فان ذلك الحد كيف اكتسب فان اكتسب من هذا فهو دور وان اكتسب بطريق آخر فليكتسب به هذا أيضا على أنه ليس لكل محدود ضد ثم ليس أحد الضدين بأولى بان يكتسب حد ضده من حده من الضد الآخر.

فاذا تزيقت هذه الطرق كلها فليبين طريق اقتصاص الحد وهو طريق التركيب وذلك بان نعيد الى الاشخاص التي لا تنقسم من جهة المحدود سواء كان المحدود جنسا أو نوعا ونعرف المقولة التي هي واقعة فيها من جهة المقولات العشر ولا نكتفي بشخص واحد بل ان كان المحدود جنسا لنقطتنا أشخاصا مع أنواع واقعة تحته أو كان نوعا فنصدا الى عدة من أشخاصه ونأخذ جميع المحولات المقومة لها التي في تلك المقولة من الاجناس وما هو كالا جناس والفصول أو فصول الاجناس وأعني بقولي ما هو كالا جناس الموضوع المأخوذ في ماهية العرض الذاتي الذي كالانف للنطوسة ثم تأخذ الاعم ونزده بالخاص القريب منه مقيد به على ما عرفت التقييد ونجتهد في الاحتراز من التكرير مثل أن نقول جسم ذو نفس حساس حيوان فان الحيوان قد تكرر تارة مفصلا وتارة مجتمعا فاذا جمعت هذه المحولات على هذا الوجه نازلنا من الاعم الى الاخص ووجدتها مساوية للمحدود في الجمل والمعنى كان القول المؤلف منها ادالا على كمال حقيقة الشيء وهو الحد.

أما المساواة في الجمل فهو ان كل ما يحمل عليه المحدود يحمل عليه هذا القول وكل ما يحمل عليه هذا القول يحمل عليه المحدود وأما المساواة في المعنى فهو الاشتمال على جميع ذاتيات المحدود بحيث لا يثنى منها شيء وكثير من الاقوال المساوية في الجمل لا يكون مساوية في المعنى بل يفوته كثير من الذاتيات كما تقول الانسان جسم ناطق فان هذا مع اختصاصه بالانسان ومساواته لياه يخل بمعنى الحيوانية وكما تقول الحيوان جسم ذو نفس حساس وتقتصر عليه فانه ناقص في المعنى لان للحيوان وراء هذا كونه متحركا بالارادة ويتساويان مع ذلك في الجمل.

ثم ان كان لأقرب أجناس المحدود اسم موضوع كان الاولى ايراده لانه يدل على جميع الذاتيات المشتركة بالتضمن ثم يردف بجميع الفصول الخاصة بالمحدد ودوان كانت ألفا وان لم يكن له اسم أو ردت ذاتياته مفصلة بده أي حده وهذا كله مما سبق بيان له في المقالة الثمانية امكن الغرض في اعادته التقييد على انه هو طريق التركيب وأن لا طريق الى اقتصاص الحد غيره.

والقسمة وان عزلنا هاهنا عن رتبة افادة الحد فلهامعونة في طريق التركيب من وجوه ثلاثة أحدها دلالتها على ما هو الاعم والاخص من المحولات فليست تنبسط منها كيفية تركيب أجزاء الحد في البداية

حيوان ناطق وعمر حيوان ناطق وهكذا الرقيرض حصير جزئيات الانسان مثلا أو قول في حد السيارة المحسورة عندهم في سبعة كواكب القمر يتحرك بفلك خاص به والسمك كذلك الخ فالسيارة كوكب يتحرك بفلك خاص به وهذا أيضا مما ينبغي ان يذهب اليه أهل المنطق الا انهم لا يسمونهم سموم وسمخات بيئته به - أن ينتهي الصنف من طريقه الى حدها لكسب البرهان

(١) مع أنواع واقعة تحته أي أشخاصا يكون كل واحد أو عدة منها مصحوبا بموعه الذي يدخل تحته وكان الاولى في التعبير من أنواع بدل مع أنواع كما هي عبارة غيره

بالاعم وتقييده بالاخص والثاني دلالة على انقسام الشيء من طريق ماهو فتجعل الشيء جنسا لما يليه في الرتبة ونقرن فصله الخاص به من غير تجاوز الى فصول الاجناس الاخص منه فيجري ترتيب الاجناس على هذا التوالي والثالث دلالة على جميع الذاتيات عرضا كما دلت عليها طولا فان الشيء يمكن ان يقسم تقسيمين ليس قسما أحدهما تحت قسمي الآخر كأنقسام الجسم ذي النفس الى المتحرك بالارادة وغير المتحرك مرة والى الحساس وغير الحساس أخرى فقسمة الشيء الى أقسام مترتبة بعضها فوق بعض قسمة طولية وقسمته الى أقسام متساوية في الرتبة قسمة عرضية فاذا استقصى هذا الاستقصاء وشك أن لا يفوت القسمة شيء من الذاتيات وانتهت الى الذاتيات التي اذا قسمت بعد ذلك وقعت القسمة بالعرضيات والاشخاص فان القسمة من الجوهر اذا انتهت الى الانسان وقفت ولم يتقسم بعد بالذاتيات وبعدها لما أن يتقسم الى الاشخاص أو الى الفصول العرضية كالكتاب والاتي والخياط والحارث وغير ذلك

(١) دلالة على انقسام الشيء من طريق ماهو الخ قال غير المصنف « ويجب ان يعلم أن القسمة مبنية في التركيب لانه تحفظ بها الوسائط وترتيب أجزاء الشيء في البداية بالاعم وتقييده بالاخص لدلالة على انقسام الشيء الى المقول في جواب ماهو والى غير المقول في جواب ماهو فيجعل الشيء جنسا لما يليه ويقرن به فصله الخاص من غير تجاوز زمنه الى فصول اجناس اخص فيعلم ترتيب الاجناس على التوالي ولان القسمة كما تدل على الاجناس طولاً تدل عليها عرضاً الخ » فتد جعل الوجه الثاني من قمة الوجه الاول وعلمة له وقد فصل المصنف الوجهين لان الترتيب بين الاعم والاخص شيء وترتيب الاجناس وتعيين كل واحد منها عن الآخر فلك أن ترتب بطريق القسمة ما في الانسان الى اعم وأخص بدون رعاية لترتيب الاجناس كان تقول الجوهر ما يمتد في الابعاد الثلاثة امتدادا جوهريا أو غير ذلك والممتد اما نام واما غير نام والناهي اما احساس متحرك بالارادة أو غير ذلك والحساس المتحرك بالارادة اما ناطق أو غير ناطق فقد أثبت على أجزاء الحد مبتدئا بالاعم مقيدة بالاحص ومع ذلك لا يوجد ترتيب للاجناس وانما هو سر دلالة حقيقة واحدة وهي الانسان مبتدئا بالعام منته بالخاص

لكذلك لو أثبت القسمة من طريق ماهو بمعنى أنك قسمت ما جاء في طريق ماهو الى المقول في جواب ماهو وغير المقول في ذلك الجواب بل مقول في جواب أي شيء هو في ذاته وكلما حصلت قسما جعلته جنسا لما يليه وقرنت به هذا الجنس الفصل الخاص بالذي يليه فقط من غير تجاوز الى ما تحتها استعدت مع البداية بالاعم والتقييد بالاخص ترتيب الاجناس وطريق ذلك أنك متى حققت في الانسان ذاتية الجوهر وداتية الممتد في الابعاد الثلاثة وفصلت الانسان بالقسمة من غيره في ذلك قلت بعد تفصيل هذا القسم في ذات الانسان وهذا هو الجسم ثم تجعل الجسم جنسا لما يليه وهو الجسم النامي بان تنسب الى الجسم الفصل الخاص بما يليه وهو النامي ثم تقول وهذا هو جنس الجسم النامي لانه يقال في جواب ماهو على الحيوان والنبات ثم تضيف بطريق التقسيم الى الجسم النامي فصلي الحساس والمتحرك بالارادة فيتحصل لك جنس آخر وهو الحيوان ولو أنك لم تنظر في التقسيم الى ما يقال في جواب ماهو وما لا يقال واكتفيت في القسم بما يذكرك في طريق ماهو لم تحصل لك الافصول وهي وان كانت فصولا لاجناس بعضها اخص من بعض ولكن

لم تفرز فيها تلك الاجناس ولن تفرز الا بعد قسمتها الى ما يقال في جواب ماهو وما لا يقال ولما أتت على ما وعدنا به من مناقشة المصنف فيما تبع فيه غيره من ان الحد لا يكتب بالبرهان ولا بالقسمة ولا بالاستقراء زعموا أن لا طريق للحد الا التركيب وقد علمت يانه مما ذكره المصنف وأنت تراه لا يتسرك الا بعد معرفة أجزاء الماهية وانها أجزاء لها وانه لا جزء لها سواها وان منها العام والخاص حتى يمكن لك التركيب على الوجه الذي يعتبر به التعريف حد عندهم ولا يخف أن طالب الحد لماهية ما كالا انسان مثلا لا بد ان يبتدئ بمميزا المحمولات التي تحمل عليها احمالا عرضيا مما يحمل عليها احمالا ذاتيا فأول ما يبتدئ يتطرق في الجوهر هل هو ذاتي أو غير ذاتي وربما يحتاج ذلك الى الدليل على نفي أنه عرضي ثم ينتقل الى الامتداد هل هو جوهر حتى يصح ان يكون حرا من الانسان الذي هو جوهر وحاجة ذلك الى البرهان لا تخفى وهكذا يستقرئ جميع ما يصح ان يكون في الانسان مبدءا لا تمارى صدر عنه حتى يأتي على آخر ذلك بالاستقراء الحاصر وهو في جميع ذلك يستعمل البرهان بضر وبه لاثبات الجوهرية وجزئية الجزء لماهية

(الفصل الخامس)

في مشاركات الحد والبرهان

قد بينا أن كل واحد من مطلبي لم وما الطالبة حقيقة الذات بعد (١) لم مطلب هل ولم تطلب العلة الذاتية في البرهان وما تطلب الحد المعترف لحقيقة الشيء وما هيته فيتنفق سؤالان طلب البرهان والحد في آخرهما عن هل ويتفق الجوابان أيضا لأن العلة الذاتية معقومة للشيء فهي داخلية أيضا في جواب ما هو أي الحد حسب دخولها في جواب لم الطالب للبرهان الحقيقي وبهذا يعلم أن البرهان وإن لم يكن طريقا إلى اكتساب الحد فبعضه نافع في حدس بعض الحدود وهي التي حدودها الوسطى على ذاتية الشيء ولست نأمن بهذا أن هذه العلة يستفاد كونها ذاتية من البرهان كلاً فلم يعرف من قبل كونها ذاتية لا تجعل حدود البرهان بل نعتي به التنبيه لها بالبرهان وزوال العلة بسببه وسأله ما إذا سئل لم يتكسف القمر فقال لانه توسطت الأرض بينه وبين الشمس وكلما وقع كذلك زال ضوءه فإن كسوف الشمس يثبت به وعلة الكسوف أيضا وما هيته كذلك فإن الكسوف هو زوال ضوء القمر توسطت الأرض بينه وبين الشمس فيتنفذ من هذا البرهان للحد لكن الحد الكامل لا يكون حداً واحداً في البرهان أي جزء مقدمة بل جزآن وإرادتهما في الحد خلاف إرادتهما في البرهان إذ يتقدم في الحد ما أخرته في البرهان ويؤخر ما قدمته فأنك قدمت توسط الأرض على زوال الضوء في البرهان وفي الحد الكامل تؤخره فتقول الكسوف هو زوال ضوء القمر توسطت الأرض بينه وبين الشمس

فإن جعلت كل واحد من جزأي البرهان حداً واتفق أن كان مميّزا وإن لم يكن حداً تاماً مسمى الذي يكون مقدماً في البرهان أي الحد الأول وسط حداً هو مبدأ برهان مثل توسط الأرض في هذا المثال والذي يكون مؤخر فيه أي الحد الآخر حداً هو نتيجة برهان مثل زوال ضوء القمر ههنا وهذا النحايتهما إذا

ويستعمل القسمة حتى يحس الناس من العرض والعام أنهما يصلان إلى اليقين بأن لا حرة ورأى ما حد وبعدها كانه يأخذ الترتيب ولا يستعني فيه عن القسمة كما صرحوا به وهذا من السدييات إلى لآتي على طلاب العلوم وهم يعترفون بها فالوصول إلى الحد في الحقيقة هو البرهان والقسمة والاستقراء السديين كالتصديق في كسبه ولكسبه فالمراد بالحد هو الحد المستقر والبرهان والقسمة والاستقراء السديين كالتصديق في كسبه لو كان البرهان كسباً للحد لهذا حرموا على أن يقولوا توسط البرهان والقسمة في تحصيل الحدود إذ لا يصح أن يكون في غاية المطالب من تحصيل المطلق ولو شاءوا الرجوع إلى ما قرروا من أن الحد الحقيقي يتوقف على التصديق بوجود الحد ودوماً ينوونه ذلك من أن الحد لم يكن علمياً حتى يكون حياً لا يعلم ولا يكون الشيء معلوماً حتى يكون حقيقة ثابتة يعكس مثالها إلى الدهن ثم بعد ذلك كانوا يتقنون أن الوصول إلى كنهه المستند حتى يكون مافي الدهن مثلاً لا ذاتها لا تعرضها يحتاج إلى التحصيل بالدليل فإحصاءات عند قاعدة تصديقات نشأ عنها في الدهن عند تصورات للماهية متى رتب وجمعت على الشيء المعروف مثلت الماهية واكتسبت بصورتها الحقيقية فتوقف المسود على التصديق لا شناعة فيه وكانهم راعوا في الكسب أنه هو الممثل الأخير للماهية بعد تحصيل جميع ما به سبيله ولا يارعمهم أحد أن طريقه العرود هو ترتيب الأجزاء بعضها مع بعض والله أعلم

(١) بعد مطلب هل تقدم في مقدمه الفر الرابع أن ما الصالح للحد فقه أعيا سألها بعد العلم بوجود الماهية إلى طلب حقيقة تها إن ما لا وحده لا حقيقة له في ذاته بل الحقيقة هي حقيقة أمر موجود وإن مطلب هل المطلق متقدم إلى ذلك إلى مطلب ما الطالبة لحقيقة الذات واستند مما سبق أيضاً أن صلب لم ما أخر عن مطلب هل المطلق لا حاجة له إلا معاداً أو علة الوجود بحسب الأمر في نفسه وهذا لا يكون إلا بعد التصديق بالوجود ومطلب هل المطلق يشمل السؤال عن الوجود لأن هل البسيطة يطلب بها أن الشيء موجود أو ليس موجود

كان بعض أجزاء الحد التام علة للجزء الآخر فما هو العلة من جزأى الحد التام اذا اقتصر عليه يسمى حداً هو مبدأ برهان وما هو العلول اذا اقتصر عليه يسمى حداً هو نتيجة برهان والحد التام هو مجموعهما فافظة الحد تعال بالتشكيك على خمسة أشياء وانما قلنا بالتشكيك لان المعنى في هذه الاشياء ليس مختلفاً من كل وجهه فمن ذلك الحد الشارح لمعنى الاسم وهو الذى لا يلتفت فيه الى وجود الشئ في نفسه ومهما كان وجود الشئ غير معلوم فالحد لا يكون الا بحسب الاسم كتحديد المثلث المتساوى الاضلاع في فاتحة أصول الهندسة فاذا صح للشئ وجود علم أن الحد لم يكن بحسب الاسم فقط ومن ذلك الحد بحسب الذات فغنه ما هو مبدأ برهان ومنه ما هو نتيجة برهان ومنه ما هو حد تام مجتمعة منهما ومن ذلك ما هو حد لا مور لاعمال لها ولا أسباب أو أسبابها وعلاها غير داخل في جواهرها مثل تحديد النقطة الواحدة والحد وما أشبه ذلك فان حدودها لا بحسب الاسم فقط ولا مبدأ برهان ولا نتيجة ولا مركب منهما

(الفصل السادس)

في أقسام العلل وتفصيل دخولها في الحدود والبراهين ليتها
الوقوف على مشاركة الحد والبرهان

العلة تعال على أربعة معان الاول الفاعل ومبدأ الحركة كالنجار للكرسى والاب للصبي الثاني ما يحتاج اليه ليقبل ماهية الشئ وهو المادة مثل الخشب للكرسى ودم الطمث والنطفة للصبي الثالث الصورة في كل شئ فانه ما لم نقرن الصورة بالمادة لم يتكون الشئ مثل صورة الكرسى الرابع الغاية التي لاجلها الشئ كالسكن للبيت والصلاح للجالس للكرسى وكل واحدة من هذه العلل تصلح أن تقع حدودا وسطى لان كل علة شئ في شئ فهي واسطة بينهما لكن منها ما هو قربية ومنها ما هو بعيدة ومنها ما هي بالذات ومنها ما هي بالعرض والقريب من العلة الفاعلية هي كالعقوبة للحمى ومن العلة الصورية كقيام خط على خط عن زاويتين متساويتين لكون الزاوية قائمة ومن العلة المادية كاستيلاء اليباس على الرطب في الاخلاط للوت ومن العلة الغائية كـ (١) كتنوق احتقان الخلط واستيلاء البرد للشئ للحمام وأما البعيدة من العلة الفاعلية فكالتسرع (٢) للحمى ومن العلة الصورية كقيام خط على خط لكون الزاوية قائمة ومن العلل المادية كنفذ (٣) اذا الاركان للوت ومن العلل الغائية كتنوق سوء الهضم للشئ وأما ما بالذات من العلة الفاعلية فكالتقل لانهدام الحائط وكالتسقيونيا فانه يسخن بذاته ومن المادية فكالتصقالة لعكس الشبح

(١) كتنوق احتقان الحائط أى ان الداعى الى المشى للحمام والغاية منه هو دفع احتقان الخلط ودفع استيلاء البرد على المراح

(٢) فكالتسرع بالتحرياب وهو اشتداد الرعدة في الاكل والافراط فيها فانه سبب لكثرة الاكل ولما سؤل ما قد يصرف من المأكولات وذلك بسبب العقوبة وهي سبب الحمى

(٣) كتنهد الاركان للوت الاركان العناصر وتضادها هو تضاد آثارها كالحرار التي هي أثر لما يولدها من تلك العناصر فالتضاد البرودة وهي أثر لما يولدها من العناصر فهذه التضاد سبب في التفاعل بينهما وقد يعاب أحدهما على الآخر فيستولى عليه كاليد يسى يستولى على الرطوبة فيشأ عنه الموت

ومن الصورة فمثل كون الزاويتين متساويتين في الجنبين لكون الخط عمودا ومن الغاية فمثل كماله
للشيء وأما بالعرض من العلة الفاعلية فكزوال الدعامة لزوال الحائط وكالسقونيا يبرد لانه يزيل
المسخن أعني الصفراء وكذلك شرب الماء البارد يسخن لانه يجمد (١) مع المسخن ومن المادية
فمثل كماله (٢) يدب في انعكاس الشئ ومن الصورة به فكذلك (٣) كون الزاويتين الواقعتين عن جنبي الخط قائمتين
لكون الخط عمودا ومن الغاية فمثل كماله على كثر للشيء

وقد تكون كل واحدة من هذه العلل الأربع قريبة كانت أو بعيدة بالقوة وقد تكون بالفعل وإذا
كانت بالفعل كانت سببا لكون المفعول بالفعل وأما إذا كانت بالقوة فليست سببا لكون المفعول بالقوة
فان ذلك لا (٤) لول من نفسه وقد تكون كل واحدة منها خاصة كالبناء للبيت وقد تكون عامة
كالصانع للبيت

واعلم أن المفعول إذا (٥) مع بالفعل فقد وضعت العلل كلها لكن الغاية ربما لم توجد بعد من حيث
هي للاعيان كالاضطجاع مع وجود الفراش فانما كان كذلك لانها ليست علة من حيث هي موجودة
في الاعيان بل من حيث هي ماهية فان معناها اذا تمثل في ذهن الفاعل بعينه على الفعل فهي من
حيث معناها وما هيته علة العلة الفاعلية ومن حيث هي موجودة معلولة لها ان كانت من الغايات
الحادثة بالفعل

والعلل الأربع للشيء الواحد اذا حصلت بالفعل فلا شك في حصول المفعول أما آحادها (٦) فاما يلزم
من وجوده وجود المفعول لانه وحده بمجموع العلل ولكنه من بطلان بحيث لا يثبت وجوده عن

(١) لانه يجمع السخن وذلك ما يسمى رد الفعل وان الماء المار اذا صعد على جزء من البدن يبرد في الحال وان سحر الدم
عنه ثم بعد ذلك يرد بقوة يحصل السخن بالعرض وكذلك الماء البارد يبرد ببعض الاحماض ويغيرها وهي مما يسخن

(٢) فكذلك يدب في انعكاس الشئ ودلائل ان كان السقيل الذي يعكس السخن حديدا

(٣) فكذلك كون الزاويتين الواقعتين عن جنبي الخط متساويتين على صورة بالذات لكون الخط
عمودا أما كونهما قائمتين فهو على صورة العمودية لخط العرض لان كونهما قائمتين على كونهما متساويتين في الجنبين
بموجب كون كل واحدة منهما في جانب مساوية للآخرى في الجانب الآخر

(٤) فان ذلك للمفعول من نفسه وذلك لان كونه بالقوة ليس شيئا آخر وراء كونه ممكنا وذلك في ذاته هو قول الماهر
لان المعدوم في ذاته لا يقو به وصف لا قوة ولا فعل واعمال الوصف في الحقيقة لشيء انه يمكن ان يصدق بذلك المارل أو ان
يعمله والصواب ان يقال ان المادة مثلا اذا كانت بالقوة فهي غير موجودة بالفعل وما لا يكون موجودا لا يكون عمله
لكون شيء بالقوة وبالفعل واعيان كون الشيء عمله بالقوة ليس آخره وموجود بالفعل اما ان كان عمله على غير
له ان يعمل له أو ما يسهبه ذلك أما المعدوم في ذاته فلا وصف له كما تقدم

(٥) اذا وضع بالفعل أي ادواته موجود بالفعل بمقتضى ان العلل الأربع قد حددت وبيد ذلك وصفا لا ما أشبهه
نوضع بعض أجزاء الشرطية في الاستثنائي لاستنتاج وجود الجزء الآخر

(٦) فيها ما يلزم من وجوده وجود المفعول الخ أي ما يلزم من العلم بوجوده العلم بوجود المفعول سواء كان وجوده
مقتضا للذات على وجود المفعول أو كان وجود المفعول متقدما عليه في الاعيان وليس هذا الا رد لان ذلك الواحد من
العلل هو مجموع ما يلزم لوجود المفعول لان سببه الى حيلة الال بحيث لا ينفك وجوده عن وجود حيزها كالعلة
الصورية فاما لا تكون موجودا لاداء حدث المادية والاعالية وتصور العائنة أو بدو حيز الطبيعة لزم
وجود المفعول اذن عدم وجودها فاداءت لزم ودهايات لزم ودختملا لزم العلم بوجودها العلم بوجود
مجموع الال والعلم بوجود مجموع الال بسلام العلم بوجود المفعول لانه لا يلزم من العلم بالامه وهذا حال سلكه
قوله أما الصورة الخ

وجود جميعها فيلزم وجود المعلول إذن عند وجوده بجملة ما ومنها ما لا يلزم فيه ذلك أما الصورة والغاية فيلزم من وجود كل واحد منهما وجود المعلول وأما المادة ففي كثير من الأمور الطبيعية يلزم عند حصول استعدادها الصورة بالضرورة ويوجد وجود الصورة المعلول والغاية أيضا فإن هذه الضرورة لا تمنع الغاية إذا الأمور الطبيعية وإن كانت كلها ضرورية فهي لغايات مثل أن المادة التي خلقت منها الأسنان الطواحن عريضة إذا حصلت بتمام الاستعداد تلزمها الصورة ضرورة ومع ذلك فإن خلق عرضها التمام وغاية وهو طحن الطعام كما أن خلق حدة الانياب لتمام وغاية وهي قطع الطعام وفي كثير منها لا يلزم حصول استعدادها الصورة لأن تلك الصورة تحدث بحركة من علة محركة ولا حركة إلا في زمان ومن هذا القبيل الأمور الصناعية فإن الصورة لا تلزم منها من مجرد وجود المادة فربما لم يسبق الفاعل إلى المفعول وإن حصل استعداد المادة لأن الفاعل ربما كان غريبا خارجا فربما يلاقي المادة وربما لا يلاقي أما إذا كان الفاعل قوة طبيعية في جوهر المادة فلا يمكن أن لا يصدر عنها فعلها عند حدوث الاستعداد التام سواء كان دفعة أو في زمان وأما الفاعل فليس يجب من وضعه في كثير من الأشياء وضع المعلول بل ربما لا يجب من وضعه مع وضع القابل الذي هو المادة أيضا وجود المعلول ما لم يوجد شرط آخر مثل القوة المبردة التي في الأفيون إذا وصلت إلى البدن فالحال يتفعل الأفيون أولا عن الحرارة الغريزية لم يؤثر بالتبريد فيه فإذا كان الأمر على هذا الوجه في آحاد العلل فكل واحدة من أصنافها وإن صلحت لأن تكون حداً أوسط لكن لا ينقطع سؤال التسم الأب اعطاء العلة الذاتية الخاصة القريبة التي بالفعل

ومما يناسب هذا البحث أن هذه العلل بعضها يساوي العلولات في الحل أي ينعكس عليها وبعضها (٣) أخص منها مثل كون السحاب عن تكاثف الهواء بالبرد وعن انعقاد البخار وكل واحد منهما أخص من السحاب ومثل كون الحى عن عفونة الخلط تارة (٤) كن حرارة الروح أخرى بلا عفونة وهذه العلل الخاصة قد تشترك في معنى عام يكون العلة المساوية للمعلول الذي هو أعم من كل واحدة منها وقد لا تشترك أما ما لا تشترك فلا تجعل حدودا وسطى الأمور موضوعات لها أخص من الأكبر فلا تكون علل وجود الأكبر على الإطلاق بل علل وجوده للأصغر الأخص فإن الحى المطلقة ليست معلولة للعفونة (٥) بل حى أصحاب الغيب وكذلك النوع ليس علة وجود الجنس مطلقا بل هو لما تحت النوع

(١) فيلزم من وجود كل واحد منهما وجود المعلول لا على معنى أن وجود المعلول يحصل بوجود إحدى هاتين علتين فإن وجود المعلول إنما يحصل بحصول مجموع العلل الأربع بل على معنى أنه متى حصل وجود شئ منهما يعلم أن المعلول قد حصل

(٢) لا يلزم حصول استعدادها الصورة الصورة فاعل يلزم مؤخر من مفعوله وهو حصول وذلك كأن يستعد الحد يد لأن يكون سيعا مثلاً بحصول درجة الحرارة عند الإجماع إلى حد لا حمرار لكسبه يحتاج إلى طرق الطارق لينال صورة السيف

(٣) وبعضها أخص كلما كان المعلول يصدر عن علل متعددة كل واحدة منها مستقلة في تحصيله كانت كل واحدة أخص من المعلول لأنها كما وجدت وحد المعلول وقد يوجد حد المعلول بدورها عن العلة الأخرى

(٤) وحى حرارة الروح أخرى أراد به الروح الحيوانى المنبث في العروق عن حرارة الدم ويعدونه مدار الحياه الحيوانية (٥) بل حى أصحاب الغيب بغير مكسورة وبماء مشددة أى الذين نغمهم الحى في أوقات متقطعة فلو ثبت عندك تعفن الاخلاط لم يمكن أن تثبت للتعفن الاخلاط أنه مجموع على الإطلاق بل أنه مجموع حى الغيب وإعما ثبت ذلك لبعض

من شخص أو صنف أو نوع دونه وأما ما تشترك في معنى عام فإن جعل الالكبر على الحدود الوسطى التي هي أخص لا يتكلمون أولاً ولكن بتوسط ذلك العام مثل انتشار الورق أشجار التين والخروع والكرم فإن العلة المساوية للانتشار في جميعها جود رطوبتها وانفشاشها أما كون هذه تينة وهذه خروعاً أو كرماً فهي أموراً أخص من الانتشار الذي هو الالكبر لكن جود الرطوبة التي هي العلة المساوية ليس لهذه الوسيطيات الخاصة أيضاً أولاً ولكن بتوسط أمر عام وهو عرض الورق فالتين والخروع والكرم عرضة الأوراق بلا واسطة وعريض الأوراق تنفش رطوبته بلا واسطة وتنش الرطوبة ينتشر ورقه بلا واسطة فالعلة المساوية للانتشار القريبة منه هي الانفشاش والانتفشاش ليس أولاً لهذه الخواص بل لعريض الورق فمثل هذه العلة هي المتعاضدة على معلولاتها

واعلم أن بعض العلة والمعلولات قد تترتب ترتيباً يوجبهم الدور مثل ابتلال الأرض بسبب حدوث المطر وحدوث المطر من الغيم وحدوث الغيم بسبب تصاعد البخار وتصاعد البخار من ابتلال الأرض فإذا حذف المتوسطات كان ابتلال الأرض بسبب تصاعد البخار وتصاعد البخار من ابتلال الأرض لكن هذا انما يكون دوراً لو كان الابتلال الذي هو العلة هو بعينه المعلول وليس كذلك بل هو غيره بالشخص وانما هو هو بالنوع فليس فيه محال دوري فإن قيل ان لم يكن هذا دوراً فيلزمكم الدور فيما ذكرتم من جهة أخرى وهو انه اذا كان كثير من العلة يساوي المعلولات مثل توسط الأرض للكسوف وسيل انفشاش الرطوبة المسكة لانتشار الورق ومثل القرع المقصوم لاصوت فمكن أن تبين العلة بالمعلول والمعلول بالعلة فيكون دوراً قد ليس اذا كان كل منهما مساوياً لا آخر حاز توسطه لبيان الآخر بل الصالح للتوسط ما هو الاعرف فليكن كائناً ما كان بين المعرفة والجهل فلا يبان لاحدهما بالآخر فإن عرف التوسط بحساب قبل الكسوف فهو أعرف فإذا أثبت بتوسطه الكسوف كان بياناً حقيقياً أو عرف الكسوف بالحس قبل معرفة التوسط فإذا أثبت التوسط به كان بياناً حقيقياً أيضاً هذا مع أن توسط العلة يعطى برهاناً للتم وتوسط المعلول يعطى برهاناً لأن فليس استعمالهما وسطين من وجه واحد فلا يلزم الدور فقد قلنا في العلة ودخولها في البراهين

وأما دخولها في الحدود فإن كان الغرض من الحد تصور الشيء من جهة ماهيته فبتم من هذه العلة ما هي أجزاء القوام ولا يؤخذ معها ما هي خارجة عن ذات الشيء وإن كان الغرض تصور ماهيته كما هو موجود ولا يتحقق ذلك الا بجمع علاه الداخلة في القوام والخارجة عنه فلا بد من دخولها فيه وعلى الوجهين جميعاً فلا يدخل في الحد الا العلة المساوية للحدود وأما التي هي أخص مثل انطفأ النار

المحموم من دون البعض الآخر وكذلك في النوع بالنسبة الى الجنس فان النوع وهو علة له لا يشارك في واسطة لثبوته بالنسبة الى أفراد النوع خاصة ويثبت الامر ادفع آخره وانما لثبات النوع الآخر

(١) لا يكون أولاً الخ يريد ان يفرق بين ما تشترك فيه الحال في أمر عام وبين ما يملك النوع ليس في توسط النوع تقول مثلاً هذا انسان وكل انسان حيوان فيعلم ثبوت الحيوان انفراد الانسان والحيوان ينزل على الانسان أولاً بلا واسطة لانه جنسه القريب وهكذا تقول في أفراد الليل والنهار أساقمها في النوع في ثبوت الاله منه لعهد ولكن لا على الوجه السادس ان العلة المتنوعة بهم الانواع كالتين والخروع والكرم التي هي على حد انتشار الورق الذي هو عام فمرادها انما تكون عللاً لتوسط هذا العام مباشر لان غاية ارجع الى سريعتها وسواله في الحقيقة لم يكن جعل ذلك العام المراد اثباته عليها حلاً أولاً بل لاحظ في التوسط الامر الذي به اذا كانت ذاتين وكل تين منتشر الورق لم يكن ذلك استدلالاً صحيحاً لان لم يات بالعلة القريبة اللهم الا اذا كانت له القريبة مما يظن ذلك

وانكسار القممة والقرع بالعصا وغير ذلك لا يثبت فليس شئ منها يدخل في حدودها هو أعم منها وان دخلت في البرهان فان وجدناها مع شئ عام مثل القرع المقاوم الذي هو العام لجميع علل الصوت كان المأخوذ في حد الصوت وأما العلة الخاصة فتوجد لجميع أنواع ذلك العام مثل انطفاء النار عند الرد لا عند الصوت المطلق ومثل العقوبة لحي الغب لا للحي المطلقة وقديح شئ بجميع علله الأربع ان كانت له وكان الغرض من الحد تحقيق ماهيته على حسب وجودها كما نقول في حد السيف انه سلاح صناعي من حديد مطول معرض محدد الاطراف لتقطع به أعضاء الحيوان عند القتال فالسلاح جنس والصناعي فصل من المبدئي المهرل أي القاعل ومن الحديد فصل من المادة ومطول معرض محدد الاطراف فصل من الصورة ولتقطع به أعضاء الحيوان عند القتل فصل من الغاية

(الفصل السابع)

في رسوم الفاظ استعملت غير مشروحة المعاني وهي العلم والعقل والظن والجهل والذهن والفهم والفكر والحس والذكا والحوكمة

العلم هو اعتقاد أن الشئ كذا وأنه لا يمكن أن يكون الا كذا اعتقاد لا يمكن زواله اذا كان الشئ في نفسه كذلك وحصل هذا الاعتقاد بواسطة أوجبه ويقال علم لتصور الماهيات بالحد واذا حصل

معلومة من قبله كونه في الوسط في الحقيقة واية الامرانك حذوها عند التأليف ومتى كانت العلة القرينة وهي الامر الذي يعم جميع العال الخاصة بالمحسنة كان تسيطها مثبتا لا كبر على الاطلاق لافي أفراد نوع من هذه الانواع فقط فان رأى في الحكم أن كل من الرطوبة فهو منتشر الورق ثبت لا تشارك لكل ما هذه حاله سواء كان كراما وخروعا أو تينا بلا يصير لواحد منها فاذا فاب هذا تين وكل تين صريض الورق وكل عريض الورق فهو منش الرطوبة وكل منش الرطوبة فهو منتشر الورق فهذا تين الورق دخل في الحكم أفراد الكرم والخروع مع أنه يكون نقيع تين ولا تكون العلة وهي نوع التين من قبيل العلة الخاصة التي لا تنعكس على معلولها لانها ليست العلة الحقيقية والعلة الحقيقية عريض الورق وهما مساويان لا يشارعا كسان عليه

وانما نرى في سائر الاشياء من الرطوبة تحاسها ودهانها كأنه انفعال من الشمس ويقال قش القرية اذا حل وكاءها ليس جريحها وهذه الانواع من السحر لا تنفك يتساقط ورقها محال غيرهما ليس ورقه بعريض فان التساقط يعروها في أوقانه الخاصة

(١) قوله للصوت له تعلق بجميع ما تقدم من انطفاء النار وانكسار القممة والقرع بالعصا وانطفاء النار من اسباب الصوت اذا صب الماء على الشئ المحترق يصعد له صوت كما هو معلوم أو اذا التهمت المواد الجوزة ثم انطفأت اسباب بعضها على بعض وهوت متدافعة فيحصل صوت وهو الرد على مادها اليه بعين قدماء الحكماء والقممة الجوزة كالقمقم وكل واحد من هذه الثلاثة علة خاصة للصوت فلا يدخل ولا واحدة منها في حد لان الصوت أهم منها فلا نقول الصوت ما يسمع بسبب القرع بالعصا وعند انطفاء النار مثلا فان تعريضا لا يكون جامعاً لجميع أفراد الصوت لكن هذه العلة الخاصة تدخل في البرهان لانه يجوز الاستدلال بحصول العلة الخاصة على حصول المعلول لها في الموضع الخاص

(٢) مثال انطفاء النار عند الرد ذهب ارسطو ومن تبعه الى أن الرد يحصل من ثقل الدخان طلبا للنفوذ الى العلو في السحاب المكنان من البخار المارد فانه لا انطفاء حراة البخار وتكاثفه بالبرد لما حصل الرد وكذلك قديح حصل الرد من انقطاع الدخان الى أسفل عند وجود ربح مقاومة وقد أشعلته الحماكة والحركة فتتطفيء الشعلة ويكون الرد

هذا الاعتماد على هذا الوجه من غير واسطة سمي عقلا تصورا كان أو تصديقا مع ان لفظة العقل قد تستعمل لمعان أخرى في الحكمة لا يتعلق بفرضنا تعدادها

والظن الحق هو اعتقاد أن الشيء كذا مع اعتقاد أنه يمكن أن لا يكون كذا فان كان الشيء في نفسه (١) كما اعتقده وهو في نفسه يمكن أن لا يكون كذا واعتقاده على فهو الثبوت والبت كان هذا علما لا ظنا وان كان الشيء في نفسه كما اعتقده لكن لا ثبات لاعتقاده بل اعتقاده أنه يمكن أن لا يكون كذا هو تجويز من جهة أن الشيء الذي يفرضه كذا عسى أن لا يكون كذا فهو ظن حق مركب بجهل بسيط هو عدم العلم

والجهل منه بسيط ومنه مركب فالبسيط هو أن لا يكون في النفس رأى في المسئلة البتة والمركب أن لا يكون في النفس الرأى الحق مع حصول رأى باطل يضاد العلم حصولا بتا فان كان مع تجويز أن لا يكون كذلك لكن الميل الاغلب الى الرأى الباطل فهو الظن الكاذب والاول انما سمي بجهلا بسيطا لانه ليس فيه الاعداد الرأى فقط وهذا عدم مع حصول رأى آخر فكان مركبا من العدم والوجود واعلم انه لا يجتمع علم وظن في شيء واحد لشخص واحد لان العلم يقتضي رأيا ثابتا والظن رأى غير ثابت ولا يجتمع أيضا ظن صادق وكاذب لشخص واحد في شيء واحد لانه ان تساوى رأى انه كذا ورأى انه ليس كذا كان شكالا ظنا وان غلب أحدهما فهو الظن دون الآخر والذهن قوة للنفس معدة فتحوها كغالب الآراء

والفهم جودة تهبي هذه القوة فتحوها ما يرد عليها من غيرها والفكر حركة ذهن الانسان فتحو المبادئ ليصير منها الى المطالب والحدس جودة حركة لهذه القوة الى اقتناص الحد الاوسط من تلقاء نفسها والذكاء شدة استعداد هذه القوة للحدس في الطبع مثلا اذا رأى القمر انما يضي دائما بجانبه الذي يلي الشمس وينقل ضوءه الى مقابلة الشمس حدس في الحال أن القمر يستنير من الشمس والحكمة خروج نفس الانسان الى كماله الممكن في جزأى العلم والعمل أما في جانب العلم فان يكون متصورا للوجودات كما هي ومصدق بالقياسات كما هي وأما في جانب العمل فان يكون قد حصل عنده الخلق الذي يسمى العدالة ورجا قيل حكمة لاستكمال النفس الناطقة من جهة الاطاعة بالاعتقالات النظرية والعلمية وان لم يحصل خلق

(الفصل الخامس) في المغالطات في القياس

واذا علمنا ان الطريق الموصل الى التصديق اليقيني الذي لا ريب فيه وهو البرهان فتشير اشارة خفيفة

(١) فان كان الشيء في نفسه كما اعتقده الخ يريد أن امكان الشيء في نفسه لا يدخل له في حقيقة الظن مادام نفس الاعتقاد بالاجتزاء في نفس المعتقد لنقيضه عنده مثلا نعتقد اعتقادا باثنا أن الانسان قوة التميز بين الخير والشر فهذا علم وية لا مجال فيه لاحتمال النقيض عندها والواقع ان الانسان في نفسه له تلك القوة وان كان من الممكن أن يسلب هو في نفسه تلك القوة ويجوز أن يكون الله قد خلقه أو أن يصير له قوة هذا التميز وانما المبدأ في الظن على ان يكون التجويز من قبل الطمان أن يكون عنده احتمال أن لا يكون اعتقاده مطابقا للواقع كظنك ان قوتك قوة ان تبلغ الغاية من العلم الذي يطلبه ويدخل في الظن ما يحصل في النفس مع الغفلة عن النقيض كما في تصديق المقلد اذا لم تعرض له الشبهة فيما صدق به وان كان يتقلقل ما في نفسه بمجرد

الى حصر مجامع الغلط الواقع في هذا الطريق كما حصرنا أنواع الغلط الواقع في طريق التصور بعد ما علمناك الطريق

والغلط في كيفية ذلك القياس البرهاني إما أن يقع من جهة مادته التي هي المقدمات أو من جهة صورته التي هي التأليف أو منهما جميعا والواقع في المقدمات إما الكذب أو لانه ليست غير النتيجة أو لانها ليست أعرف من النتيجة وما يقع من جهة كذب المقدمات انما هو لا تباينها بالصادقة إما في اللفظ أو في المعنى فان الكاذب لا يعيل نفس ذهن العاقل الى التصديق به الالماسبة بينه وبين الصادق وهذه النسبة لا تعدو اللفظ والمعنى أما الانطى فأكثره من جهة الالفاظ المشتركة بين معنيين فصاعدا وقد يكون من جهة الالفاظ المتباينة المتباعدة بالترادفة وهي التي تشترك في معنى وتفتقر في معنى معتبر فيغفل الذهن عما فيه الاقتراق ويجرى اللغظين مجرى واحد في جميع الاحكام وربما كان لمسا فيه الاقتراق أثر في تغيير الحكم مثل الحجر والسلافة فان للسلافة زيادة معنى من الصفاء والترقق مع تواردهما على موضوع واحد وكالسيف والصارم فان الصارم وضع لما وضع له السيف مع وصف الحدة والذي من جهة اشتراك اللفظ قاما أن يكون بحسب بساطته أو بحسب تركيبه وما هو بحسب بساطته قاما أن يكون في جوهره وإما في هيئته والذي في جوهر اللفظ ووضعها الاصل في فهو ما قدمناه في المقالة الاولى من الالفاظ المشتركة ومن جهة ذلك أيضا الالفاظ المتشابهة والمشككة وما هو في هيئته وصيغته فكاللفظ المشترك بين الفاعل والمفعول كالقابل الذي صيغته صيغة الفاعل وليس له فعل فيظن من حيث الصيغة ان القبول فعل حتى اعتقد بعض ضعفاء العفول أن الهبول الاولى لها فعل لانها قابلة والقابل فاعل القبول

وأما الاشتراك التركيبي فقد يكون ما يعرض بسبب التصديق مثل قولك ضرب زيد فيجتمعل أن يكون ضرب زيد ضار با ومضروبا وكما نقول في العجبة غلام حسن بالسكون فيجتمعل أن يكون الحسن اسما للغلام والمراد تعريف الغلام باسمه ويحتمل أن يكون اسما للسيده ويكون المراد اضافة الغلام اليه مع ان القصيح في لغة العجم لعنى الاضافة تحريك الغلام بالخفض مثل قولك غلام حسن وقد يعرض بسبب الوقف والابتداء كقول الله تعالى وما يعلم تأويله الا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به فان معنى الكلام اذا وقف على الله يغاير معناه اذا وقف على الراسخين في العلم وقد يعرض بسبب انصراف الكليات ودلائل الصلات الى أمور مختلفة مثل قول القائل كل ما علمه الحكيم فهو كما علمه فان هو اذا انصرف الى الحكيم كان معنى الكلام مغاير له لو انصرف الى كل ما ومن هذا القبيل زيادة تدخل القضية فتشكك في الحال ولا يدري أي جزء من الموضوع أو من المحمول مثل قولنا

(١) انصراف الكليات ودلائل الصلاب الكليات هي الصمائر وأسماء الاشارات وهي ما تدل على معنى لا على اسم خاص وضع للدلالة عليه بخصوصه ودلائل الصلات هو ما يتصل بالمهم لسانه أما مثال الكناية فقد ذكره وأما الاشتباه في دليل الصلة فكيف في قولك الانسان وما يفعله ممكن فانك لو جعلت الصلة لفعل الانسان صحت القضية وان جعلتها لفعل الانسان لم تصح لان فاعل الانسان واجب وهو وان رجعت الى تعريف الكناية لان العدة في الصلات الضمائر لكن لما لم تكن الضمائر ظاهرة في القول في نحو هذا المثال لم يلتفت الا الى الصلة نفسها لا الى ما استكر فيها الاسماء والتصريف ليس لضمير واحد فانك في الاحتمال الثاني جملت الضمير في فعل لما والضمير المفعول للانسان بخلاف ما تصنع في الاحتمال الاول فلذلك روي الصلة تمامها وجعلت موضعها متقلا للاشتباه

(٢) فتشبه في الحال أي يشتهه حالها من كونها جزءا من الموضوع أو جزءا من المحمول

الانسانية من حيث هي الانسانية خاصة وليست بخاصة فان قولنا من حيث هي الانسانية قد يؤخذ
 برأى من المحول وقد يؤخذ جزأ من الموضوع ويختل المثلث المعنى بسببه واذا اقترن بهذه القضية قضية
 أخرى على تأليف قياسي يختلف الحال فيه بين جعله محمولا وموضوعا وقد يعرض بسبب تردد حرف
 العطف بين دلالاته على جمع الاجزاء وبين دلالاته على جمع الصفات مثل قولك الخمسة زوج وفرد فاذا
 عني به جمع الاجزاء صدق لان الخمسة حاصلات من جزئه وثلاثة وجزئه هو اثنا وأحدهما زوج والاخر
 فرد وان عني به جمع الصفات كذب لان الخمسة لا تجتمع لها صفة الزوجية والفردية فيعرض من
 هذا انه قد لا يصدق مقترفا ما يصدق اجتماعا فالك اذا قلت الخمسة زوج ووقفت كذب قولك لان كل
 الشئ وحده لا يفهم منه في العادة الا ان الشئ موصوفه لا يكونه جزأ منه وقد يصدق الشئ مقترفا
 ولا يصدق اجتماعا مثل أن يكون ردي طبيا غير ماهر في الطب ويكون ماهرا في الخياطة فاذا قيل زيد
 طبيب صدق واذا قيل زيد بصير صدق ايضا لان اد اصدق جل البصير المتيدي بالخياطة عليه صدق
 المطلق أيضا فان المقيد اذا صدق صدق المطلق من غير عكس ثم اذا جمع بينهما اوهما التركيب والجمع
 من حيث العادة كونه بصيرا في الطب فكان كاذبا وان كان يصدق اذا عني به حالة الجمع ما يعني به حالة
 الافراد لكن السابق الى الفهم رجوع البصير الى الطب فينشأ منه أيضا اشتراك كيمي اذ يتردد البصير
 بين كونه بصيرا في الطب أو في شئ آخر

وأما اشتباه المظلمات الكاذبة بالصادقة من جهة المعنى فاما أن يكون الكاذب كاذبا في الكل وهو الذي
 لا يصدق الحكم على شئ من موضوعه البتة ولا في حال ولا في وقت، وإما أن يكون كاذبا في الجزء وإما
 أن لا يكون كاذبا فيهما بل في جهته إماما ما يكون كاذبا في الكل فتشابهته مع الصادق انما تكون
 باندراجهما تحت كل إمام أحد أو قلة أو عارض إماما حقيقته أو وهما

أما اندراج السابق فمثل أن ذلكم ان كل بياض جامع للبصر بسبب أن السواد جامع للبصر فيتوهم
 ان جامع الـ واد للبصر مولى لونا ولونا والبياض لون فيثبت له هذا الحكم أو مثل أن تحكم بالبياض على
 السواد أو بالعكس لان اللون صادق على كل واحد منهما فيتوهم انه لما صدق عليهما شئ واحد فينبغي
 ان يصدق احدهما على الآخر وليس هذا بواجب اذ قد يقع تحت كل واحد منهما مختلفان وبوهم
 نتائج الموجهتين في الشكل الثاني لهذا السبب وأما الاسراج الوهمي فمثل حكم الوهم ان الهيموني
 والعقل أو الباري مشارا الى جهته بسبب أن الجسم مشارا الى جهته لتوهمه اندراج الصادق والكاذب

(١) وجب ان لا يسمي بالصادق ما لا يصدق به لان ما لا يصدق به من حيث داتها اي من جهة انها
 نوع وحقيقته وهي من هذا الحيثية ليست جامعة بالضرورة بل هي ماهية لافرادها ولكن لو عبر عن
 انسانيه قيد المحمول وهو خاصه فمراعى انما لها بها طسها من حيث انها امر سا قد يصدق من بعض مشمولاته
 فيمكن ان يسمي هذه المسمية وتل خاصه عوصى ويكون العي من خصص لان حمل الانسان على الاموان مثلا حمل
 العرضي لا حمل الدائي

(٢) زيد بصير أي ماهر وتريد بصري الخياطة كان دال يصدق لان المطلق يصدق حيث يصدق المقيد اذا كان زيد
 طبيب بصير وحيث لم يسم بانه در الالهيمانه بصير الملب ووحديته انه بصير الخياطة لصدق ولكن لا قربة
 عاينه وهذا تشابه غير صحيح لان القرش الله لا يلهما الطب

(٣) لما لم يسم بانه بصير الوهم ان الاشياء المتعددة التي تملح تحت كل واحد من سديس ان يحصل عنهما دل
 عن نوعه من غير ان التوهم ان نتيجته وحيث ان الاشتراك كائن وان فسان حيوان وكل مطلق ان فيه
 كل انسان مطلق وهم جميع في هذا المقاد لكنه غير صحيح لو اعتلت هذا كائن تقوى كل انسان حيوان وكل مرس حيوان
 فان النتيجة كاذبة لان الكاء الواحد قد يقع على متفقين وقد يقع على مختلفين

منهم ما تحت المحس وهذا الحكم صادق في المحس فنثبت في كل ما توهمه محسا ولايتوهم موجود
إلا محسا ومن هذا القبيل جميع الوهميات الكاذبة التي قدمنا ذكرها

وأما ما يكون كاذبا بالجزء فنه ما يكون الحكم انما يصدق على جزئي فيجمل على الشكل الذي فوقه
كالضئ الذي لا يصدق الاعلى الانسان فيجمل على الحيوان فيكون الحكم كاذبا في بعضه اذ بعض
الحيوان ليس بضاحك واعتقاد بقاء كمية الحكم بحالها في عكس الكل الموجب قريبا من هذا اذ هو
يوهم الحكم الجزئي كليا فانه لما رأى شيئا (١) يالا أصفر هو مرة توهم ان كل سيال أصفر مرة والحكم
على لازم الشيء عما يصدق على الشيء من هذا القبيل فان اللازم اذا كان محمولا على شيء وشي آخر
محمول على كل ذلك المزموم توهم ان ذلك اللازم مساو للمزموم حتى يبحر (٢) وزان يحمل على كاه ما يحمل
على كل المزموم وانما الواجب صحة الحكم على بعض اللازم فحسب وهذا هو اعتقاد كايمة النتيجة في
الشكل الثالث فانه اذا رأى كل انسان متوهما ورأى كل انسان أيضا ضاحكا حسب ان كل متوهم
ضاحك وانما الصادق بعضه

ومن الكاذب في الجزء ما انما يصح الحكم على موضوع بشرط أو في حال أو في وقت فيؤخذ دون ذلك
الشرط أو تلك الحال أو دأما أو في وقت آخر دون ذلك الوقت فاداروعيت شرائط القضايا في تحقيق
صدقها وتوابع الحل كما حققناهما في الفن الاول من هذه المقالة أم من هذا النوع من الغلط
وأما الكذب فيه من جهة الحكم فمثل أخذ ما بالعرض مكان ما بالذات كما يعتقد أن السبقونيا مبردة
بالذات وانما هي بالعرض لازالها المسخن بالذات فتعرض عند زوال المسخن البرودة لأنها كانت
بالذات من السبقونيا ومثل أخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل وبالعكس فهذه أنواع الغلط في المقدمات
من جهة كذبها

وأما من جهة انها ليست غير النتيجة فهو ان تكون المقدمة نفس النتيجة ولكن غير لفظها فيقع
الاغترار بتغاير اللفظ ويظن انها غيرها وهذا هو المصادرة على المطالب الاول وقد شرحناه
من قبل

وأما من جهة أنها ليست أعرف من النتيجة فهي إما أن تكون مساوية لها في المعرفة كالتضايقات
اذا أخذ بعضها مقدمة لبيان الآخر أو تكون أخفى منها إما بمبينة بها أو غير مبينة بها وما بين النتيجة

(١) سيال أصفر مرة بكسر الهمزة وهو خاط الصغراء وأصل النسبة كل مرة فهو سيال أصفر عند ما وجد
السيال الاصفر مرة توهم ان ذلك عام في كل سيال أصفر ان يكون مرة فيه كس الكمية كنهها ويتول كل سيال أصفر
بمرة

(٢) حتى وزان يحمل على كله ما يحمل على كل الماروم الصمير في كله يعود الى الماروم كما مول كل انسان حساس دون
الحساس لازم للانسان فادأوبد شيئا آخر يحمل على كل الانسان الذي هو الماروم ودأ كالسالك فله حمل على
الانسان حملا كايما توهمت ان ذلك اللازم هو الحساس مساو للماروم وهو الانسان فحمل على الحساس رادلا على كل
ما يحمل على الماروم وهو الانسان ومن هنا سأوهم ان الشكل الثالث ينتج كايمة ذلك ادراكات كل انسان متوهما
أي سية توهم ورايت كل انسان محكما حكمت توهم الذي تقدم بصور ان كل متوهم هو صاحب ن
الحيوان ما هو متوهم وليس بضاحك

(٣) وهذا هو المصادرة الخ كما تقول كل انسان بشري وكل بشر صمد وكل انسان شهاب من الشدة هي من الكبري
وانما وقع اغترار بتغاير لفظي البشر والانسان

إذا أخذ مقدمة في بيان النتيجة فهو البيان الدوري ويعود حاصله إلى بيان الشيء بنفسه وكل قياس دوري فهو مصادرة على المطلوب الأول ولا ينبغي كذا

وأما الغلط في صورة القياس فإما أن يكون بشركة مع المقدمات أو من غير شركة بل في الصورة وحدها والذي هو بشركة لمقدماته فإن لا تكون الأجزاء الأولى التي هي الحدود أو الأجزاء الثانوية التي هي المقدمات متميزة مثال الأول هو أن يعبر عن الأصغر والأكبر باسمين مترادفين أو عن الأوسط والأكبر بمترادفين فيه لعدم القياس أركانه الثلاثة في المعنى فتختلف صورته بسببه وهذا من المصادرة على المطلوب الأول أو كان الأوسط انتظاماً مشتركاً مستعمل في المقدماتين بعينيه المختلفتين

ومثال الثاني وهو عدم التمايز في المقدمات فلا يتبين أيها الأجزاء الأولى بسائط بل فيما تكون ألفاظاً مركبة ثم ينقسم قسمين فإما أن تكون أجراء المحول والموضوع متميزة الوضع والحمل ولكن غير متميزة في التساق كقول المصنف كل ما علمه الحكيم فهو كماله والحكيم يعلم الحجر فهو إذن حجر وقد عرفت ما فيه وإما أن لا تكون متميزة في الوضع فيكون هناك شيء من الموضوع فينتوهم أنه من المحول أو من المحول ينتوهم أنه من الموضوع مثل قول القائل الإنسان بما هو إنسان إما أن يكون أبيض أو لا يكون أبيض فقوله بما هو إنسان لا يدري أهو جزء من المحول أو من الموضوع فن هذه الوجوه يعرض الخلل في صورة القياس بمشاركة المقدمات

وأما الغلط في صورة القياس وحدها من غير شركة فإما لأن تأليفه ليس تأليف الاشكال الثلاثة بأن لم يكن فيه شيء مشترك الاشتراك الخاص بها وانتهاء الاشتراك إما في الظاهر والحقيقة معاً وهذا إذا مما لا يشبهه على عاقل خلوه عن الصورة القياسية أو في الحقيقة دون الظاهر وهو أن يكون الوسط لفظاً مشتركاً وقد ذكرناه فيما اختلص صورته بشركة من المقدمات أولاً لأنه عديم شريطة شكل (٢) ومن ضروره

(١) ولا يعكس لأنه لا يتقدم له أصداً ما تكونه المقدمات النتيجة ليس من القياس الدوري لأن المقدمات لم تبين المقدمة ثم بيت المقدمة النتيجة كما دل على ذلك وهو الذي رأى أن تقول كل كذا - وهو قال السمة مثل ما قبل السمة وهو متفكر ثم يقول الاستدلال على المقدمات كل كذا هو - ثم طرأ كذا المحول والموضوع وتل ما كان كذلك فهو ما قبل السمة يسعري هذا الدليل هي عين الحقيقة لأن حركة النظر لكس المحول هي عينها كذا أما كانت المقدمات فيه أم من المقدمات ليس مسارة ولا دوراه وكالاته دلالات في صانع العالم بأن العالم كله أم وإماماً لآلة الأعراض الموحدة وإن ملأ من الأعراس حادث وقد انبسط المقدمات المعروفة فان ثبوت صانع الله لم أظهر من هذا القصايات

(٢) في عدم القياس الخ ومثال الصور الأولى وهو ما عرفه من الأصغر والأوسط باسمين مترادفين كل إنسان بشر وكل بشر قابل الصبغة ومثال الثانية كل صاحب إنسان وكل إنسان بشر فيكون أحد الحدود هو الأوسط أما عن الأصغر أو عن الآخر فالحدود الثلاثة لا تفي كل قياس لعدم ولا يفي الأحاد ولا يتألف منهما إلا قسمة واحدة لا قياس

(٣) معتمديه المختلفين كما قول المسند على بن الواجب لو وجد الواجب فهو ما يمكن أو غير ممكن فان كان ممكناً جار عدمه وهو محال وإن كان غير ممكن وكل ما لا يمكن وجوده فهو متعطل الواجب متمتع والخطأ جازم اشتراك لفظاً لا مكان بين العام والخاص

(٤) وهذا مما لا يشهد على عاقل الخ كما تقول في الاستدلال على بن حوار رؤية المخرد المبرد له سم وبالايقع تحت الحس لا يمكن أن يرى أنه لا اشتراك من مقدماته في الظاهر ولا في الحقيقة

(٥) هو من ضروره ضمير هو يعود إلى القياس

بأن تكون صغراء سالبة في الأول والثالث أو كبراء جزئية في الأول والثاني أو كان من موجبتين في الثاني أو من سالبيتين أو جزئيتين أو سالبة صغرى كبراء جزئية في جميع الاشكال وإذا عرف هذا في القياسات الخلية ومقدماتها فيسهل عليك اعتبارها في غيرها من الشرطيات والاستثنائيات والخلف غير أن الخلف يتميز بغالطة عن سائر القياسات وهي وضع ما ليس بعلة علة فإن القياس ربما يلزم المحال من أخذ نقيض موضوع في قياس خلف ويدعى أنه انما يلزم من هذا النقيض وما يلزم المحال فهو محال ولا يكون لازماً منه بل كل من مقدمة أخرى كاذبة استعملت فيه حتى لو رفعنا نقيض الموضوع واستبقينا تلك المقدمة كان المحال باقياً فينبغي أن يجنب عن هذا الغلط أيضاً مراعاة صدق المقدمات الأخرى ويعين لزوم هذا المحال من هذا النقيض بأن يدور معه في طرفي الثبوت والارتقاع وهذا القدر كاف في بيان المغالطات القياسية ❁ وأذ قد وقينا بما وعدنا فلهتم كتابنا حامدين لله له الحمد والشكر سرمداً

(١) بل من مقدمة أخرى كاذبة اسمعت فيه كما تقول لو لم يصدق كل إنسان فهو حرج لصدق نقيضه وهو ليس كل إنسان بحرج ويضم إلى مقدمة صادقة وهي كل حيوان حرج لينتج لو لم يصدق كل إنسان فهو حرج لصدق ليس كل إنسان فهو حيوان لكن كل إنسان حيوان فقد أدى نقيض مطلوبنا إلى المحال لكن ليس النقيض الموضوع هو المؤدى إلى هذا المحال وإنما أدى إليه الكلية التي فرضتها صادقة وهي في الحقيقة كاذبة ونرى من صدور المغالطات كثير لم يذكره المصنف كأن يكون المحال غير لازم لنقيض المطلوب بل له ولشيء آخر فيكون لازماً للجميع لا للنقيض وحده كقولهم من المتكلمين في الاستدلال على الواحدية لم يكن إلا الله واحد وكان الهان وأراد أحدهما حركة زيد والآخر كونه لم يمتز أحدهما أو سيكون زيد حراً كونه معاً وكل منهما محال وهذا المحال لم يلزم من نقيض المطلوب وهو أن يكون الهان بل جاء منه ومن ضم شيء آخر إليه ولا يلزم من استحالة المجموع استحالة أحدهما جزائيه ومنها أخذ العدم المقابل للوجود مكان الضد كما يقول قائل الخير والشر ضدان ولا شيء من الضدين بصادق من مبدء واحد فالشر والخير من مبدئين مختلفين مع أن الشر في الحقيقة عدم يقابل الوجود فلا ينبغي أن يكون مع الخير من مبدء واحد لانه لا يحتاج إلى عدم الفعل ومنها أن تؤخذ المسلمات أو الموهومات أو المشهورات مكان الصروريات وذلك كثير شائع في الملل وكتب أهل النظر وعلى الطالب أن يرن عمداً العقل بجميع ما تقدم من القواعد وأنه أعلم

❁ يقول المتوسل بجاء المصطفى ❁ خادم التصحيح بدار الطباعة محمود مصطفى ❁

حمد المبدء الموحودات وأنطقها بآيات وجوب وجوده واختراع ماهيات الأشياء بقنض فضله وجوده ومن على الإنسان بالنفس الناطقة وفضله وأفاض على قلبه خزان التصورات والتصديقات فكمله وصلاة وسلاماً على سيدنا محمد المبعوث بالبرهان الواضح والآيات اليينات والقول الشارح الذي أنزل عليه قرآن عربي غير ذي عوج فأفحم المكابرين وكبح المعاندين بمحاسن الحجج وعلى آله وأصحابه طواع الهدى وأدلة الاقتدا الذين سعدوا في مناهج الصدق بالتصديق وصعدوا في معارج الحق بالتحقيق ❁ وبعد فقد تم طبع الكتاب الجليل الحاوي من فن المنطق جميع القواعد المشتمل من أصوله وضوابطه على نفائس الفرائد الفاتقة نظم عقود الجمان في باب الحلال لذوق قارئيه وطلابه المخلى من جزالة العبارة بأجمل حليته المسمى بالبصائر المصيرية تأليف عمدة المحققين وإمام

المدققين جامع الحقول والمنقول حاوى القواعد والاصول بحرف الصلوات والاضم الى الروى القاضى
 الزاهد زين الدين عمر بن سهلان الساوى وقد جعل في ذيل جهايق هذا الكتاب التعليقات الشريفة
 بالتحقيقات الشائقة الرائقة الشريفة التى رفعت عن مخدراته اللثام وأظهرت خباياه المحجبة عن
 الإفهام وقبحت كنوزه وأوضحت رموزه وفتحت أريجيه وأحكمت نسجه لما بغة هذا الزمان
 وسحبان هذا الآن من معد الى سماء التحقيق بأكبار أفكاره ونجاس بحار التدقيق بخزائنه أنظاره
 صاحب الفضيلة الشيخ محمد عبد مفتح الديار المصرية جزاه الله على هذا الصنع أحسن جزاء وحقق
 له الأمنيه وكان تمام طبعه في المطبعة الزاهرة ببولاق مصر القاهرة على ذمة الحساب الامجد
 والمهمم الاسعد فى الخلق المستطاب حضرة السيد عمر الخشاب فى ظل من بلغت رعيته غاية
 الامانى أفندينا المعظم عباس باشا على الثانى أدام الله أيامه ووالى على رعيته به وانعامه
 ملحوظا هذا الطبع الجميل بتطهر من عليه أخلاقه تنفى حضرة وكيل المطبعة محمد بك
 حسنى فى أو آخر ذى الحجة سنة سبع عشرة بعد ثمانمائة وألف

من هجرة من خلقه الله على أكمل وصف صلى الله

عليه وعلى آله وأصحابه وكل

ناسج على منواله

٢



وقرطه مؤرخه حضرة الاديب الارب العالم الفاضل واللوزعى الاملى الكامل
 أخينا الشيخ طه محمود بلغه الله كل مقصود فقال وأجاد فى المقال

بسم الله الرحمن الرحيم أما بعد حمد الله والصلاة والسلام على مصطفىا وعلى كل من اقفاء
 فلا يخفى على القلب العليم والطبع السليم أنه لا حياة مع الجهل ولا موت مع العلم وان يميز الانسان
 نصفان قلب ولسان

لسان الفتى نصف ونصف فؤاده * فلم يبق الا صورة اللحم والدم
 وكائن ترى من صامت لك معجب * زيادته أو نقصه فى التكلم

وليس للره فى ثرائه وجيل روائه ما يصلح سرا لامتياز وحكمة فى اختصاصه بحقيقة المجد وبجواره
 فان الرجال كاقبل لا تكال بالقفران ولا يستقى فى مسوكها كلالا لما خلق الانسان ليعلم ويعمل
 ويستخلف أثره يؤثر عنه وينظر اليه منه

انظر هذا الى أحسن أثر رأينا منه القاضى زين الدين عمر بن سهلان الساوى كانه هذا المسمى
 البصائر النصيرية تجده فى علم المنطق خير رقيم التحف بالتحول مليا والتحق بأصحاب الرقيم حتى أعتز الله
 عليه رفيع الهمة حضرة العلامة الفضال الشيخ محمد عبد مفتح الديار المصرية فطوره فى بيروت فرأى
 منه جديرا بالخطوة محلال الكرامة ووجهه البغية التى يتغيا المحسن والضالة التى ينشدها المؤمن
 فراجع به الى مصر غنية عظيمة جلبها لاهل وطنه المصريين بل للناس أجمعين وقام بدرسه فى الازهر
 الشريف وعلق عليه شرحا طيفا بوضوح مسالكه وبزور حوالكه ودعا الى طبعه فأجيب الى

هذا المطبوع الذي بين يديك فاسمع في وصفه ما أملى عليك

من لي بطبع سليم * يصبي النهى والنواظر
 كطبع أسنى كتاب * صبح الهدى منه سافر
 ما حازه منطق * الاوبذ المناظر
 ولا اقتفاء صغير * الا اقتفاء الاكابر
 موجهات اليه * أبصار أهل البصائر
 وافتاء جده سعيد * بعد الحدود العواثر
 أحياء مولى كريم * مغرى بأحياء دائر
 محمد قام يهدي * للنسرات البصائر
 ٩٢ ١٤١ ٢٩ ٧٢١ ٣٣٤

سنة ١٣١٧

جدول تصويب الخطا الواقع في هذا الكتاب

صفحة	سطر	خطأ	صواب
٢١	١	فكل ماهو بهذه الصفة	فكل ماهو في شيء بهذه الخ
٣٧	٤	وهو عدم في الوقت	وهو عدم لافي الوقت
٦٣	٧	فاذا قلنا كل ب ج فعنا الخ	كل ب ج دائما فعنا الخ
٦٤	٩	هـ ب ج ليست	هـ ب ج ليست
٧٦	١٩	صدق تقيض العكس كما هو ظاهر	صدق تقيض العكس وصحة انعكاسه كما هو ظاهر
٨٥	٧	ونضم الثانية أي الكبرى	ونضم الثانية الى الكبرى
٨٦	٤	مثاله كل ب ج	كل ج ب
٨٧	١٧	الفصل الثالث	الفصل الثاني
٨٨	١٨	وهي لاحدهما بالضرورة	وهو لاحدهما
١٠٦	٣٦	الصادقة من الشكل الاول هكذا	الصادقة هكذا بدون (من الشكل الاول)
١٠٧	٢٣ و ٢٢	هكذا كل ج ب ولا شيء من ب د فينتج المحال من الاول وهو لا شيء من ج د ولا شيء من ج ب	هكذا كل ج ب وكل ب د فينتج محال وهو المحال ونقبضه بعض ج ليس د فتجعل في الرد كبرى للصادقة هكذا كل ج ب وبعض ج ليس د
١١٠	٢٥	كل منهما الى كل ما ليس	كل منهما لكل
١١١	٣٣	كل انسان حيوان	كل انسان ناطق
		فبعض الحيوان كاتب	فبعض الناطق كاتب
	٣٤	الى كل حيوان انسان	الى كل ناطق انسان
		بعض الحيوان كاتب	بعض الناطق كاتب
	٣٦	وكل انسان حيوان فبعض	وكل انسان ناطق فبعض
		الكاتب حيوان	الكاتب ناطق
١١٢	١٧	الى كل حيوان انسان	الى كل ناطق انسان
	١٩	كل انسان حيوان	كل انسان ناطق
		فبعض الحيوان	فبعض الناطق
	٢٠	فتعكس الصغرى الى كل حيوان انسان وهي النتيجة الخ	الى كل ناطق انسان وهي مع النتيجة الخ
١١٣	١١	ما هو موضوع لموضوع مطلوبك	ما هو موضوع لموضوع مطلوبك
١١٥	٣٦	في محمولات الخ موضوع	في محمولات بعض الخ موضوع
١٢٠	٣٥	هنا	هـ
١٢١	١٦	الاول	الثالث

﴿ فهرست كتاب البصائر النصيرية في علم المنطق ﴾

صفحة	
٣	الفصل الاول في ماهية المنطق ووجه الحاجة اليه ومنفعته
٥	الفصل الثاني في موضوع علم المنطق
٦	المقالة الاولى في الممرات وتشتمل على فنيين الفن الاول في الالفاظ الكلية الخمسة ويشتمل على عشرة فصول الفصل الاول في دلالة اللفظ على المعنى
٧	الفصل الثاني في اللفظ المفرد والمركب
٧	الفصل الثالث في الكلي والجزئي
٨	الفصل الرابع في الموضوع والمحمول
٨	الفصل الخامس في قسمة الكلي الى الذاتي والعرضي
٩	الفصل السادس في تعريف الذاتي
١٠	الفصل السابع في العرضي
١١	الفصل الثامن في الدال على الماهية
١٣	الفصل التاسع في الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام
١٦	الفصل العاشر في مناسبة هذه الخمسة بعضهم مع بعض
١٧	الفن الثاني في المعاني المفردة المدلول عليها بالالفاظ الكلية الخمسة ويشتمل على اثني عشر فصلا
	الفصل الاول في جملة الامور التي تقع عليها الالفاظ الخمسة ووجه الحصر فيها
١٨	الفصل الثاني في نسبة الاسماء الى المعنى
٢٠	الفصل الثالث في تعريف الجوهر والعرض
٢٢	الفصل الرابع في تأليفات بين المقول على الموضوع والموجود في الموضوع
٢٣	الفصل الخامس في بيان الاجناس العشرة
٢٤	الفصل السادس في اقسام الجوهر وخواصه
٢٦	الفصل السابع في الكم
٢٩	الفصل الثامن في المضاف
٣١	الفصل التاسع في الكيف
٣٣	الفصل العاشر في باقي المقولات العشر
٣٦	الفصل الاول وهو الحادى عشر من هذا الفن في التقابل
٣٨	الفصل الثاني وهو الثانى عشر في المتقدم والمتأخر ومعا
٣٨	المقالة الثانية في تعريف الاقوال الشارحة الموصلة الى التصور وفيها فصلان
٣٩	الفصل الاول في بيان اصناف ما يفيد التصور
٤٣	الفصل الثاني في التحريز عن وجود من الخطا تقع في الحد والرسم
٤٥	المقالة الثالثة في التأليفات الموصلة الى التصديق وتقسم الى خمسة فنون
٤٦	الفن الاول في التأليف الاول الواقع للفردات وهو الملقب ببادير منياس ويشتمل على مقدمة وتسعة فصول أما المقدمة الخ
٤٦	الفصل الاول في الاسم والكلمة والاداة

٤٨	الفصل الثاني في القول وأقسامه
٥٠	الفصل الثالث في القضايا المخصوصة والمحصورة والمهملة من الخليات
٥٢	الفصل الرابع في الاجزاء التي هي قوام القضايا الخالية من حيث هي قضايا وفي العدول والتفصيل
٥٦	الفصل الخامس في أمور يجب مراعاتها في القضايا من جهة ما يطلب صدقها وكذبها والامن من الغلط فيها
٥٦	الفصل السادس في مواد القضايا وتلازمها ووجهاتها
٦٢	الفصل السابع في تحقيق الكليتين والجزئيتين في القضايا الموجبة والمطلقة وفيه بيان ان الدوام في الكليات يقتضي الضرورة
٦٥	الفصل الثامن في التناقض
٧٢	الفصل التاسع في العكس
٧٨	الفن الثاني في صورة الحجج وينقسم الى ستة عشر فصلا الفصل الاول
٨١	الشكل الاول
٨٤	الشكل الثاني
٨٥	الشكل الثالث
٨٧	الفصل الثالث في المختلطات (لفظ الثالث خطأ وصوابه الثاني)
٩٤	الفصل الثالث في القضايا الشرطية وأحكامها من الايجاب والسلب والحصر والاهمال وغير ذلك
٩٨	الفصل الرابع في القياسات الشرطية من الاقتربات
١٠١	الفصل الخامس في القياسات الاستثنائية
١٠٣	الفصل السادس في القياسات المركبة
١٠٤	الفصل السابع في قياس الخلف
١٠٨	الفصل الثامن في عكس القياس
١٠٩	الفصل التاسع في قياس الدور
١١٢	الفصل العاشر في اكتساب المقدمات
١١٦	الفصل الحادي عشر في تحليل القياسات
١٢٠	الفصل الثاني عشر في استقرار النتائج التابعة للمطلوب الاول
١٢٣	الفصل الثالث عشر في النتائج الصادقة عن مقدمات كاذبة
١٢٥	الفصل الرابع عشر في القياسات المؤلفة من مقدمات متقابلة
١٢٦	الفصل الخامس عشر في المصادر على المطلوب الاول
١٢٨	الفصل السادس عشر في أمور شبيهة بالقياس يظن بعضهم أنه قياس ولا يكون وبعضها أنه نافع منفعة القياس وفي غير ذلك من القياسات المندرجة في جملة ذلك القسمة
١٣١	الاستقراء
١٣٤	التمثيل
١٣٧	الضمير. الرأي. الدليل. العلامة. القياس الفراسي
١٣٨	الفن الثالث في مواد الحجج وهو فصل واحد

١٣٩	الاوليات . المشاهدات . المحربات
١٤٠	الحدسيات . المتواترات
١٤١	المقدمات الفطرية القياس . الوهميات
١٤٢	المشهورات . المقبولات . المسلمات
١٤٣	المشبهات . المشهورات في الظاهر . المظنوبات
١٤٤	المخيلات
١٤٥	اليقينييات . مواد الحدس
١٤٦	مواد المغالطة . مواد الخطابة . مواد القياس الشعري
١٤٦	الفن الرابع في البرهان ويشتمل على مقدمة وسبعة فصول المقدمة
١٤٧	الفصل الاول في حقيقة البرهان وأقسامه
١٤٨	الفصل الثاني في أجزاء العلوم البرهانية وهي ثلاثة الموضوعات والمسائل والمبادئ
١٤٨	الموضوعات
١٤٩	المسائل
١٥١	المبادئ
١٦٢	الفصل الثالث في اختلاف العلوم واشتراكها في الموضوعات والمبادئ والمسائل وتعاونها
	ونقل البرهان من بعضها الى بعض وكيفيته تناوله للجزئيات تحت الكليات وحصول العلم
	بالممكنات من البرهان
١٦٩	الفصل الرابع في أن الحد لا يكتسب بالبرهان والقسمة والاستقراء بل من طريق التركيب
١٧٤	الفصل الخامس في مشاركات الحد والبرهان
١٧٥	الفصل السادس في أقسام العلل وتفصيل دخولها في الحدود والبراهين أيتم به الوقوف على
	مشاركة الحد والبرهان
١٧٩	الفصل السابع في رسوم ألفاظ استعملت غير مشروحة المعاني وهي العلم والعقل والظن والجهل
	والذهن والفهم والفكر والحدس والذكاء والحكمة
١٨٠	الفن الخامس في المغالطات في القياس

To: www.al-mostafa.com